جامعــة يحيى فـارس بالمديــة
كلية العلوم الاقتصاديـة والعلوم التجاريـة وعلوم التسيـير
قسم: العلوم التجارية

الموضــوع:

عجز الميزانية العامة للدولـة وسبل علاجها

دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال (2000-2017)

أطروحـة مقدمة لنيل شهـادة الدكـتوراه طور الثالث في العلـوم التجاريـة تخصص: ماليـة المؤسسة

من إعداد الطالبة:
عبـاد زينـة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
شبوطي حكيم

أعضاء لجنة المناقشة

أ د علوطي لمين	استاذ	جامعة المدية	رئيسا
أ د شبوطي حكيم	استاذ	جامعة المدية	مقررا
د يرقي جمال	استاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د رتيعة محمد	استاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د معيزي قويدر	استاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا ممتحنا
د خليفة منية	استاذة محاضرة أ	جامعة خميس مليانة	عضوا ممتحنا

السنـــة الجـامعيـــة 2019- 2020.

بســـــــم الله الرحمـــــن
الرحيـــــــم

إهـــــــــداء

إلى روح أبي الغالي الغائب الحاضر "عباد أحمد" وأخي العزيز "عباد توفيق" رحممهم الله

إلى قرة عيني والدتي الحبيبـــــة أدام الله عليها صحتها وأطـــــال في عمرها

إلى أختـــــاي العزيزتان على قلبي وجميع إخوتي... حفظهم الله جميعا وسدد خطـــاهم

إلى كل الأصدقـــــاء والأحبـــــاب

إلى كل أســـاتذة معهد العلوم التجـــارية بجـــامعة يحيى فـــارس بالمديـــــة

والى جميع من أعـــاننني على إنجاز هذا العمـــل من قريب أو من بعيد

إليهم جميـــعا أهدي ثمرة جهـــدي هـــذا

عبـــاد زينـــــة

شكر وتقديـر

بعد الحمد لله تبارك وتعالى حق حمده، الذي وفقني لإتمام هذا العمل على هذا النحو

أتقدم بشكري الخالص إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور شبوطي حكيم على توجيهاته ونصائحه وتشجيعاته التي سهلت لي طريق البحث

كما لا يفوتني أن أشكر كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

كما لا أنسي كل من شجعني بالكلمة الطيبة والابتسامة وبالدعاء

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة

إلى كل هؤلاء أقول شكر

المستخـلص

يهدف هذا العمل إلى دراسة إشكالية عجز الميزانية العامة للدولة ومحاولة إيجاد سبلا لعلاجها، وللإجابة على الإشكالية المقدمة اتبعنا المنهج الوصفي الاستقرائي، معتمدين على أربعة فصول تطرقنا في الفصلين الأول والثاني إلى الجانب النظري بدراسة المالية العامة ككل ثم مفهوم عجز الميزانية العامة والبحث عن أهم الأسباب التي أدت إليه، بينما في الفصل الثالث قمنا بالبحث عن أهم الحلول الممكنة التي يمكن اللجوء إليها لعلاج العجز انطلاقا من الإمكانيات المتوفرة ليأتي الفصل الرابع التطبيقي لنعزز به الجانب النظري.

وقد توصلنا في الأخير إلى أن اعتماد الجزائر على الريع البترولي وبنسبة كبيرة مع إهمال المصادر الاقتصادية الأخرى التي تتوفر عليها بما فيها الطاقات المتجددة والتنويع الاقتصادي المتمثل في السياحة والفلاحة والصناعة، مع عدم التفكير وبجدية في حلول بديلة كالتمويل الإسلامي، كان من أهم أسباب تفاقم عجز الميزانية العامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:الميزانية العامة، عجز الميزانية العامة، الريع البترولي،الطاقات المتجددة، التنويع الاقتصادي.

Abstract :

This Study aims at highlights the problem of governement budget deficit in order to find relevant solution. therefore researcher uses descriptive analytic method where the study was divided into four distinct chapters ; both the first and second chapters are intended to cover the theoretical part of public finance, the deficit of government budget and its main reasons, the third chapter is intended to provide the possible solutions behind this deficit in the light of the available possibilities. in addition, the last chapter provides an applied emphasis beyond the theoretical approach.

The study concludes ;it's one of the most important weeks of the budget dificit is the heavy dpendence on oil revenues, and the neglect of economic diversification incuding tourism, agriculture and industry, and renewable energy, and diversification sources such as Islamic finance.

Keywords : Government budget, Government budget deficit, petroleum resource rent, renewable energy, economic diversification.

الفهـــــــــرس

فهرس المحتويــات

العنوان	رقم الصفحة
الاهداء	I
كلمة شكر وعرفان	II
المستخلص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الأشكال والجداول	XI
مقدمة	أ-ح
الفصـــــل الأول: **الإطار النظري والمفاهيمي للميزانية العامة**	
تمهيد	02
المبحث الأول: الميزانية العامة للدولة	03
المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة.	03
أولا: تعريف الميزانية العامة	03
ثانيا: خصائص الميزانية العامة للدولة	04
ثالثا: أهمية وأهداف وعناصر الميزانية العامة	06
المطلب الثاني:مبادئ الميزانية العامة للدولة	07
أولا:مبدأ وحدة الميزانية	07
ثانيا:مبدأ شمول الميزانية	08
ثالثا:مبدأ سنوية الميزانية	08
رابعا:مبدأ توازن الميزانية	09
خامسا:مبدأ عمومية الميزانية	09
المطلب الثالث:مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة	11
أولا:مرحلة التحضير والإعداد	11
ثانيا:اعتماد الميزانية العامة للدولة	14
ثالثا:تنفيذ الميزانية العامة	15
رابعا:الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة	17

المبحث الثاني: النفقـــات العامـــة	20
المطلب الأول:مفهوم النفقات العامة	20
أولا:تعريف وقواعد النفقات العامة	20
ثانيا:تقسيمـات النفقـات العامـة.....	22
ثالثا:صور النفقات العامة ودورها في الاقتصاد الوطني.....	24
المطلب الثاني:ظاهرة ازدياد النفقات العامة.....	26
أولا:الزيادة الحقيقية في النفقات العامة.....	26
ثانيا:الزيادة الظاهرية للنفقات العامة.....	29
المطلب الثالث:الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة.....	31
أولا:أثار النفقات العامة في الإنتاج الوطني.....	31
ثانيا:اثر النفقات العامة في الاستهلاك الوطني.....	32
ثالثا:أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطن.....	32
المبحث الثالث: الإيـرادات العـامـــة.....	34
المطلب الأول:إيرادات الدولة من ممتلكات الدولة (الدومين العام).....	34
أولا:تعريف الدومين العام (ممتلكات أملاك الدولة).....	34
ثانيا:أقسام الدومين العام.....	34
المطلب الثاني:إيرادات الدولة السيادية (الضرائب والرسوم).....	36
أولا:إيرادات الدولة المتحصلة من الضرائب.....	36
ثانيا:إيرادات الدولة المحصلة من الرسوم.....	40
المطلب الثالث:إيرادات الدولة من القروض والإصدار النقدي.....	42
أولا:إيرادات الدولة من القروض.....	42
ثانيا:إيردات الدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو التمويل بالعجز.....	44
خلاصة الفصل.....	48
الفصـــــل الثاني: **أسبـاب عجز الميزانيـة العامـة للدولـة**	
تمهيد.....	50
المبحث الأول: الإطـار النظري لعجز الميزانيـة العامـــة.....	51
المطلب الأول:مفهوم عجز الميزانية العامة.....	51

أولا:تعريف عجز الميزانية العامة.....	51
ثانيا:أسباب ومقومات ظهور عجز الميزانية العامة للدولة.....	53
ثالثا:أنواع عجز الميزانية العامة للدولة.....	57
المطلب الثاني: أثر عجز الميزانية العامة للدولة.....	58
أولا:الأثر على الاستهلاك والادخار والاستثمار.....	58
ثانيا:الأثر على الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي.....	58
ثالثا:الأثر على الحسابات الخارجية وعلى الدين العام الداخلي والخارجي والإزاحة.....	59
المطلب الثالث:أهمية وكيفية علاج عجز الميزانية العامة للدولة.....	60
أولا:أهمية علاج عجز الميزانية العامة للدولة.....	60
ثانيا:كيف تعالج الدولة العجز في ميزانية الدولة.....	61
ثالثا:مخاطر التمويل غير تضخمي لعجز الميزانية.....	63
المبحث الثاني: الجباية البترولية وأثرها على عجز الميزانية العامة للدولة.....	65
المطلب الأول:ماهية الجباية البترولية.....	65
أولا:مفهوم الجباية البترولية والسعر النفطي.....	65
ثانيا:العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية.....	67
المطلب الثاني:التقلبات في أسعار النفط وانعكاساته على الأسواق العالمي.....	71
أولا:التقلبات في أسعار النفط.....	71
ثانيا:أسباب الاعتماد المفرط على النفط.....	71
ثالثا:انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.....	72
المطلب الثالث:إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على الإيرادات الجبائية في الجزائر.....	73
أولا:واقع قطاع المحروقات في الجزائر.....	73
ثانيا:تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري.....	74
ثالثا:انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة في الجزائر.....	76
المبحث الثالث: الفساد والتهرب الضريبي وأثرهما على عجز الميزانية العامة للدولة	79
المطلب الأول:ماهية الفساد.....	79
أولا:مفهوم الفساد.....	80
ثانيا:أنواع الفساد.....	82
المطلب الثاني:الفساد في الجزائر ودعم الشفافية والمساءلة لأجل الوقاية والحد منه.....	85

أولا: الفساد في الجزائر.....	85
ثانيا:دعم الشفافية والمساءلة لأجل الوقاية والحد من الفساد.....	88
ثالثا: الإطار التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد الفساد ومكافحته في الجزائر.....	89
المطلب الثالث:التهرب الضريبي وأثره على عجز الميزانية العامة للدولة.....	90
أولا:مفهوم التهرب الضريبي.....	90
ثانيا:أسباب التهرب الضريبي.....	92
ثالثا:الآثار المترتبة على التهرب الضريبي.....	94
رابعا:وسائل محاربة التهرب الضريبي.....	95
خلاصة الفصل.....	97
الفصـــــل الثالث: **سبـل عــلاج عجــز الميزانيــة العــامـــة**	
تمهيد.....	99
المبحث الأول: ترشيد الإنفاق العام.....	100
المطلب الأول:مفهوم ترشيد الإنفاق العام.....	100
أولا:تعريف ترشيد الإنفاق العام وعناصره ومتطلبات نجاحه.....	100
ثانيا:الإجراءات والوسائل التي يجب على الدولة إتخاذها لترشيد الإنفاق العام.....	103
ثالثا:مزايا وعيوب تقليص الإنفاق العـام.....	106
المطلب الثاني:مناهج إعداد الميزانية العامة ودورها في ترشيد الإنفاق العام.....	108
أولا:ميزانية الاعتماد والبنود.....	108
ثانيا:ميزانية الأداء.....	109
ثالثا:ميزانية التخطيط والبرمجة.....	110
رابعا:ميزانية الأساس الصفري.....	111
خامسا:أهداف إصلاح نظام الميزانية العامة في الجزائر.....	112
المطلب الثالث:إحكام الرقابة المالية لأجل ترشيد الإنفاق العام.....	112
أولا:تعريف الرقابة المالية والمعايير المؤثرة فيها.....	112
ثانيا:أسس الرقابة المالية.....	113
المبحث الثاني: عـلاج عجـز الميزانيـة العامـة للدولـة عن طريق الضرائب	115
المطلب الأول:واقع النظام الضريبي الجزائري.....	115

أولا:إصلاح النظام الضريبي الجزائري.....	115
ثانيا:إصلاح الإدارة الضريبية.....	118
المطلب الثاني:تحليل الضرائب الجديدة للإصلاح الضريبي.....	121
أولا:الضريبة على الدخل الإجمالي.....	121
ثانيا:الضريبة على أرباح الشركات.....	121
ثالثا:الرسم على القيمة المضافة.....	121
المطلب الثالث:تقييم مدى فعالية النظام الضريبي بعد الإصلاح الضريبي لعام 1990.....	122
أولا:سياسة التحفيز الضريبي المنتهجة من طرف الدولة.....	122
ثانيا:أثار الامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة.....	123
ثالثا: متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر..	123
المبحث الثالث: إستغلال الطاقات المتجددة لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة.	125
المطلب الأول:واقع الطاقات المتجددة في الجزائر.....	126
أولا:إمكانيات الجزائر في مجال الطاقات المتجددة.....	126
ثانيا:أهم انجازات الجزائر في الطاقات المتجددة.....	129
المطلب الثاني: إستراتيجية تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر.....	131
أولا:الإطار الهيكلي.....	131
ثانيا:الإطار القانوني.....	132
ثالثا:الإجراءات التمويلية.....	133
المطلب الثالث:أفاق وتحديات إستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر.....	133
أولا:أفاق الطاقة المتجددة في الجزائر.....	134
ثانيا:إنعكاسات الطاقة المتجددة على مجمل المجاميع الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.....	135
ثالثا: التحديات التي تواجه استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر.....	135
المبحث الرابع: التنويع الاقتصادي لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة	135
المطلب الأول:السياحة كبديل إستراتيجي لقطاع النفط.....	137
أولا:واقع السياحة في الجزائر.....	137
ثانيا:مقارنة السياحة الجزائرية مع بعض الدول العربية.....	141
ثالثا:تحديات وآفاق القطاع السياحي في الجزائر.....	143
المطلب الثاني:النهوض بالقطاع الفلاحي لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة.....	145

أولا: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.....	145
ثانيا: مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري.....	148
ثالثا:إستراتيجية النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر.....	150
المطلب الثالث:النهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة.....	150
أولا: خصائص القطاع الصناعي الجزائري.....	151
ثانيا:واقع القطاع الصناعي في الجزائر.....	152
ثالثا:الإستراتيجية الصناعية في الجزائر.....	154
خلاصة الفصل:.....	158
الفصـــــل الرابع: **دراسة وصفية تطبيقية للميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2017)**	
تمهيد.....	160
المبحث الأول: تشخيص لأسباب عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة(2000-2017)	161
المطلب الأول:دراسة تطور الإيرادات العامة في الجزائر في الفترة (2000-2017)	161
أولا:العلاقة بين سعر البترول والإيرادات النفطية والإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة(2000-2017).....	162
ثانيا:العلاقة بين الإيرادات غير النفطية و الإيرادات العامة للجزائر.....	163
المطلب الثاني:دراسة تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2017).....	167
أولا:أسباب زيادة النفقات العامة في الجزائر في الفترة(2000-2017.....	168
ثانيا:العلاقة بين الإيرادات العادية ونفقات التسيير.....	174
ثالثا:العلاقة بين النفقات العامة للدولة في الجزائر و الاستهلاك.....	175
المطلب الثالث:دراسة تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2017).....	176
أولا:دراسة رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر.....	177
ثانيا:دراسة العلاقة بين عجز الميزانية العامة للدولة ومختلف المتغيرات الاقتصادية.....	178
ثالثا:دراسة طاقة تمويل الميزانية العامة للدولة.....	182
المبحث الثاني:دراسة قياسية لأسباب عجز الميزانية العامة للدولة خلال (2000-2017)	187
المطلب الأول: الدراسات السابقة.....	187
المطلب الثاني: تحليل الانحدار المتعدد الخطي للظاهرة محل الدراسة.....	188

المطلب الثالث: الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج القياسي.....	190
أولا: الدراسة الاقتصادية.....	190
ثانيا: الدراسة الإحصائية.....	190
المطلب الرابع: اختبار النموذج من الناحية القياسية.....	191
أولا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.....	191
ثانيا: اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس تباين البواقي.....	194
ثالثا: اختبار البواقي.....	195
المبحث الثالث: آليات علاج عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر	196
المطلب الأول:زيادة الإيرادات العامة للدولة.....	196
أولا:الرفع من نسبة الإيرادات الجبائية.....	196
ثانيا:تفعيل الاستثمار المحلي.....	201
ثالثا:تفعيل الاستثمار الأجنبي.....	201
المطلب الثاني:تخفيض النفقات العامة للدولة.....	202
أولا:تخفيض نفقات التسيير.....	202
ثانيا:تخفيض نفقات التجهيز.....	203
المطلب الثالث:إجراءات أخرى مقترحة لعلاج عجز الميزانية.....	204
أولا:إستثمار العوائد النفطية وحوكمتها.....	204
ثانيا:الميزان التجاري.....	205
ثالثا:تخفيض قيمة العملة الوطنية.....	206
رابعا: ضمان أكثر إستقرارية للتمويل.....	206
خلاصة الفصل	210
خاتمة	212
قائمة المراجع	219
الملاحق	236

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الفصل الثالث:سبل علاج عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر.		
1-3	يمثل القوى العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة (2000-2017).	149
2-3	يمثل مساهمة الصناعة في التشغيل للفترة (2000-2017).	154
الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لعجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة (2000-2017).		
1-4	يمثل العلاقة بين الجباية البترولية والنفقات العامة للفترة (2000-2017).	174
2-4	يمثل اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.	195

قـــــــائمـــــة الجـــــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الفصل الثالث:سبل علاج عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر.		
1-3	يمثل المعدل الضريبي للدخل الصافي الخاضع للضريبة	121
2-3	يمثل برنامج تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر (2015-2030).....	134
3-3	تطور توافد السياح إلى الجزائر في الفترة (2000-2017).....	139
4-3	تطور الإيرادات السياحة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).....	140
5-3	يمثل نسبة مساهمة قطاع السياحة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (PIB).	141
6-3	مقارنة عدد السياح الوافدين إلى دول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2017).	142
7-3	يمثل إيرادات الدول المغاربية من السياحة.	143
8-3	يمثل القوى العاملة الكلية والزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	148
9-3	نسبة القطاع الزراعي منPIB(%).	149
10-3	يمثل نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الوطني (PIB).	153
11-3	يمثل مساهمة الصناعة في التشغيل للفترة (2000-2017).	153
الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لعجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة (2000-2017).		
1-4	دراسة تطور الإيرادات العامة في الجزائر في الفترة (2000-2017)	161
2-4	يبين العلاقة بين الإيرادات العامة للدولة وسعر البترول وإيرادات المحروقات للفترة (2000-2017).	162
3-4	يمثل مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة للجزائر (2000-2017).	164
4-4	يمثل هيكل الإيرادات الجبائية للجزائر للفترة (2000-2017).	165
5-4	يمثل تطور الإيرادات غير الجبائية في الجزائر للفترة (2000-2017).	166
6-4	يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2017).	167
7-4	يمثل هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2017).	168
8-4	يبين هيكل نفقات التسيير للفترة (2000-2017).	169
9-4	يمثل برنامج دعم النشاط الاقتصادي (2001-2004).	171
10-4	يمثل التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).	171

11-4	يمثل التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة(2010-2014).	173
12-4	يمثل هيكل نفقات التجهيز للفترة 2015 إلى 2017.	173
13-4	نسبة تغطية إيرادات الجباية العادية للنفقات العامة للدولة في الجزائر للفترة(2000-2017).	175
14-4	يمثل العلاقة بين النفقات العامة للدولة في الجزائر و الاستهلاك العام للحكومة خلال الفترة (2000-2017).	176
15-4	يمثل تطور رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	177
16-4	يبين العلاقة بين رصيد الميزانية العامة للدولة وتغير سعر صرف العملة بالجزائر خلال الفترة (2000-2017).	179
17-4	يمثل تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2004-2017).	180
18-4	يمثل صافي رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2000-2017).	181
19-4	يمثل مصادر تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة (2000-2017).	182
20-4	وضعية صندوق ضبط الإيرادات بالجزائر خلال الفترة (2000-2017).	184
21-4	قائم وهيكل الدين الخارجي للفترة (2000-2017).	185
22-4	تغيرات قروض الدولة من الجهاز البنكي خلال الفترة (2004-2017).	186
23-4	يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي لرصيد الميزانية خلال الفترة (2000-2017).	189
24-4	يمثل نتائج تقدير النموذج القياسي لرصيد الميزانية خلال الفترة (2000-2017).	193
25-4	يمثل نتائج اختبار BREUSH-GODFY	194
26-4	يمثل نتائج اختبار ARCH	195

مقـــــــدمة
عـــامـــــــــة

تواجه البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء مشكل عجز الميزانية العامة للدولة الذي يمثل عدم قدرة الإيرادات العامة عل تغطية نفقاتها العامة، وانطلاقا من الأهمية التي تلعبها الميزانية العامة للدولة في حياة الفرد والمجتمع، ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاه، فقد يؤدي عجز الميزانية العامة إلى تهديد الاستقرار النقدي والمالي للدولة، بالمقابل نجد أن الوضع التوازني للميزانية العامة يساعد الدول على النهوض بمستويات اقتصاداتها، وتحسين الأوضاع الاجتماعية العامة لأفراد المجتمع، لهذا اعتبر عجز الميزانية العامة احد القضايا التي لاقت اهتمام المدارس الاقتصادية بداية من الكلاسيك وصولا للاقتصاديين الكنزيين ولا تزال قضية عجز الميزانية احد أهم القضايا التي تشغل الاقتصاديين وأصحاب السياسة، وازدادت البحوث والدراسات التي تحاول ايجاد لهذه المشكلة واقتراح أدوات لتمويل عجز الميزانية العامة بالشكل الذي يكفل تجنب الآثار السلبية الناجمة عنه أو على الأقل التخفيف منه.

والجزائر كغيرها من دول العالم لم تسلم من هذه الظاهرة، حيث أن المتتبع لمسار ميزانية الدولة منذ الاستقلال يلاحظ بأن الجباية البترولية وبدرجة أقل الجباية العادية شكلا أهم المصادر الرئيسة في الإيرادات العامة،فقطاع المحروقات يشكل في الجزائر الأساس للاقتصاد الوطني، لكونه يساهم بدرجة كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية بالبلاد، باعتباره أكبر صادرات الجزائر بنسبة فاقت 90% من إجمالي الصادرات، ونظرا لأن الجباية البترولية طغت على كل الموارد العامة للدولة والمصادر التي كانت تجلب فيها الأموال خلقت نوعا من الإتكالية على حساب الموارد الأخرى وإن كانت حلا ممكنا في فترة زمنية معينة، فلم تكن لتدوم طويلا أمام تدهور القطاعات الأخرى والتي لو استغلت لكانت موارد مالية هامة للدولة مثل قطاع الزراعة والسياحة والصناعة...الخ.

فبعد ما عاشته الجزائر لعشرية وقع ما كان في الحسبان وما حذر منها الاقتصاديون والمحللون من خطر انهيار أسعار البترول، هذا ما أدى بالدولة الجزائرية إلى مراجعة سياستها وإعادة حساباتها محاولة بذلك اللحاق بما يجب اللحاق به، لعلها تجد مخرجا للأزمة التي تحيط بها والتي كانت هي سببا فيها، ومن أجل إيجاد حل لعجز ميزانيتها التي كانت مبنية بالدرجة الأولى على الريع البترولي، هذا ما دفعنا إلى تقديم هذه الدراسة التي تعبر عن الوقت الراهن الذي تعيش فيه الجزائر وأصبح واقعا مفروضا علينا.

إشكالية الدراسة: مما سبق ونتيجة لتسارع التطورات الحاصلة دوليا ووطنيا من الانهيار الرهيب لأسعار النفط وتداعيات ذلك على الميزانية العامة للدولة، التي تغيرت برامجها وسياساتها التمويلية وحتى طريقة قيامها بالنفقات العامة من أجل إحداث نوع من التوازن في ميزانيتها والحد من العجز، فقد تبلورت إشكالية الدراسة على النحو التالي: **ما هي سبل علاج عجز الميزانية العامة للدولة؟**

ويشكل هذا السؤال موضوع بحثنا، والذي يعتبر موضوعا هاما وحساسا لما تعانيه الجزائر حاليا من عجز في ميزانيتها العامة وبحثها عن البديل الفعال الذي يمكن أن يحل محل البترول لتمويل ميزانيتها وخزينتها.

ويطرح هذا الموضوع عدة أسئلة فرعية نوجزها فيما يلي:

- ماذا يقصد بالميزانية العامة للدولة؟
- ما هي أسباب عجز الميزانية العامة في الجزائر؟
- ما هي طرق وأساليب معالجة عجز الميزانية العامة للدولة بعيدا عن الإيرادات البترولية؟
- ماذا نقصد بالطاقات المتجددة؟ وهل يمكن أن تكون موردا هاما لعجز ميزانية الدولة؟
- ما هو أثر الجباية البترولية على الميزانية العامة للدولة؟
- ما هو دور التنويع الاقتصادي في علاج عجز الميزانية العامة للدولة؟
- ما هو واقع الميزانية العامة للجزائر للفترة 2000-2017 ؟

فرضيات الدراسة:

من أجل مناقشة الإشكالية والإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1-إن انخفاض الجباية البترولية بسبب تدهور أسعار البترول أثر بشكل سلبي كبير على الميزانية العانة للدولة.

2- تعتبر الجباية العادية من أهم الموارد المالية التي يمكن أن تحل محل الجباية البترولية.

3- تعتبر الطاقات المتجددة موردا هاما يمكن الاعتماد عليه في تمويل الخزينة العمومية للدولة في الجزائر.

4- هناك موارد مالية أخرى وإيرادات غير عادية في الجزائر يمكن أن تكون حل لعجز ميزانية الدولة.

الدراسات السابقة:

لقد وجدنا بعض الدراسات التي تناولت موضوع العجز في الموازنة العامة نذكر منها:

-دراسة الباحثة كردودي صبرينة والتي جاءت بعنوان "**ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**"وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل للسنة الجامعية 2013-2014.والتي صاغت الإشكالية على النحو التالي: إلى أي مدى يمكن أن يساهم ترشيد الإنفاق العام في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي؟

حيث توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج في هذه الدراسة نذكر أهمها:

– لقد أصبحت الضرائب ذات أهمية بحيث لا تستطيع أن تستغني عنها الدولة المعاصرة، ولذا كان على الدولة الإسلامية أن توليها اهتمامها من حيث اختيار نوع الضرائب، ومدى انسجامها مع مبادئ أحكام الشريعة وقواعدها العامة، ولها أن تتوسع في فرضها مادام ذلك ضروريا في تحقيق المصالح العامة للأمة.

– ظاهرة العجز بالموازنة العامة هي ظاهرة مركبة ومعقدة، ولا يمكن إرجاعها إلى سبب وحيد، بل تعود إلى شبكة معقدة من العوامل والمؤثرات التي تسهم في حدوث العجز وتفاقمه، وهي عوامل ومؤثرات بعضها يعود إلى التغيرات التي تحدث في الموارد العامة للدولة، بمعنى آخر أن العامل الأول لحدوث عجز الموازنة العامة يتمثل في تزايد معدلات نمو النفقات العامة من ناحية، لأسباب متنوعة منها ما هو ضروري كنتيجة لظروف طارئة كالكوارث الطبيعية أو الحروب...، ومنها ما هو غير ضروري في معظم الأحيان كالنفقات المبالغ فيها في المباني الحكومية الفاخرة، وانتشار الفساد...،وغيرها من النفقات التي تتحمل عبئها الموازنة العامة للدولة،

–عملية ترشيد الإنفاق العام لا يمكن تخفيضه، ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام، ولا يأتي ذلك إلا إذا استطاعت السلطات المالية التقليل بقدر الإمكان من تبديد الموارد العامة والإسراف في استخدامها في صورة نفقات عامة، وهذا الإسراف يمكن تحديد نطاقه لو زاد الإنفاق العام ووصل إلى مستوى أعلى مما يجب أن يكون عليه بالنسبة لموارد الدولة، وأن يتمثل ذلك الإسراف في انخفاض إنتاجية الإنفاق العام إلى أدنى حد ممكن، وبما يمكن من صياغة مفهوم لترشيد الإنفاق العام يزيد من فاعلية دور الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع ويمكنها من مواجهة عجز الموازنة.

ولكن ما يلاحظ في هذه الدراسة أنها ركزت الاهتمام في معالجتها لعجز الميزانية العامة للدولة على جانب واحد وهو الجانب والمفهوم والمنظور الإسلامي فقط، ولذلك وان كانت أفادت دراستنا من حيث تسليط الضوء على أسباب العجز في الميزانية العامة للدول في بعض النقاط والمفاهيم، فلم تكن كذلك في جوانب أخرى بسبب التركيز على المفهوم الإسلامي فقط، في حين دراستنا ركزت على جميع السبل المتاحة لمعالجة العجز في الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

–دراسة البـاحث لحسن دردوري التي جـاءت بعنوان "**سياسة الميزانيـة في علاج عجز الموازنة العامـة للدولـة**"(دراسة مقارنة الجزائر– تونس) وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل **شهادة دكتوراه** علوم في العلوم الاقتصادية للسنة الجامعية 2013–2014، والذي قام بطرح الإشكالية التالية: كيف ساهمت سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر وتونس خلال الفترة 1990–2012.وقد توصل إلى النتائج التي نذكر أهمها:

– إن من الأسباب الرئيسية للإصلاحات الاقتصادية هو استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، وهو ما حصل فعليا في الجزائر التي دخلت في صندوق النقد الدولي سنة 1989 من أجل استعادة توازناتها المالية، ومنه نلاحظ إن الهدف الرئيسي للإصلاحات الاقتصادية عموما هو إصلاح السياسة الميزانية .

–إن فعالية أدوات السياسة المالية تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب الوضعية الاقتصادية لكل دولة، فاعتماد الجزائر على إيرادات الجباية البترولية اثر على مكانة الإيرادات العادية، لذلك أصبحت الموازنة تعتمد على هذا النوع بدرجة كبيرة، وفي الجهة المقابلة توصل الباحث إلى أن هذا الشق من الموازنة يؤثر بشكل كبير على توجه السياسة الإنفاقية في الجزائر، فضخامة الإيرادات المالية يؤدي إلى توسع كبير في حجم الإنفاق العام في الجزائر مما أدى إلى دخولها في برامج تنموية ضخمة.

ووجدنا أن الباحث قام بدراسة دور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة 2990-2012. إذ حاول معرفة مختلف الآليات التي تستخدمها الدولتين لإرجاع التوازن للموازنة العامة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية في كلتا الدولتين والفترة التي تلت هذه الإصلاحات، وهو الأمر الذي يعطي لنا نظرة شاملة حول مسار سياسة الميزانية ودورها في علاج عجز الموازنة وهذا ما يفيد دراستنا في هذا الجانب.

– دراسة الطالب شريف مُحَّد الذي جاءت بعنوان "**السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**" وهي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقاسم – تلمسان، للسنة الجامعية 2009-2010.

أين قام الباحث بطرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة السياسة الجبائية في الجزائر لتحقيق التوازن الاقتصادي؟

وقد توصل الباحث إلى بعض النتائج نذكر أهمها:

– تشكل السياسة الجبائية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، ويرتكز تحديدها على كيفية ونوعية الاقتطاعات ضمن محيط جبائي يساير الوضع الاقتصادي والسياسي للدولة، تعمل من خلاله على إحداث توازن يتأرجح بين إنخفاض وارتفاع العبء الجبائي.

– تعتبر سيرورة فعالية السياسة الجبائية رهن بمدى محاربة المعوقات (الضغط الجبائي، التهرب، الازدواج) التي تؤدي إلى انحرافها على المسار وتحول دون بلوغ الأهداف، وانتهاج إستراتيجية للاقتطاع من شأنه استعادة النشاطات الموازية إلى دائرة الاقتصاد الرسمي، وتحقيق تنسيق جبائي(محلي ودولي) يضمن تقليل الضرر المالي للخزينة العمومية.

وقد قام الباحث خلال دراسته بالتطرق إلى مختلف مراحل تطور السياسة الجبائية والى مدى تأثيرها على التوازن الاقتصادي، وإن كانت هذه الدراسة أفادتنا بشكل غير مباشر في معرفة تأثير الجباية على الاقتصاد الوطني ومنه على ميزانية الدولة .فان دراستنا أشمل و أوسع من ناحية إيرادات الدولة التي لا تنحصر في الجانب الضريبي فقط وإنما تمتد لأكثر من ذلك.

–دراسة الطالب عصماني مختار، الذي جاءت بعنوان" **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر**" من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، وهي مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم التسيير تخصص إدارة أعمال وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس- سطيف، للسنة الجامعية 2013-2014. عالج موضوعه بطرح الإشكالية التالية: ما هو دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تمويلها لبرامج التنمية الاقتصادية؟

وقد توصل إلى جملة من النتائج نذكر أهمها:

-إن اختيار نظام جبائي أمثل وكفؤ سيساهم في تطوير قطاع المحروقات من جهة وسيمكن من امتصاص مجمل الريع الناتج من هذه الصناعة من جهة أخرى.

- بالرغم من التطورات التي عرفتها قوانين وأنظمة الجباية البترولية لكنها تبقى غير مرنة بالشكل الكافي ولا تتجاوب ومتطلبات الصناعة النفطية العالمية خاصة في ميدان البحث والإنتاج.

وإن كانت هذه الدراسة أفادتنا من حيث معرفة مدى مساهمة وتأثير الجباية البترولية على الميزانية العامة للدولة باعتبارها مورد هام وضخم، إلا أنها كانت ناقصة من حيث الاهتمام بالجباية البترولية على أساس أنه مورد دائم في غياب البحث عن البديل لهذه الطاقة الزائلة والمهددة بتقلبات الأسعار العالمية.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث التعرف على أهم البدائل المهمة التي يمكن إيجادها لمواجهة انهيار أسعار البترول وبالتالي علاج عجز الميزانية العامة للدولة، وعلى العموم يمكن حصر أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على أسباب عجز الميزانية العامة للدولة.
- دراسة إمكانية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كحل لعجز ميزانية الدولة.
- تتبع مسار الميزانية المالية للدولة خلال فترة زمنية قدرت بسبعة عشرة سنة وذلك كمحاولة لدراسة أكثر تفصيل عن وضعية الميزانية قبل وبعد العجز وبالتالي تشخيص العجز بشكل اشمل وأوضح.
- محاولة إيجاد آليات جديدة لعلاج العجز في الميزانية العامة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- تسليط الضوء على الجباية البترولية وأثرها على الميزانية العامة للدولة.
- دراسة الضرائب كشكل من أشكال التمويل البديل للريع البترولي.
- محاولة إيجاد الحلول الواجب القيام بها من أجل الخروج من هذه الأزمة التي تتطلب دراسة دقيقة ومعمقة وخاصة وأن هذا العجز يؤثر على الاقتصاد الوطني، ومن أجل الوصول إلى بدائل للجباية البترولية لتحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة.
- تعتبر الدراسة كامتداد للدراسات السابقة في مجال معالجة الميزانية العامة للدولة ولكن من منظور العجز وليست من جانب النفقات والإيرادات فقط.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية:

- كون عجز ميزانية الدولة أصبح مشكل تعاني منه الجزائر بصفة دورية دون إيجاد الحلول له أو حتى محاولة التجنب من الوقع فيه.
- محاولة معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت بعجز ميزانية العامة للدولة في الجزائر.
- إيماننا بأهمية وضرورة وجود البدائل للريع البترولي في ظل الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر.
- البحث عن مصادر جديدة لتمويل عجز ميزانية الدولة.

المنهج المستخدم في الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية والإجابة عليها استعملنا المنهجين التاليين:

المنهج الوصفي: يتمثل في المفاهيم الرئيسة في الجانب النظري المعتمد في الفصل الأول والثاني، من تعاريف ومصطلحات.

المنهج الإستقرائي: وذلك بالاعتماد على مختلف المعلومات والبيانات الإحصائية، أي الاستدلال لبعض الأرقام والنسب لبعض السنوات والقيام بتحليلها.

محتوى الدراسة:

للإحاطة بكل جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية وكذا التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة فقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول كانت كالتالي:

فقد خصصنا **الفصل الأول** إلى الجانب النظري للميزانية العامة، حيث يعتبر هذا الفصل كمدخل للميزانية العامة للدولة وإعطاء صورة شاملة عليها، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية فتناولنا في **المبحث الأول** مفهوم الميزانية العامة ومبادئها وقواعدها، ثم انتقلنا إلى **المبحث الثاني** والذي خصصناه للنفقات العامة،مفهومها، ظاهرة ازديادها وكذا الآثار الاقتصادية والاجتماعية لها، بينما **المبحث الثالث** فقد خصصناه للإيرادات العامة من إيرادات أملاك الدولة ، والإيرادات السيادية، وإيرادات الدولة من القروض.

أما **الفصل الثاني** فقد تطرقنا فيه لأسباب عجز الميزانية العامة في الجزائر،وقمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، بحيث تناولنا في **المبحث الأول** مفهوم عجز الميزانية العامة، وفي **المبحث الثاني** تطرقنا فيه إلى الجباية البترولية وعلاقتها بعجز الميزانية العامة، وخصصنا **المبحث الثالث** للفساد وأثره في عجز الميزانية العامة في الجزائر.

وفي **الفصل الثالث** فقد حاولنا إعطاء جملة من الحلول والسبل التي نراها مناسبة لعلاج عجز الميزانية في الجزائر، **فالمبحث الأول** تطرقنا إلى ترشيد النفقات العامة كعلاج للعجز، أما **المبحث الثاني** فخصصناه إلى الضرائب ودورها في إحلال الجباية البترولية لعلاج العجز، و**المبحث الثالث** فعالجنا فيه واقع الطاقة المتجددة وآفاقها في تمويل ميزانية الدولة، أما **المبحث الرابع** فحاولنا فيه التطرق إلى التنويع الاقتصادي كأهم بديل للريع البترولي لتمويل الميزانية العامة وعلاج العجز الموازني.

وفي **الفصل الرابع** فقد خصصناه للجانب التطبيقي، من خلال مباحثه الثلاث، **فالمبحث الأول** فقد قمنا فيه بدراية وصفية تحليلية للميزانية العامة للجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2017،**والمبحث الثاني** قمنا فيه بدراسة أسباب عجز الميزانية باستعمال الدراسة القياسية، أما **المبحث الثالث** فقد حاولنا إعطاء جملة من الحلول انطلاقا من الدراسة التي قمنا بها في المبحثين السابقين.

ثم في الأخير الخاتمة التي قدمنا فيها مجموعة من النتائج والاقتراحات كحوصلة لما تم دراسته.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للميـــزانيـــة العامـــة

تمهيد:

تهتم المالية العامة بدراسة المشاكل التي تتعلق بتوجيه الموارد وتخصيصها لسد الحاجيات العامة، فالهدف من النشاط المالي الذي تقوم به الدولة هو كيفية الحصول على الموارد المالية لإشباع الحاجات العامة، وبذلك تزداد الحاجة إلى المال كلما زادت مهام الدولة وإتسع نشاطها، فتقوم هنا الدولة بتأمين الإيرادات المالية اللازمة لتغطية نفقاتها، وذلك بعد أن تقوم بتقدير ما يلزمها من الأموال التي تنفقها خلال السنوات المقبلة، وتقدير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات، ويتم ذلك بوضع الميزانية العامة للدولة، وعليه تشكل كل من الميزانية والإيرادات والنفقات، الموضوعات الثلاثة الرئيسية لنشاط الدولة الاقتصادي والمالي، وهي في ذات الوقت تمثل السياسة العامة للدولة، وعليه وانطلاقا مما سبق سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى هذه العناصر والتركيز على مهامها ودورها، واعتمدنا في هذا الفصل على ثلاثة مباحث كانت كما يلي:

المبحث الأول: الميزانية العامة للدولة.

المبحث الثاني: النفقات العامة.

المبحث الثالث: الإيرادات العامة.

المبحث الأول: الميزانية العامة للدولة

تعتبر المالية العامة من العمليات المهمة التي تستخدمها الدولة مهما كانت في تنظيم عملياتها المالية المختلفة، بل وتعدت إلى أكثر من ذلك إذ أصبحت تعد بمثابة الأداة التي لا يمكن الاستغناء عنها، لذلك قمنا في هذا المبحث بإعطاء نظرة شاملة ومفصلة عن المالية العامة.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة: سنتطرق هنا إلى تعريف الميزانية العامة ودراسة الخصائص التي تميز الميزانية العامة، وكذا القواعد الأساسية للميزانية العامة.

أولا: تعريف الميزانية العامة: تعرف الميزانية العامة بأنها" برنامج مالي لسنة مالية قادمة، تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...الخ".[1]

وتعرف الميزانية على أنها" خطة سنوية لأنشطة مستقبلية المتوقع القيام بها" وهي" عملية مكتملة من تخطيط وتنفيذ وإدارة، تسمح بإدارة فعالة ومكتملة.[2]

1-التعريف الفقهي للميزانية العامة: يعرفها البعض من الفقه الميزانية العامة للدولة على أنها:" تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية لنفقات وإيرادات الدولة لفترة مقبلة عادة ما تكون سنة"، ويعرفها البعض الآخر على أنها:" وثيقة محاسبية وقانونية ومالية وسياسية تعبر عن فكرة التوقيع والاعتماد للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة، والتي تعبر في صورة أرقام عن النشاط الإداري والاقتصادي والاجتماعي للدولة".[3]

2- التعريف التشريعي للميزانية العامة: عرفت في بعض التشريعات كما يلي:

2-1-تعريف الميزانية العامة في التشريع الفرنسي: ففي المرسوم الفرنسي الصادر بتاريخ 19 يونيو 1956، عرفت بأنها: "الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وواردتها، ويؤذن بها، ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية".[4]

2-2- تعريف ميزانية الدول في بعض التشريعات الأخرى: وهناك تعاريف مأخوذة من بعض التشريعات الدولية الأخرى نأخذ منها :[5]

بحيث عرفها القانون البلجيكي:" بأنها بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية".

---

[1]- اعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008،ص89.

[2]-Mokhtar benabed , guedeche khaled, le contrôleur de gestion et le processus budgétaire, revue chercheur économique, N 06,Décembre 2016. P40.

[3]- برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص113.

[4]- فوزي عطوي، المالية العامة- النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص320.

[5]- خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، ص270.

وعرفها القانون الأمريكي بأنها:" صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها".

وترى الأدبيات المالية انه: "يجب أن ينظر للميزانية كوثيقة تحوي كلمات وأرقاما وتقترح نفقات لأغراض وبنود معينة،أو كسلوك مقصود، أو تنبؤ لتحقيق أهداف وسياسات معينة، أو كسلسلة من الأهداف كل لها تكاليف محددة، أو كجهاز وأداة للاختيار من بين بدائل الأنفاق أو كخطة أو كعقد بين البرلمان والسلطة التنفيذية أو كمجموعة لالتزامات متبادلة ورقابة متبادلة ".

2-3- تعريف الميزانية العامة في التشريع الجزائري: في الجزائر يمكن القول أن المشرع في تعريفه للميزانية العامة في القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جوان 1984 والمتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، قد نص في المادة الثالثة منه على انه:يقرر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لسير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي"، وقد عرف القانون رقم 90-21 في المادة الثالثة منه الميزانية العامة على أن:" الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها". ومنه نلاحظ أن المشرع الجزائري في تعريفه للميزانية العامة يتفق مع المشرع الفرنسي والتشريعات الأخرى إلى حد ما، وإذا جمعنا العناصر المشتركة بين التعريفات التشريعية السابقة نحصل على ما يلي:[1]

- الميزانية عمل تشريعي.
- أن هذا العمل يكون في صورة تقدير وإذن بالإيرادات والنفقات.
- إن هذا التقدير والإجازة يكون موجود في وثيقة واحدة.
- أن يكون لمدة سنة واحدة.

وعليه يمكن تحديد تعريف شامل للميزانية العامة (ميزانية الدولة): " هي القانون الذي يقرر ويأذن بنفقات وإيرادات الدولة المقدرة خلال سنة مدنية مقبلة".

ثانيا: خصائص الميزانية العامة للدولة: للميزانية العامة للدولة مجموعة من الخصائص نذكر منها:

1-الميزانية العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة:عندما نقول أن" قانون المالية يقرر ويأذن بنفقات وإيرادات الدولة المقدرة" أي أن الميزانية العامة للدولة تقدير أو توقع بصورة مسبقة قبل بداية السنة، وبذلك تختلف الميزانية العامة عن الحساب الختامي، إذ أن الحساب الختامي يشمل كل من الإيرادات والنفقات

[1]- برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص115.116.

الفعلية أي المحققة فعلا بعد نهاية السنة المالية، وبمقارنة أرقام الميزانية العامة وأرقام الحساب الختامي يمكننا معرفة مدى صحة التقديرات التي جاءت في الميزانية ومدى مطابقتها للواقع.[1]

2- الميزانية العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية: تختص السلطة التشريعية باعتماد الميزانية، أي الموافقة على نظرة الحكومة التوقعية للنفقات والإيرادات عن عام مقبل، فلا تستطيع الحكومة أن تقوم بتنفيذ الميزانية إلا إذا تم إجازتها من قبل السلطة التشريعية. وحق السلطة التشريعية في إجازة أو اعتماد الميزانية أصبح من المبادئ الدستورية المستقرة في النظم السياسية المعاصرة، ويعد هذا الحق من أقوى الحقوق التي تتمتع بها السلطة التشريعية، إذ بواسطته تستطيع هذه الأخيرة مراقبة أعمال الحكومة في جميع المجالات.[2]

3- الميزانية العامة خطة مالية لسنة قادمة: يعني أنها لا تنسحب بآثارها إلى الماضي، بل هي وثيقة مستقبلية تستند إلى مجموعة من التنبؤات والافتراضات والتقديرات والاجتهادات التي تتداخل خلالها المتغيرات اليقينية مع أية متغيرات أخرى غير مؤكدة.[3]

4- الميزانية تكون في وثيقة واحدة: عندما نقول أن ميزانية الدولة "هي القانون" بصيغة المفرد نعني بذلك أن تكون في وثيقة واحدة ويتبين بمقتضاها مشكل قانون المالية وهذا سيسهل من معرفة الوضع المالي للدولة كما يسهل على البرلمان عملية مراقبة الحكومة عند استعمالها السلطة المالية، فلو كانت في عدة قوانين ووثائق لتعذر على البرلمان مراقبة الحكومة مراقبة فعالة.[4]

5- إن للميزانية صفة ايلاء الأولوية للنفقات على الإيرادات: وهذه الصفة في الحقيقة مرتبطة بالصفة التقديرية للموازنة، فالدولة خلافا للأفراد، تحدد إيراداتها تبعا لنفقاتها، لا العكس، بالإضافة إلى أن اعتماد النفقات في البدء يمكن السلطة من إجراء تقدير واضح للإيرادات في ضوء هذه الاحتياجات، مع تحديدها، والاختيار بينها،والرقابة عليها.[5]

6- الميزانية العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع: ويقصد بسنوية الميزانية العامة إعداد تقدير الإيرادات والنفقات العامة لمدة سنة مقبلة، وقد استقرت العادة على أن تكون هذه الفترة سنة حتى تتحقق الرقابة الفعالة على الهيئات التنفيذية لان إطالة مدة الميزانية على سنة قد لا يحقق الفعالية في الرقابة.[6]

---

[1]- برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص117.
[2]- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة- النفقات العامة-الإيرادات العامة- الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، لبنان، 2009،ص328.
[3]- علي العربي، دكتور عبد المعطي عساف، ادارة المالية العامة، دون ذكر دار النشر وسنة النشر، ص110.
[4]- برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص116.
[5]- فوزي عطوي، المالية العامة- النظم الضريبية وموازنة الدولة، مرجع سابق، ص324.
[6]- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005،ص75.

ثالثا: أهمية وأهداف وعناصر الميزانية العامة: إن الميزانية العامة لا تعبر فقط عن مجرد تقدير الإنفاق وإيراد الدولة لفترة مقبلة وإجازة لهذه التقديرات، بل تعكس أيضا أهدافا وأهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية، هذا ما سنحاول أن نبينه هنا.

1- أهمية الميزانية العامة: ويمكن أن نوجز هذه الأهمية في ما يلي:[1]

1-1- الأهمية السياسية: للميزانية أهمية سياسية كبيرة وذلك في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية، لان إلزام السلطة التنفيذية بالتقدم كل عام إلى مجلس النيابة لكي يجيزها نواب الشعب ويقرر صرف النفقات وتحصيل الإيرادات، يعني أنها خاضعة للرقابة الدائمة لهذه المجالس، ويعد اعتماد الميزانية من طرف السلطة التشريعية إجراءا له أهمية بالغة فهو يزيد من الثقة بمالية الدولة، وكذلك يقلل إلى حد كبير من المفاجآت التي يتعرض لها دائنو الدولة.

1-2- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية: تحظى الميزانية بأهمية قصوى، هذه الأهمية تزيد باتساع نطاق دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وأصبح للميزانية دورا اقتصاديا، إذ أصبح للميزانية أهمية في تحقيق العمالة الكاملة، وكذلك تعبئة القوى الاقتصادية غير المستخدمة، إضافة إلى زيادة الدخل الوطني ورفع مستوى المعيشة.

2- أهداف الميزانية العامة: أما من ناحية الأهداف التي تقوم بها الميزانية العامة فيمكن أن نوجزها هي الأخرى في العناصر التالية:[2]

- الأهداف الرقابية: تبرز الأهداف الرقابية للميزانية العامة من خلال ما يعرف بميزانية البنود التي تعد أقدم صور الموازنة وأكثرها انتشارا واستمرارا حيث مازالت تطبق حتى الآن في الكثير من دول العالم، وتتيح ميزانية الدولة مراقبة التصرفات المالية للدولة، كما يسمح للمسئولين مراقبة صرف الأموال العامة.

- الأهداف الإدارية: يقصد بهذا النوع الأهداف التي تمكن الميزانية العامة من أن تسهم في التأكد من الحصول على الموارد واستخدامها بطريقة فعالة لتحقيق أهداف السياسة الكبرى

- الأهداف التخطيطية: تتمثل هذه الأهداف في اعتبار الميزانية العامة للدولة بمثابة أداة تخطيطية يتم من خلالها تحقيق جملة من الأهداف، منها تحسين وترشيد عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الإمكانيات.

[1]- خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الأولى، 2011،ص ص 27،28.

[2]- وراق علي، وراق ناصر، اثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان، مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين،مجلد04، العدد15، 2015،ص11.

– الأهداف الاقتصادية: لم يعد التوازن الرقمي بين الإيرادات والنفقات هو هدف الميزانية بعد تدخلها في المجال الاقتصادي خصوصا والمجالات الأخرى عموما، إذ أصبحت الميزانية من خلال تنفيذها للسياسات المالية للدولة تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي مثلا تسعى إلى استخدام موارد الدولة في استثمارات ذات إنتاجية عالية تزيد من الدخل الوطني وتحقق الرفاهية الاقتصادية للأفراد،وتوجه القروض التي تعالج عجز الموازنة إلى المجالات الإنتاجية لا الاستهلاكية حتى تساعد على سداد القروض مستقبلا والتخلص من هذا العجز تدريجيا.[1]

المطلب الثاني:مبادئ الميزانية العامة للدولة: يمكن إيجاز هذه المبادئ في ما يلي:

أولا: مبدأ وحدة الميزانية: ونعني بهذه القاعدة إدراج جميع النفقات والإيرادات في ميزانية واحدة، أي عدم وجود ميزانيات جانبية، ويسند هذا المبدأ على أساس مفهوم وحدة الحكومة ووظائفها المتكاملة، ووحدة إيراداتها المتنوعة التي تستخدم لتمويل نفقاتها المختلفة،[2] و الهدف من التوحيد هو التنظيم والوضوح، وبالتالي تمكين المعنيين بشؤون الميزانية من تكوين فكرة صحيحة وسريعة عن نشاط الدولة، وعن مدى تعادل أعبائها وإمكاناتها، وبالتالي الإلمام بمركز الدولة المالي بصورة سريعة وواضحة، والى سهولة المراقبة من طرف السلطة المشرعة، فضلا عن سهولة التمييز بين النفقات الضرورية والنفقات غير الضرورية التي تتحمل الدولة أعبائها.[3]

ورغم الفوائد التي تحققها هذه القاعدة فإنها لا تخلو من الاستثناءات، وتبرر هذه الاستثناءات منافع أخرى منها فوائد سياسية كتحقيق اللامركزية، ومنها فوائد اقتصادية ومالية، وعلى العموم نذكر ما يلي:

1–الميزانية الملحقة: ويقصد بالميزانيات الملحقة تلك الميزانيات المنفصلة عن ميزانية الدولة والتي تشتمل على إيرادات ونفقات بعض المؤسسات العامة التي لا تعتبر مستقلة عن الدولة بل هي جزء منها، ولكن المشرع منحها استقلال مالي وإداري لاعتبارات عديدة منها الرغبة في تحرير هذه المؤسسات من القيود المالية التي تفرضها الدولة في عقد وصرف نفقاتها أو رغبة في الحكم على مدى كفاءتها في إدارة المرافق العامة وتحقيقها للربح أو الخسارة.[4]

2–الميزانية الاستثنائية: أو الميزانية الغير عادية، إذ تلجا الدولة إلى مثل هذه الميزانيات في ظروف شاذة كأوقات الحروب مثلا، ولهذا يقال بان هذه الميزانية توضع لأغراض مؤقتة استثنائية، وتتميز هذه الميزانية بكونها تمول بإيرادات استثنائية، والسبب في فصلها عن الميزانية العامة هو أنها لو أدرجت إيراداتها ونفقاتها مع الميزانية العادية

[1]- محمد زيدان، غالمي زهيرة، تفعيل دور الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة- مع الإشارة إلى دور الأوقاف في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد08، افريل 2016،ص136.

[2]- خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011،ص30.

[3]- فوزي عطوي، المالية العامة – النظم الضريبية وموازنة الدولة، مرجع سابق،ص334.

[4]- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2010،ص327.

لأدى ذلك إلى عدم صحة المقارنات للأعوام المختلفة التي يجريها المجلس النيابي ليراقب مدى تطور مركز الدولة المالي.[1]

3-حسابات الخزينة خارج الميزانية: وهي حسابات ليست لها علاقة مباشرة بإيرادات ونفقات الميزانية، وتشرف عليها الخزينة العامة للدولة، فقد تتلقى الحكومة بعض المبالغ لا تلبث أن تعيدها بعد مدة لأصحابها كتأمين المناقصات التي ترد لأصحابها بعد انقضاء سببها، وبذلك لا يمكن اعتبارها إيرادات للميزانية العامة، فهذه الأموال التي تدخل الخزينة وتخرج منها لا تذكر عادة في ميزانية الدولة، بل ترد في حسابات خارج الميزانية، ولذلك اعتبرت استثناءات من مبدأ وحدة الميزانية.[2]

ثانيا: مبدأ شمول الميزانية: يعني هذا المبدأ وجوب احتواء ميزانية الدولة على جميع الإيرادات، مهما كانت أنواعها ومصادرها، وعلى جميع النفقات مهما كانت إشكالها. ومن مميزات هذا المبدأ الوضوح والصدق والمحافظة على حق السلطة التشريعية في الإذن بالجباية والإنفاق والحيلولة دون التخصيص في استعمال الإيرادات أي في استعمال إيرادات معينة في مصاريف معينة. وعليه فان مبدأ الشمول يقدم بيانا حقيقيا لأوضاع الدولة في المجال المالي، كما يكفل ترشيد الاقتصاد وعدم التبذير في مجال الإنفاق.[3]

ثالثا: مبدأ سنوية الميزانية: تقضي قاعدة سنوية الميزانية أن تكون المدة التي توضع لها الميزانية سنة واحدة، فتقوم الحكومة كل سنة بإعداد مشروع قانون ميزانيتها وتعرضه على البرلمان للمصادقة عليه مرة كل سنة، أي لا يتعدى المجال الزمني لقانون الميزانية السنة الواحدة، وجعلت المدة سنة واحدة لعدة اعتبارات منها:[4]

1-اعتبارات سياسية: تقوم الاعتبارات السياسية في موافقة نواب الشعب على الميزانية العامة للدولة والإذن بها، وهذا يشكل نوع من الرقابة السياسية للبرنامج المالي للحكومة، حيث قال احد المفكرين أن "السنة هي أقصى مدة يمكن للمجلس النيابي أن يتخلى عن سلطته إلى الحكومة، وهي اقصر مدة تستطيع الحكومة خلالها أن تنفذ الميزانية.

2- اعتبارات مالية: جل الأفراد والمؤسسات يقومون بإجراء حساباتهم خلال كل سنة، كما أن التقدير لمدة سنة يسهل التنبؤات بما يمكن أن يكون من مصروفات (نفقات) وما يجني من إيرادات، فما يزيد عن السنة يصعب توقعه، ويحتاج إلى معطيات إحصائية غير متوفرة في الماضي.

---

[1]- حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية- للطلبة الجامعيين، دار المهدية، الجزائر، ط2001،2، ص98.
[2]- خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة ،مرجع سابق، ص280.
[3]- فوزي عطوي، المالية العامة- النظم الضريبية وموازنة الدولة، مرجع سابق، ص330.
[4]- برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص118.119.

3- اعتبارات متعلقة بتحصيل الإيرادات: إن جل الإيرادات تتكرر مرة واحدة في السنة، وإذا ما كانت جباية إيرادات الخزينة العامة المرخص بها في الميزانية العامة سنوية تسهل من عملية التحصيل وتجعل المقارنة بين حصيلة السنوات ممكنة.

ولكن هناك بعض الاستثناءات لمبدأ سنوية الميزانية، وتتضمن هذه الاستثناءات الموافقة على نفقات وإيرادات لمدة تقل عن السنة، وبعضها الآخر يتضمن مد الميزانية كلها أو بعضها لأكثر من سنة ومثال ذلك الميزانيات الاستثنائية لأمر طارئ (طوفان، حرب، ميزانيات إنمائية) ومن أكثر الميزانيات شيوعا:[1]

أ- نظم الميزانية الإثنى عشرية: وهي ميزانية توضح لشهر أو أكثر حيث تستمر بموجبها الحكومة بالإنفاق في حدود 12/1 من الإعتمادات المفتوحة لها خلال السنة السابقة مع الاستمرار بجباية الإيرادات العامة خلال المدة نفسها، ويؤخذ بها عادة عندما يتأخر إقرار الميزانية إلى ما بعد دخول السنة المالية الجديدة.

ب- الإعتمادات الإضافية: ويتم اللجوء إليها عندما تكون الإعتمادات المخصصة في الميزانية العامة لنفقة من النفقات غير كافية وتحتاج إلى إعتمادات جديدة، فتتقدم الحكومة إلى السلطة التشريعية بطلب فتح إعتمادات جديدة إضافية تصرف خلال السنة المالية.

ج- ختام السنة المالية: يثير ختام السنة المالية مشكلات دقيقة من الناحية الفنية أكثر تعقيدا من موضوع تحديد بداية السنة المالية، فالميزانية توضع لمدة مستقبلية من الزمن في السنة، ولابد في نهاية السنة من إغلاق حساباتها لمعرفة المبالغ التي أنفقت فعلا والإيرادات التي تم تحصيلها فعلا، وهي بالطبع تختلف عن تقديرات الميزانية في بداية السنة المالية.

رابعا: مبدأ توازن الميزانية: تقضي هذه القاعدة أن مجموع الإيرادات يجب أن يكون مساويا لمجموع النفقات في كل ميزانية، إلا أن العرف الذي أصبح معمول به يعتبر قانون المالية يعتبرها في حالة توازن حتى ولو كانت الإيرادات اكبر من النفقات بقليل، في حين أنها تعتبر في حالة عجز إذا كانت النفقات اكبر من الإيرادات، وذلك لأنه في هذه الحالة، تضطر الدولة إلى الأخذ من المال الاحتياطي أو الاقتراض لسداد هذا العجز.[2]

خامسا: مبدأ عمومية الميزانية: إن عمومية الميزانية العامة يعني شمولها لإجمالي التقديرات الخاصة بكافة الإيرادات العامة والنفقات العامة، وبحيث لا يتم إجراء أية مقاصة بين النفقات والإيرادات هذه سواء على المستوى الإجمالي، أو على مستوى تفاصيل هذه الإيرادات والنفقات، أي لا يتم خصم نفقات أي جهة من إيراداته، وبحيث أن

[1]- خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة ،مرجع سابق، ص283-284.
[2]- حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، مرجع سابق،ص 103.

وحدة الميزانية تضمن تحقق ميزانية واحدة للدولة، فإن مبدأ أو قاعدة عمومية الميزانية العامة تضمن شمول الميزانية العامة لكافة الإيرادات وكافة النفقات، وبحيث يتم في إطار ذلك إظهار إجمالي الإيرادات، وإجمالي النفقات، ودون إظهار صافي هذه الإيرادات، أو صافي النفقات.[1]

ويرتبط مبدأ عمومية الميزانية العامة قاعدتان هما، قاعدة عدم تخصيص الإيرادات العامة، وقاعدة تخصيص الإعتمادات، وسوف نفصل كلا منهما:

1: قاعدة عدم تخصيص الإيرادات: تقضي هذه القاعدة أن لا يتم تحديد إيرادات معينة في الميزانية لأوجه إنفاق محددة، بل تجمع كافة الإيرادات في جانب واحد ويقابلها في الجانب الأخر قائمة بالنفقات تدرج فيها كافة المصروفات المتعلقة بالسنة المالية، فتخصيص إيرادات معينة يؤدي إما إلى زيادة الأموال المتوفرة لديها وقد يزيد على احتياجاتها مما يؤدي إلى الإسراف والتبذير، بما يؤدي إلى قصور الأموال لديها مما يعرقل أدائها لعملها على الوجه المطلوب لذلك فان قاعدة عدم التخصيص تساعد على الحصول على اكبر فائدة ممكنة من استخدام الموارد المالية المتوفرة للدولة وذلك لمواجهة احتياجاتها طبقا لأهمية أوجه الإنفاق في سلم الأولويات.[2]

وترجع الحكمة من هذه القاعدة كما يراها مؤيدوها إلى الحجج التالية:[3]

– إن تخصيص إيراد معين لمرفق معين سيؤدي إلى الارتباك المالي، فإذا زاد الإيراد المخصص لمرفق معين عن احتياجاته، فإما أن يدفع هذا المرفق إلى الإسراف والتبذير في استخدامات الإيرادات، أو يحاول هذا المرفق العام الاحتفاظ بالزيادة، وفي كلا الحالتين يحول هذا التخصيص دون استخدام الإيرادات في نفقات مرافق أخرى تحتاج إلى أموال تعود على المجتمع بالفائدة، أو إذا كانت الإيرادات المخصصة اقل من احتياجات المرفق، فهذا الوضع لا يمنع المرفق من المطالبة باعتمادات إضافية، وإلا قصر عن أداء مهمته ورسالته في المجتمع.

– يؤدي إتباع قاعدة عدم تخصيص الإيرادات إلى إحكام رقابة السلطة التشريعية، على مختلف أوجه الإيرادات العامة والنفقات العامة.

– يسمح إتباع قاعدة تخصيص الإيرادات بحصول المجتمع على اكبر إشباع ممكن من الحاجات العامة، إذ يتم توزيع الإيرادات العامة في مجموعها على أوجه النفقات العامة المختلفة، حسب ضرورة كل منها وأهميته، وبما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق اكبر إشباع ممكن للحاجات العامة في المجتمع.

[1]- فليح حسن خلف، المالية العامة، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1،2008، ص292.
[2]- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط2،2010،ص146.
[3]- خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق، ص291.292.

– يؤدي إتباع هذه القاعدة إلى الحد من مطالب بعض الفئات السياسية والاجتماعية المختلفة التي قد تمثل مراكز قوة، أو مجموعات ضغط سياسية، في محاولتها تخصيص حصيلة إيراد معين لتغطية إنفاق معين يعود عليها بالنفق، ويسمح لأعضائها الحصول على مكاسب ومزايا معينة، كذلك قد تغري فكرة تخصيص الإيراد لنفقات معينة، الفئات أو الطوائف للمطالبة بان توجه الضرائب التي تدفعها كل فئة أو طائفة، إلى الإنفاق في وجوه محددة لصالح كل منها، وفي تهديد لفكرة التضامن الوطني والاجتماعي التي تقوم عليه الدولة الحديثة.

– إن تخصيص الإيراد لإنفاق معين، يمكن الحكومة من سهولة الحصول على موافقة السلطة التشريعية في فرض ضرائب معينة، مما يؤدي إلى المغالاة في فرض الضرائب، وزيادة الأعباء على الأفراد، مثل فرض ضريبة على السيارات لاستخدامها في تحسين الطرق.

2: قاعدة تخصيص الإعتمادات(النفقات):فإذا كان مبدأ عدم التخصيص هو الذي يحكم الإيرادات فإن النفقات يحكمها مبدأ التخصيص بمعنى أن الإعتمادات المالية المفتوحة في الميزانية يجب أن تخصص بدقة لكل نوع من أوجه الإنفاق، وذلك حتى لا تترك الفرصة للأمرين بالصرف لكي يتصرفوا في الميزانية على هواهم. وفي حالة ما إذا كانت الإعتمادات المفتوحة تفوق النفقة المخصصة لها ففي هذه الحالة لا داعي لإستهلاك كل الإعتمادات باعتبار أن هذه الأخيرة ما هي إلا توقعات.[1]

ورغم ما تحققه هذه القاعدة من مزايا، إلا أن التطبيق الحرفي لها من شأنه أن يؤدي إلى نتائج غير مقبولة، فيترتب من ناحية، وجوب موافقة السلطة التشريعية على المبلغ المخصص لكل وجه من أوجه الإنفاق بالتفصيل أو يتضخم حجم الميزانية إلى درجة مبالغ فيها، وأن تلتزم السلطة التشريعية بإجراء عدد هائل من التصويت يتناسب مع تفصيل كل وجه من وجه الإنفاق الحكومي في كل إدارة حكومية على حدا مما يؤدي إلى إثقال كاهل هذه السلطة بتفاصيل غير ضرورية.[2]

المطلب الثالث: مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة: تمر الميزانية العامة بأربعة مراحل، وهي:

أولا: مرحلة التحضير والإعداد: سنقوم في هذه المرحلة بتحديد السلطة المختصة في إعداد الميزانية، وكيف يتم تقدير الإيرادات والنفقات:

1– السلطة المختصة في إعداد الميزانية: تعد السلطة التنفيذية من خلال الإدارات الحكومية، هي الجهة المختصة بتحضير الميزانية في معظم دول العالم، وهذا يعني أنه ليس للسلطة التشريعية دور في هذا التحضير وأن

[1]- حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، مرجع سابق، ص101.102.

[2]- سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة- النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، مرجع سابق،ص351ص352.

دورها يبدأ بعد الإنتهاء من هذه الخطوة والبدء في الخطوة التالية وهي إعتمادها الميزانية. ويستند إختصاص السلطة التنفيذية بتحضير الميزانية إلى إعتبارات عديدة أهمها قدرتها على تقدير وجوه الإنفاق المختلفة التي تحتاجها كل وزارة بفروعها المختلفة والمبلغ اللازم إنفاقه في كل وجه من جهة، وعلى تقدير أوجه الإيرادات المختلفة والمبلغ المنتظر تحصيله من كل جهة من جهة أخرى، وفضلا عن هذا فهي المسئولة عن تنفيذ الميزانية ومن ثم يكون من المنطقي أن يعهد إليها بإعدادها على النحو الذي تراه مناسبا ويكون من المؤكد أنها ستحضرها بكل دقة وعناية.[1]

2- طرق تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة: أصبح من المعلوم أن الميزانية العامة تتكون من جانبين النفقات العامة والإيرادات العامة، ويعني تحضير وإعداد الميزانية العامة تقدير كل من النفقات العامة والإيرادات العامة للسنة القادمة، ويتم التقدير كما يلي:

2-1- طرق تقدير النفقات العامة: لا يثير تقدير النفقات في المعتاد صعوبات فنية كثيرة، إذ تقدر النفقات مباشرة تبعا للحاجات المنتظرة مع مراعاة الدقة، ويطلق على المبالغ المقترحة للنفقات "إعتمادات"، إذ تلجأ كل وزارة إلى تقدير نفقاتها مباشرة إستنادا إلى التزاماتها المتكررة بصرف مبالغ كما هي الحال بالنسبة إلى مرتبات الموظفين العاملين بها وإلى النفقات اللازمة لتسيير الوزارة والتي يطلق عليها المصروفات العامة، بالإضافة إلى هذا تقوم الوزارة بتقدير ما ستقوم به من نفقات خاصة بالإنشاءات والاستثمارات خلال العام المقبل.[2] ويطلق على المبالغ المقترحة للنفقات إسم الإعتمادات ويتم تحديدها وفق صورتين:[3]

– الإعتمادات فيها تحديدية لها حد أقصى لا تتجاوزه الحكومة، وإذا رغبت في المزيد عليها التقدم للحصول على اعتماد إضافي من البرلمان.

– إعتمادات تقديرية وتستطيع الحكومة فيها تجاوز مبلغ الاعتماد، ويعرض على البرلمان ليوافق على الزيادة.

2-2- طرق تقدير الإيرادات العامة: يثير تقدير الإيرادات العامة صعوبات فنية، إذ أنه يرتبط أساسا بالتوقع فيما يتعلق بالظروف والمتغيرات الاقتصادية التي قد تطرأ على الاقتصاد الوطني من أجل تحديد مصادر الإيرادات المختلفة، وخاصة الضرائب في السنة المالية المقبلة، ويتم تقدير الإيرادات العامة باستخدام عدة طرق:

أ- التقدير الآلي: تتمثل هذه الطريقة في تقدير الإيرادات المقبلة على أساس ألي لا يترك للقائمين بتحضير الميزانية أي سلطة تقديرية فيما يتعلق بتقدير الإيرادات المتوقع الحصول عليها. وتستند هذه الطريقة أساسا على "قاعدة السنة ما قبل الأخيرة"، إذ يتم تقدير الإيرادات على أساس الاسترشاد بنتائج آخر ميزانية نُفِذت أثناء تحضير

[1]- زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006،ص285.
[2]- زينب حسين عوض الله، نفس المرجع،ص287.
[3]- خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق،ص38.

مشروع الميزانية الجديدة، وقد أُضيفت قاعدة أخرى إليها هي قاعدة الزيادات التي بموجبها يتم إضافة نسبة مئوية على أخر ميزانية نُفِذت، تحدد على أساس متوسط الزيادة التي حدثت في الإيرادات العامة خلال الخمس سنوات السابقة، وتتميز هذه الطريقة بأن تحديد حجم الإيرادات والنفقات يتم بصورة آلية. إلا أنه يعاب على هذه الطريقة أن الحياة الاقتصادية لا تسير باتجاه ثابت، فغالبا ما تتأرجح بين الكساد والانتعاش من فترة إلى أخرى، كما أن انتشار التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية في كثير من البلاد في العصر الحديث يجعل من الصعب استخدام هذه الطريقة في تحديد حجم الإيرادات.[1]

ب– طريقة الزيادة السنوية: وفقا لهذه الطريقة يتم احتساب معدل الإيرادات المحصلة في الفترة السابقة ولتكن ثلاث سنوات على سبيل المثال، ثم يقدر مقدار التغير المتوقع في الدخل الوطني ويضرب بنسبة الإيرادات إلى الدخل، وبذلك نحصل على مقدار الزيادة في الإيرادات المتوقعة في السنة القادمة، وأخيرا تضاف هذه الزيادة في الإيرادات إلى معدل الإيرادات المتحققة في الفترة السابقة، وبذلك نحصل على الإيرادات العامة المتوقعة في السنة القادمة.[2]

ج–التقدير المباشر: تستند هذه الطريقة أساسا على التوقع أو التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدا، وتقدير حصيلته المتوقعة بناء على هذه الدراسة مباشرة. فتطلب السلطة المختصة من كل مشروع في القطاع العام أن يتوقع حجم مبيعاته وإيراداته العامة للسنة المالية المقبلة، على أن يكون لكل وزارة أو هيئة حكومية تقدير ما تتوقع الحصول عليه من إيرادات في شكل رسوم أو ضرائب عن نفس السنة المالية موضوع الميزانية الجديدة. وإذا كانت هذه طريقة التقدير المباشر تمثل أفضل الطرق لتقدير الإيرادات، فان اللجان المتخصصة يجب عليها الاسترشاد بعدة أمور لكي تصل إلى تقديرات قريبة جدا من الواقع، تتمثل في مبلغ الإيرادات الفعلية السابق تحصيلها ومستوى النشاط الإقتصادي المتوقع والتغيرات المنتظرة في التشريع الضريبي، مع مراعاة عدم المغالاة في التقدير حتى يكون أقرب ما يكون إلى الواقع.[3]وتختلف هذه الطريقة عن الأولى(طريقة حساب السنة ما قبل الأخيرة) في أنها تأخذ بعين الاعتبار نتائج الإثني عشر شهرا الماضية المعروفة ثم يُعدل إعدادها حسب الإحصائيات والظروف الإقتصادية والمالية الجديدة.[4]

[1]- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة- النفقات العامة-الإيرادات العامة- الميزانية العامة، مرجع سابق،ص369 .
[2]- علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2013،ص324.
[3]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص370
[4]- حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، مرجع سابق، ص108.

ثانيا: اعتماد الميزانية العامة للدولة: سوف نُفصِل إجراءات اعتماد الميزانية على النحو التالي:

1- السلطة المختصة باعتماد الميزانية العامة: السلطة المختصة باعتماد وإجازة الميزانية هي السلطة التشريعية، بحيث تبدأ السلطة التشريعية بمناقشة جانب النفقات العامة واعتمادها أولا حتى تتمكن من تقييم برامج الإنفاق على أساس الحاجات العامة وأهمية كل منها دون أن تتأثر أو تتقيد بجانب الإيرادات، فإذا ما إنتهت من اعتماد هذا الجانب إنحصرت مناقشتها بعد ذلك في عقد مُفاضلات بين البدائل المختلفة لتمويل برنامج الحكومة الإنفاقي، وعلى أثر إعتماد السلطة التشريعية لمشروع الميزانية يصدر بها قانون يجيز لها تنفيذها، قبل نهاية السنة المالية.[1]

2- إجراءات اعتماد الميزانية العامة: يودع رئيس مجلس الوزراء أو رئيس الجمهورية، حسب النظام السياسي مشروع الميزانية العامة، لدى السلطة التشريعية (مجلس النواب، مجلس الشعب) لدراستة ومناقشته ومن ثم اعتماده، ثم يحيل المجلس هذا المشروع إلى لجنة فنية مختصة (اللجنة المالية، لجنة الميزانية العامة، لجنة الميزانية والخطة) التابعة للمجلس، تتحدد مهمة هذه اللجنة بدراسة ومناقشة مشروع الميزانية العامة، وبحث الوثائق والمستندات المتعلقة به، ويكون من حق اللجنة أن تطلب من الجهات العامة المختلفة جميع ما تراه ضروريا من بيانات ومعلومات ووثائق للاستفادة منه عند دراسة مشروع الميزانية، كما يحق لها أن تستدعي المسئولين الذين ساهموا في تحضير وإعداد مشروع الميزانية العامة لمناقشتهم. وبعد أن تنتهي اللجنة المالية المختصة، من دراسة ومناقشة مشروع الميزانية العامة، تقوم بوضع تقريرها، يتضمن ملاحظات اللجنة والتعديلات التي ترى إدخالها على هذا المشروع، وترفع تقريرها إلى المجلس للقيام بفحص ودراسة ومناقشة مشروع الميزانية العامة في ضوء تقرير اللجنة وملاحظاتها وتعديلاتها الواردة فيه.، وبعد أن ينتهي المجلس بجميع أعضائه من مناقشة مشروع الميزانية العامة جملة وتفصيلا، يقترع المجلس بكامل أعضائه على مشروع الميزانية العامة ويعتمده بابًا بابًا.[2]

وبعد أن ينتهي المجلس النيابي من مناقشة ودراسة مشروع الميزانية العامة، ويقترح بالموافقة على هذا المشروع كاملا، يصدر قانون يسمى قانون الميزانية العامة، يحدد هذا القانون الرقم الإجمالي لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة ويرفق به جدولان يتضمن أحدهما تفصيل الإيرادات العامة، ويشتمل الأخر على تفصيل النفقات العامة. ويعتبر قانون الميزانية العامة قانونا من الناحية الشكلية، ولا يعتبر قانونا من الناحية الموضوعية، لأنه لا يتضمن قواعد عامة مجردة مثل التي يتضمنها كل قانون بشكل عام، بل يقتصر على تحديد إيرادات ونفقات الدولة خلال

[1]- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة-مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1992،ص302.

[2]- خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة ،مرجع سابق، ص307.

عام مالي قادم، أي أن قانون الميزانية العامة يعتبر من الناحية الموضوعية عملا تنفيذيا إداريا وماليا، فالميزانية العامة بطبيعتها عمل إداري ومالي يتخذ شكل القانون.[1]

ثالثا: تنفيذ الميزانية العامة: يقع على عاتق السلطة التنفيذية وحدها مسؤولية التنفيذ، وتقوم بذلك من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، ويلاحظ أن التنفيذ الفعلي يمثل الإيرادات والمصروفات الفعلية التي تتم خلال السنة المالية التي قدرت إيراداتها ومصروفاتها بالميزانية العامة المعتمدة بقانون المالية.[2]

وسوف نعرض عمليات تنفيذ الميزانية العامة حسب التفصيل كالتالي:

1- تحصيل الإيرادات العامة: تختلف القيمة القانونية لإجازة السلطة التشريعية للإعتمادات الواردة في الميزانية عن قيمتها فيما يتعلق بإجازة النفقات، فبينما تعني إجازتها للنفقات الترخيص للحكومة بالإنفاق في حدود مبالغ الإعتمادات، فان إجازتها للإيرادات تنشئ إلتزاما على عاتق الحكومة (بمرافقها وهيئاتها العامة) بتحصيل كافة المبالغ الواردة في الإيرادات بحيث يجب تفادي عدم تحصيل جزء منها، وإلا تكون قد ارتكبت خطا تحاسب عليه أمام ممثلي ونواب الشعب، ومن المعلوم أن الأساس القانوني لتحصيل الحكومة لإيرادات الضرائب والرسوم منشؤه القوانين الوضعية المختلفة السارية في الدولة، أما الرسوم فتقوم بتحصيلها الوزارات والمصالح المختلفة التي تؤدي الخدمات التي تستحق عنها هذه الرسوم، وتقوم بتوريدها إلى الخزانة العامة.[3]

ومع ذلك فان هناك قواعد تحكم جباية الإيرادات العامة أهمها:[4]

-لا يدفع المكلف الضريبة المفروضة عليه إلا إذا تحققت الواقعة المنشئة للضريبة التي تجعل من المكلف مدينا للدولة بمبلغ الضريبة، مثل واقعة توزيع الأرباح على مالكي الأسهم والسندات، وكذلك واقعة تحقق الربح فيما يخص الضريبة على دخل الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية، وكذلك واقعة استحقاق الأجر أو الراتب فيما يخص الضريبة على الرواتب والأجور.

- الاعتراض لا يوقف التحصيل، هذه القاعدة المالية هي التي تحكم العلاقة بين المكلف والسلطة العامة، أي انه يجب على المكلف أن يسدد الضريبة المفروضة عليه، وإذا ما كان هناك من خلاف أو تنازع حول الضريبة المدفوعة، فيمكن للفرد المكلف أن يتقدم بطلب التظلم، ينظر فيه، ومن ثم يكون الاسترداد إذا كان ما يبرره.

[1]- خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة ،مرجع سابق، ص309.
[2]- خبابة عبد الله، أساسيات المالية العامة،مؤسسة شباب الجامعة للنشر،الإسكندرية، مصر،2009، ص265.
[3]- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة- مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سابق، ص306.
[4]- خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص312.

– يجب على الدولة عندما تفرض ضريبة ما، أن تراعي بموجب القانون الصادر موعد وطريقة الجباية بما يتناسب ويتفق وظروف المكلفين بها، فقد يحدد المشرع تحصيل الضريبة وجبايتها على دفعة واحدة أو على دفعات متتالية، وقد يسمح المشرع المكلف أن يطلب تقسيط مبلغ الضريبة، وبعد دراسة الطلب يحق للإدارة إبداء الرأي والموافقة أو عدم الموافقة على هذا الطلب، وقد يفرض المشرع الضريبة على قطاع الزراعة بعد جني المحصول وبيعه، وكذلك فرض الضريبة على الأرباح بعد تحقيقها، كل ذلك من شانه أن يراعي ظروف المكلف ويحفظ حق الخزينة والدولة.

2– عمليات صرف النفقات العامة: يستوجب تنفيذ الميزانية العامة للدولة صدور القانون المتضمن الميزانية العامة وهو قانون المالية السنوي الذي يأذن ويرخص للحكومة تنفيذ الإيرادات والنفقات العامة، وتلتزم السلطة التنفيذية بواسطة الأمرين بالصرف بتنفيذ النفقات العامة عند وجود ديون عامة تستوجب السداد، وينبغي التأكد من قيام هذه العلاقة كي يتم الأمر بصرف النفقة العامة، ثم دفعها في حدود المبالغ المعتمدة خصيصا لهذه النفقة والمقدرة بموجب قانون المالية السنوي، ويتم تنفيذ هذه الإجراءات من قبل مصالح والأجهزة التنفيذية في الدولة على مرحلتين الأولى إدارية وثانية يقوم بها المحاسب العمومي.[1]

ولضمان عدم إساءة استعمال أموال الدولة، والتأكد من إنفاقها على نحو ملائم، فقد نظم القانون عمليات صرف الأموال العامة على أربع خطوات هي:[2]

2–1– الارتباط بالنفقة: وينشأ الإرتباط بالنفقة نتيجة قيام السلطة الإدارية باتخاذ قرار لتحقيق عمل معين يستلزم إنفاقا من جانب الدولة، لا يكون الغرض منه مجرد زيادة أعباء الدولة ولكن لتحقيق المنفعة العامة، وعليه فان الارتباط بالنفقة يعني القيام بعمل من شانه أن يجعل الدولة مدينة.

2–2– تحديد النفقة: بعد الارتباط بالنفقة، تأتي الخطة الثانية المتعلقة بتحديد مبلغ النفقة الواجب دفعها، فيتم تقدير المبلغ المستحق للدائن وخصمه من الاعتماد المقرر في الميزانية، مع ضرورة التأكد من أن الشخص الدائن غير مدين للدولة بشيء حتى يمكن إجراء المقاصة بين الدينيين، ومن القواعد المالية المقررة أن يكون الدفع بعد انتهاء الأعمال، إذ يتعين على دائن الدولة أن ينهي أعماله أولا التي تسببت في دائِنيته، قبل أن تدفع له الدولة المبالغ المدين بها نتيجة هذه الأعمال، حتى يتسنى لها تحديد مبلغ الدين على نحو فعلي.

2–3– الأمر بالدفع: بعد أن يتم تحديد مبلغ النفقة أو الدين، يصدر قرار من الجهة الإدارية المختصة يتضمن أمرا بدفع مبلغ النفقة، ويصدر هذا القرار عادة من وزير المالية أو من ينوب عنه.

[1]- برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص140.
[2]- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة- النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، مرجع سابق، ص382،ص383.

2-4- الصرف: ويقصد به أن يتم دفع المبلغ المحدد في الأمر عن طريق موظف تابع لوزارة المالية، ومن المقرر أن يقوم بعملية الصرف موظف غير الذي يصدر عنه أمر الدفع منعا للتلاعب، وغالبا ما يتم هذا في صورة إذن على البنك المركزي الذي تحتفظ فيه الدولة بحساباتها.

وجدير بالذكر أن الخطوات الثلاثة الأولى تتعلق بالاختصاص الإداري المتعلق بالجهة الإدارية، أما الخطوة الأخيرة فإنها تتعلق بالاختصاص الحسابي المتعلق بوزارة المالية، وهذا الفصل بين الاختصاصين الإداري والحسابي من شانه أن يحقق الضمانات الكافية ضد ارتكاب أي مخالفة مالية.[1]

رابعا: الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة: يقصد بالرقابة على تنفيذ الموازنة العامة التأكد من أن السلطة التنفيذية قد قامت بتنفيذ الميزانية العامة وفق مضمون الإجازة التي منحتها إياها السلطة التشريعية، وبواسطة هذه الرقابة يتم التحقق من أن صرف النفقات العامة وكذلك تحصيل الإيرادات العامة قد تم وفق أهداف الميزانية العامة،[2] وتأخذ الرقابة على تنفيذ الميزانية صورا متعددة تختلف باختلاف توقيتها، ونجد فيها:

1- الرقابة السابقة واللاحقة والملازمة للتنفيذ: فبالنسبة للرقابة السابقة والتي يطلق عليها البعض الرقابة الوقائية(أو المانعة) فنها تتمثل في إجراء عمليات المراجعة والرقابة قبل الصرف، إذ لا يجوز وفقا لهذا الأسلوب لأي وحدة تنفيذية من وحدات الاقتصاد العام الارتباط بالتزام أو القيام بدفع أي مبلغ قبل الحصول على موافقة الجهة المختصة في الدولة بالرقابة على الإنفاق، ومن البديهي هنا أن عمليات المراجعة والرقابة تتم هنا على جانب النفقات فقط حيث لا يتصور أن تتم رقابة سابقة على تحصيل الإيرادات العامة، وقد تتولى الرقابة السابقة إدارة داخلية تتبع نفس الجهة التي تقوم بالصرف كما قد تتولى أمر هذه الرقابة جهة خارجية. ونجاحها يؤدي إلى تلافي المخالفات المالية، غير أنها لا تخلو من العيوب، لأنه يصعب معها مراجعة العمليات لمالية في مجموعها وخاصة بالنسبة للارتباطات المالية الكبيرة والمشروعات الإنشائية الضخمة.أما الرقابة اللاحقة على التنفيذ، فإنها تبدأ بعد انتهاء السنة المالية واستخراج الحساب الختامي للدولة، وهذه الرقابة لا تنصب على جانب النفقات فقط كما هو الحال في الرقابة السابقة ولكنها تمتد لتشمل جانب الإيرادات العامة للتأكد من قيام السلطة التنفيذية بتحصيل سائر الموارد العامة (وبالأخص الضرائب) وان كل ما حُصِل قد ورد بالفعل إلى خزينة الدولة.أما الرقابة أثناء التنفيذ فهي تتمثل في مختلف عمليات المتابعة التي تجريها الجهات المختصة بذلك في الدولة على ما تقوم به السلطة

[1]- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة- النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، مرجع سابق،ص384.
[2]- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، مرجع سابق،ص355.

التنفيذية من نشاط مالي يتعلق بالنفقات والإيرادات العامة الواردة بميزانية الدولة، وعادة ما يمارس لرقابة فترة التنفيذ المجالس النيابية المختلفة المنبثقة من السلطة التشريعية.[1]

2- الرقابة الإدارية والرقابة المُستقلة: تقوم كل وحدة إدارية في الدولة برقابة ذاتية على أعمالها اليومية، ولذلك يطلق عليها الرقابة الإدارية أو الذاتية، أي أنها تتم من قبل الجهة ذاتها صاحبة العلاقة، التي تتولى عملية الإنفاق، وتتم عملية الرقابة من خلال إدارات وأقسام التدقيق والمراجعة الموجودة في الوحدات الإدارية نفسها، وذلك بداية من المراحل الأولى لإعداد مشروع الميزانية إلى مرحلة ما بعد التنفيذ، فجميع مراحل الميزانية تُصاحبها عملية المراقبة والمتابعة للتأكد من حسن إدارة الأموال العامة، وذلك في حدود التوجيهات العامة الصادرة من قِبل السلطة التشريعية. وأول مظهر من مظاهر هذه الرقابة نجد رقابة الرئيس على مرؤوسيه، وكذلك نجد رقابة تجري من قبل أمانة الخزانة (الرقابة المالية) وذاك عن طريق المراقب المالي في كل وحدة إدارية.[2]

أما الرقابة المستقلة فانه يعهد بها إلى جهة قضائية مستقلة لا تخضع لإشراف السلطة التنفيذية، فقد يعهد إلى هذه الجهة في بعض الأحيان محاكمة المسئولين عن الأخطاء والإنحرافات المالية ومطالبة المسئولين بتدارك الموقف أو إحالتهم للقضاء الجنائي إذا استدعى الأمر، ومهمة الرقابة القضائية تنحصر في رقابة تنفيذ الميزانية والتأكد من أن عمليات النفقات والإيرادات قد تمت على النحو الصادر به إجازة السلطة التشريعية وطبقا للقواعد المالية في الدولة.[3]أما الرقابة الشعبية فيقصد بها تلك الرقابة التي يُباشرها أفراد الشعب عن طريق تنظيماتهم التي توجد في بعض الدول بالإضافة إلى رقابة السلطة التشريعية المنتخبة منهم.[4]

3- رقابة السلطة التشريعية: لا ينتهي دور السلطة التشريعية في دور حياة الميزانية العامة بعد إجازة أو تصديق الميزانية بل يمتد دورها إلى الرقابة على التنفيذ بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والرقابة التشريعية قد تُمَارسْ خلال عملية التنفيذ، كما هو الحال عندما تطلب السلطة التشريعية من الحكومة تقديم المعلومات والتوضيحات عن سير العمل بالميزانية العامة، أو عندما تستدعي اللجنة المالية مسئولين من بعض مؤسسات الدولة ومناقشتهم عن سير عملية التنفيذ، أما ممارسة الرقابة التشريعية فتتم بعد الحصول على الحساب الختامي للميزانية وإقراره فتعتبر رقابة

[1]- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة- مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سابق،ص311،210،309.
[2]- ميثم صاحب عجام، إدارة المال العام- تخطيط وسياسات وتعبئة الموارد وإدارة المصروفات العامة،دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2013، ص285.
[3]- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق،ص312.
[4]- عوف محمود الكفراوي، تطور الرقابة المالية تبعا للنظام المالي، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر،الإسكندرية، مصر،2010،ص31.

تشريعية لاحقة.[1] وتعمل رقابة السلطة التشريعية على التأكد من أن تنفيذ الميزانية العامة يتم وقد تم وفقا لما أجازته تلك السلطة من إيرادات عامة ونفقات عامة.

4- الرقابة السياسية: يتولى البرلمان في الدول الديمقراطية مباشرة الرقابة السياسية على تنفيذ الميزانية،وتتم عن طريق تقديم أسئلة واستجوابات إلى الوزراء عن كيفية تنفيذ الميزانية، وقد ينتهي الأمر بتحريك المسؤولية السياسية ضد الوزير في حالة إرتكاب مخالفة للقواعد المالية الخاصة بتنفيذ الميزانية، كذلك تُتاح للبرلمان فرصة للوقوف على حالة الميزانية وتنفيذها عندما تلجأ الحكومة إليه طالبة فتح إعتمادات إضافية، إذ تقوم هذه الأخيرة بالضرورة بتقديم معلومات كافية إليه عن حالة تنفيذ الميزانية وتبرير طلبها بفتح هذه الإعتمادات.[2]

5- الرقابة التقييمية: وهي من أحدث طرق الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة، فلا تكتفي بمتابعة الجوانب الشكلية للنفقات العامة التي تشكل محور الرقابة الحسابية، وإنما تسعى إلى وضع معايير وأنماط تتخذ أساسا للمراجعة، والكشف عن أخطاء أو إسراف في استخدام الموارد المالية المتاحة، فهي تتضمن مراجعة حسابات تكاليف الأعمال، ومقارنتها بما كان مقدرا لها، وكذلك مراجعة نتائج الأعمال، والعائد منها ومقارنتها بما كان مستهدفا منها، وتمتد الرقابة التقييمية لتشمل قياس المنفعة التي تكون قد عادت على المجتمع من تنفيذ البرامج والمشروعات العامة المدرجة في الميزانية العامة، كما تسعى إلى تقييم النشاط الحكومي سعيا وراء رفع الكفاءة وتحسين مستوى الأداء.[3]

6- الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية: تعرف الرقابة الداخلية بأنها:" مجموعة النظم والتعليمات والقرارات واللوائح المنظمة للأعمال في الوحدة الإدارية والتي تعمل من اجل حماية المال العام"، وعرفت أيضا: "أنها الرقابة التي تُباشرها السلطة التنفيذية على أجهزتها التنفيذية للتأكد من أن جميع الأعمال المناط بها تسير وفقا للمنهج الموضوع وضمن الأهداف التي خططتها السلطة التنفيذية وأقرتها السلطة التشريعية".[4]أما الرقابة الخارجية فتعرف بأنها" رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية" وعرفت كذلك على أنها" نشاط تقييمي مستقل عن السلطة التنفيذية تهدف إلى التأكد من صحة العمليات المالية، والبيانات المحاسبية ومشروعيتها، والتحقق من كفاءة فاعلية أداء الأجهزة الحكومية، في انجاز أهدافها وبرامجها وتشريعها".[5] وقد تحولت عملية الرقابة المالية الخارجية في الوقت الحاضر من كونها عملية تركز على التأكيد على الالتزام المالي والقانوني إلى تدقيق أكثر شمولا، وهو ما يطلق عليه

[1]- علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، مرجع سابق،ص ص 330،329.
[2]- زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق،ص302.
[3]- خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة ،مرجع سابق، ص326.
[4]- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، مرجع سابق،ص 255.
[5]- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، نفس المرجع، ص ص257،256.

بالتدقيق التشغيلي الذي يركز على إعطاء الرأي المهني الموضوعي بالنسبة للقوائم والتقارير المالية والإجراءات المعنية بحماية الأصول والممتلكات للوحدة موضوع التدقيق والتحقق بشكل موضوعي من الكفاءة الإدارية والإنتاجية فيما يتعلق بالعمليات التي قامت الوحدة بتنفيذها ومطابقتها للأهداف المرغوب تحقيقها.[1]

المبحث الثـــاني: النفقات العامة

ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس جوانب الأنشطة العامة كافة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة للأفراد وسعيا وراء تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة لهم.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة: إن توسع مهام الدولة ووظائفها والمتمثلة في إشباع الحاجات العامة أدى إلى إتساع في دائرة حجم الإنفاق العام وفي تعدد أنواع النفقات العامة وأثارها، وهذا ما سنحاول دراسته.

أولا: تعريف وقواعد النفقات العامة: والتي نلخصها فيما يلي:

1- تعريف النفقات العامة: تعرف النفقة العامة بأنها:" مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة (الخزينة العمومية) أو إحدى هيئاتها، بقصد إشباع الحاجة العامة"[2].كما عرفتها موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية بأنها: "ما تنفقه الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمشروعات العامة على السلع والخدمات (متضمنة الإنفاق الرأسمالي) والإعانات والمنح والمدفوعات المحولة مثل فوائد الدين العام والمعاشات والتقاعد.[3] ويتخذ هذا الإنفاق في الوقت الحاضر شكلا نقديا، ذلك أن حصول الدولة على ما تحتاج إليه من السلع والخدمات بشكل عيني إذا كان مقبولا في العصور القديمة كلن تعتمد الدولة إلى تسخير الناس والاستيلاء على خدماتهم دون دفع مقابل لهم، فان هذا الأمر لم يعد مقبولا في الوقت الحديث، وإذا كان مقبولا في العصور القديمة أن تدفع الدولة للأفراد مقابلا عينيا (جزئيا أو كليا) في مقابل مشترياتها منهم فان التطور قد قاد إلى حلول الإنفاق النقدي محل

[1]- حمدي سليمان القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، دراسة تحليلية وتطبيقية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010،ص132.

[2]-soufiane Maachi, L'impact des dépenses publiques sur l'importation en Algérie, étude économétrique sur la période (1990-2012).P12.

[3]- كماسي محمد الأمين، دادن عبد الغاني، تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية ، حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970-2000، مجلة الباحث، العدد01، 2002،ص71.

الإنفاق العيني. ثم إن النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام، أي حتى تكون النفقة عامة يجب أن تحقق منفعة عامة، وهذا المبدأ مبرر بأمرين هما:[1]

– إن النفقة العامة يجب أن تشبع حاجة عامة.

– إن النفقة العامة إذا حققت منفعة عامة، يؤدي إلى تحقيق المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.

2– قواعد النفقات العامة: هناك قواعد تحكم الإنفاق العام ومنها:[2]

2–1– قاعدة المنفعة: يهدف الإنفاق العام إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وذلك من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة، بينما تصرف النفقة الخاصة لتحقيق أهداف فردية وتنفق لغرض الحصول على مردود معين. وهنا يثار موضوع أخر متعلق بقاعدة المنفعة وهو تحديد أولويات الإنفاق العام وعلى الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة إجتماعية، حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة الموازنة بين أوجه الإنفاق المختلفة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار توزيع النفقات حسب إحتياجات النواحي والأقاليم المختلفة وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية، وتختلف هذه الأولويات من اقتصاد إلى أخر وتختلف أيضا بالنسبة للاقتصاد الواحد من مرحلة إلى أخرى.

2–2– قاعدة الاقتصاد: والمقصود بها الإبتعاد عن التبذير والإسراف والذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها. بحيث يلاحظ أنه من مظاهر التبذير في كثير من الدول ولا سيما النامية منها زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية والإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية لمجرد التقليد والمحاكاة وعدم الاستغلال العقلاني لها والاهتمام بالمظاهر الخارجية، وبذلك فإن قاعدة الإقتصاد تعني الإلتزام بسياسة ترشيد الإنفاق، ويتطلب تحقيق هذه القاعدة في الإنفاق العام تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية وإحكام الرقابة.

2–3– قاعدة الترخيص: ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة.

[1]- الياس نجمة، علي سيف علي المزروعي،اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ، دراسة تطبيقية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012،ص616.

[2]- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط2007،1، ص ص 35،34.

ثانيا: تقسيمات النفقات العامة: إن تطور دور الدولة ومهامها أدى إلى تنوع النفقات العامة وتقسم إلى:

1- التقسيمات النظرية (العلمية) للنفقات العامة: إذ تقسم على وفق معايير واعتبارات معينة، ومن أهم هذه التقسيمات نجد:

1-1- تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها: تقسم إلى:[1]

أ- النفقات الإدارية: وهي النفقات المخصصة لتمكين الجهاز الإداري للدولة من الإستمرار في تقديم خدماته، ومنها رواتب الموظفين ومشتريات ودوائر الدولة وغيرها.

ب- النفقات الاقتصادية: وهي النفقات ذات الأهداف الاقتصادية مثل نفقات إنشاء المشاريع الاقتصادية والنفقات المخصصة لإعانات البطالة والإعانات الإقتصادية.

ج- النفقات الاجتماعية: وهي النفقات المخصصة لتقديم خدمات اجتماعية مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي...الخ.

د- النفقات العسكرية: تشمل نفقات الأمن والدفاع وشراء الأسلحة وبناء المصانع العسكرية وما شابه ذلك.

1-2-تقسيم النفقات العامة حسب إستخدام القوة الشرائية وإنتقالها: وتقسم حسب هذا النوع إلى:

من ابرز التقسيمات العلمية البارزة للنفقات العامة ما يلي:

أ- النفقات العادية والنفقات غير العادية: فالنفقات العادية هي تلك النفقات التي تتكرر في موازنة الدولة كل سنة، مثل مرتبات الموظفين، ونفقات صيانة الطرق العامة وغيرها، أما النفقات غير العادية فهي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة، وذلك مثل النفقات التي تتطلبها الاحتياجات الطارئة كنفقات الحرب وغيرها.[2]

ب- النفقات الإدارية والنفقات الرأسمالية: إن هذا التقسيم الحديث هو إمتداد للتقسيم القديم (نفقات عادية وغير عادية)، فالنفقات الإدارية هي تلك النفقات اللازمة لسير الإدارات العامة للدولة كرواتب الموظفين وتكلفة الصيانة ونفقات الإدارة اللازمة لتسيير النشاط الحكومي...الخ، وهي بذلك تقترب من النفقات العادية، أما النفقات الرأسمالية فهي تلك النفقات التي تتعلق بالثروة الوطنية والرأسمال الوطني مثل نفقات الإنشاء والتعمير والتجهيز والنفقات الاستثمارية، وهذه النفقات وإن كانت تتصل بالمفهوم القديم (النفقات العادية وغير العادية)

[1]- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ص 62،63.
[2]- خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011،ص ص 38،39.

ولكنها لم تعتبر نفقات استثنائية وغير طبيعية، والنفقات الاستثنائية في الوقت الحاضر هي تلك التي تتعلق بالحروب والفيضانات والزلزال وغيرها.[1]

1-3- تقسيم النفقات العامة بحسب أثارها الاقتصادية: تقسم النفقات حسب هذا النوع إلى:[2]

أ- النفقات الرأسمالية: هي نفقات الدولة المخصصة للحصول على المعدات الرأسمالية والمصانع والمشاريع الإنتاجية وبناء السدود والمدارس والمستشفيات، هذه النفقات تساهم في بناء رؤوس الأموال وزيادة الإنتاج الوطني.

ب- النفقات الجارية: هي النفقات اللازمة لسير الجهاز الإداري للدولة وبقية المرافق العامة، مثل الرواتب والأجور، هذه النفقات لا تساهم في تكوين رأس المال بل هي نفقات استهلاكية أو تشغيلية.

1-4- النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية: النفقات التحويلية هي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات رؤوس الأموال، ولكن تحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من فئات اجتماعية كبيرة الدخل إلى فئات اجتماعية محدودة الدخل، مثل الإعانات وغيرها. أما النفقات الحقيقية هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات، أو رؤوس أموال إنتاجية، أو نفقات تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل الإنفاق، مثل مرتبات الموظفين وكذلك فوائد القروض، بالإضافة إلى هذه التقسيمات هناك تقسيمات أخرى منها تقسيم النفقات وفق الغرض منها:[3]

- نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي.
- نفقات الخدمات العامة.
- نفقات اجتماعية.
- نفقات استثمارية.

1-5-تقسيم النفقات العامة وفقا لمصدرها التمويلي: يمكن تقسيمها إلى:[4]

أ- النفقات العامة ذات الموارد الخاصة: وتشمل النفقات التي خصصت لها موارد مالية خاصة للإنفاق عليها، وهي محددة بنصوص ثابتة في القرءان والسنة، وما على الدولة إلا جمعها وتوزيعها على مستحقيها كما هو مذكور في الشريعة ومن أمثلتها مصارف الزكاة الثمانية.

---

[1]- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 54.

[2]- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1،2011، ص63.

[3]- خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011،ص ص 38،39.

[4]-شعيب يونس، الرقابة المالية لترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد السابع، العدد13،جوان2018، ص145.

ب– النفقات العامة التي ليس لها موارد خاصة: وهي تشمل معظم نفقات التسيير والتجهيز التي لا تشملها مصارف الزكاة، وتغطى بموارد متعددة مثل إيرادات المؤسسات العامة للدولة، أو الإيرادات التي تلجا إليها الدولة في الحالات الإستثنائية مثل: القروض والضرائب.

2– التقسيمات الوضعية للنفقات العامة: يقصد بالتقسيمات الوضعية تلك التي تظهر في ميزانيات الدول المختلفة، وهي تقسيمات لا تتقيد بالإعتبارات العلمية إنما تتأثر بإعتبارات وظيفية أو إدارية، إذ يتم تقسيم أو تبويب النفقات العامة في وثيقة الميزانية العامة للدولة وفق فئات متجانسة وبموجب تقسيمات تختلف من دولة لأخرى وحسب الإعتبارات السياسية أو الإدارية أو الوظيفية، وتقليديا تقسم النفقات العامة وفق الوحدات التنظيمية للجهاز الحكومي بحيث يخصص لكل وزارة فصل خاص بها في وثيقة الميزانية، ويسمى هذا التقسيم بالتقسيم الإداري أو التنظيمي ويفيد هذا التبويب في تحديد مسؤولية صرف النفقات العامة والرقابة على التنفيذ والصرف في حدود الإعتمادات المخصصة لكل جهة إدارية.[1]

ثالثا: صور النفقات العامة ودورها في الاقتصاد الوطني: وسنقوم هنا بدراسة عنصر على حدا كما يلي:

1– صور النفقات العامة: للنفقات العامة صور مختلفة ومتعددة، نحددها بما يأتي:[2]

1–1– الأجور والمرتبات: تعرف الأجور والمرتبات بأنها المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة فعلا، ثمنا للخدمات التي يقدمها هؤلاء لها أو الذين عملوا لديها فترة من الزمن ثم وصلوا سنا من العمر يجعل إستمرارهم في العمل متعذرا، فتم إ حالتهم على التقاعد (نجد فيها مرتب رئيس الدولة، مرتبات أعضاء البرلمان، مرتبات الموظفين، مرتبات المتقاعدين).

1–2–أثمان مشتريات الدولة: وتمثل قيمة الأدوات والمعدات والآلات التي تقوم الدولة بابتياعها وتخصصها لإشباع الحاجات العامة.

1–3–الإعانات: تعتبر الإعانات تيارا من الإنفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية أو للهيئات العامة والخاصة دون أن يقابله تيار من السلع والخدمات تحصل عليها الدولة.ونجد عدة أنواع من النفقات:

أ– الإعانات الدولية: وتتمثل في المبالغ النقدية التي تدفعها دولة معينة إلى دولة أخرى.

ب– الإعانات الداخلية: وهي المبالغ النقدية التي تدرجها الدولة في ميزانيتها العامة وتوجه لإغراض إدارية، إقتصادية، اجتماعية، كما يلي:

[1]- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 66.
[2]- فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2013، من ص61 الى ص68.

– **الإعانات الإدارية:** وهي المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة إلى الهيئات العامة أو الهيئات المحلية التي تتمتع بشخصية معنوية لمساعدتها على القيام بواجباتها وتقرر الدولـة هذه الإعـانات على أساس أنها تتحمل جزءا من نفقات هذه الهيئـات، وقد توجـه هذه المبالغ لتغطيـة العجز في ميزانيتها، أو لمواجهـة الكوارث الطبيعيـة أو حالات الطوارئ..الخ. وتستخدم الدولـة هذه الإعانات كسلاح لمراقبة أعمـال تلك الهيئات وإرغـامها على السير باتجاه سياسة الدولة العامة.

– **الإعانات الاقتصادية:** هي المبالغ التي تدفعها الدولة إلى بعض المشروعات الصناعية لدعم موقفها لتستطيع الوقوف بوجه المنافسة الأجنبية، وهدفها تشجيع وحماية الإنتاج الوطني ومحاربة إرتفاع الأسعار، كما تأخذ صور مدفوعات نقدية للمشروعات والمنتجين، وهدف هذه الإعانات هو توفير السلع والخدمات للمواطنين بأقل كلفة ممكنة كدعم الأسعار مثلا للمواد الغذائية والمحروقات.

– **الإعانات الاجتماعية:** وهي المبالغ التي تدفعها الدولة إلى الهيئات أو الأفراد لغرض تحقيق أهداف إجتماعية، فهناك إعانات تخصصها الدولة للأفراد العاطلين عن العمل، أي أنها إعانات ضد البطالة، وأساس هذا أن الدولة لا تتخلى عن المواطنين عندما ينقطعون عن العمل لأن رعاية هؤلاء من صميم واجبها الاجتماعي ومثال ذلك الإعانات الاجتماعية ورعاية دور العجزة ..الخ.

– **الإعانات السياسية:** وهي المبالغ التي تقدمها الدولة إلى المنظمات والمؤسسات التي تربطها بالدولة رابطة سياسية على مستوى الفكر والعمل.

2– دور النفقات العامة في الاقتصاد: يرتبط تطور دور النفقة بتغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فلم تعد النفقة محايدة (النظرة الكلاسيكية)، بل لها دور ايجابي (النظرة الحديثة)، يمكن الدولة من خلالها تحقيق أهداف معينة وإحداث أثار محددة.وهذا ما سنوضحه:[1]

2–1– في الفكر الكلاسيكي: يقصد بالنفقة المحايدة تلك النفقة التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع بوجه عام، أي التي لا تغير من الدورة الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك التي تنتج عن المنافسة الحرة بين الأفراد، ولا تعدل من مراكز الطبقات الاجتماعية.

2–2– في الفكر المعاصر: اعتمد الفكر المعاصر على ايجابية النفقة، ويقصد بالنفقة الايجابية (أو النفقة البسيطة)، وهي تلك النفقة التي تهدف إلى إحداث أثار أخرى اقتصادية واجتماعية إلى جانب أثارها المالية، وقد أصبحت النفقات العامة أكثر وسائل الدولة أهمية لتحقيق الأهداف المختلفة، وخاصة في الميدان الاقتصادي،

[1]- الياس نجمة، علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، مرجع سابق، ص617.

فتعددت أشكال تدخل الدولة سواء بمنح الإعانات أو بالقيام ببعض المشروعات، أو بالسيطرة الكاملة على الاقتصاد الوطني لتنفيذ خطة شاملة.

المطلب الثاني: ظاهرة ازدياد النفقات العامة: يتزايد بوضوح حجم النفقات العامة في ميزانيات مختلف الدول بشكل مطرد، نتيجة لذلك يثور التساؤل عن العوامل والأسباب المؤدية لهذه الزيادة، وفي الغالب يلجا الفقه إلى تقسيم هذه الأسباب إلى قسمين رئيسين، وذلك على أساس التمييز بين الزيادة الحقيقية في النفقات العامة وهي زيادة فعلية تؤدي إلى رفع حجم السلع الخدمات، وبين الزيادة الظاهرية التي تمثل زيادة في أرقام النفقات العامة لكن لا تؤدي إلى زيادة في حجم السلع والخدمات. وهذا ما سنحاول دراسته هنا:

أولا: الزيادة الحقيقية في النفقات العامة: إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في السنوات الماضية يشير إلى الزيادة المطردة في حجم هذه النفقات التي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول وهي: أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية فضلا إلى أسباب حربية، ونوجز أهم هذه الأسباب كما يلي:

1- زيادة درجة تدخل الدولة في نشاطات المجتمع عموما وفي نشاطاته الاقتصادية خصوصا، وهو الأمر الذي ارتبط بجوانب عديدة من أبرزها ظهور أنظمة اقتصادية تتضمن قيام الدولة بدرجة اكبر من التدخل في النشاطات هذه، ومنها النظام الاشتراكي الذي يتم بموجبه قيام الدولة بمعظم أو جميع هذه النشاطات تقريبا، في حين تقل درجة تدخل الدولة الرأسمالية في ذلك، وان الأمر لم يقتصر على هذا الجانب، بل إن درجة التدخل ازدادت حتى في الدول التي تتبع ذات النظام الاقتصادي والاجتماعي كالدول الرأسمالية مثلا، حيث برزت الحاجة لإجراء تعديلا وتكييفا في طبيعة نظامها هذا بحيث تضمن درجة تدخل اكبر في النشاطات عموما والنشاطات الاقتصادية منها خصوصا، ونتيجة المشاكل والصعوبات التي تعترض القيام بالنشاطات هذه وكذلك نتيجة العيوب والمساوئ التي يمكن أن ترافقه، وهو الأمر الذي دفع الدول الرأسمالية إلى زيادة درجة تدخلها في نشاطات المجتمع، ونشاطاته الاقتصادية بدءا من دورها المحايد إلى دورها التدخلي، وبالذات المرتبط بعلاج أزماته، والى دورها التوجيهي والمرتبط بدولة الرفاه وما تسعى إليه من تامين درجة رفاه اقتصادي واجتماعي اكبر من خلال توجيه النشاطات الاقتصادية.[1]

2- الأسباب الاقتصادية: إن من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي، والتوسع في المشروعات العامة، وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (خاصة في

[1]- فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص97.

حالة الكساد)، فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الوجوه، وأخيرا فالتنافس الاقتصادي الدولي مهما كانت أسبابه فهو يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير، ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية، أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود والوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.[1]

3- الأسباب الاجتماعية: وهي تتمثل بالعديد من العوامل ذات الصلة بالنمو السكاني والتركيبة السكانية، والتي يتصل معظمها في الدول النامية حيث ترتفع معدلات النمو السكاني، وهو الأمر الذي يتطلب زيادة في النفقات العامة التي تتضمن الإنفاق على الرعاية الصحية، وكذلك ارتفاع النفقات العامة التي تتطلبها عملية تكوينهم وإعدادهم من خلال التعليم والتدريب، إضافة إلى الحاجة إلى التوسع في النفقات في ضل انتشار مبادئ العدالة الاجتماعية والنزعة الإنسانية، وما يرتبط بها من زيادة الوعي وانتشار الثقافة واتساع درجة الاطلاع على الخدمات الاجتماعية التي يتاح للفرد في الدول المتقدمة الحصول عليها، وهو الأمر الذي يفرض على الدول النامية التي تعاني حرمان منها بضرورة زيادة توسيع نفقاتها العامة لتوفير القدر الضروري المطلوب من الخدمات الاجتماعية التي تتعدد وتتنوع وتتوسع في أشكالها ومضامينها.[2]

4- الأسباب الإدارية: إن تدخل الدولة المستمر في الجانب الاقتصادي والاجتماعي أدى إلى نمو الإدارة وتعدد أجهزتها، مما أدى إلى ظهور وظائف جديدة وذلك يؤدي دون شك إلى زيادة نفقات الدولة خاصة بالنسبة للدول الفقيرة التي تفتقر إلى الوسائل الحديثة في التسيير الإداري.[3]

فزيادة الدور الحكومي في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي قد انعكس على زيادة الإنفاق العام اللازم لقيام الدولة بوظيفتها الإدارية اللازمة لتسيير المرافق العامة وإدارة شؤون الاقتصاد الوطني، ويمكن أن يرجع جزء من الزيادة في الإنفاق العام لا يمكن إغفالها إلى انخفاض الكفاءة الإدارية في مختلف الوحدات الحكومية والتي ترجع بدورها إلى انخفاض فاعلية برامج التدريب وقصورها أين تولى الإدارة من قبل أفراد لا يتمتعون بأي ميزات علمية أو عملية.[4]

[1]- الياس نجمة، علي سيف علي المزروعي،اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ، مرجع سابق،ص618.
[2]- فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص100.
[3]- برحماني محفوظ، المالية العامة، مرجع سابق، ص52.
[4]- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام (مالي عامة) مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص473.

5- الأسباب المالية: ترتبط هذه الأسباب بتطور الفلسفة الاقتصادية واتساع دور الدولة، فقد حدد الفكر التقليدي نطاق النشاط الحكومي وبالتالي طالب بضرورة الحد من النفقات العامة، لكن نتيجة للمفهوم الحديث للإنفاق العام وأهمية النشاط الحكومي وإنتاجيته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والاعتراف بأهمية قيام الدولة في أوقات الأزمات وضرورة زيادة نفقاتها لتعويض النقص في الطلب الفعلي والحفاظ على مستوى معين من التشغيل والدخل الوطني، اتجهت الدول الحديثة إلى التوسع في حجم الإنفاق العام، وساعدها على ذلك سهولة الحصول الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات(القروض العامة والإصدار الجديد)، وتوافر فائض في إيراداتها العامة أو الاحتياطي العام، فلم تعد القروض العامة مصدرا استثنائيا للإيرادات العامة، لا تلجا إليه الدولة إلا في ظروف غير عادية بل أصبح للدولة الحق في الالتجاء إلى مثل هذا المصدر للحصول على إيرادات تكفي لتغطية نفقاتها العامة الموجهة إلى إشباع الحاجات العامة المتزايدة، وأمام ضغط الحاجة إلى مثل هذه القروض تستخدم الدولة العديد من الوسائل للوصول إلى مدخرات المجتمع، لإغراء الأفراد وتشجيعهم على الاكتتاب في سندات القروض وذلك بمنح المكتتبين بعض المزايا، مثل إعفاء الفوائد من الضرائب، وعدم قابلية السندات للحجز،...الخ، إضافة إلى اللجوء إلى القروض العامة الإجبارية لتغطية النفقات العامة المتزايدة، وقد أدت سهولة الإقراض العام وتوسع الدولة فيه إلى زيادة النفقات العامة اللازمة لخدمته واستهلاكه.[1]

6- الأسباب السياسية:ومن جهة أخرى تزايدت النفقات العامة بسبب إتساع حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة، وظهور منضمات دولية متخصصة وغير متخصصة ومنظمات إقليمية متعددة، وكذلك بسبب ما تقتضيه العلاقات الدولية من واجبات يتحتم على الدول القيام بها من تقديم المساعدات والمنح المادية والفنية للدولة الأجنبية أو لرعاياها.أضف إلى ذلك ما تستلزمه الحروب من تمويلات مالية ضخمة ليس فقط أثناء الحرب بل وأيضا في أعقابها، كدفع التعويضات والإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من المحاربين القدماء واسر الشهداء، وكذلك نفقات إعادة تعمير ما دمرته الحرب.[2]

7- الأسباب العسكرية: فمن الملاحظ خلال السنوات السابقة أن حجم الإنفاق الحربي قد تزايد بشكل كبير جدا، وإختلفت الأسباب التي أدت إلى تلك الزيادة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة نجد أن الإنفاق الحربي ازداد فيها نتيجة تغير الأهداف الأمنية لها، فكثرت القواعد العسكرية لها خارج بلادها، بالإضافة إلى ارتباطها بأحلاف عسكرية مع دول أخرى، أما بالنسبة للدول النامية فالأسباب عديدة أهمها إنشاء

[1]- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 200، ص ص 91،92.
[2]- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة- النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص68.

الجيوش اللازمة للدفاع عن الدولة، بالإضافة إلى التقدم الفني في المعدات الحربية من خلال زيادة تكلفة تجهيز الجيوش بالمعدات الحديثة والتدريب عليها، بالإضافة إلى زيادة حدة التوتر الدولي، والمنازعات الإقليمية، والحروب وما ترتب عليها من أثار ومشكلات اجتماعية، أدى ذلك إلى زيادة الإنفاق العسكري بصورة ملحوظة.[1]

ثانيا: الزيادة الظاهرية للنفقات العامة: إن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة هي الزيادة التي لا يترتب عليها زيادة في المنافع والخدمات أو ارتفاع مستوى أدائها، ومن الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة:

1-انخفاض قيمة النقد: ويقصد بها انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات والمتأتي من ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث يدفع الارتفاع في المستوى العام للأسعار الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة وذلك للمحافظة على مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة.[2]

ومن الملاحظ في ارتفاع الأسعار الناشئ عن انخفاض القيمة الشرائية لا تتأثر به جميع أنواع النفقات العامة بشكل واحد وإنما تختلف هذه الآثار باختلاف طبيعة النفقة العامة وفيما يأتي بعض الأمثلة:[3]

- فقد تستفيد الدولة من بعض أنواع النفقات العامة كما في حالة قيامها بتسديد أقساط الدين العام وفوائده، وبشكل خاص إذا لم يشترط في عقد القرض تسديده بالمعدن(الذهب) ضمانا لحقوق الدائنين عند هبوط القيمة الشرائية للعملة، ذلك لان عملية التسديد ستتم بعملة قد هبطت قيمتها.

- وفيما يتعلق بالنفقات العامة المخصصة لشراء بعض أنواع السلع والخدمات وكذلك المرتبات والأجور التي يتناولها الموظفون والعمال التي تدفعها الدولة فستتأثر بسبب هبوط القيمة الشرائية للنقود، وبالتالي يزداد مقدارها لذلك تلجا بعض الدول إلى مواجهة ارتفاع الأسعار عن طريق تخصيص بعض المنح للموظفين والعمال كإعانات غلاء.

2- التغير في القواعد المالية للحسابات الحكومية: يؤدي تغير القواعد الفنية المتبعة في إعداد الحسابات العامة للدولة إلى إحداث زيادة في حجم النفقات العامة، هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية وليست حقيقية كما في حالة الانتقال من طريقة الميزانية الصافية إلى طريقة الميزانية الإجمالية، فاتباع الطريقة الأولى يسمح لبعض الإدارات والهيئات العامة بخصم نفقاتها من الإيرادات التي تقم بتحصيلها، وتوريد المبالغ الصافية وإدراجها في الميزانية العامة، ونظرا للانتقادات التي وجهت إلى هذه الطريقة، اتجهت في العصر الحديث غالبية الدول إلى إتباع طريقة الميزانية العامة الإجمالية، التي يتوجب على الهيئات العامة أن تسجل جميع الإيرادات والنفقات بأنواعها كافة في الميزانية، مما

[1]- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،ط2،2010،ص ص 114، 115.
[2]- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق،ص43.
[3]- فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق،ص85.

أدى إلى تضخم رقم النفقات العامة، رغم انه لم تحث أية زيادة حقيقية في هذه النفقات، وهو ما يجب أن يأخذ في الحسبان عند إجراء المقارنة بين النفقات العامة خلال فترات مختلفة.

كما تعود الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى التعديل الذي تجريه الدولة عند تحديد بداية ونهاية السنة المالية على نحو يؤدي إلى زيادة مبالغ النفقات العامة دون أن ينطوي ذلك زيادة حقيقية في حجم النفقات العامة. كما يؤدي تعديل مضمون النفقات العامة بين مرحلة وأخرى، بصورة تسمح باتساعه، ليشمل بعض النفقات التي لم يكن يتضمنها قبلا، إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة، وهو ما يجب مراعاته عند إجراء المقارنة.[1]

3-اتساع إقليم الدولة: إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين، فان الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرية، واتجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات يكون راجعا ليس إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل، وإنما إلى اتساع نطاق الحاجة إلى أنواع الخدمات نفسها في المساحات الجديدة التي أضيفت إلى إقليم الدولة، والى مواجهة حاجات السكان المتزايدة من تلك الخدمات والمنافع العامة، مما سيؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.[2]

4- اختلاف التقنية المالية المتعلقة بإعداد الميزانية وإجراء الحسابات: إن اعتماد طرق مختلفة في إعداد الميزانية قد يترتب عنه زيادة في حجم النفقات العامة زيادة ظاهرية، مثال ذلك أن يعتمد في إعداد الميزانية العامة على فكرة الميزانية الصافية أي السماح لبعض الهيئات أن تجري مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها ومنه لا يظهر في ميزانية الدولة سوى فائض الإيرادات على النفقات، فإذا تم تغيير طريقة إعداد الميزانية من فكرة الميزانية الصافية إلى فكرة الميزانية الإجمالية (حسب قاعدة الشمولية) فانه تظهر كافة النفقات التي تصرفها الدولة، فيترتب على ذلك زيادة في حجم النفقات العامة للدولة زيادة ظاهرية.[3]

5- الأسباب الإدارية: والتي تؤدي في حالات ليست بالقليلة، وفي الدول النامية بالذات والتي قد تتضمن زيادة في النفقات العامة ودون زيادة حقيقية فيها، أي دون أن تتحقق زيادة في الخدمات العامة، وبحيث لا تزداد معها المنافع العامة التي تحققها هذه الخدمات، ولا تزداد الحاجات العامة التي يتم إشباعها من هذه الزيادة في النفقات العامة وبالذات من خلال أثرها المباشر، بحيث يتم التوسع في الأجهزة الإدارية وفي الإنفاق على الأبنية والأثاث، والتكاليف الإدارية وغيرها، والتي يتحقق معها زيادة ملموسة ومستمرة في النفقات العامة في الدول النامية هذه،

[1]- خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة ،مرجع سابق، 79.80.
[2]- الياس نجمة، علي سيف علي المزروعي،اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ، مرجع سابق،ص620.
[3]- برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص 54.

ودون الزيادة في المنافع العامة التي تحققها، سواء من خلال الإنفاق المظهري الحكومي والذي تتم المبالغة فيه والإسراف والتبديد الذي يرافقه، أو من خلال الالتزام بالتوسع في التشغيل في الجهاز الحكومي، رغم وجود البطالة المقنعة فيه، وهو الأمر الذي يجعل من زيادة النفقات العامة في هذه الحالات زيادة ظاهرية ولا تتحقق معها زيادة حقيقية في هذه النفقات العامة، بحيث لا تتزايد نتيجة لزيادتها زيادة في المنافع العامة، ولا تزداد معها درجة إشباع الحاجات العامة، والخدمات العامة التي تلبيها.[1]

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة: أدى التطور المختلف للعديد من الدول إلى التوسع في نفقاتها العامة، وقد إزدادت أهميتها إذ أصبحت إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية لهذه الدول. وعليه فالتوسع في النفقات العامة بمختلف أنواعها ينتج عنه أثارا متعددة في مختلف الميادين هذا ما سنحاول توضيحه هنا.

أولا: أثار النفقات العامة في الإنتاج الوطني: تحدث النفقات العامة أثار اقتصادية مباشرة في الإنتاج القومي من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي وذلك على النحو التالي:

1-اثر النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار: مما لاشك فيه أن طبيعة النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من شأنها أن تزيد من كفاءة الأفراد وهي بالتالي تزيد في الوقت نفسه من قدرتهم على العمل، كذلك فان النفقات العامة على المرافق العامة التقليدية، الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء تعتبر ضرورة للإنتاج، فهذه المرافق تهيئ الظروف التي يصعب بدونها القيام بالإنتاج، فهي توفر الأمن والطمأنينة للأفراد لقيامهم بالنشاط الإنتاجي، وكذلك تزيد النفقات العامة، وهي تؤدي إلى توزيع دخول على الأفراد المستفيدين منها، وتزيد من إمكانية الأفراد على الادخار سواء أكان حصول الأفراد على النفقات العامة بصورة مباشرة، كالخدمات الصحية والتعليمية، التي توفر جزء من دخول الأفراد النقدية، وهذا ما يزيد من إمكانات الأفراد على الادخار، وتزيد النفقات العامة قدرة الأفراد على الاستثمار، إذا وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار، مثل إنشاء المصانع وبناء الخزانات ومحطات توليد الطاقة...الخ، وكذلك المبالغ التي تقرضها الدولة للمشروعات الإنتاجية الخاصة والإعانات المقدمة لها.[2]

[1]- فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص109.
[2]- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص 95.

2- أثار النفقات العامة على الاستخدام: من مهام الدولة الرئيسية في الوقت الحاضر سعيها للحفاظ على حالة الاستخدام التام لعناصر الإنتاج جميعها، ومكافحة الكساد والبطالة وكذلك التضخم وارتفاع الأسعار، ففي حالات الكساد والبطالة تزيد الدولة من نفقاتها العامة لكي ترفع من الطلب الكلي ويتم ذلك من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي...الخ، وهذا يعني توزيع دخول جديدة تأخذ طريقها في شراء السلع والخدمات وهكذا ينشط الجهاز الإنتاجي للاقتصاد ويتم القضاء على الكساد والبطالة، أما في حالة الانتعاش الاقتصادي وزيادة الدخول فقد يتجاوز الطلب الكلي العرض الكلي مما يتسبب في ارتفاع الأسعار وحصول التضخم، في هذه الحالة تعمل الدولة على التقليل من نفقاتها العامة للتقليل من الطلب الكلي بحيث يتلاءم مع العرض الكلي وتعود الأسعار إلى سابق عهدها.[1]

ثانيا:اثر النفقات العامة في الاستهلاك الوطني: تؤثر النفقات العامة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، لان هناك جزءا كبيرا من هذه النفقات ينفذ على شكل شراء سلع استهلاكية كخدمات الدفاع والأمن وسلع استهلاكية أخرى، أو يجري تنفيذ هذه النفقات على شكل دخول نقدية تخصص للاستهلاك. ولهذا فإن أثار النفقات العامة على الاستهلاك تتوقف إلى حد بعيد على نوع هذه النفقات وعلى ظروف الفئة الاجتماعية التي تحصل عليها سواء كانت من الفئة الاجتماعية التي تحصل على دخول مرتفعة، ومن الفئة الاجتماعية التي تكون دخولها منخفضة. وتختلف أثار النفقات العامة وفقا لطبيعة مستوى التقدم الاقتصادي للقطر فيتميز القطر المتخلف إقتصاديا بأن جهازه الإنتاجي غير مرن، وتمثل هذه النفقات طلبا متزايدا على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي الإتجاه التضخمي في الوقت الذي نجد فيه القطر المتقدم إقتصاديا الذي بلغ مستوى الإستخدام الكامل تقوم النفقات العامة فيه بدور عام في دفع عجلة إنتاجية نحو الأمام لأنه يتميز بجهاز إنتاجي مرن وبالتالي يمكن مواجهة أية زيادة في الطلب على إنتاج السلع والخدمات، أما إذا بلغ القطر المتقدم مرحلة التشغيل الكامل فتنطوي الزيادة في النفقات العامة بما تمثله من طلب على السلع والخدمات على اتجاه تضخمي لأنها تزيد الطلب وتدفع الأسعار نحو الارتفاع.[2]

ثالثا: أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني: تساهم الدولة في تكوين وتوزيع الدخل الوطني من خلال الأدوات المالية أي من خلال السياسة المالية التي تعكسها الميزانية العامة، ولا تعتمد الدولة في التأثير على الدخـــل الوطني وعملية توزيعه على الأدوات الماليـــة فقط وإنما تستخدم أيضا سياســة تحديد الأجور وتحديد

[1]- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ص 96،97.
[2]- ،فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ص 99،100.

الأسعـار وسياسـة الاستثمارات التي تقوم بتوزيعها بين القطاعـات الاقتصاديـة من جهـة وتوزيعها جغرافيا بين أقاليم الدولة من جهة أخرى.[1] وتباشـر الدولـة تدخلها في إعـادة توزيع الدخـل الوطني على مرحلتين، فهي تتدخـل أولا في توزيـع الدخـل الوطني بين الذين شـاركوا في إنتاجـه أي بين المنتجـين وهو ما يعرف بالتوزيـع الأولي ثم تتدخـل ثانيـا عن طريـق إدخـال التعديلات التي تراها ضروريـة من الناحيـة الاقتصاديـة أو الاجتماعيـة أو السياسية أو الإقليمية، وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني، أي التوزيع بين المنتجين أو التوزيع النهائي:[2]

1- تدخل الدولة في التوزيع الأولي (بين المنتجين): ففي هذه المرحلة تدخل الدولة في توزيع الدخل الوطني بين المنتجين والتأثير فيه عن طريقين:

أ-يتحدد تدخل الدولة في بادئ الأمر عن طريق النفقات الحقيقية، التي تؤدي إلى خلق زيادة حقيقية في الإنتاج الوطني، وهو ما يعني أن هذه النفقات الإنتاجية تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج، هي الأجور والفوائد والريع والربح، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين.

ب- ويكون الأثر الثاني من خلال تحديد مكافئات عوامل إنتاج، وهي الأجور والفوائد والأرباح والريع، ويتخذ هذا التحديد أحد الشكلين مباشر أو غير مباشر، فالتحديد المباشر يتم عن طريق تحديد الأجور(وضع حد أدنى للأجور) وتحديد الفائدة(وضع حد معين بسعر الفائدة السائد) وتحديد نسب الأرباح (السماح بتوزيع نسبة معينة من الأرباح) ويلاحظ أن تحديد أي نوع من عائدات عوامل الإنتاج المذكورة يؤثر في نصيب ذلك العامل من الدخل الوطني، وأن محاباة الدولة لأي عامل من العوامل الإنتاجية يعني توجيه التوزيع الأولي للدخل الوطني لمصلحته، أما التحديد الغير مباشر فقد يكون من خلال أسعار السلع والخدمات المنتجة ويترتب على هذا التدخل في الأسعار التأثير في عائدات عوامل الإنتاج ومن ثم على توزيع الدخل فيما بينها.

2- تدخل الدولة في إعادة التوزيع(التوزيع النهائي): وفي هذه المرحلة تلجا الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول النقدية والعينية، الناجمة عن التوزيع الأولي لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين، وتعتمد الدولة بشكل كبير على الأدوات المالية في إعادة التوزيع في رفع مستوى رفاهية المواطنين، أو الرفاهية الجماعية أو الوطنية، ولتحقيق أكبر إشباع جماعي ممكن.

[1]- فتحي احمد ذياب عواد، نفس المرجع، 2013.ص100.
[2]- خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق، ص105.

المبحث الثالث: الإيرادات العـامة

إن الإيرادات العامة تعني الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة المصادر وبصورة نقدية عادة، وذلك من اجل تغطية نفقاتها العامة، وفي الإطار التقليدي للمالية العامة ينبغي أن تتحدد الإيرادات العامة بالنفقات العامة، وهو ما يعني أولوية النفقات العامة على الإيرادات العامة، حيث أن النفقات العامة هي التي تحدد لحاجة للإيرادات العامة، ولأغراض مالية فقط، أي لتمويل النفقات العامة هذه، وبدون أن تحدد في ضوء استخدامها للإنفاق على الأغراض الأخرى سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية، أو أية أغراض أخرى، وبذلك فان الإيرادات العامة هذه ينبغي أن يتم تحصيلها بأضيق نطاق ممكن ارتباطا بتحديد النفقات العامة.[1]

ويمكن أن نحدد مفهوم الإيرادات العامة للدولة على أنها "المصادر التي تستقي منها الدولة الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها، من ضرائب ورسوم وأرباح المؤسسات التابعة للدولة، الغرامات والهبات وهدايا والقروض العامة.

المطلب الأول: إيرادات الدولة من ممتلكات الدولة (الدومين العام): وسنتطرق في هذا المطلب إلى كل من تعريف الدومين العام، وأقسامه، كما يلي:

أولا: تعريف الدومين العام (ممتلكات أملاك الدولة): يقصد بالدومين "Le Domaine" كل ما تملكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة، ويمكن تقسيم الدومين وفقا لمعيار النفع إلى الدومين العام والدومين الخاص.[2]

ثانيا: أقسام الدومين: ويقسم الدومين إلى قسمين هما:

1- الدومين العام: يقصد بالدومين العام ما تملكه الدولة من أموال مخصصة ومعدة للاستعمال والنفع العام، وهي الأموال التي لا يجوز بيعها أو إيجارها أو استئجارها أو تملكها بالتقادم والتصرف بها...الخ، وتخضع لأحكام القانون العام، مثل الطرق العامة والجسور والحدائق والشواطئ...الخ، أي تلك الأموال التي تنتفع بها الأفراد دون مقابل، وهذا هو المعنى الواسع لها.[3]

2- الدومين الخاص: يقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، والتي تخضع لأحكام القانون الخاص، شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات الخاصة، ويدر الدومين الخاص على عكس الدومين العام، إيرادات ولذلك فهو يعتبر مصدرا من مصادر الإيرادات العامة،[4] ويمكن تقسيمه إلى:

---

[1]- فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص163.
[2]- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة- النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، مرجع سابق،ص93.
[3]- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص60.
[4]- زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 98،96

2-1- الدومين العقاري: تملك الدولة إيرادات عقارية، تدر عليها أرباحا تدخل خزينتها وتعتبر من الإيرادات العامة، وتشمل هذه الإيرادات بصورة خاصة الإيرادات الناشئة عن ملكية الدولة للأراضي ولأبنية وللغابات وللمناجم، فمن العقارات ما تعود ملكيتها إلى الدولة لأسباب كثيرة منها:[1]

- هناك قوانين بعض الدول تعتبر الدولة وارثا لمن لا وارث له.
- هناك بعض المالكين قد وهبوا عقارهم (لأسباب ضريبية) مثلا إلى الدولة.
- الثورات التي أطاحت بالنظم القديمة، وجعلت عقارات الحكام السابقين ملكا للدولة.

2-2- الدومين الزراعي: ويتكون من الأراضي الزراعية والغابات، وهو من أهم أنواع الدومين الخاص، ودخل هذا النوع من الدومين يأتي من ثمن بيع المنتجات أو من الأجرة التي يدفعها المستأجرون،والدولة أكثر قدرة على استغلال الغابات عن الأفراد حيث انه يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، ومحصولها بعد مدة طويلة مما يصرف الأفراد عن القيام به.[2]

2-2- الدومين الصناعي والتجاري: يتكون من المشاريع الصناعية والتجارية التي تملكها الدولة،وقد توسع هذا النوع من الدومين لعدة اعتبارات منها ما هو اقتصادي نظرا لضخامة الاستثمارات المطلوبة مع عجز القطاع الخاص في القيام بها، مثل الصناعات النفطية و الصناعات التي تحتاج إلى فترة طويلة ولا يسترد رأسمالها إلا بعد مدة طويلة، والمشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية والتي تهم الأمن الوطني والتي تحتاج إلى فقات عالية لأغراض البحث والتطويل، ولاعتبارات اجتماعية، إذ تسيطر الدولة على مشاريع معينة رغبة منها في تقديم خدمات لأكبر عدد من أفراد المجتمع وذلك لأهميتها للمواطنين ولعدم تمكين القطاع الخاص من احتكارها، مثل مشاريع الكهرباء والبريد والاتصالات وتجارة الأدوية.[3]

2-3- الدومين المالي:ويقصد به محفظة الدولة من الأوراق المالية، كالأسهم والسندات والتي تحقق لها إيرادات مالية كالأرباح من بيع وشراء الأوراق المالية في السوق المالية، وفوائد القروض التي تحصل عليها من المقترضين من الأفراد والهيئات، والفوائد المستحقة للدولة عن الأموال التي أودعتها في البنوك.[4]ويعد هذا الدومين من احدث أنواع الدومين الخاص ظهورا وقد ازدادت أهميته في الوقت الحاضر ويمكن إرجاع ذلك التطور إلى رغبة الدولة في

[1]- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة،مرجع سابق،ص ص 204،203.
[2]- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط3،2011، ص 90.
[3]-سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق،ص110.
[4]- علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013،ص160.

الإشراف على القطاع الخاص وفي السيطرة على بعض المشروعات ذات النفع تتضمن توجيهها إلى تحقيق المصلحة العامة، أو ما تسمح به بعض القوانين للممول بتسديد الضريبة على التركات من الأسهم والسندات المملوكة لهم.[1]

المطلب الثاني: إيرادات الدولة السيادية (الضرائب والرسوم): هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد، بمالها من حق السيادة، وتشمل الضرائب والرسوم، ومقابل التحسين (الإتاوة)، والغرامات المالية، والتعويضات والقرض الإجباري.[2]

أولا: إيرادات الدولة المتحصلة من الضرائب: ومن أجل فهم هذا النوع من الإيرادات العامة سوف نقوم بالتطرق إلى كل من تعريف الضريبة العامة، خصائصها وأهدافها وأثارها.

1- تعريف الضريبة: في غياب تعريف تشريعي، يمكن أن نعرف الضريبة على أنها: فريضة إلزامية وليست عقابية يلزم الأفراد على أساسها بتحويل بعض الموارد الخاصة بهم للدولة جبرا وبدون مقابل لتحقيق ما تسعى إليه الدولة من أهداف طبقا لقواعد ومعايير محددة.[3] ومنهم من فسرها على أساس أنها عقد بيع للخدمات العامة، أي أن الضريبة تكون ثمن للخدمات المقدمة من الدولة، وهناك من كيفها على أنها عقد تامين حيث يدفع الفرد الضريبة تأمينا على أمواله من خطر عدم انتفاعه بها.[4] وقد عرفت الضريبة على أنها " إقتطاع نقدي يلتزم به مجموعة من الأفراد (سواء كانوا طبيعيين أو معنويين)، بصفة نهائية وبدون مقابل، هذا الاقتطاع تقوم به الدولة أو من ينوب عنها لتمويل الإيرادات العامة للدولة".[5]

من خلال ما سبق يمكن القول أن الضريبة هي اقتطاع نقدي جبري يقع على أشخاص سواء طبيعية أو معنوية توقعه السلطة العامة، بصفة نهائية وبدون مقابل من اجل تغطية تكاليف المنفعة العامة للدولة والجماعات العمومية وتنفيذ سياسة الدولة.

ففي الدول المتطورة تعد الضريبة أداة فعالة في تنفيذ السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية، ويتناسب ذلك مع وجود جهاز إنتاجي متطور ومستوى عال للدخول الفردية، وتعد أيضا وسيلة لتدخل الحكومة في آلية السوق من خلال تعديل مخصصات الدخل ومصادره والتأثير في أسعار المواد ومكونات الإنتاج وتوزيع النشاطات الاقتصادية والمشاريع الصناعية حسب المناطق عن طريق منح إعفاءات لبعض المناطق والمشاريع وفقا لخطط التنمية المعتمدة في

[1]-محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط2،2010، ص92.
[2]- زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق،ص109.
[3]- عزمي يوسف خطاب، الضرائب ومحاسبتها، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، 2010.ص27.
[4]- برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص76.
[5]-Brahim Bouyacoub, Sabiha touami, Une étude économétrique de l'efficacité de crédit bancaire, inflation, recettes et dépenses budgétaires sur la croissance économique en Algérie (2000-2014) ,P15.

ذلك البلد، أما في الدول النامية فتعد الضريبة مصدر تمويل مهما من اجل إقامة وإنشاء البني التحتية للاقتصاد ومن ثم يكون دورها مهما في تمويل الخزينة العامة للدولة بالمال اللازم للتنمية وفي التأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.[1]

2- خصائص الضريبة: يتضح من التعاريف السابقة أن الضريبة تتميز بالخصائص التالية:[2]

- أنها مبلغ نقدي يدفعها الفرد نقدا أو لشخص المعنوي (كالشركات).

- تُدفع جبرا، أي أن الفرد يدفعها وفق نظام قانوني يحدد حجم المبلغ الضريبي وكيفية دفعه الذي يتم بقانون، وأن إلغائها يتم بقانون، فهي ضريبة تفرض وتجبى بقانون.

- تُدفع بصفة نهائية، فدافع الضريبة لا يأمل أو ينتظر إستردادها (رد قيمتها) حتى لو أثبت عدم انتفاعه بخدماتها.

- تُدفع بدون مقابل، أو منفعة خاصة، فالمكلف يقوم بأدائها على أساس مساهمته في المجتمع، وباعتباره عضوا في الجماعة وليس باعتباره ممولا للضرائب، وعلى هذا فانه يبدو منطقيا أن يساهم في تغطية أعباء الدولة التي تحمي الجماعة وتشرف عليهم.

- يمكن إضافة خاصية أخرى، وهي أن الضريبة تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية ومالية تسعى الدولة إليها لمقتضيات السياسة العامة لها، فحاجة الدولة إلى المال ضرورة لتغطية النفقات العامة، كما أن الضريبة تهدف إلى تحقيق غرض اجتماعي واقتصادي، وجميع هذه الأهداف تسعى لتحقيق النفع العام.

3- أهداف الضريبة: من المؤكد أن للضريبة أغراضا وأهدافا معددة ومتشعبة يمكن أن نوجزها فيما يلي:

3-1-الأهداف المالية للضريبة: يعتبر الهدف المالي احد الأهداف الرئيسية والهامة للضريبة فتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية للخزينة، احد غايات السلطات الحكومية، ومن هنا نشأت قاعدة "وفرة حصيلة الضرائب" أي اتساع مطرح الضريبة بحيث يكون شاملا لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع الاقتصاد في نفقات الجباية حيث يكون الإيراد الضريبي مرتفعا، وهذا ما نلاحظه في البلدان المتطورة، حيث ترتفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الوطني الإجمالي، فالأمر مرتبط بالواقع بمستوى التطور الاقتصادي.[3]

3-2- الأهداف الاقتصادية: قد تستخدم الضريبة لتحفيز الادخار والاستثمار من خلال تخفيض الضرائب أو إلغائها، وقد تستخدم لتشجيع بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الصناعة أو السياحة أو الزراعة...الخ،

[1]- محمد خالد المهايني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق، المجلد19، العدد الثاني، 2003،ص260.

[2]- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي،مرجع سابق،ص127.

[3]- خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق، ص152.

وذلك بتخفيض الضرائب على مستلزمات الإنتاج في هذه القطاعات وعلى منتجاتها مما يحفز الاستثمار فيها أو التوسع في الاستثمارات القائمة.[1]

3-3- الأهداف الاجتماعية للضريبة: لقد حاولت الدول في عصرنا الراهن استخدام الضريبة كوسيلة هامة في تحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية ومن أهم هذه الغايات ما يلي :[2]

-منع تكتل الثروات في أيدي عدد قليل من أفراد المجتمع، ويتم ذلك بطرائق متعددة منها فرض ضريبة على الثروات، وفرض ضرائب عالية على السلع الكمالية، وعن طريق التصاعد في معدل الضريبة.

- توجيه سياسة النسل في الدول، فالدولة الراغبة في تشجيع النسل تستخدم الضرائب في الإكثار من عدد السكان وذلك عن طريق تقسيم الضريبة على الدخول إلى أجزاء متساوية بقدر عدد أفراد الأسرة ومعاملة كل جزء مستقل سواء من حيث التصاعد أو من حيث الإعفاء، أو في إعفاء بعض الدخول الفردية الناشئة عن العمل من الضريبة، بنسبة متصاعدة مع عدد الأولاد ضمن حدود معينة، بالمقابل فان الدول الراغبة في تحديد النسل تقوم برفع معدل الضرائب على الدخول والمعدل يزداد بازدياد عدد أفراد الأسرة.

- معالجة أزمة السكن: يمكن استخدام الضريبة كوسيلة لحل مشكلة السكن وذلك بإعفاء رأس المال المستثمر في هذا لقطاع من الضرائب لفترة محددة مثلا أو تسمح بالاستهلاك السريع للأدوات والتجهيزات المستخدمة في قطاع الإسكان.

- معالجة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة: هناك الكثير من الظواهر المنتشرة في المجتمع وتسيء إلى الصحة العامة وصحة الأفراد، ومن هذه الظواهر التبغ والكحول، إذ يمكن للسلطات العامة من محاربة هذه الآفات المضرة عن طريق الضرائب وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على صنعها وبيعها.

3-4 الأهداف السياسية: تستخدم الضريبة في الداخل(داخل الدولة) كأداة لمحاربة الطبقية الاجتماعية، كما انه تم استخدام الضريبة كأداة من أدوات السياسة الخارجية وذلك لتقييد أو تسهيل عملية التجارة مع بعض الدول، ويتم ذلك عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على بعض السلع المستوردة من دول معينة في حالة الرغبة في الحد من التجارة مع هذه الدولة أو القيام بخفض الرسوم الجمركية على البضائع الواردة من هذه الدولة في حالة الرغبة بزيادة التعاون التجاري معها وذلك تحقيقا لأغراض سياسية.[3]

[1]- رابحي بو عبد الله، دور الضرائب في التأثير على الميزانية العامة للدولة "دراسة حالة الجزائر للفترة 2016/2000"، مجلة المعيار، العدد18، جوان 2017، ص300.

[2]- خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق، ص153.

[3]- رابحي بو عبد الله، دور الضرائب في التأثير على الميزانية العامة للدولة "دراسة حالة الجزائر للفترة 2016/2000"، مرجع سابق،ص300.

4- الآثار الاقتصادية للضريبة:والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

أ-تأثير الضريبة على الاستهلاك: أي انه إذا فرضت الضريبة على الإنفاق الاستهلاكي للمكلف ذي الدخل المحدود فان ذلك سيؤدي به إلى الإقلال من استهلاكه للسلع التي يتصف الطلب عليها بالمرونة العالية كالسلع الكمالية ويتحول نحو السلع التي يتصف الطلب عليها بعدم المرونة. أما ذوي الدخل المرتفع فان الاقتطاع الضريبي لا يؤثر في نشاطهم الاستهلاكي لأنهم سيحافظون على مستوى معيشتهم فيزداد ميلهم نحو لاستهلاك وينقص ميلهم للادخار، إذ يؤدي ذلك بهم إلى إعادة توزيع دخولهم بين الاستهلاك والادخار.[1]

ب- اثر الضريبة في الادخار: من الواضح أن الضريبة تؤدي إلى استقطاب جزء من دخول الأفراد، مما يؤدي ذلك إلى تخفيض الادخار، بحيث أن ارتفاع الضرائب على الدخول الرأسمالية (أي دخول الاستثمارات) وهي الريع والفوائد والأرباح يؤدي إلى انخفاض الميل للادخار، كما أن انخفاضها يؤدي إلى العكس من ذلك.[2]

ج- اثر الضريبة على الإنتاج: كما رأينا من قبل تؤثر الضريبة في الاستهلاك بالسلب خاصة لأصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة، وهذا بدوره يؤثر في الإنتاج بالنقصان، كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار ثم الاستثمار، ثم إن الضرائب تؤدي إلى نقص الادخار وقلة رؤوس الأموال الإنتاجية، وإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى تقليل الربح فبطبيعة الحال يقل الطلب عليها، أما إذا زاد الربح فإن الطلب يزيد عليها، كذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى إنتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.[3]

د- اثر الضريبة على الأسعار: لا شك أن الضرائب تعتبر كلفة يتحملها المنتج، لذلك تساهم في رفع أسعار السلع والخدمات المنتجة، لأن المنتج يحاول ما استطاع أن ينقل عبء الضريبة إلى المستهلك، وإن كانت إمكانية النقل هنا تعتمد على عدة أمور منها مرونة كل من العرض والطلب والسوق الذي يعمل فيه المنتج، لذلك نرى أن الدولة عندما تريد أن تتبع سياسة انكماشية أي خفض الأسعار أو معالجة التضخم تلجأ إلى رفع أسعار الضرائب مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات ومن ثم خفض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى خفض الأسعار، والعكس صحيح أيضا.[4] ثم إن فرض ضرائب جديدة يؤدي في المدى القصير إلى انخفاض أسعار السلع

---

[1]- محمد خالد المهايني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامع دمشق المجلد19، العدد الثاني، 2003،ص263.

[2]- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص124.

[3]- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة- النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2003 ، ص 222،

[4]- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق،ص163.

والخدمات، لأن الطلب عليها يقل فتنخفض الأسعار وهذا لا يدوم طويلا لأن إنخفاض الضرائب تُحدث إنخفاض في المدخرات وبالتالي إنخفاض الاستثمار والإنتاج مما يعني إنخفاض في عرض السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها. وفي حالة الضرائب غير المباشرة تكون النتيجة نفسها لأن المستورد أو المصدر أو البائع يضيف مبلغ الضريبة الجديد على سعر السلعة والتي يتحملها في معظم الأحيان المستهلك.[1]

هـ- اثر الضريبة على توزيع الدخل: تستخدم الضرائب للحد من تفاوت الدخول بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وذلك بفرض ضرائب تصاعدية ذات سعر مرتفع على الدخول الكبيرة، ودور الضريبة في توزيع الدخل يتبع السياسة العامة للدولة وأخذها بعين الاعتبار مصلحة هذه الفئة الاجتماعية أو تلك،[2]ويعتمد هذا الأثر على طبيعة الضرائب المفروضة، فإذا فرضت ضرائب غير مباشرة فإنها تصيب الطبقات الفقيرة أكثر من الطبقات الغنية أي تعمق التفاوت في توزيع الدخل، أما إذا فرضت الضرائب المباشرة فأثرها يعتمد على كونها نسبية أو تصاعدية، فالضرائب النسبية تساهم في تعميق التفاوت في توزيع الدخل، أما الضرائب التصاعدية فتساهم في تقليل التفاوت في توزيع الدخل.[3]

ثانيا: إيرادات الدولة المحصلة من الرسوم: ومن اجل فهم إيرادات أملاك الدولة المتأتية من الرسوم قمنا بعرض كل من تعريف الرسم وخصائصه، وأنواعه. وذلك كما يلي:

1- التعريف بالرسوم: يعرف الرسم بأنه " عبارة عن مبلغ من النقود يدعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد، فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة"[4]

كما يمكن تعريف الرسم بأنه: مبلغ معين من المال يدفعه الفرد إلى هيئة عامة مقابل خدمة معينة طلبها الفرد من هذه الهيئة". ويلاحظ أن مثل هذه الخدمة يمكن أن يطلبها أي فرد في المجتمع، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين.[5]

2- خصائص الرسوم: ومن خصائص الرسم نذكر ما يلي:[6]

- الصفة النقدية.

---

[1]- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2009، ص99.
[2]- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص126.
[3]- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ص 162،163.
[4]-عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة- مدخل لدراسة أصول الفنالمالي للاقتصاد العام، مرجع سابق، ص136.
[5]- فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص119.
[6]- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة- النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، مرجع سابق،ص ص 105،106

– صفة الإجبار للرسم: ويتمثل الجبر هنا أن الأفراد مجبرين على دفع قيمته بمجرد تقدمه لطلب الخدمة، ومن أمثلة الرسوم، الرسم المقرر لاستخراج رخصة قيادة السيارات، الحصول على جواز السفر، الرسوم القضائية...الخ.

– صفة المقابل للرسم: يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة، كالفصل في المنازعات (الرسوم القضائية)، أو توثيق العقود وشهرها، أو الحصول على رخصة القيادة أو السفر...الخ.

– صفة النفع: تعني أن طالب الخدمة يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة تتعلق به وحده دون أن يشاركه فيها شخص أخر، بالإضافة إلى وجود النفع الخاص هناك نفع عام يعود على المجتمع وعلى الاقتصاد الوطني، فمثلا الرسوم القضائية يلتزم بدفعها المتقاضون، مقابل الحصول على خدمة، مما يترتب عليها تحقيق نفع خاص يتمثل في حصول كل منهم على حقه وضمان عدم منازعة احد فيه، وفي نفس الوقت يستفيد المجتمع نتيجة استقرار الحقوق وتوفير العدالة بين الأفراد.

3– أنواع الرسوم: إن الرسوم التي تحصل عليها مؤسسات الدولة كثيرة ومتنوعة ولكن يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي كالتالي:[1]

أ– الرسوم القضائية: وهي الرسوم التي تدفع من قبل الأشخاص لخزانة الدولة مقابل ما تقدمه السلطات القضائية من خدمات في حل المنازعات.

ب– الرسوم الاقتصادية: وهي الرسوم التي تؤخذ عن خدمة تقدمها الدولة لها علاقة بالنشاط الاقتصادي، ومثال ذلك رسوم مزاولة المهن والأعمال ورسوم وسائط النقل ورسوم المباني وما إلى ذلك.

ج– الرسوم الإدارية: وهي تشمل:[2]

– رسوم الأعمال المدنية التي تؤخذ مقابل منح إمتياز خاص مثل منح إجازات البناء والسوق وحمل السلاح ....الخ، أو مقابل إعطاء شهادة تثبت لدافع الرسم بعض الحقوق أو الوقائع.

– رسوم تتعلق بالحياة العملية كرسوم الدراسة ودخول المتاحف والحدائق العامة والمعارض.

– الرسوم القضائية: وتؤخذ من المتنازعين على الحقوق ورسوم كاتب العدل (مقابل ما تقدمه السلطات القضائية من خدمات في حل النزاعات).

[1]- علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، مرجع سابق،ص ص 162، 163.
[2]- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص116.

4- تقدير الرسوم: تنفرد الدولة في فرض الرسوم على مختلف أوجه النشاط العام، وإن تحديد قاعدة عامة تعتمدها الدولة عند تقدير الرسوم ليس بالأمر السهل، إذ أن هناك أكثر من قاعدة يستوجب الأمر أخذها عند التقدير، وعلى العموم يمكن حصر هذه القواعد في ما يلي:[1]

أ- القاعدة الأولى: عندما لا يكون الغرض الأساسي من تقديم الخدمة هو تحقيق ربح يمثل إيرادات إلى الدولة، فإن الرسم يحدد بمقدار مساوي تماما لتكلفة إنتاج الخدمة، غير أنه ليس من الضروري أن يتحقق هذا التناسب بالنسبة لكل شخص يدفع الرسم، بل أن يتحقق التناسب على المستوى الكلي بين التكلفة الإجمالية لإنتاج الخدمة وحصيلة المبالغ من الرسوم المدفوعة إلى الدولة.

ب- القاعدة الثانية: عندما يكون الغرض من فرض الرسوم هو الحصول على إيرادات إلى الخزانة العامة، أو عندما يكون الهدف هو تقليل طلب الأفراد على خدمة ما، فان مبلغ الرسم يقدر بأعلى من تكلفة إنتاج الخدمة، كما هو الحال في رسوم التسجيل العقاري ورسوم التصديق والتوثيق وغيرها، حيث أن الرسوم المحصلة هي أضعاف تكاليف إنتاج الخدمة.

ج- القاعدة الثالثة: عندما يكون الهدف هو تشجيع الأفراد على طلب خدمة ما لأنها ضرورية من جهة، وأنها تحقق منفعة خاصة ومنفعة عامة من جهة أخرى، فإن الرسم المفروض يقدر بأقل من تكلفة إنتاج الخدمة.

المطلب الثالث: إيرادات الدولة من القروض والإصدار النقدي: وسوف نتطرق إلى كل مورد على حدا نظرا لما لكل واحد منهما من أهميته كما يلي:

أولا: إيرادات الدولة من القروض:تعتبر القروض موردا من موارد الخزينة العامة للدولة، وأداة لتمويل نفقاتها العامة، لهذا نوجز فيما يلي تعريفها وأهميتها وطبيعتها واهم تقسيماتها، وأثارها على الاقتصاد الوطني.

1- تعريف القروض العامة: هو مبلغ من المال تستدينه الدولة من الغير (أفراد، مصارف، دول) وتتعهد برده مع الفوائد، طبقا لإذن من السلطة التشريعية والذي يتضمن تحديد مبلغ القرض وفائدته ومدته وكيفية تسديده.[2]

2- أهمية القرض وأهدافه: تكمن أهمية اللجوء إلى الاقتراض إلى ما يلي:[3]

- الإقتراض من أجل الاستثمار، يكون وسيلة لتغطية أعباء الاستثمار نظرا لمردوديته وإنتاجيته.

- الإقتراض من أجل المحافظة على توازن الميزانية العامة للدولة، يسمى بالقرض المالي ويكون بغرض تغطية الأعباء العامة نظرا لعدم كفاية الموارد الأخرى.

[1]- علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، مرجع سابق،ص 167،165،163.
[2]- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق،ص164.
[3]- برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص92.93.

– الاقتراض من أجل توزيع الأموال، وهو ناتج عن الاقتراض من أجل توازن الميزانية، يبرره السعي إلى توزيع رؤوس الأموال والدخل سواء في الحاضر أو في المستقبل كتسخير رؤوس الأموال، إستعمال الأموال المدخرة...الخ.

– الاقتراض الدوري ينتج هو أيضا عن الاقتراض التوزيعي، وهو يهدف إلى البحث بصفة دورية عن القروض لتغطية الأعباء العامة في المقابل تستعمل جباية خفيفة الوطء للمحافظة على التوازن المالي لمدة طويلة.

– الاقتراض من أجل تحسين سير وتوزيع النقود، يسمى بالقرض النقدي وهو الاقتراض بغرض سد النقص في السيولة النقدية، أو على العكس من ذلك امتصاص السيولة النقدية.

3– دور القروض العامة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة: في وقتنا المعاصر يعد الاقتراض الحكومي في الإقتصاد الوضعي، أكثر الوسائل نجاعة في معالجة أزمات السيولة المؤقتة، ولذلك تميل الدول في الوقت الحاضر إلى الاقتراض من الجمهور أو من البنوك أو من البنك المركزي، ويتضمن النوعان الأول والثاني الإقتراض بالفائدة، أما عن طريق إصدار سندات قابلة للتداول يدفع مقابل قيمتها الاسمية فائدة دورية، أو الاقتراض المباشر من الجهاز المصرفي بفائدة، أما الاقتراض من البنك المركزي فهو يتضمن إصدارا جديدا للنقود، قد لا يقابله نمو في الطاقة الإنتاجية الحقيقية في الاقتصاد الوطني الأمر الذي يؤدي في بعض الأحوال إلى اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، وبالتالي تدهور القوة الشرائية للنقود، ولكن يرى بعض الكتاب أن الالتجاء إلى القروض كمورد غير دوري إذا لم تكن موارد الدولة العادية كافية لتغطية الإنفاق العام، وتعتبر مصدرا استثنائيا من مصادر الإيرادات العامة، والواقع في الدول المعاصرة أنها تفضل الاعتماد على القروض الداخلية لأنها تعد نوعا من إعادة توزيع الدخول، بحيث يتخلى المقرضون بصفة مؤقتة عن جزء من القدر الزائد من دخولهم، ثم تعيد الدولة توزيع هذه المبالغ عن طريق الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة، كما أن القروض الداخلية لا تؤثر على سعر الصرف.[1]

4– الآثار الاقتصادية للقروض العامة: يرى بعض المفكرين أن للقروض أثار إيجابية إلى جانب أثارها السلبية، أما الآثار الإيجابية فتتمثل في تمويل خزينة الدولة بالمال، إذ تعتبر القروض مصدر من مصادر الإيرادات العامة خاصة في الدول النامية التي تعاني من عجز في ميزانيتها العامة، وقد لا تستطيع الاعتماد على الضرائب والرسوم لتمويل هذا العجز، وأحيانا قد لا تكفي القروض الداخلية لتحقيق هذا الهدف، لضعف المدخرات الوطنية وتدني الدخول فتلجأ إلى الاقتراض من الخارج، كما يرون أن إستخدام القروض في مشاريع صناعية يساعد على خلق فرص عمل مما يعني إيجاد دخول للأفراد وتحسين ميزان المدفوعات والتخفيض من الواردات.[2]

[1]- كردودي صبرينة،تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي (التوظيف- القروض)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر، جوان 2013،ص307.

[2]- طارق الحاج، المالية عامة، مرجع سابق، ص119.

أما عن الآثار السلبية فهي تتمثل في ما يلي:

– إذا كان مصدر القرض الأفراد فان الأموال المقترضة إذا كانت مكتنزة وبعيدة عن التداول فان القرض يكون على شكل زيادة في القوة الشرائية وارتفاع في الطلب وزيادة في الإنتاج إذا كانت هناك طاقة إنتاجية عاطلة، وإلا أدى إلى ارتفاع الأسعار وحصول التضخم أي تكون أثار القرض توسعية، أما إذا كانت الأموال المقترضة مخصصة للاستثمار الخاص فيكون للقرض أثار انكماشية.[1]

– أما فيما يخص القروض الخارجية فان له سلبيات عديدة نذكر منها:[2]

– يكون القرض الخارجي عبئا حقيقيا بالنسبة لاقتصاد الدولة المقترضة، إذ يتعين عليها دفع فوائد وأقساط الدين بالعملة الأجنبية مما يتطلب إقتطاع جزء من ثروة الدولة، ومما يعمل على إحداث خلل في ميزان مدفوعاتها وخصوصا بالنسبة للدول النامية التي تعاني من قلة العملات الأجنبية.

– كما تؤثر هذه القروض على سعر صرف عملة الدولة المقترضة عند حلول موعد تسديدها.

– إن القرض الخارجي يتيح فرصة لتدخل الدولة المقرضة في الشؤون الاقتصادية للدولة المقترضة، واستخدام القرض كوسيلة ضغط قوية على الدول المقترضة كي تنتهج نهج سياسي معين.

ثانيا: إيردات الدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو التمويل بالعجز: تجد الدولة نفسها أحيانا لا تستطيع معها الاستمرار في زيادة فرض الضرائب أو عقد قروض جديدة، فتضطر لإتباع وسيلة أخرى عند الضرورة لسد العجز الحاصل في الميزانية، وهذه الوسيلة هي ما يسمى بالإصدار النقدي الجديد، أي قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الإعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة وعلى إفتراض ثبات سرعة تبادل النقود.[3]

1– مفهوم الإصدار النقدي: يتجسد الإصدار النقدي في تدخل البنك المركزي في السوق المالية لشراء أو بيع مختلف السندات المالية وخاصة السندات الحكومية، فإذا أراد البنك المركزي في الزيادة في مقادير النقود المتداولة يتقدم للسوق فيشتري القيم الحكومية ويصب مقابل ذلك نقودا في السوق الشيء الذي يؤدي إلى رواجها ووفرتها، وهذا يكون في فترات الإنكماش حيث يحاول أن يحدث نوعا من الإنعاش الإقتصادي عندما ينزل إلى السوق كمشتري، الشيء الذي يساعد البنوك على سيولة إضافية والقيام بقرض الاقتصاد الوطني. أما إذا أراد البنك المركزي التقليل من حجم النقود لمتداولة (فترة التضخم)، فما عليه إلا أن ينزل إلى السوق كبائع للسندات، الشيء

[1]- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق،ص 172.
[2]- محمد طاقة، هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص160.
[3]- محمد طاقة، هدى العزاوي، نفس المرجع،ص161.

الذي يمكنه من إبتلاع النقود المتداولة الإضافية فينقص حجم العملة وتنقص إمكانية قروض البنوك.فسياسة السوق المفتوحة تهدف من الناحية النقدية إلى تغيير حجم النقود وتغيير حجم القروض، وقد تهدف من الناحية التمويلية قيام البنك المركزي بقرض الخزينة العمومية، ذلك أن شراء السندات العمومية من طرف البنك المركزي يعتبر إحدى وسائل الإقراض التي يقدمها هذا الأخير إلى الخزينة العمومية.[1]

2- مبررات اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد: ويمكن أن نلخصها في العاملين التاليين:[2]

2-1- العامل الأول: انه يعتبر حافزا على الاستثمار، ذلك أن الإصدار الجديد يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للنقود وبالتالي ارتفاع الأثمان، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح والتوسع في الاستثمار القائم وظهور فرص جديدة للاستثمار، كما انه يؤدي إلى توزيع الدخول لصالح أصحاب الدخول المرتفعة على أصحاب الدخول المحدودة، مما يعني زيادة الادخار على حساب الاستهلاك، ويعد هذا المبرر غير فعال، بل قد يكون خطرا.

2-2- العامل الثاني: إن الإصدار النقدي يعتبر وسيلة ضرورية لتمويل الاستثمار العام والحصول على الوسائل اللازمة لبرامج التنمية، ففعاليته تكمن فيما يسمح به من تحويل للموارد لتحقيق أهداف التنمية، ففي هذه الحالة يؤدي الإصدار النقدي إلى تكوين ادخار إجباري لتمويل مشروعات إنتاجية لها اثر هام على معدلات التنمية الاقتصادية، فالتضخم يسمح للدولة بالحصول على موارد عينية وتخصيصها لاستخدامات أكثر فائدة للتنمية الاقتصادية، إلا أن هذا الأثر لا يمكن أن يكون دائما، فهو يرتبط بمدى قبول أو تحمل الطبقات الاجتماعية التي تعتبر ضحية للتضخم نتيجة إنخفاض نصيبها من الناتج الوطني.

ولكن من الخطورة اللجوء إلى الإصدار النقدي في البلدان النامية بسبب ضعف قدرة جهازها الإنتاجي على مجابهة تزايد الطلب المتأتي عن زيادة القوة الشرائية التي يولدها هذا الإصدار مما يؤدي إلى حدوث التضخم النقدي، وإذا كان من الضروري أن تلجأ البلدان النامية إلى الإصدار النقدي الجديد في تمويل التنمية الاقتصادية فإن ذلك يجب أن يكون بشرطين أساسيين:[3]

- الشرط الأول: أن يخصص الإصدار النقدي الجديد لإقامة استثمارات تؤدي إلى التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية، ولتمويل المشاريع ذات المردود السريع

[1]- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق،ص ص 223،222.
[2]- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة- النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، مرجع سابق، ص ص 270، 271.
[3]- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق،ص162.

– الشرط ثانيا: أن لا يكون الإصدار النقدي الجديد على شكل دفعة واحدة وإنما على شكل دفعات صغيرة تتباعد فترات إصدارها، ومن الواضح أن إستفادة الحكومة من استخدام هذه الوسيلة بصورة عامة يقتصر على مواجهة النفقات المترتبة بالعملة المحلية.

3– أثار الإصدار النقدي (التمويل التضخمي): يقصد بالتمويل التضخمي سد عجز الميزانية العامة بالوسائل النقدية، أي بإصدار كمية جديدة من النقود الورقية(البنكنوت) وهو ما يعرف بالإصدار الجديد، أو بخلق كمية جديدة من النقود الكتابية (نقود الودائع) وهو ما يعرف بالتوسع في الائتمان المصرفي، بغرض تمويل الفرق بين الإنفاق العام والإيرادات العامة، وتؤدي هذه الوسيلة كما هو معلوم إلى زيادة عرض النقود زيادة لا تتناسب مع الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع، وقد تبدو هذه الوسيلة سهلة وبسيطة، لكن لها عواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني حيث ينجم عنها تضخم ما يلبث أن تنتشر أثاره في جميع القطاعات الاستثمارية والاستهلاكية ونكتفي برصد أهم هذه الآثار في ما يلي:[1]

أ– إحداث التفاوت في توزيع الثروة الوطنية: إذ أن إصدار النقود الجديدة يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة بين طبقات المجتمع، فالمدخرون لأصول مالية كالودائع الطويلة الأجل في المصارف غالبا ما يتعرضون لخسائر كبيرة عندما تتعرض القيمة الحقيقية لمدخراتهم للتآكل سنة بعد الأخرى مع ارتفاع الأسعار، أما من يجسد مدخراته في أشكال عينية كالأراضي والمعادن النفيسة فهو المنتفع من ارتفاع الأسعار.[2]

ب– التخلص من العملة الوطنية: أن التضخم المصاحب لعجز الميزانية العامة يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للعملة الوطنية، ما يجعل المواطنين يهربون من عملتهم ويتخلصون منها باللجوء إلى التعامل بالعملات الأجنبية التي تتمتع بثبات نسبي في قيمتها، مثل اليورو والدولار، وهنا يصاب الاقتصاد الوطني بداء" الدولرة" حيث يحل الدولار(أو غيره من العملات الأجنبية) مكان النقد الوطني في أداء وظائف النقود، ويؤدي هذا إلى إشاعة الاضطراب في المعاملات بين الناس ومن ثم تفقد الثقة في العملة الوطنية.

ج– تدهور سعر صرف العملة الوطنية: يقصد بسعر صرف العملة: نسبة مبادلة وحدة النقد الوطني مع العملات الأجنبية، وحينما يتدهور هذا السعر فإنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالنقد الوطني، حيث ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة، وكذا أسعار السلع الوسيطة اللازمة للقطاع الإنتاجي، وكذا أسعار

[1]- حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة- دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1،2013،ص156 الى 158.

[2]- هجيرة ديلمي، علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة الشريعة والاقتصاد، حجم05، رقم10، ص269.

السلع الإنتاجية التي تلزم لتنفيذ برامج الاستثمار، وفي ظل هذه الحالة ينخفض المستوى العام للمعيشة السواد الأعظم من الناس.

د- عجز ميزان المدفوعات: إن تدهور سعر صرف العملة يؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات وارتفاع أثمان الواردات مما ينتج عنه عجز ميزان المدفوعات، والسبب في ذلك أنه حينما يرتفع المستوى العام للأسعار، فإنه يؤدي إلى زيادة التكاليف المحلية للقطاعات المشتغلة بالتصدير، ومن ثم ترتفع الأسعار النهائية لمنتجات تلك لقطاعات، وتضعف من جراء ذلك قدرتها التنافسية في السوق العالمي، وينعكس ذلك سلبا على حصيلة الصادرات، في الوقت نفسه يؤدي التضخم إلى زيادة الواردات، وهكذا تتدهور الصادرات، وتزيد الواردات، ويتفاقم العجز بميزان المدفوعات.

هـ- التفاقم في عجز الموازنة: تزيد كلفة تأدية الخدمات العامة التي تلتزم بها الحكومة، في الوقت الذي لا تستجيب فيه الحصيلة الضريبية للزيادة مع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، فالمفارقة هي أن الدولة لجأت إلى التضخم لعلاج العجز في الميزانية العامة إلا أنه أدى إلى زيادة عجز الميزانية العامة، فيدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة.

و-إختلال النشاط الاقتصادي إذ توجه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية (السلع الكمالية)، كذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الإستيراد والمضاربة التجارية.[1]

[1]- هجيرة ديلمي، علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة الشريعة والاقتصاد، حجم05، رقم10،ص270.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى معظم جوانب المالية العامة للدولة، والنفقات العامة والإيرادات العامة، وقد توصلنا إلى أن الإيرادات العامة بما فيها إيرادات أملاك الدولة والضرائب والرسوم والقروض، هي المصادر التي تعتمد عليها الدولة لتمويل خزينتها العامة ولتغطية نفقاتها الدورية والسنوية وحتى الطارئة، وانه وبعد أن كان دور الدولة قديما حيادي ، أين كانوا ينادون بمبدأ توازن الميزانية العامة للدولة بالدرجة الأولى، فانه قد تغيرت النظرة وأصبحت الدولة تتدخل في الأوضاع الاقتصادية، وأصبحت تستعمل مثلا الضرائب لتحقيق أهداف تنموية وأخرى اقتصادية خاصة في حالة الكساد والانكماش، أو حماية صناعة محلية من المنافسة..الخ، وأنها أيضا تضطر في الكثير من الأحيان إلى زيادة نفقاتها العامة على حساب إيراداتها من اجل استكمال مشاريع هامة، أو النهوض بالاقتصاد الوطني و تمويل الاستثمار المحلي...الخ.

الفصل الثاني:
أسباب عجـــز الميزانيـــة العامـة

تمهيد:

تعاني الجزائر من عجز واضح في ميزانيتها العامة، حيث تقل المصادر المالية المختلفة التي تحصل عليها الدولة عن مجموع نفقاتها العامة على أوجه الإنفاق الضرورية في الاقتصاد، مما شكل عبئا كبيرا على ميزانيتها العامة، الأمر الذي يتطلب دراسة حقيقية وجادة في أسباب هذا العجز لتدارك الوضعية التي تعيشها الجزائر في السنوات الأخيرة، خاصة بعد انهيار أسعار النفط العالمية للخروج من هذه الحالة وتدارك الأمور، هذا ما جعلنا نبحث في أسباب هذا العجز في الميزانية العامة للدولة للجزائر، انطلاقا من معرفة مفهوم عجز الميزانية العامة للدولة قبل الخوض في أسباب حدوثه في الجزائر، حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم أسباب عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة للدولة.

المبحث الثاني: النفط وعجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

المبحث الثالث: الفساد وعجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

المبحث الأول: الإطـار النظري لعجز الميزانيــة العامـــة

قبل التطرق إلى أسباب عجز الميزانية العامة، كان ولا بد من التطرق أولا إلى مفهوم عجز الميزانية العامة، وهذا ما سنحاول تبيينه في هذا المطلب، مع ذكر أثره على الميزانية العامة ومن ثم إلى كيفية علاج العجز المؤقت.

المطلب الأول:مفهوم عجز الميزانية العامة: يعد عجز الميزانية العامة من أعقد وأخطر المشاكل التي تواجه كافة دول العالم وبصفة خاصة الدول النامية، ويمكن النظر إلى عجز الميزانية باعتباره أحد أهم المحاور الرئيسية التي تقع في دائرة النشاط المالي للدولة، فضلا على أن حجم هذا العجز ونطاقه بل وطبيعته، يرتبط وبدرجة كبيرة بمدى كفاءة الدولة في إدارة المال العام، من حيث تحصيله وأسلوب تخصيصه لتمويل مختلف مجالات الإنفاق العام.

أولا:تعريف عجز الميزانية العامة: وسنقوم بعرض مجموعة من التعاريف لعجز الميزانية العامة للدولة كما يلي:

عجز الميزانية بين تحليل النقديين والكينزيين: كان تحليل النقديين المتعلق بالسياسات المالية بعد ظهور العجز والفائض في الميزانية من المظاهر السلبية، هذا بوصف العجز على أنه كتلة نقدية إضافية في الاقتصاد، بينما الفائض هو كتلة نقدية مقتطعة منه،كانت في الأصل متجهة نحو تمويل القطاع الخاص، لذلك كان من بين أهم المبادئ التي يؤمن بها التحليل النقدي المتصلة بالميزانية هو ضرورة توازنها، أي تحقيق تساو دائم وسنوي بين النفقات العامة والإيرادات الضريبية، ولهذا الأمر غالبا ما كان ينادي أصحاب هذا التحليل بالسياسات المالية غير مصحوبة بإصدار نقدي جديد، أو باقتراض عام لتمويل عجز الميزانية، فقد كانوا غالبا ما يصفون هذه السياسات بأنها السبب الرئيسي في انتشار الموجات التضخمية والبطالة، وبناء على ما تم ذكره، نستنتج أن النظرية المالية للنقديين، تتطلب الالتزام الدائم بمبدأ توازن الميزانية العامة للدولة، أي عدم الاعتماد على طبع النقود الجديدة، أو القروض العامة لتمويل فائض الإنفاق العام، ومن ثم فلا يجوز تنظيم الميزانية العامة بعجز أو فائض، وعليه تعد الميزانيات الأقل حجما هي الأكثر فعالية، ومن ثم فعلى الحكومة أن تركز على عدم السير في طريق التوسع المالي لكي لا نزيد في تعميق العجز ولكي لا تفسح المجال لحصول التضخم، أما تحليل الكينزيين المتعلق بالسياسات المالية فقد تضمن أسلوبا جديدا في تنظيم الميزانية حيث أصبح ينظر إليها بوصفها أداة مالية بيد الحكومة وليست مجرد قيد، يجعل النفقات العامة تابعة لما تجمعه الحكومة من الضرائب، ولم يستوعب الكينزيون في هذا الإطار مبدأ توازن الميزانية على الأقل في إطار السنة الواحدة، وحاولوا تكييف الميزانية مع الدورة الإقتصادية، ومنه ضمان التوازن على المدى الطويل (فكرة الميزانية الدورية)، ومما سبق ذكره نجد أن النظرية المالية للكنزيين تتطلب استخدام العجز أو الفائض المالي على حد سواء، لتحقيق التوازن الإقتصادي، فيمكن في حالة الانكماش إحداث عجز

في الميزانية العامة ويمكن في حالة التضخم تحقيق فائض فيها ومن ثم فلا أهمية لتوازن الميزانية ولا أهمية لمصدر التمويل وإنما المهم هو استعادة التوازن الاقتصادي.[1]

يمثل العجز الموقف الذي تعجز فيه الدولة عن مواجهة التزاماتها المستحقة نتيجة عدم تغطية النفقات بما يتناسب مع ما يلقي عليها من واجبات يفترض أن تحققها خلال الفترة الزمنية المقررة، خاصة مع تبني التوسع في تحقيق الأهداف دون إعداد دراسات جدوى الملائمة.[2]

يعرف عجز الميزانية العامة للدولة بأنه: تلك الحالة التي يكون فيها الإيرادات العامة أقل من الإنفاق العام حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة.[3]

ولإعطاء صورة أكثر وضوحا حول مفهوم عجز الميزانية العامة لابد من التطرق والإلمام بالتفاصيل التالية:[4]

1- المفهوم التقليدي: يتمثل عجز الميزانية العامة في ظل هذا المفهوم في الفارق بين جملة المصروفات والإيرادات الحكومية، فهو يحصر عجز الميزانية العامة في عجز الحكومة المركزية، إضافة إلى أنه لا يعطي صورة شاملة وواضحة عن حجم العجز الكلي.

2- المفهوم الموسع للعجز: ويشير هذا المفهوم إلى عجز الميزانية العامة باعتباره مساويا للفرق بين جملة إيرادات الحكومة والقطاع العام من جهة، وجملة مصروفات كافة الأجهزة الحكومية من جهة أخرى، وهذا الفارق يتم تمويله بالإقتراض الجديد.

3- العجز الأساسي: يعتمد هذا المفهوم للعجز على استبعاد مدفوعات الفوائد المستحقة على الديون، وذلك من المصروفات الحكومية، إستنادا إلى أن هذه الفوائد تعد نتيجة لأوجه العجز السابق وليست نتيجة للنشاط المالي الجاري للحكومة.

4- العجز التشغيلي: ويعرف العجز المالي في ظل هذا المفهوم بأنه متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها قيمة الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، والتي تأخذ في الإعتبار معدلات التضخم السائدة، بمعنى أن قيمة مدفوعات تلك الفوائد يراعي في تحديدها تعويض الدائنين عن الخسائر التي تلحق بهم نتيجة لإرتفاع المستوى العام للسعار.

---

[1]- محمد بلعيدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ضل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 37، جوان 2012، ص ص 264،263.

[2]- عبد الله إبراهيم نزال، الإدارة المالية العامة والمالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، ط1،عمان، الأردن،2014،ص 241.

[3]-Abderahmane Saker, les limites de la politique budgétaire dans la régulation économique en Algérie, Cahiers du cread n0 18, 2éme trimestre1989,P3.

[4]- حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة،الدار الجامعية، الإسكندرية،2002،من ص198 إلى ص200.

5- العجز الهيكلي: يتمثل عجز الموازنة وفقا لهذا المفهوم في إنحراف معدلات نمو الإيرادات العامة عن مواكبة معدلات نمو النفقات العامة بصورة دائمة وغير عارضة أو مؤقتة، أي إنه عجز مُزمِن يستبعد أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة التي تمارس تأثيرها في حجم العجز المالي، مثل انحرافات الدخل المحلي وأسعار الفائدة وتغيرات الأسعار في الأجل الطويل.

عجز الموازنة العامـة هو إحدى الظواهر الأساسية للماليـة العامـة ويقصد بالعجز في الموازنة العامة للدولـة هو:" تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات".وأنه: تلك الحالة التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة".[1]

وقد أشار دليل إحصاءات مالية الحكومات الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن عجز الميزانية العامة يمثل حجم الاقتراض الحكومي المطلوب، إلى جانب الإيرادات والمنح، لتغطية إجمالي النفقات وصافي الإقراض، وذلك لتحقيق أهداف السياسة العامة، ويمثل العجز أو الفائض الفرق بين إجمالي الإيرادات والمنح، وإجمالي النفقات وصافي الإقراض، أي أن العجز في الميزانية العامة للدولة ينمو ويتفاقم من خلال التباين بين نمو النفقات العامة للدولة من ناحية، ونمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى.[2]

ثانيا: أسباب ومقومات ظهور عجز الميزانية العامة للدولة: بما أن الاعتماد على المالية العامة في البلاد الصناعية المتقدمة قد استهدف علاج مشكلات الدورة الاقتصادية (مشكلات الكساد والرخاء الدوريين) فقد كانت في البلدان النامية ذات طابع مختلف، لأنها استهدفت الارتقاء بمستوى معيشة الناس وتحقيق مهمة التنمية الإقتصادية، وقد قام هذا الإعتماد على دعامتين أساسيتين هما: نمو الإنفاق العام من جهة، ونمو الإيرادات العامة من جهة أخرى، مما أدى إلى بروز العجز في الميزانية العامة للدولة بسبب نمو الإنفاق العام بمعدلات أكبر من معدلات الإيرادات العامة، أما فيما يخص عجز الميزانية العامة الذي حدث في الدول الرأسمالية الذي استمر حتى تسعينيات القرن العشرين كان يرجع إلى تأثير أربعة عوامل أساسية تتمثل في:[3]

- توسع الجهاز الإداري والحكومي، بما في ذلك مشروعات القطاع العام، وما واكب ذلك من نمو في حجم العمالة الحكومية والأجور المدفوعة لها.

[1]- كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي (التوظيف- القروض)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر، جوان 2013،ص296.

[2]- نبفين فرج إبراهيم إبراهيم،اثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد71،2015،ص98.

[3]- حسن الحاج،عجز الموزانة: المشكلات والحلول،مجلة "جسر التنمية"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد63، مايو/ ايار2007، ،ص ص 05،06.

– تزايد الإنفاق العسكري.

– زيادة المدفوعات التحويلية التي تميزت بها دولة الرفاه، لتمويل الخدمات الاجتماعية ومشروعات الضمان الاجتماعي وإعانات البطالة ومساعدة الفقراء ذوي الدخل المحدود والمنخفض.

– تأثير التضخم.

1– التزايد في معدلات نمو النفقات العامة: إن سياسة الإنفاق تختلف باختلاف أوجه الإنفاق وطبيعة الدولة، ومدى تدخلها في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية لرعاياها، ولقد تطور مفهوم الدولة الحديثة، حيث أصبحت تتحمل وظائف وواجبات عديدة تهدف من ورائها تحقيق مجتمع الرفاه بالتكفل بالإنفاق على الخدمات الصحية والثقافية والتعليمية والترفيهية، إلى جانب إقامة البنية الإقتصادية الأساسية،ما ترتب عليه نمو النفقات العامة واتساعها.[1]

ولقد ارتبط تزايد معدلات الإنفاق في مختلف الدول النامية بعديد من العوامل في مقدمتها:[2]

–توسع مساحة نشاط القطاع العام، ومن ثم زيادة الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في إجمالي الرأسمال الثابت، ويتعلق التزايد بمتطلبات التنمية خاصة في المراحل الأولى لها والتي تتطلب توجيه كم كبير من الإنفاق الاستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية وأيضا تدعيم الهيكل الصناعي.

– زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة إلى الخدمات الاجتماعية كالإسكان، التعليم الصحة، والضمان الاجتماعي، وهذا راجع إلى التزايد الكبير في نمو معدلات السكان ومن ثم زيادة الطلب المحلي.

– نمو النفقات العامة بسبب زيادة تكاليف الدين العام سواء كان محلي أو خارجي، فدفع الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية يؤدي إلى زيادة ونمو النفقات العامة ومن ثم زيادة تفاقم عجز الميزانية العامة للدولة.

– سياسة التمويل بالعجز والتي دعا التحليل الكينزي إلى اللجوء إليها في أوقات الأزمات خاصة الكساد، حيث لجأت العديد من الدول النامية إلى هذه السياسة كوسيلة من وسائل التنمية عن طريق إحداث عجز مقصود في ميزانيتها العامة، يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي وطبع الأوراق النقدية، وذلك على أساس أن هذه الدول توجَد بها موارد عاطلة كثيرة: أراضي زراعية، ثروات طبيعية، أيدي عاملة عاطلة. وقد ثبت أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها (تراكم رأس المال).[3]

[1]- حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الاردن، ط1،2013.ص149.

[2]- حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص202 الى204.

[3]- كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي(دراسة تحليلية مقارنة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2007،ص ص139،138.

كذلك نجد من الأسباب التي أدت إلى ظهور العجز الموزاني:[1]

– غياب سياسة ترشيد الإنفاق العام وضعف كفائتة، حيث يسود على الإنفاق العام طابع التبذير والإسراف في المظاهر الكمالية، إذ في كل المجالات ثمة إنفاق حكومي غير رشيد يفترس الموارد المالية العامة.

– تفشي حالات الفساد الحكومي، مما يؤدي إلى ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع، يرافق ذلك تردي منظومة القيم الأخلاقية وانتشار قيم الكسب السريع والسهل مما يؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمارات العامة.

– تزايد الإنفاق العسكري بالشكل الذي يجعله يتبوأ دورا لايستهان به في رفع النفقات العامة نحو التزايد بمعدلات عالية، لاسيما في الدول التي تتعرض لتهديدات خارجية كبيرة، ويشمل الإنفاق العسكري على الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية واستيراد الأسلحة والمعدات وتكاليف الإستعانة بالخبرات الأجنبية.

2– تراجع الإيرادات العامة للدولة: من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى تراجع وتباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة ما يلي:[2]

– زيادة حالة التهرب الضريبي الناتج عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، ولضعف كفاءة الإدارة الضريبية.

– انخفاض حصيلة الضرائب المباشرة وذلك لكثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية.

– عدم تطور النظام الضريبي وجموده يساهم في إضعاف موارد الدولة السيادية، فبقاء النظام الضريبي متخلفا يؤدي إلى عدم استجابتها (النظم الضريبية) إلى زيادة ونمو الإيرادات مع الدخل القومي، إضافة إلى ذلك فإن الأنظمة الضريبية مليئة بالإستثناءات والتعقيدات التي تضعف حصيلتها وبالتالي تراجع الإيرادات العامة.

بما أن الاعتماد على المالية العامة في البلاد الصناعية المتقدمة قد استهدف علاج مشكلات الدورة الاقتصادية (مشكلة الكساد والرخاء الدوريين) فقد كانت في الدول النامية ذات طابع مختلف، لأنها استهدفت الارتقاء بمستوى معيشة الناس وتحقيق مهمة التنمية الاقتصادية، وقد قام هذا الاعتماد على دعامتين أساسيتين هما: نمو الإنفاق العام من جهة، ونمو الإيرادات العامة من جهة أخرى، مما أدى إلى بروز العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب نمو الإنفاق العام بمعدلات أكبر من معدلات الإيرادات العامة.[3]

[1]- سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68،ص297.

[2]- دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد14،ديسمبر 2013، ص 106.

[3]- حسن الحاج، عجز الموازنة المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،العدد 63، 2007،ص05.

كما نجد أسبابا أخرى تؤدي إلى ظهور العجز في الميزانية العامة للدولة منها:[1]

أ– العجز المفروض: تتميز النفقات العمومية بالزيادة المطرودة في كل الدول، ولمواجهة هذه الزيادة في الأعباء تسعى الحكومات إلى زيادة الإيرادات، وتعرف الزيادة المطردة في النفقات هذه بقانون"La loiWargner" الذي اعتبر أن الزيادة في النفقات تعتبر ظاهرة عادية يمكن توقعها وحسابها ومن ثم معالجتها، في حين أن النفقات التي تطرأ على الدولة في فترات الحروب والأزمات الاقتصادية هي التي تسبب العجز الحقيقي في الميزانية، وإذا أخذنا مثال فترة الحرب، نلاحظ أن الدولة تتوسع في شراء الأسلحة الحديثة الباهظة الثمن مع العلم بان الإنفاق على الحروب لا يعتبر إستثمارا اللهم إلا إذا كانت حربا مصيرية.

ب– العجز المقصود أو أسلوب الدورة الاقتصادية: بعد الأزمات الاقتصادية المهُولة التي عرفتها الدولة والمحاولات الفاشلة التي جربتها، وصل العجز في المالية العامة في الوقت الراهن إلى أن التوازن السنوي في الميزانية غير ضروري بل وأن هذا العجز قد تتعمده الدول تعمدا وهذا ما يسمى بالعجز المقصود. وتلجأ الدولة إلى العجز المقصود في الميزانية عندما تكون تعاني من أزمة إقتصادية وتخشى على إقتصادها من الشلل وهكذا تخفض من سعر الضرائب وتتوسع في الإنفاق حتى تحدث استثمارات وتنشئ مناصب شغل كثيرة وتحافظ على القدرة الشرائية للجمهور وتنعش المشاريع الكاسدة، الأمر الذي يسبب عجزا في الميزانية إلا أنه يكون مقصودا من طرف الحكومة التي تسعى من ورائه تخطي الأزمة بسلام وتحقيق الرخاء. وعندما تتحقق فترة الرخاء هذه تزيد الدولة في نسبة الضرائب وعددها فترتفع الإيرادات وفيما يخص النفقات تكتفي بالضروري المعقول دون التوسع في الإعانات للمشاريع الاقتصادية، وهكذا ينتج فائض في الميزانية العامة، الأمر الذي يتحقق معه توازن بين ميزانيات فترة الأزمة وميزانيات فترة الرخاء، وتعتبر المرحلة التي تجمع فترتي الأزمة والرخاء " دورة اقتصادية" ويقصد بميزانيات الدورة الاقتصادية التوازن بين فترة الأزمة وفترة الرخاء.

يعتبر العجز المقصود هو تلك الحالة التي تلجأ إليها الدولة في حالة تعرض الاقتصاد الوطني لأزمة كساد نتيجة لتدهور حجم الطلب الكلي وتراجع مؤشر القوة الشرائية على السلع والخدمات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تخفيض الضرائب أو مضاعفة حجم الإنفاق العام:[2]

– إما بتخفيض الضرائب العامة مما يؤدي إلى جعل الإيرادات العامة أقل من حجم النفقات العامة وحدوث عجز مقصود في الميزانية العامة.

[1]-حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، مرجع سابق، ص ص103، 104.
[2]- لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة- المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة، مصر،الطبعة الأولى 2004،ص103.

– وإما مضاعفة حجم الإنفاق العام بالتوسع في الاستثمارات العامة التي تسعى لتشجيع الإقتصاد الوطني وتنشيطه، وفي ذلك ما يؤدي أيضا إلى جعل النفقات العامة تفوق حجم الإيرادات العامة ويحدث عجزا مقصودا أيضا.

إلا أنه في الحالتين يكون عجزا مرحليا، ويهدف إلى إعادة التوازن العام لحركة الاقتصاد الوطني في النهاية.

ثالثا: أنواع عجز الميزانية العامة للدولة: يمكن التمييز بين عدة أنواع لعجز الميزانية العامة أهمها:[1]

1– العجز الجاري والعجز الرأسمالي: ويعبر عن صافي مطلب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

كما يعتبر العجز الجاري الفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية، ولكنه لا يشمل الإيرادات والنفقات الرأسمالية، كشراء وبيع الأصول، باعتبار أن زيادة الإنفاق الحكومي على الموارد الحكومية في مجال الإستثمار لا يغير في وضع صافي الأصول للدولة، فالديون الجديدة تحل محلها أصول جديدة، أما العجز الرأسمالي فهو على خلاف العجز الجاري، يقيس الفرق بين الإيرادات الحكومية الرأسمالية والنفقات الحكومية الرأسمالية، ويكون العجز الكلي مساويا لحاصل جمع كل من العجزين الجاري والرأسمالي.[2]

2– العجز الأساسي: يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الأول فوائد الديون، إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي، مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية، ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية.

إذن:

العجز الأساسي= العجز الجاري –الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا.

3– العجز التشغيلي: يتمثل هذا العجز الذي ينجم عن متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، حيث يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائدة، أي أنه يراعي في قيمة الفوائد التي تدفع تعويض الدائنين جراء إنخفاض القيمة الحقيقية للديون (إرتفاع المستوى العام للأسعار).[3]

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة 2006، ص ص 206، 207

[2]- محمد زيدان، غالمي زهيرة، تفعيل دور الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة- مع الإشارة إلى دور الأوقاف في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد08، افريل 2016،ص137.

[3]- دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مرجع سابق، ص 104.

4- العجز الشامل: يتكون القطاع الحكومي من الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات المملوكة للدولة، ومن هنا فإن العجز الشامل يعبر عن مجموع العجز المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام.

5- العجز الهيكلي: ويعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية والمؤقتة لإنحرافات المتغيرات الإقتصادية (إيرادات ونفقات) دون أن تعكس حقيقته في المدى الطويل، وبالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل إستمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه.[1]

العجز الهيكلي= العجز الشامل – العجز الظرفي.

المطلب الثاني:أثر عجز الميزانية العامة للدولة:يمثل العجز في الميزانية العامة الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وهو يرتبط بشكل كبير بزيادة النفقات العامة الأمر الذي ينعكس على المتغيرات الاقتصادية، ويتمثل هذا الأثر في ما يلي:[2]

أولا: الأثر على الاستهلاك والادخار والاستثمار: وتتمثل فيما يلي:

1- الأثر على الاستهلاك: يتمثل أثر الإنفاق العام والعجز في الميزانية العامة على الاستهلاك من خلال أن جزء من هذا العجز يوجه إلى الطلب المباشر على السلع والخدمات من قبل الجهاز الحكومي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الوطني، من جهة أخرى جزء من هذا العجز يحول إلى دخول الأفراد سواء أكانت بمقابل أو بدون مقابل الأمر الذي يزيد الاستهلاك الوطني.

2- الأثر على الإدخار والإستثمار: يزيد الإنفاق العام دخول الأفراد (وذلك بزيادة الاستثمارات التي تزيد من فرص العمل) ومن ثم زيادة القدرة على الادخار، ولذلك مع زيادة العجز تزيد المدخرات الوطنية، وذلك ينعكس في زيادة الاستثمار الوطني إذا ما وُجِهت هذه المدخرات نحو المشاريع الإنتاجية الفعالة في المجتمع، ومن جهة أخرى هناك كثير من العجز المالي في الميزانية العامة يوجه إلى مشاريع استثمارية مما يؤدي إلى تراكم رأس المال الوطني.

ثانيا: الأثر على الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي: والتي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 208.

[2]- نداء محمد الصوص، ربي رشيد عبد الرحمان الجلبي ،العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد التاسع وعشرون، 2012، ص106.ص107.

1- الأثر على الناتج المحلي الإجمالي: إن توجيه العجز المالي في الميزانية العامة نحو المشاريع الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني كما أن عجز الميزانية العامة يؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج إلى القطاعات التي تشجعها الحكومات وبالتالي تنتقل من قطاع إلى أخر ومن منطقة إلى أخرى بما يتلاءم مع تحقيق زيادة الناتج المحلي.

2- الأثر على المستوى العام للأسعار: تفترض النظرية الكلاسيكية أن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج ولكن هذا يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي حيث يزداد الأثر على الإنتاج وتنخفض الأسعار إذا كان الجهاز الإنتاجي مرنا، أما في الدول النامية التي تمتاز بإنخفاض مرونة جهازها الإنتاجي فإن أثر زيادة الطلب الكلي يتجه إلى رفع المستوى العام للأسعار وذلك لعدم مرونة عوامل الإنتاج.

3- الأثر على النمو الاقتصادي: تفترض النظرية الاقتصادية أن أثر العجز المالي على الاقتصاد الوطني سيكون في إتجاه زيادة نموه نتيجة زيادة الاستهلاك والادخار والاستثمار الأمر الذي ينعكس على زيادة الإنتاج الوطني والدخل الوطني، ومن ثم إرتفاع معدل نمو الاقتصاد بشكل عام.

ثالثا: الأثر على الحسابات الخارجية وعلى الدين العام الداخلي والخارجي والإزاحة: والتي تتمثل في ما يلي:[1]

1-الأثر على الحسابات الخارجية: نجد أن عجز الميزانية العامة يمكن أن يتزامن مع عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ويسمى هذا الشكل" بالعجوزات التوأم" التي تثيرها (في ظل نظام سعر الصرف المرن) الحركية الدولية لرؤوس الأموال، فدخول رؤوس الأموال الأجنبية بفعل ارتفاع معدلات الفائدة (نتيجة عجز الميزانية العامة) يدفع سعر صرف العملة الوطنية إلى التحسين، وهو ما يؤدي إلى تدهور التنافسية عن طريق الأسعار للمنتجات الوطنية.

2- الأثر على الدين العام الداخلي والخارجي: تفترض النظرية الاقتصادية أن العجز في الميزانية العامة قد يوجه إلى خدمة الدين العام وذلك من خلال خدمة هذا الدين وتسديد أقساطه وفوائده شريطة ألا يكون تمويل العجز عن طريق زيادة المديونية الخارجية، أما إذا كان العجز ممولا من الاقتراض بشقيه فمن المفترض أن يؤدي ذلك إلى زيادة المديونية الداخلية والخارجية ولا سيما في الدول النامية التي تفتقر إلى الموارد الكفيلة بسبب إحتياجاتها فتلجأ إلى الاقتراض لتمويل إنفاقها العام.

3- أثر الإزاحة (المزاحمة): يعبر أثر الإزاحة عن ذلك الأثر الناجم عن تمويل عجز الميزانية العامة إلى الإستدانة نتيجة إرتفاع معدلات الفائدة بفعل زيادة إحتياجات تمويل الاقتصاد، إذ تقود سياسة الميزانية التوسعية (عجز

[1]-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق،من ص 213 إلى ص215.

الميزانية العامة) إلى تكثيف الأنشطة بشكل يجعل الأعوان في حاجة أكثر إلى وسائل الدفع لإجراء معاملاتها، وإذا لم يزداد عرض النقود، فإن هذا الضغط على طلب النقود يدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع إلى الدرجة التي يتحقق فيها توازن سوق النقود، في حين يتجاوب الاستثمار سلبيا مع هذا الارتفاع لأسعار الفائدة، وبالنظر إلى إنعكاساته النقدية يؤدي التدخل العمومي إلى إزاحة الاستثمار الخاص، وفي إقتصاد مفتوح يمكن التخفيف من أثر الإزاحة عن طريق دخول رؤوس الأموال الأجنبية المستقطبة بارتفاع أسعار الفائدة.

في نظام أسعار صرف ثابتة، يكون الدفاع عن صرف العملة بإجبار البنك المركزي على تحويل العملات الأجنبية إلى عملة وطنية بمعنى زيادة الكتلة النقدية، وينتج عن ذلك انخفاض في معدلات الفائدة التي تنتهي بتعويض كلي للارتفاع الأصلي (لأسعار الفائدة) وهذا في حالة ما إذا كانت رؤوس الأموال متحركة، وفي هذه الحالة لا تكون فعالية سياسة الميزانية معاكسة بأي أثر للإزاحة.

المطلب الثالث: أهمية وكيفية علاج عجز الميزانية العامة للدولة: بحيث سنقوم في هذا المطلب دراسة كل من أهمية علاج عجز الميزانية العامة للدولة، وتبيان كيف يتم العلاج بإقتراح جملة من الحلول والطرق، وذلك كما يلي:

أولا: أهمية علاج عجز الميزانية العامة للدولة: يحقق علاج عجز الميزانية العامة للدولة العديد من المزايا للإقتصاد الوطني للدولة بصفة عامة، وكذلك للمستثمرين ورجال الأعمال، وللمستهلكين بصفة خاصة وذلك على النحو التالي:[1]

1- المزايا التي يحققها علاج عجز الميزانية العامة للاقتصاد الوطني بصفة عامة: نظرا لما يمثله العجز من اختلال هيكلي يضعف من الثقة الدولية في البلد التي تعاني من العجز، فإن علاج هذا العجز يمكن هذا البلد من إستعادة هذه الثقة، بما يترتب على ذلك القدرة على التعامل في أسواق النقد الدولية للحصول على الإئتمان الضروري والمطلوب، كما أنه يستعيد قدرة هذه الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي، ويحمي كذلك سعر صرف العملة المحلية لهذا البلد من التدهور، ويحمي أيضا من استنزاف الاحتياطات الدولية، كما يستعيد المواطنين ثقتهم في عملتهم الوطنية، مما يشجعهم على استخدامها كأداة للادخار، وكذلك يحد من تهريب المدخرات إلى الخارج، كما أن علاج العجز يقلل كذلك من حاجة الدولة إلى الاستدانة الداخلية والخارجية، وأعباء وأقساط كلا منهما.

2- المزايا التي يحققها علاج عجز الميزانية العامة للدولة لكل من المستثمرين ورجال الأعمال: يؤدي علاج العجز إلى خفض سعر الفائدة بسبب تقليل حاجة الحكومة للإقتراض الداخلي، ويفيد سعر الفائدة رجال

[1]- غالمي زهيرة، تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية- عرض تجارب دولية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2017/2018،ص143.

الأعمال والمستثمرين إلى انخفاض تكلفة رأس المال الثابت والعامل، مما يشجع على زيادة الاستثمار والإنتاج، ويؤدي في النهاية إلى إنتعاش الأسواق، كما أنه (سعر الفائدة) وفي بعض الحالات، يؤدي إلى تخفيض سعر صرف العملة، وبالتالي تشجيع الصادرات، مما يؤدي إلى زيادة دخول المشتغلين في قطاع الصادرات وبالتالي تحسين في ميزان المدفوعات. وبالإضافة إلى كل ذلك فإن علاج عجز الميزانية العامة للدولة يقلل من حاجة الحكومة لفرض المزيد من الضرائب، وهو ما يفيد المستثمرين ورجال الأعمال.

3- المزايا التي يحققها علاج عجز الميزانية العامة للدولة للمستهلكين: يترتب على علاج العجز القضاء على التضخم، وهو ما يؤدي إلى حماية مدخرات المستهلكين التي تتآكل بسبب التضخم، وكذلك أيضا حماية دخولهم الحقيقية في حالة عودة الاستقرار للقوة الشرائية للنقود، وإذا كان عجز الميزانية مصحوبا بحالة من الركود التضخمي (تزامن التضخم بالبطالة) فإن علاج العجز سوف يخفض معدل التضخم بلا شك، وهو ما يساعد في تحسين مناخ الاستثمار في القطاعات المستوعبة للعمالة مما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، ويستفيد المستهلكين أيضا من علاج هذا العجز في تخفيض سعر الفائدة عند حصولهم على قروض لتمويل شراء السلع المعمرة كالعقارات وغيرها، كما أنهم يستفيدون أيضا من انخفاض الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية.

ثانيا: كيف تعالج الدولة العجز في ميزانية الدولة: في حالة وجود عجز في الميزانية العامة فإنه يمكن اللجوء إلى أساليب مختلفة تستطيع كل دولة أن تقدرها لنفسها حسب ظروفها الخاصة بها.

1- تطبيق الرؤية الليبيرالية الانكماشية: تعتمد هذه الرؤية بالأساس على أفكار ومبادئ الفكر النيوكلاسيكي الذي يركز تركيزا كبيرا على السياسة النقدية واقتصاديات جانب العرض، وعلى أن زيادة دور الدولة يعني زيادة المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة والعجز الداخلي والخارجي (عجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات)، وقد برزت هذه الرؤية في سياسات التثبيت والتصحيح الاقتصادي والهيكلي التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعلى أساس ذلك فجوهر الإجراءات التصحيحية التي يعمل بها صندوق النقد الدولي تعمل على تقليص مستوى الطلب الكلي من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات المالية والنقدية وخفض مستوى الإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري وزيادة مستوى الإيرادات العامة، ومن أهم ما جاء في هذه السياسة:[1]

- تجميد الأجور والتعيينات ورفع يد الدولة تدريجيا عن الالتزام بالتوظيف، وإعادة النظر في قوانين التقاعد وشروط منحه.

[1]- سالم عبد الحسين سالم،عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مرجع سابق،299،298.

– الإلغاء الكلي أو الجزئي للدعم الحكومي بمختلف أشكاله وأنواعه، وتصفية الوحدات الانتاجية العامة التي تحقق خسارة أو بيعها إلى القطاع الخاص أو العمل على إدارتها وفق أسس اقتصادية وتجارية بحتة لكي تحقق ربحا.

– تقليص الإنفاق الاستثماري على التعليم والصحة، والتوجه نحو خصخصة النشاط في هذا المجال.

– منع الدولة من الدخول في المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها وينحصر دور القطاع العام في بناء شبكة البنية الأساسية مثل المطارات والمصارف والاتصالات والموانئ وغيرها.

– إعادة النظر في الأنظمة الضريبية لعدم مرونتها وفعاليتها، وما تتضمنه من كثرة الإعفاءات الضريبية ومعالجة حالات التهرب التي تعني هدر الموارد العامة وضياعها.

– خصخصة شركات القطاع العام وبيعها إلى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو العمل على إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية لتحقيق أرباح حقيقية، ويساق ضمن أهداف الخصخصة هدف مالي مفاده التخفيف من أعباء الميزانية العامة من خلال التخلص من الدعم المستمر والمتزايد لهذه المشروعات العامة، كما أن تصفية هذه المشروعات أو تأجيرها يجلب إيرادات جديدة للميزانية العامة تساهم في سد شيء من عجزها.

2– تمويل العجز عن طريق القروض :تقوم الحكومات باللجوء إلى الاقتراض العام لتمويل عجز الميزانية سواء من خلال طرح أوراق مالية أو الإقتراض من مؤسسات دولية، وقد استند البعض في التمويل باللجوء إلى القروض والى نظرية مفادها أن القروض تمحو أنفسها بنفسها بمرور الزمر وذلك أن العبء الحقيقي للقروض يتناقص بصفة مستمرة بسبب الزيادة في عدد السكان وزيادة حجم الثروة الوطنية، كما أن هذه الأدلة تعتبر أدلة في يد الدولة في سحب الفائض من الكتلة النقدية مما يؤدي إلى إنخفاض العملة.[1]

3– تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي:كذلك فإن هؤلاء المفكرين لا ينصحون باللجوء لأسلوب الإصدار النقدي لأن ذلك قد يؤدي إلى زيادة حجم السيولة في السوق،ومن ثم زيادة حجم الطلب أو حجم القوة الشرائية للمواطنين، وذلك في الوقت الذي لا تكون هناك بالضرورة زيادات موازية في حجم السلعة الاستهلاكية، الأمر الذي قد يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، وبصورة تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية وفقدان الثقة في العملة المحلية، وبالقدر الذي قد يدفع في اتجاه حالات غير متوقعة من الاضطرابات وإلى التدخل من أجل معالجة هذه المشكلات وغيرها مما يفرض عليها نفقات إضافية قد تؤدي بها إلى مزيد من الإصدار النقدي، وهكذا حتى تصبح الدولة وسياساتها المالية تدور في حلقة مفرغة إلى أن ينهار الاقتصاد الوطني بأكمله.[2]

[1]- رمضاني لعلا، سياسة الميزانية العامة في الجزائر في توجيه التنمية الاقتصادية (1995-2010)، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي رقم 18 أ، سبتمبر 2012،ص118.

[2]- علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، دون ذكر لا دار النشر ولا سنة النشر، ص122.

4- تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق الضرائب: تعتبر الضريبة من أهم وسائل تمويل عجز الميزانية العامة، ذلك أن زيادة الإنفاق العام تقتضي الزيادة في معدلات الضريبة، وتوسيع الأوعية الضريبية لضمان حصيلة تناسب مقدار العجز، ويمكن لهذه الزيادة في المعدلات أن تجعل من وعائها الأرباح الصافية لمؤسسات القطاع الخاص أو الأجور والمرتبات، فإذا تم تمويل هذا العجز من خلال الزيادة في الضرائب على أرباح المؤسسات الخاصة، فإن القطاع الخاص يمكنه أن يقرر تحويل هذه الزيادة إلى المستهلكين برفع الأسعار حتى يحافظ على مستويات الربح السابقة، ومن ثم يكون قد تحمل أعباء هذه الضريبة العاملون من خلال إرتفاع تكاليف الحصول على السلع والخدمات، وهذا ما يدفع بهم إلى المطالبة برفع الأجور بمقدار يكافئ الارتفاع في الأسعار مما يعمل على تقليص هوامش ربح المؤسسات الخاصة، ونفس الشيء إذا كان موضوع الزيادة في الضريبة الأجور والمرتبات، إذ أن إرتفاع معدلات الضرائب تدفع إلى المطالبة بزيادة الأجور للمحافظة على نفس الدخل المتاح للعائلات وزيادة الأجور باعتبارها تكاليف تقلص من هوامش المؤسسات الخاصة.[1]

ثالثا: مخاطر التمويل غير تضخمي لعجز الميزانية: يقصد بالتمويل غير التضخمي لعجز الميزانية العامة لجوء الحكومة إلى تدبير موارد حقيقية واستخدامها في سد الفرق في عجز ميزانيتها، وأثر هذا الأسلوب لا يظهر بصورة مباشرة في حدوث التضخم، لكن قد يحدث لاحقا كأمر غير مباشر للأفراد للاعتمادات على هذه المصادر، وتنحصر هذه الموارد في المصادر الثلاثة التالية:

1- السحب من الاحتياطات الدولية: المقصود بالإحتياطات الدولية International Réservesالذهب والفضة وأرصدة النقد الأجنبي التي تملكها السلطات النقدية ويضاف إلى ذلك إمكانات السحب غير المشروطة من صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى نصيب البلد من حقوق السحب الخاصة التي تستخدم في تسوية الالتزامات الخارجية.[2] كل البنوك المركزية في العالم تحتفظ بهذه الاحتياطات، وتكون جاهزة تحت الطلب لكي تستخدمها كاحتياطات وطنية في حالة عجز في الموارد المالية، وتعد بمثابة ضمان أمان وإطمئنان لدى الجهات الدائنة وأسواق النقد الدولية، وتعبر عن المركز المالي الجيد للدولة، ويكون حجمها عادة في حدود تغطية ثلاث أشهر من واردات البلد، وتقوم هذه الاحتياطات بوظائف مهمة، منها الدفاع عن سعر صرف العملة، وتجنب اللجوء إلى الإقتراض الخارجي بأسعار مرتفعة. ونظرا إلى أهمية هذه الوظائف فإنه يتعين على الحكومة المحافظة على المستوى المطلوب لهذه الإحتياطات وعدم تعرضها للإنخفاض، حتى لا تتعرض للتوقف عن الدفع، ومع ذلك فقد

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق،ص ص 230،229.
[2]- هاجيرة ديلمي،علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة الشريعة والاقتصاد، حجم 5،رقم10،ص ص 272،271.

تضطر بعض الحكومات إلى استخدام قسم كبير منه في تسوية جانب من العجز، وبالذات ذلك الجانب الذي يحتاج إلى عملات أجنبية، علما أن جانبا من المصروفات يتم صرفها بالعملات الصعبة مثل: مدفوعات خدمة الديون الخارجية، ودفع مشتريات صفقات الأسلحة..الخ، وعند استفحال عجز الميزانية العامة، ولا يوجد ما يقابله بالعملة من الإيرادات بالعملة الصعبة، مثل إيرادات تصدير النفط والغاز، قد تلجأ الدولة مضطرة إلى هذه الاحتياطات وإستنزافها، وهذه الحالة تشكل خطرا على إقتصادها فتضطر إلى تخفيض سعر صرف عملتها الوطنية، واللجوء إلى الاقتراض قصير الأجل ذي التكلفة المرتفعة، والضغط على الواردات.[1]

2- الإقتراض الداخلي: يقصد بهالقرض الذي يتم إصداره في السوق الداخلية ويكتتب فيه بالعملة الوطنية، يتم الإكتتاب فيه من قبل المقيمين على إقليم الدولة سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو إعتباريين.[2]

وبتعبير أخريقصد به المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو أي شخص معنوي عام من الغير، أي من الأفراد، أو الهيئات الخاصة أو العامة، مع التعهد بردها ودفع فائدة عنها، وعادة ما تلجأ الدولة أولا إلى المدخرات الوطنية، وهو ما يسمى بالاقتراض الداخلي، ويتمثل في أذونات الخزينة والسندات الحكومية التي تصدرها السلطات النقدية، حيث يتم التمويل بمدخرات حقيقية، ومن ثم لن يكون لهذا المصدر تأثير في عرض النقود والمستوى العام للأسعار، وعادة ما يعتمد على هذا الأسلوب اقتصاديات الدول المتقدمة،على أنه يشترط لنجاح هذه السياسة عدة شروط أساسية هي:[3]

- وجود سوق نشطة للأوراق المالية تتداول فيها أدوات الدين العام.
- استقرار القوة الشرائية للنقود.
- توافر الثقة في وعود الحكومة بشأن سداد الفوائد وإستهلاك السندات في مواعيدها المقررة.
- أن يكون سعر الفائدة موجبا ومشجعا، وأن يكون أعلى من نسبة التضخم.
- أن تتوافر المدخرات لدى القطاعات المختلفة، وأن يكون لها الإستعداد لشراء تلك الأذونات والسندات.

نلاحظ أن هذه كل هذه الشروط أو أغلبها لا تتوافر في عدد كبير من البلدان النامية، على أن أكبر العقبات التي تواجهها تلك البلاد في سبيلها للحصول على الاقتراض الداخلي هو ارتفاع معدل التضخم، ومن ثم سلبية سعر الفائدة، لكن لا ننكر أن هذا النوع من الإقراض له مخاطر والمتمثلة في ارتفاع عبء الدين العام الداخلي المتضمن

[1]- حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة- دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مرجع سابق،ص161،160.
[2]- هاجيرة ديلمي، علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة الشريعة والاقتصاد، حجم 5،رقم10، ص272.
[3]- حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سابق، ص ص 162،163.

الأقساط والفوائد الذي يسبب إرهاقا ماليا شديدا على الموازنة وبندا متزايدا على الإنفاق العام، ومن ثم يؤدي ذلك إلى زيادة فرض الضرائب التي تضعف كاهل الطبقات ذات الدخل المحدود.[1]

3- الاقتراض الخارجي: ويقصد بالقروض العامة الخارجية تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات الحكومية الأجنبية والهيئات الدولية، ويترتب على هذا النوع من القروض وضع قوة شرائية جديدة تحت تصرف الدولة المقترضة، ومن ثم زيادة كمية الموارد الاقتصادية الممكن استخدامها فورا، ويعد الاقتراض الخارجي إحدى الوسائل غير التضخمية التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد جانب من عجز ميزانيتها العامة،وخاصة ذلك الجزء المتعلق بنفقاتها بالنقد الأجنبي مثل دفع التعويضات الأجنبية وأعباء الديون الخارجية، ومشتريات السلاح، والسلع الأجنبية اللازمة لتنفيذ مشروعات الحكومة والقطاع العام ...الخ، وتعتبر الموارد التي تحصل عليها الدولة من هذا المصدر من قبيل الموارد الحقيقية غير التضخمية، التي لا تسبب عند مجيئها للبلد ضغطا تضخميا.[2]

المبحث الثاني: الجباية البترولية وأثرها على عجز الميزانية العامة للدولة

ولما كانت الجباية البترولية تسيطر على جزء كبير جدا من الإيرادات العامة في الجزائر، فإن حالة عدم الاستقرار التي شهدتها أسعار النفط العالمية جعلت هذه الأخيرة تعرف حالة من التذبذب والانخفاض في كثير من الأحيان، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى إنخفاض الإيرادات العامة ومن ثم التسبب في عجز الميزانية العامة للدولة في ضل غياب البديل للريع البترولي، كل هذه الظروف جعلتنا نقوم بدراسة الجباية البترولية والسعر البترولي كأحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى عجز الميزانية العامة للدولة.

المطلب الأول: ماهية الجباية البترولية: سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على مفهوم الجباية العادية قبل التطرق إلى السعر النفطي باعتباره العامل الأساسي في تحرك وتقلب الجباية البترولية نحو الإرتفاع أو الإنخفاض، وذلك كما يلي:

أولا: مفهوم الجباية البترولية والسعر النفطي: ولما كان هناك ارتباط وثيق بين الجباية البترولية والسعر النفطي الذي يحدد قيمة الجباية البترولية بالزيادة أو بالنقصان كان ولا بد من التطرق إلى مفهوم كل منهما:

[1]- حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة- دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي، نفس المرج ،ص164.

[2]- كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014،ص188.

1- تعريف الجباية البترولية:إن ما يجب الإشارة إليه أولا، هو وجوب التفرقة بين عائدات الصادرات من البترول، وبين كافة الرسوم والضرائب والأتاوى المفروضة على استكشاف واستخراج النفط الذي يذهب لخزينة الدولة، وهو ما يعرف بالجباية البترولية.

وتعرف الجباية البترولية على أنها" كافة الحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى التي تدفع للدولة المالكة لحقول النفط مقابل حق استكشاف واستغلال حقولها من قبل الشركات النفطية، وعموما يمكن تقسيم الجباية البترولية إلى قسمين هما:[1]

أ- الضرائب المفروضة في مرحلة البحث والاستكشاف: في هذه المرحلة وبالرغم من عدم وجود إنتاج نفطي أصلا، إلا أن الشركات البترولية تدفع مقابلا ماديا للدول المضيفة نظير قيام هذه الشركات بعملية التنقيب في حقول محددة، هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدول المنتجة للبترول في الغالب تعمل من أجل تحصيل موارد مالية مرتفعة من الجباية البترولية، وهذا بفرض ضرائب متنوعة ومرتفعة، على عكس الدول المستهلكة التي تقدم تخفيضات ضريبية محسوسة بغية تشجيع عمليا البحث والاستكشاف عن المحروقات.

ب- الضرائب المفروضة على الاستغلال والإنتاج: وهي الضرائب التي تفرض بعد منح تراخيص الاستغلال التي تتبع عملية اكتشاف أبار النفط.كما تعرف على أنها "تلك الضرائب البترولية التي تدفع على أساس مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة، وتضم عدة أصناف من الضرائب وفق مراحل مختلفة، إذ هناك ضرائب تفرض في مرحلة الاستكشاف، كضريبة حق الدخول، ضريبة حق الإيجار، وهناك ضرائب تفرض في مرحلة الاستغلال، كضريبة حق الدخول في الإنتاج، ضريبة حق الإيجار في مرحلة الاستغلال، الإتاوة الضريبة على الدخل، وتختلف نسبها ومكوناتها من دولة لأخرى، خاصة بين الدول المستوردة للنفط والدول المنتجة له، وتعد الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدولة في النشاط النفطي".[2]

2- مفهوم السعر النفطي:يعرف سعر النفط بأنه" تلك القيمة النقدية التي تعطي للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة

[1]- بلجيلالي احمد، شباب سيهام، مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة – الجزائر نموذجا، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد07، افريل 2017، ص ص 119، 120.

[2]- شليحي الطاهر، الميزانية العامة للدولة في ضل تقلبات أسعار البترول- حالة الجزائر (2000-2016)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،العدد الرابع،ص35.

عندها" أي أن تركيبة سوق البترول ترتكز على كمية البترول الممكن عرضها و المطلوبة بسعر معين، تركيبة سوق البترول ونوعية المعلومة لدى المشترين والبائعين (درجة الثقة أو الخطر).[1]

كما يعرف على انه القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي، وأن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة، وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينات القرن الماضي واستمرارها حتى الأن، وبالأخص بعد الارتفاع الكبير خلال العامين 2006-2007، لكن سرعان ما بدأت تتهاوى وبانحدار حاد حيث تدحرجت إلى ما دون (40 دولار/برميل)في نهاية النصف الثاني من العام نفسه، والسبب في ذلك كانت الأزمة العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي، والتي تركت أثار سلبية على الاقتصاد النفطي مما انعكس ذلك بشكل واضح على سوق النفط الدولية، متمثلا بتراجع مستوى أسعار النفط تراجعا دراماتيكيا.[2]

ثانيا: العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية: من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى إقتصاديا بحالة التوازن:

1- عوامل العرض والطلب: بعد نحو عقد ونصف العقد من الزمن من إنهيار الأسعار منذ أواسط الثمانينات من القرن العشرين، بدأت الأسعار في الإرتفاع منذ عام 2002، بسبب صعود الصين والهند وغيرها من دول شرق أسيا، وبقيت مرتفعة خلال معظم العقد الماضي (أكثر من 100 دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد منذ عام 2010)، وذلك لسببين أساسيين، هما ارتفاع الطلب في دول مثل الصين، ونقص الإمدادات من دول كانت مضطربة سياسيا في الشرق الأوسط، كالعراق وليبيا، ونظرا لتأخر استجابة العرض للطلب حينئذ، أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، ولكن في الوقت نفسه كانت ثمة متغيرات تجري بسرعة تحت السطح، فارتفاع الأسعار خلال العقد الماضي أدى إلى تحفيز الاستثمارات لاستخراج النفط من مكامن كان يصعب استخراجه منها من قبل بسبب ارتفاع التكلفة، ونعني بذلك تحديدا النفط الصخري في الولايات المتحدة، والنفط الرملي في كندا، في

[1]- حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا – دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية: تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013،ص90.

[2]- سهام حسين البصام، مخاطر وإشكالية انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية (دراسة تحليلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس وثلاثون،2013،ص05.

الوقت نفسه بدأ الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، والتباطؤ في الصين وأسيا، والتحسن في تطبيق معايير الكفاءة في إستهلاك الوقود في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة، إضافة إلى عودة الإنتاج والإمدادات من كل من العراق وليبيا.[1]

1-1- الطلب العالمي على النفط: يقصد بالطلب على النفط مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية (كخام أو منتجات بترولية) عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية، ويعتبر الطلب على النفط طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، حيث يعتمد الطلب على الخام بالطلب على المنتجات النفطية فإذا لم يكن هناك طلب على المنتجات النفطية لا يكون هناك طلب على النفط الخام.[2]وعالميا يتأثر الطلب على البترول وفق عدة أبحاث ودراسات أكاديمية بعدد من المتغيرات منها:[3]

- النشاط الاقتصادي العالمي وحجمه.
- شكل وتوزيع النشاطات الاقتصادية.
- التطور التكنولوجي وخاصة في قطاع البترول.
- أسعار السلع المنافسة للبترول والسياسات الضريبية الخاصة به.

1-2- العرض العالمي على النفط: يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة إستهلاكها المحلي، أو لتصديره لتحقيق مورد نقدي يلبي إحتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة إحتياجات المستقبل، والجدير بالذكر أن حوالي 57% من الإحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط حتى سنة 2005، كما شهد الإحتياطي العالمي تزايدا ملموسا خلال الخمسين سنة الماضية، وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي اللاحتياطي المثبت.[4]

---

[1]- خالد بن راشد الخاطر،تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، اغسطس 2015، ص4.

[2]- بلقلة براهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 24.

[3]- حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ضل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا: دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013، ص80.

[4]- محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد02/2012،ص187.

كما تعتبر الامكانات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره، ومن اجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط، كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دورا حيويا في عرض النفط، كذلك المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية، والمراقب للأحداث خلال الفترة يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الأسعار.[1]

2- النمو الاقتصادي: يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتما إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط، ومن ثم ارتفاع السعر وفي المقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض سعر النفط.[2]

3- قناة التوقعات المستقبلية: إن استخدام النفط كسلعة للمضاربة تعتبر من الظواهر الجديدة التي تتعرض لها صناعة النفط حاليا، وان أساس قيامها هي التوقعات المستقبلية التي ترتكز على المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخية، فإذا توقع المضاربون أن أسعار النفط سوف ترتفع مستقبلا فإنهم سوف يقومون بشراء وتخزين النفط وهذا ما يساهم في رفع أسعار النفط، أما إذا توقع المضاربون العكس أي أن أسعار النفط سوف تنخفض هذا يضطرهم إلى بيع مخزوناتهم النفطية مما يسبب في ارتفاع المعروض ومن ثم انخفاض كبير لأسعار النفط.[3] وقد ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أسواق السلع إلى السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون، وهو ما برز واضحا في كثافة نشاط المضاربة (وهي شراء النفط بغرض إعادة بيعه بسعر أعلى، بدلا من استخدامه لأغراض تجارية)، في الأسواق الآجلة للنفط.[4]

---

[1]- عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2013، مجلد15، العدد01، ص334.

[2]- براهيم بلقلة، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص28.

[3]- بلجيلالي احمد، شباب سيهام، مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة – الجزائر نموذجا، مرجع سابق،ص116.

[4]- براهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد2013/12، ص 11.

4–العامل السياسي: إضافة إلى العوامل الاقتصادية السابقة الذكر فإنه لا يمكن تجاهل دور العامل السياسي في التأثير على أسعار النفط، حيث انتقل الصراع بين الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية من أجل إعادة رسم خريطة المصالح الإستراتيجية وتوسيع مناطق النفوذ وخاصة في الشرق الأوسط، إلى استعمال أسعار النفط كوسيلة للتأثير على قرارات الدولة وكبح إرادتها في التدخل في شؤون الدول الأخرى، وقد ساهمت "السعودية، روسيا، إيران، الولايات المتحدة الأمريكية، العراق" وهي دول ذات قدرات إنتاجية كبيرة في إغراق أسواق النفط بكميات زائدة من الطلب مما عجل من انخفاض الأسعار واستدامة هذا الانخفاض.[1]

5– الهشاشة والاختلال في الأنظمة المالية: لقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة بوضوح أن هناك عوامل مؤثرة من خارج السوق النفطية، مثل الهشاشة المالية والاختلال في الأنظمة المالية، والتي يمكن أن تكون ذات تأثير حاد وطويل الأمد على الطلب على النفط، ويأتي تأثير تلك العوامل على السوق النفطية من خلال انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية مثل النمو الاقتصادي، وحجم الناتج والعمالة، أو من خلال تأثيرها على سلوك المستهلك وعلى التوقعات القصيرة والطويلة الأجل ومن ثم على سعر النفط.[2]

6– النفط الحجري: تعتبر عملية استخراج البترول من حجر السجيل مكلفة جدا، ولا يمكن التوسع بإنتاج النفط بهذه الطريقة إلا إذا بلغت أسعار النفط الخام أرقام قياسية قادرة على تغطية التكاليف مع هامش الربح، ومع الارتفاع المستمر في أسعار النفط الخام خلال الثلاث سنوات الماضية قد شجع في بعض الدول التي تملك احتياطي من النفط الحجري ورمال القار وخاصة كندا على التوسع في إستخراج وإنتاج هذا النوع من النفط، حيث ضخت كندا ما يقارب 2 مليون برميل إلى الأسواق العالمية مما ساهم في زيادة المعروض ومن ثم انخفاض أسعار النفط الخام.[3]

7– العوامــل الجيوسياسيــة: لقد كان هناك إجماع في أواسط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير في أسعار النفط، وتؤثر العوامل الجيوسياسية في أسعار النفط من خلال تأثيرها في الإنتاج والمعروض العالمي، بسبب الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات في أماكن

[1]- علي حميدوش، زهير بوعكريف، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر: تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، حجم08،رقم01، دون ذكر السنة، ص114.

[2]- براهيم بلقلة ، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 28.

[3]- بلجيلالي احمد، شباب سيهام، مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة – الجزائر نموذجا، نفس المرجع السابق، ص 117.

الإنتاج أو طرق النقل والتوزيع أو أماكن الاستهلاك، كما تتأثر الأسعار بالاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسية المستهلكة له[1].

المطلب الثاني: التقلبات في أسعار النفط وانعكاساته على الأسواق العالمية: وسنتطرق إلى كل عنصر لوحده كما يلي:

أولا: التقلبات في أسعار النفط: إن التوازن في سوق النفط العالمية يتميز باتجاه أسعار النفط نحو الارتفاع مع الاستقرار النسبي بالمقارنة مع التقلبات الحادة التي تتسم بها حركة أسعار النفط، وقد كان للدول العربية المنتجة للنفط من خلال منظمة الأوبك دور حيوي في استقرار السوق بالإضافة إلى عوامل أخرى أثرت على الأسعار بشكل متفاوت من أهمها الإنتعاش الاقتصادي العالمي وأسعار صرف الدولارات والتطورات في أسواق المال والأسهم العالمية والفائض في الطاقة الإنتاجية من النفط والخام ..الخ،[2] حيث عرفت السوق العالمية ارتفاعًا مستمرًا في أسعار النفط حتى سنة 2009، وبعد ذلك تأثر سعر البترول بشكل كبير لتداعيات الأزمة المالية العالمية سبتمبر 2008 أدى إلى انخفاض السعر إلى 61.74 دولار للبرميل.[3]

ثانيا: أسباب الاعتماد المفرط على النفط: تعد أغلب الدول المنتجة للخامات والمواد الأولية ولا سيما النفط ذات اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد بشكل أساسي على المورد الريعي في تمويل ميزانيتها العامة وتوفير مستلزماتها، الأمر الذي جعل هذه البلدان تدخل في حلقة مفرغة نتيجة التبعية للنفط، مما جعلها تتخبط في مشاكل كبيرة خاصة عند انخفاض أسعار النفط العالمية، ومن بين أهم الأسباب التي جعلت هته البلدان المنتجة للنفط تعتمد بشكل كلي على الريع البترولي نذكر:[4]

1- فشل السياسات الاقتصادية: في أغلب البلدان التي تعاني من التبعية الريعية وخصوصا الدول النامية منها، لم تكن لديها أهداف إستراتيجية واضحة للتنمية، الأمر الذي جعل سياساتها الاقتصادية تفشل.

2- ضعف المبادرة والإتكال على الدولة: إن حالة الاتكالية على الدولة في توفير الاحتياجات الشخصية هي عامل إحباط لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي، إذ من المفترض أن الفرد من خلال مساهماته وإبداعاته وعمله المنتج يعمل على تنمية الاقتصاد الوطني، ومن خلال عوائد مساهمته في العملية الإنتاجية يحصل على اغلب

[1]- مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية – دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي)، العدد التاسع، المجلد03،ص206.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011،التطورات في مجال النفط والطاقة، ص81.

[3]- جابري فاطمة زهرة، الياس الهنائي فراح، أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة 1987-2013، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مارس2018، ص409.

[4]- أوضايفية حدة، خوني رابح، الاقتصاد الجزائري وأثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد07،2013، ص 46،47.

احتياجاته دون الاتكال على الدولة، وهذا ما نجده غائب في اغلب الدول الريعية، التي نجد الفرد يتكل على الدولة، وحتى الدولة ذاتها تتكل على الريع البترولي على بقية القطاعات المنتجة الأخرى،بحيث أن اعتماد الاقتصاد الوطني لأي بلد على الريع النفطي يخلق جملة من الآثار السلبية على الاقتصاد نذكر من أهمها:[1]

2-1- الأثر الضريبي: بما أن القسم الأعظم من مداخيل الدولة تأتي عن طريق الصادرات النفطية أو المادة الخام، فإن جميع الضرائب لا تصبح في مقدمة اهتمامات الدولة، ولهذا فإن حصة موارد الدولة من الضرائب من مجموع موارد الدولة الريعية محدودة جدا بسبب كونها أكثر كلفة مقارنة مع التحصيل الرخيص للصادرات من بيع النفط.

2-2- أثر الإنفاق: لا توفر المداخيل النفطية للدولة الإمكانة لخلق اقتصاد إنتاجي حقيقي ودائم، فالدولة عادة ما تميل إلى توظيف الأموال في مجالات غير إنتاجية ومؤقتة.

2-3- أثره على التنويع الاقتصادي: يمارس الاقتصاد الريعي نوعا من أثر إهمال القطاعات الأخرى نظرا لاستئثاره بالجزء الأكبر من الاهتمام، مما يفقد بقية القطاعات إعتمادها على قوى ذاتية محركة لفرض وجودها في سوق المنافسة نظرا لكون مصدر تمويلها يبقى الريع النفطي. ففي الدول العربية النفطية مثلا يتميز هيكل إجمالي الإيرادات العامة بإستمرار المساهمة المرتفعة لقطاع البترول والتي تمثل المصدر الأساسي لإيرادات الميزانية، والذي يوضح من ثم مدى ارتباط الإنفاق العام بمستوى أسعار النفط، في حين لا تشكل عائدات الضرائب سوى نسبة متواضعة مقارنة مع الإيرادات البترولية.

ثالثا: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد العالمي:أما عن انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي فيمكن أن نلخصها في ما يلي:

1- الدول المُستوردة: إن تغيرات أسعار البترول لها أثر مباشر خاصة في اقتصاديات الدول الصناعية وذلك من خلال:[2]

– أنه في حالة ارتفاع الأسعار، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قيمة صادرات هذه الدول من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، بمستويات أعلى من معدلات الزيادة في أسعار البترول، وهو ما يكرس اختلال الميزان التجاري لصالح الدول الصناعية وبقائها مهيمنة على التجارة الخارجية.

[1]- اوضايفية حدة، خوني رابح، الاقتصاد الجزائري وأثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص48،47.
[2]- مالك الأخضر، بعلة الطاهر، انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع،حجم2،ص80.

– استفادة المؤسسات المالية في الدول الصناعية والمتقدمة من الطفرة والبحبوحة المالية التي تتمتع بها الدول المنتجة والمصدرة للبترول، جراء ارتفاع عوائدها المالية من عملية التصدير، حيث أن هذه العوائد تستفيد منه في النهاية الدول الصناعية بعد توظيفها في مجالات استثمارية متعددة الأوجه.

– اتخاذ الدول الصناعية لارتفاع البترول كحجة تبرر بها فرض ما تشاء من ضرائب على منتجات البترول النهائية والمكررة، وهو ما يحقق لها موارد إضافية.

2– الدول المُصدرة: سيكون التأثير سلبيا عموما، وهو أمر يعكس ما سيحدث في الدول المستوردة (وإن كان التركز عادة يكون في الصادرات أكثر منها في الواردات أي أن الدول المصدرة أكثر اعتمادا عليه وأكثر تأثرا به)، ولكن ذلك سيكون بدرجات متفاوته، بحسب مساهمة نسبة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مداخيل الميزانيات الحكومية لهذه الدول، بوجه عام ستنخفض مداخيل الدول المصدرة، وستكون ميزانياتها وحساباتها الجارية تحت ضغوط، ويؤثر في سعر صرف بعض الدول المصدرة، وهذا ما يؤدي إلى احتمال وجود مخاطر على الاستقرار المالي.[1]

إن الانعكاسات على الإيرادات النفطية يؤدي إلى ارتفاع قدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق، مما يساهم في تحسين أداء النشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم الإيرادات العامة للضريبة التي تتناسب طردا مع وتيرة النشاط الاقتصادي، وقد تنعكس هذه التطورات بالإيجاب على أوضاع الميزانية العامة، في حين أنه ومع الانخفاض الذي تشهده أسعار النفط بفعل تداعيات الأزمات المالية يؤدي إلى تراجع الإيرادات النفطية بشكل حاد، الأمر الذي ينتج عنه تناقص التدفقات النقدية الواردة لهذه الاقتصاديات.[2]

المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الإيرادات الجبائية في الجزائر: قبل التطرق إلى انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة في الجزائر كان ولا بد من التطرق إلى واقع قطاع المحروقات في الجزائر:

أولا: واقع قطاع المحروقات في الجزائر: ومن أجل الوقوف على واقع قطاع المحروقات في الجزائر نتطرق إلى العناصر التالية:

1– اكتشاف البترول: بدأت أولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول عام 1913 وكان أول إقليم جرى فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، ثم بقسنطينة والعالمة وعين الفكرون وسيدي عيش ولم تسفر هذه

[1]- خالد بن راشد الخاطر،تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون،مرجع سابق، ص9.
[2]- براهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مرجع سابق، ص16. بتصرف.

المحاولات عن أي اكتشاف. إلا في سنة 1954 أين تم أول اكتشاف للبترول وهو حقل برقة للغاز الطبيعي، وفي نفس العام تم اكتشاف حقل حاسي مسعود الذي يعتبر أحد أكبر الحقول السبعة الكبرى في العالم حسب تصريح المسؤولين الفرنسيين آنذاك، لتليها اكتشافات لحقول أخرى تتمثل في حقول عجيله، وتيقنتورين، وزارزتين، التي تقع بالقرب من الحدود الليبية، ويعتبر البترول المكتشف في هذه الحقول من النوع الجيد حيث تنخفض نسبة الكبريت فيه.[1]

2- إمكانات الجزائر في قطاع المحروقات: تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق البترولية العالميه، إذ احتلت الجزائر سنة 2013 المرتبة الخامسة عشرة عالميا والسابعة عربيا من حيث احتياطي النفط الخام، حيث قدرت تلك الاحتياطات بحوالي 12.2 مليار برميل، أي 09% من إجمالي الاحتياطات العالمية و 1% من احتياطات منظمة الأوبك، وبلغت اكتشافات النفط في نهاية عام 2012 ثمانية اكتشافات، حيث أن اغلب احتياطات الجزائر من النفط توجد في حقل حاسي مسعود (6.4ترليون برميل)، والذي يملك حوالي 52% من إجمالي الاحتياطات النفطية للبلاد.[2]

3-مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري: تحتل المحروقات مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتان إستراتيجيتان تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر، وتشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة، ومن ثم يعتبر قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات، فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات وعلى ارتفاع أسعارها دوليا، وبسبب الوزن المحدود للكميات المصدرة من البترول، خاصة مقارنة مع المنتجين الكبار مثل بلدان الشرق الأوسط تسعى الجزائر لرفع القدرات الإنتاجية وكميات التصدير لزيادة المداخل، وخاصة من الغاز الطبيعي الذي بدا يعرف تطورا فعليا في السنوات الأخيرة مما يجعل الجزائر تعرف على أنها بلد غازي أكثر منه بترولي.[3]

ثانيا: تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري: بالنظر إلى ارتباط الكثير من المؤشرات الاقتصادية بالعائدات البترولية فإن تداعيات الأزمة النفطية سيكون لها بالتأكيد أثر فيها كما يلي:

[1]- يسري محمد ابو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دراسة تاريخية اقتصادية وسياسية مع الإشارة للنماذج التشريعية البترولية العالمية ،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر،ط1،2008، من ص435 الى ص 437.

[2]- السعيد بريكة، نور الهدى عمارة،استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع،ديسمبر 2015،ص ص274، 275.

[3]- ملاحي رقية وآخرون، أثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد04، العدد2018/08، ص315.

1- الميزان التجاري: وعلى مستوى التجارة الخارجية، تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر باعتبار أن صادرات هذا القطاع مثلت نسبة 96.20% كمتوسط خلال سنوات عديدة، وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، يمكن القول أن قطاع المحروقات يؤثر بشكل مباشر في توازن ميزان المدفوعات في الجزائر. وعليه ومما سبق يتبين لنا أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بشكل مباشر بأداء قطاع المحروقات، مما يعني أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات وفترة التسعينات من القرن العشرين ترجع أساسا إلى تدني أداء قطاع المحروقات بسبب انخفاض أسعارها على المستوى العالمي، ومن هذا المنطلق فإن الدوافع الداخلية التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد يتمثل أساسا في رغبة الحكومة في استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة، ومن ثم الحفاظ على إستقرار الموازنة العامة للدولة الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية، ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.[1]

2-على مستوى احتياطات الصرف (خارج الذهب): شهد احتياطي الصرف تزايدا كبيرا في قيمته في الفترة الممتده من سنة 2005 إلى سنة 2008، إلا أنه وبداية من سنة 2014 شهدت احتياطات الصرف انخفاضا هائلا، وهو ما يوضح تآكل احتياطي الصرف نتيجة انهيار أسعار النفط خلال السداسي الأخير من سنة 2014.[2] وقد تراجعت احتياطات الصرف في الجزائر بنهاية 2015 أي بانخفاض 35 مليار دولار تقريبا خلال سنة واحدة مقارنة بسنة 2014 ، حسب ما أفاد به ممثل لصندوق النقد الدولي، وسيستمر هذا التراجع إلى غاية سنة 2019 بسبب العجز المتوقع أن يسجل في ميزان المدفوعات الذي يحسب حركة رؤوس الأموال والعملة الصعبة التي تخرج من الجزائر وتدخل إليها، وهذا من خلال حساب عمليات التصدير والاستيراد المتعلقة بالسلع والخدمات، وتحويل أرباح الشركات إلى الخارج وكذا عمليات إدخال العملة الصعبة من طرف الجزائريين أو الأجانب.[3]

3- انعكاسات أسعار النفط على سعر صرف الدينار وعلى القدرة الشرائية: يعتبر سعر النفط من المحددات الرئيسية لقيمة العملة الوطنية، وبمجرد إنهيار الأسعار تتهاوى قيمة الدينار الجزائري، ورغم أن هذا الانخفاض قد

[1]-بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،2010،4،ص83.

[2]- حكيم بوجطو، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2005-2014)،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، حجم6، رقم02، ص ص 253،252.

[3]- أوضايفية حدة، خوني رابح، الاقتصاد الجزائري وأثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، مرجع سابق، ص53.

يكون متعمدًا من قبل البنك المركزي لتعويض الخسارة التي تتعرض لها المداخيل من العملة الصعبة الناتجة عن انهيار أسعار النفط، إلا أن قيمة الدينار من المتوقع أن تنخفض لاحقا إذا استمر تدهور أسعار النفط، وكما هو معروف فإن الدينار الرخيص سيرفع أسعار المنتجات المستوردة المعروضة في السوق الوطنية وخاصة المواد الاساسية الاستهلاكية غير المدعمة من قبل الدولة، مما يعني تدني القدرة الشرائية للمستهلك، وارتفاع في نسب التضخم السنوية وما قد ينجر عنها من اضطرابات مجتمعية مجهولة العواقب.[1]

ثالثا: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة في الجزائر:لقد كان لارتباط الاقتصاد الجزائري بالجباية البترولية أثر واسع على الميزانية الجزائرية التي تأثرت بالدرجة الأولى بتقلبات أسعار النفط خاصة في الآونة الأخيرة، الشيء الذي انعكس سلبًا على مجالات متعددة وكان له آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة، نوجز هذه الآثار فيما يلي:

1- الآثار السلبية المباشرة لإنخفاض أسعار البترول: عرفت الجزائر بعد انخفاض السعر المرجعي للبترول، وتدهور قيمة الدولار الأمريكي مع بقية العملات الصعبة الأخرى اختلالات توازنية مالية على المستوى الكلي، حيث انخفضت مداخيل الدولة الجزائرية، والتي كان يعتمد في تحصيلها بنسبة 95% وأكثر أحيانا من الصادرات البترولية، مما أدى إلى عجز في الميزانية العامة، فبالنسبة لتغطية النفقات العامة ازداد الأمر تأزما، فالسياسة الجبائية المطبقة سابقا كانت غير عادلة في وعائها الضريبي، كما ظهر قصور واضح في عدم قدرة الإيرادات على تغطية التمويل الإستثماري، وإرتفاع مستمر في حجم المديونية الداخلية. ومن بين هذه الآثار السلبية المباشرة لإنخفاض أسعار البترول نذكر ما يلي:[2]

أ- عجز الميزانية العامة للدولة:إن العجز المستمر للميزانية العامة له تأثير سلبي كبير في التوازن الاقتصادي، وهذا ما حدث في الجزائر عقب انهيار أسعار النفط سنة 1986، مما أدى بالدولة الجزائرية إلى إتباع سياسة التصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية، ومن ضمن الإجراءات التصحيحية التي اتخذت في سياسة الموازنة تمثلت أساسا في محاولة الحد من العجز، ورفع الدعم في المواد الغذائية الأساسية، وتخلي الخزينة عن تمويل الاستثمارات العمومية للمؤسسات العمومية، وهذا من أجل تقليص النفقات العامة، وبالمقابل لجأت الدولة إلى عدة إجراءات لزيادة الإيرادات، كوضع نظام سعر الصرف للدينار أكثر واقعية ومصداقية، ورفع أسعار المواد الطاقوية.

[1]- علي حميدوش، زهير بوعكريف، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر: تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،حجم08، رقم01، ص117.

[2]- كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد05،دون ذكر السنة،ص321.

ب- تراكم المديونية العمومية الداخلية: انطلاقا من منتصف الثمانينات بدأت الميزانية العامة للجزائر تعرف عجزًا، وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول والذي رافقه انخفاض حجم إيرادات الجباية البترولية، الأمر الذي أدى إلى عدم كفاية الموارد الكلية للميزانية إلى تغطية كامل الحاجيات الوطنية، والتي كانت من الأسباب الأساسية التي دفعت الجزائر اللجوء إلى التمويل التضخمي المتمثل في الإصدار النقدي الجديد من طرف البنك المركزي لتمويل الميزانية العامة. وأمام ارتفاع عجز الميزانية العامة من جهة، والعجز المالي الذي يعانيه القطاع العمومي من جهة أخرى، أدت الخزينة العمومية دورا هاما في انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد القرض إلى إقتصاد يعتمد على طابع الاستدانة عن طريق تدخلها كأكبر مقرض ومستثمر، وهكذا أصبحت الخزينة تعتمد في إقتراضها على تسبيقات الجهاز المصرفي أكثر من إعتمادها على تعبئة الادخار، وهذا ما أدى إلى عدم التناسق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، هذه السياسة التي ركزت على الخلق المكثف لوسائل الدفع، وذلك بقصد تمويل:

- كشوفات الخزينة العمومية التي تؤدي إلى اللجوء المتزايد للجهاز المصرفي خاصة البنك المركزي.
- جزء من الإستثمارات العمومية عن طريق القروض المتوسطة الأجل والقابلة للخصم الآلي لدى البنك المركزي.
- عجز الإستغلال الدائم والمستمر عن طريق القروض قصيرة الأجل.

ولكن مع الأسف فإن حجم المديونية العمومية الداخلية قد زاد إرتفاعا أكثر من السابق، خاصة بعد أزمة أسعار البترول سنة 1986، أين قامت الجزائر بإدخال إصلاحات جذرية في أواخر التسعينات، التي مست مختلف القطاعات، وكان يهدف ذلك إلى تحقيق اللامركزية في عملية صنع القرار وتطوير آليات السوق، فبعد أن قامت بمنح جميع المؤسسات الإستقلالية من الوجهتين القانونية والتشغيلية بموجب القانون 01/88المؤرخ في 1988/01/12،تم إقرار برنامج سنة 1990، وذلك بإلغاء مبالغ كبيرة من الديون المستحقة على المؤسسات العمومية، تلك الديون التي تراكمت على مدى سنوات سادت فيها الضوابط الحكومية المباشرة، كما شمل البرنامج على إعادة رسملة البنوك، وقد جرى تمويل هذا البرنامج عن طريق صندوق التطهير، الذي كان يهدف إلى تطهير المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها، حيث تم تدعيمه عند الإنشاء بقرض من البنك الدولي، وذلك لإصلاح المؤسسات والقطاع المالي.[1]

2- الآثـار الإيجابية لإرتفـاع أسعـار البترول: لقد شهدت أسعار البترول إرتفاع ملحوظ لفترة من الزمن، إذ عمدت الجزائر إلى استغلال العوائد النفطية على عدة مستويات نلخصها في ما يلي:[2]

[1]- كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مرجع سابق،ص323.
[2]- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط:فرص أم تهديدات، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة ألاستخدامية للموارد المتاحة، لسنة 2008،بجامعة فرحات عباس بسطيف،ص05.

أ– التسديد المسبق للمديونية: وهذا انطلاقا من كون المديونية مثلت في التسعينات من القرن العشرين عبئا كبيرا على الاقتصاد لجزائري، فقد كادت أن تمتص خدمات المديونية مجمل عوائد الصادرات، حيث قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية، ورغم أهمية هذا المسعى إلا أنه طرح أكثر من علامة استفهام بخصوص مدى قدرة السلطات العمومية على توظيف ما لديها من أموال في الوقت الذي تعمل فيه جاهدة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الحد الذي كادت أن تجعل منها رهان التنمية الاقتصادية.

ب– تطوير القطاع النفطي: يتطلب القطاع النفطي ضخ رؤوس أموال كثيرة على أساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطوير، الإنتاج الصيانة ، لإحلال النفط المنتج والمحافظة على سلامة الآبار، رغم أن جزءا من هذه الموارد يتأتى من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن شركات النفط الوطنية تعتبر هي الفاعل الأساسي في المجال، ولقد ساهم الإنفاق على هذا القطاع في تطور حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة الأوبك وتعزيز قدراتها التصديرية.

ج– استخدامات أخرى: لقد تم استخدام الموارد النفطية في مجالات أخرى، إلا أن هذه الاستخدامات يغلب عليها الإسراف والهدر، ويمكن أن نرصد ذلك من خلال:[1]

– كثرة الإعفاءات وإعادة شراء الديون المستحقة على بعض الفئات (فلاحين شباب) وعلى المؤسسات غير الناجعة، هذا الوضع هو الذي اثر على المديونية العمومية الداخلية، إذ أن مصدرا مهما لنموها يكمن في إعادة شراء بعض الديون لتتحملها الخزينة العمومية بدلا من أصحابها. هذا ما أدى إلى ظهور سوء نية لدى الكثير من طالبي القروض الذين يتجهون إلى طلب هذه القروض بقصد عدم التسديد أو بنية أن الحكومة سوف تتكفل بديونهم بغض النظر عن الكيفية التي تم فيها استخدامها، كما دفع هذا السلوك بمسيري المؤسسات العمومية إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار لقواعد الحذر وأدوات التسيير لإدراكهم أن موجة من التطهير المالي آتية لا محالة، فيكفي أن تضغط النقابة قليلا بدعوى المحافظة على مناصب الشغل لتتم الاستجابة لمطالبها، ومن ثم فان زيادة قدرة الحكومة على الإنفاق قلل من حرصها على الترشيد وعلى الانضباط المالي.

– إسقاط الفواتير والضرائب عن بعض المناطق التي دخلت في حملات من الاحتجاج كمؤشر على أن الحكومة تكافئ مخالفي القانون في الوقت الذي يُعاقب فيه الملتزمون به.

– عدم اختيار أسواق الاستيراد بشكل متناسب مع العملة التي يتم بها تسعير البترول، ذلك أن البترول يسعر بالدولار، حيث يتم الإستيراد أساسا من الأسواق الأوربية التي تتعامل باليورو، والمشكل أن اليورو ما فتئت قيمته

[1]- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط:فرص أم تهديدات، نفس المرجع، ص07.

تتعزز أمام الدولار، وهذا يعني أنه كلما تحسنت قيمة اليورو أمام الدولار، كلما كان الاقتصاد الجزائري في حاجة إلى دولارات أكبر للمحافظة على نفس المستوى من الواردات. بحيث عانى الاقتصاد الجزائري من نفس المشكلة وهو يدير المديونية الخارجية، إذ كانت تتشكل من جزء كبير منها من عملات أوربية في الوقت الذي كان المصدر الأساسي للعملـة الصعبـة في الجزائر هي صــادرات النفط المســعرة بالدولار الضعيف والمتقلب (صحيح أن خيار تحديد عملة تسعير البترول ليست في يد الجزائر وإنما يعود إلى دول الأوبك، ولكن الخيار الذي يمكننا التحكم فيه هو تحديد أسواق الاستيراد، بما يتلاءم مع طبيعة مخزونها من العملات الأجنبية).

د- تكوين صندوق ضبط الإيرادات: لقد مكن الارتفاع المستمر لأسعار النفط منذ نهاية عام 1999، من حصول الجزائر على إيرادات استثنائية، ما نتج عنه فوائد مالية ضخمة، الأمر الذي حتم على الدولة الجزائرية استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة، والمتمثلة في صندوق ضبط الموارد الذي يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية التي تفوق تقديرات قانون المالية المعد سنويا، وقد تأسس هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، ومن مهامه الأساسية امتصاص هذه الفوائض المالية واستعمالها في تسوية العجز في الميزانية العامة الذي قد يحدث في المستقبل في حالة انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى تسديد الدين العام سواء الخارجي أو الداخلي.[1]

المبحث الثالث: الفســاد والتهرب الضريبي وأثرهما على عجــز الميزانيــة العامــة للدولــة

يعتبر الفساد من بين أكثر الأسباب التي تؤثر بشكل كبير في الميزانية العامة للدولة في أي بلد كان، ومن ثم فهو يساهم في إستنزاف إيراداتها المالية ومن ثم يكون العجز، الأمر الذي جعلنا ندرس الفساد كعامل من عوامل عجز الميزانية العامة.

المطلب الأول: ماهية الفساد: الفساد ظاهرة عالمية موجود في الدول الغنية والفقيرة، النامية والمتقدمة على حد سواء، وان اختلف حجمه وشكله، ولا يختلف العام والخاص على أن الفساد يعرقل التنمية الاقتصادية، ويسمح بتحويل الموارد عن الاستثمار في البنية التحتية وفي القطاعات المنتجة، ويزيد من حجم الجريمة المنظمة وغيرها من الأخطار، لذلك سنحاول هنا التطرق إلى هذا الموضوع الذي يعتبر من بين أهم أسباب عجز الميزانية العامة في العديد من الدول.

[1]- براهيم بلقلة ، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص ص 169،170.

أولا: مفهوم الفساد: قبل الولوج إلى أثر الفساد على الميزانية العامة سنقوم أولا بالتطرق إلى مفهوم الفساد من تعريفه وأسبابه وذلك في ما يلي:

1- تعريف الفساد: تعددت المفاهيم التي أطلقها علماء الإدارة والعلوم الاجتماعية الأخرى على الفساد الإداري والمالي، إلى أن أصبح الاتفاق على تحديد مفهوم واضح ومحدد للفساد أمر بالغ الصعوبة، وفيما يلي نستعرض أقوال واجتهادات مجموعة من العلماء حول مفهوم الفساد:

عرفت منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد بأنه" كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه أو جماعته".[1] وعُرف الفساد على أنه" سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام بسبب مكاسب (شخصية أو قرابة عائلية، أو عصبية خاصة) مالية أو لمكانة خاصة، أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض أنواع السلوك الذي يراعي المصلحة الخاصة". ويمكن تعريف الفساد على أنه: "مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين والهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها، بهدف الاستفادة المادية المباشرة، أو الانتفاع غير المباشر".[2] ورغم تعدد تعاريف الفساد إلا أن التعريف المعتمد في جميع الكتابات قدم من قبل البنك الدولي الذي عرف الفساد "على أنه سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة".[3]

2- أسباب ودوافع الفساد: هناك جملة من الأسباب التي تؤدي إلى شيوع الفساد في المجتمع والتي يمكن أن نوجزها في ما يلي:

2-1- العوامل الاقتصادية: تعد من العوامل الرئيسية المفسرة للفساد وتتمثل في:[4]

- انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين، هذا ما يعزز انتشار الفساد إذ يضطر الموظفين إلى قبول الرشاوى كوسيلة لزيادة رواتبهم المتدنية وتأمين دخل إضافي.

- عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية: إذ إن وجود نظام قانوني عادل فاعل- إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين- يؤثر في قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكل إليها بشكل فاعل

[1]- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الفساد الاقتصادي، أسبابه، أشكاله وآثاره واليات مكافحته، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013،ص35.

[2]- كايد كريم الركيبات، الفساد الإداري والمالي- مفهومه وأثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته-دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015، ص24.

[3]- هاشم الشمري، ايثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2011، ص18.

[4]- وارث محمد، الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد08، جانفي2013، ص 87.

يحد من إنتشار الفساد، أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها، فقد يدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين الحكوميين لإنجاز أعمالهم.

– وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة وتضخم الجهاز الإداري، ذلك أن توفر ثروة طبيعة كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين لممارسة الفساد بصورة أكبر مما عليه في المجتمعات ذات الموارد المحدودة وهذا في غياب معلومات مفصلة عن تلك الثروات في مختلف مراحل الإنتاج والتصدير كما أن تضخم الجهاز الإداري من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد الإجراءات الإدارية ويضعف التواصل مع المواطنين ويزيد من البيروقراطية التي تعتبر باب من أبواب الفساد.

2–2– العوامل السياسية: وتتمثل في:[1]

– غياب القدوة السياسية: أي ضعف الإرادة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد، نظرا لانغماسهم أو البعض منهم في قضايا الفساد، أو عدم تفعيلها لإجراءات الوقاية من الفساد وتعميق ما يسمى بثقافة النزاهة وسيادة القانون.

– تفشي البيروقراطية الحكومية.

– المغالاة في مركزية الإدارة الحكومية.

– ضعف أداء السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

2–3– العوامل الاجتماعية والثقافية: وتتمثل في الأتي:[2]

– نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع: كلما كانت الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة قوية كلما ازداد الفساد لتفضيل المسؤولين الحكوميين الأقارب والأصدقاء وإعطائهم الوظائف المهمة التي يحققون من خلالها المكاسب الخاصة غير المشروعة، وكلما ازداد وعي أفراد المجتمع كلما انخفض الفساد لمساهمة أفراد المجتمع في محاربته.

– تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها: وفي هذه الحالة تقبل تلك القوانين أكثر من تفسير مما يعطي لتفشي الضرائب قوة تقديرية في تطبيق الحوافز الضريبية وتحديد تلك الضرائب وهذا يفسر تزاحم العديد من الأفراد للعمل في مجال الجمارك والضرائب.

[1]- هاشم الشمري،ايثار الفتلي، الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق،ص42.
[2]- هاشم الشمري، ايثار الفتلي، نفس المرجع، ص ص42، 43.

بالإضافة إلى الأسباب السالفة الذكر هناك أسباب أخرى لا تقل أهمية عنها ساهمت في انتشار الفساد نذكر منها:[1]

– عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي، وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما أن ضعف الجهاز القضائي، وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد.

– ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم إستقلاليتها.

– تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية، والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة، أو عدم إكتمال البناء المؤسسي، والإطار القانوني الذي توفره بيئة مناسبة للفاسدين، مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

– ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد.

– تدني رواتب في القطاع العام، وارتفاع مستوى المعيشة، مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الفساد.

ثانيا: أنواع الفساد: للفساد عدة أنواع، فهناك الفساد السياسي، والاقتصادي، والإداري، والمالي، وسنحاول إعطاء صورة مختصرة عن كل نمط من هذه الأنماط في ما يلي:

1– الفساد الإداري: فالفساد الإداري يتعلق بمظاهر الفساد، والانحراف الإداري أو الوظيفي، من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام أثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أو استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة.[2]

وللفساد الإداري صور عديدة نذكر منها:

أ– الرشوة: تضمنت المادة (2/25) من قانون مكافحة الفساد الجزائري الرشوة حينما عرفت الموظف المرتشي بنصها على أن "كل موظف عمومي طَلَب أو قَبِل، بشكل مباشر أو غير مباشر مزية غير مستحقة لأداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل من واجباته".[3]كما عُرفت على أنها" تقديم واستلام وعرض أو إغراء بأي شيء ذي قيمة،

[1]- آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث وأوراق عمل،الملتقى العربي الثالث بعنوان "حماية المال العام والحد من الفساد"، المنعقد في الرباط المملكة المغربية، 2008،ص ص 28،29.

[2]- يوسف حسن يوسف، الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014،ص29.

[3]- هنان مليكة، جرائم الفساد، الرشوة والاختلاس وتكسب الموظف العام من وراء وظيفته في الفقه الإسلامي وقانون مكافحة الفساد الجزائري- مقارنا ببعض التشريعات العربية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010،ص ص 21،22.

بهدف التأثير على شخص ما لأداء عمل، أو التواني عن أداء مهامه أو مهامها"،[1] وهي استغلال الموظفين الحكوميين سواء مديرين وتنفيذيين(وبشكل فردي أو جماعي السلطة الممنوحة إليهم لتحقيق مصالح شخصية) مادية أو معنوية (لهم ولغيرهم غير مبالين بالقوانين والأنظمة والقيم الأخلاقية ومتجاهلين الأهداف العامة للجهاز الإداري الحكومي.[2]

ب– المحاباة والمحسوبية والوساطة: تعتبر من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجا، فهي تنجم عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسبيه دون وجه حق ، وبذلك تستغل الموارد وتشغل المناصب من قبل غير المؤهلين مما يؤدي إلى تراكم ثروات هائلة لدى بعض الأفراد، أما الوساطة فهي تعد من الظواهر الاجتماعية العامة التي تسود معظم المجتمعات إلا أنها تختلف من مجتمع إلى آخر، وتعرف على أنها: "أداة أو وسيلة يستخدمها الفرد أو الأفراد، للوصول إلى شخص يملك سلطة القرار لتحقيق مصلحة لشخص أو أكثر، وهي خارج القنوات واللوائح التنظيمية الرسمية".[3] فالمحاباة تعني تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق. أما المحسوبية فهي إمرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو العائلات النافذة أو ...)من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلا، والوساطة هي تدخل أي شخص ذا مركز (وضيفي أو تنظيمي أو سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال منصب أو العطاء.[4]

ج– الاختلاس ونهب المال العام (النصب): عرف الاختلاس على أنه" استيلاء العاملين والموظفين، في مكان ما على ما بين أيديهم من أموال نقدية ونحوها بسند شرعي" لأنه يمثل استغلال الوظيفة في الاعتداء على المال العام، وفي وجه الفرق بين السرقة والاختلاس والنهب والخيانة، فالمنتهب من أخذ المال عيانا متعمدا قوة وغلبة، والمختلس من يخطف المال من غير غلبة، ويتعمد الهرب مع معينة المالك، والسارق من يأخذ خفيه، والخائن من يخون وديعة ونحوها بأخذ بعضها، ويعد النهب من الجرائم المحرمة في الشريعة الإسلامية، لما فيه من الاعتداء على الأموال والأملاك، سواء أكانت عامة أم خاصة، حيث يعتبر ذلك من أكل أموال الناس بالباطل بغير وجه حق.[5]كما

[1]- أمين السيد احمد لطفي، تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2014،ص435.
[2]- بوزيد سايح، سبل تعزيز المسائلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد10، 2012 ،ص56.
[3]- هاشم الشمري، ايثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2011،ص ص52،53.
[4]- سالمي ياسين، المراجعة والرقابة على المال العام في المؤسسات الإدارية العمومية كأداة إصلاح وترشيد عمليات الإنفاق الحكومي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، حجم 04، العدد07، دون ذكر السنة، ص ص227.
[5]- محمد سعيد الرملاوي، أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ط1، 2012،ص ص 22،23.

يمكن تعريف جريمة اختلاس الموظف العام بأنها" قيام الموظف العام أو من حكمه بإدخال أشياء ذات قيمة مهما كانت هذه القيمة وجدت في حيازته بحكم الوظيفة العامة التي يشغلها إلى ملكيته الخاصة دون وجه حق".[1]

د- استغلال النفوذ: والذي يعني" استخدام النفوذ أيا كان مصدره لدى جهة عامة أو خاصة للحصول على منفعة مادية أو معنوية أو أية غاية معينة لمصلحة الفاعل أو غيره" هذا ويعد استغلال النفوذ لتحقيق مطامع شخصية أو غير شخصية صورة من صور الفساد، فاستغلال الإنسان نفوذه المالي أو الوظيفي في ارتكاب مخالفات، كاستغلال المال العام، والتعدي على حقوق الآخرين، وطلب الرشاوى والهدايا، وتعيين كوادر غير مؤهلة في أماكن حساسة اعتمادا على جاهه وسلطانه، كل ذلك خيانة للأمانة التي كلف بها من قبل الدولة، لما يترتب عنها من ضرر للفرد والمجتمع والدولة.[2]

2- الفساد الإقتصادي: عرف على أنه" ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق منافع شخصية، مادية أو غير مادية، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة".[3] وهو "سوء استخدام الوظيفة أو المنصب عموما لتحقيق منفعة خاصة".[4] ومن صور الفساد الاقتصادي ظاهرة "غسيل الأموال"، سواء كان غسل الأموال عن طريق توظيف الأموال المكتسبة بالطرق غير المشروعة في الدورة المالية بإيداعها في مؤسسات مالية، أو مصارف أو شراء أسهم، أو بتحويلها إلى بلدان أخرى لإخفائها أو عن طريق إعادة توظيف واستثمار الأموال وإدخالها ضمن الدورة الاقتصادية.[5] ومن مظاهره الغش بمختلف أنواعه، فالغش في البضائع بتغيير تواريخ الاستهلاك، والغش في الصناعة بتقليد المصنوعات الأصلية وتغيير أماكن المنشئ، وما يعتبر غشا اقتصاديا أيضا اختلاس لأموال العامة من قبل الموظفين في الحكومة، الراجع إلى غياب الرقابة الفعالة، إذ نجد هناك مشاريع من المفترض أن تنتهي في زمن معين لا تنتهي أبدا، وهناك مشاريع أخرى قيمتها محدودة ومعروفة وضعت لها ميزانية هائلة، .. الخ.[6]

---

[1]- هنان مليكة، جرائم الفساد، الرشوة والاختلاس وتكسب الموظف العام من وراء وظيفته في الفقه الإسلامي وقانون مكافحة الفساد الجزائري، مقارنة ببعض التشريعات العربية، مرجع سابق،ص92.

[2]- محمد سعيد الرملاوي، أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الإسلامي، نفس المرجع السابق،ص ص 64،65.

[3]- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الفساد الاقتصادي، أسبابه. أشكاله. آثاره. آليات مكافحته- دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2013 ، ص30.

[4]- يوسف حسن يوسف، الفساد الإداري والاقتصادي و الكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2014،ص08.

[5]- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الفساد الاقتصادي، نفس المرجع السابق، ص ص 59،60.

[6]- يوسف حسن يوسف، الفساد الإداري والاقتصادي و الكسب غير المشروع وطرق مكافحته، مرجع سابق،ص 80،81،82.

3- الفساد السياسي: يتمثل التعريف الواسع والأكثر شيوعا للفساد السياسي في إساءة استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة بهدف الحفاظ على أو تعزيز الموقع في السلطة، أو لإثراء الذات أو كليهما، ويعزى الفساد السياسي إلى أولائك الذين يتولون عملية صنع القرارات السياسية الخاصة بالقوانين والتشريعات وتخصيص الموارد الأساسية للدولة.[1] ويشمل فساد الزعماء، فساد التشريع والتنفيذ، والقضاء، وفساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل، ويشير إلى مخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسة السياسية) في الدولة.[2] وهناك عدة صور للفساد السياسي، فنجد وجود أشخاص نافذين سياسيا ويحتلون مراكز مهمة في هرم الدولة وقادرين على فرض إرادتهم على السلطة القضائية، وتعطيل إجراءات السلطة التنفيذية في فرض سلطة القانون بغرض توفير الحماية لهم وعائلاتهم وأبنائهم، فلقد عطلت العديد من الأحكام

القضائية بحق السياسيين والمفسدين في الدولة نتيجة صدور قرار سياسي يعرقل إجراءات الأجهزة الأمنية في تنفيذ الأحكام القضائية، وهذا الأمر الذي يوحي بحالة اللاعدالة التي تسود المجتمع مما يشجع على خرق القانون، ومن مظاهر الفساد السياسي نجد أيضا المحاباة والمحسوبية في أشغال ووظائف مؤسسات الدولة.[3]

4- الفساد المالي: ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، ويشمل صفقات السلاح، انتشار الجريمة المنظمة، تهرب ضريبي وجمركي والتسيب المالي وهدر المال العام.. الخ.[4]كما يعرف على انه" مخالفة القانون بانتهاج طرق ملتوية غير قانونية لتحقيق مكاسب مالية، وفي الوقت نفسه هو جلب الأموال من طرق غير مشروعة، أو إنفاقها في طرق غير مشروعة بما لا يحقق العدالة والمساواة".[5]

المطلب الثاني: الفساد في الجزائر ودعم الشفافية والمساءلة لأجل الوقاية والحد منه: وسنحاول التطرق في هذا المطلب إلى حقيقة الفساد في الجزائر، والى دعم الشفافية والمساءلة لأجل الوقاية والحد من الفساد.

أولا: الفساد في الجزائر: لا يخفى على أحد من أن الفساد أصبح مشكلاً متجذرًا في المجتمع الجزائري وأصبح يهدد أمنه واقتصاده وحتى استقراره، لذلك كان ولا بد من أن نتطرق إلى واقع الفساد في الجزائر لتسليط الضوء على أهم مسبباته ومن ثم نحاول اكتشاف العلاج والحلول، علنا نحد من هذه الظاهرة ولو بالقليل ونبني إستراتيجية مكافحته على المدى القصير والطويل.

---

[1]- وارث محمد، الفساد وأثره على الفقر، إشارة إلى حالة الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثامن، جانفي 2013،،ص86.
[2]- هاشم الشمري، ايثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق،ص22.
[3]- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الفساد، دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة، عالم الكتب الحديث، اربد الأردن،2013،ص 39،38،37.
[4]- هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مرجع سابق،ص23.
[5]- محمد سعيد الرملاوي، أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الإسلامي، مرجع سابق، ص15.

1- حجم الفساد في الجزائر:نظرا لعدم وجود إحصائيات صريحة عن حجم وواقع الفساد في الجزائر لغياب الشفافية والتستر عن كل ما له علاقة بالفساد في الجزائر فإننا وجدنا صعوبة في التطرق إلى هذا العنصر الهام انطلاقا من إيماننا العميق بضرورة الإصلاح، هذا الذي يؤكده الواقع من فضائح وقضايا فساد طالت حتى حدود الدولة لتصبح حديث الدول الأخرى، العربية منها أو الأجنبية، وقد قمنا في سياق موضوعنا دائما بجمع معلومات مأخوذة من الصحافة المكتوبة تارة، ومن التقارير أو الحوارات السياسية مع أشخاص شهود/ أو لهم اطلاع بالقضايا، وإن كانت ليست بالدرجة الكبيرة من الدقة، إلا أنها تعبر ولو بالقليل عن حجم الفساد المتفشي والخطير، الذي ينهش اقتصاد البلد ويعرقل نموه وازدهاره في شتى المجالات. فنجد من أهم قضايا الفساد التي مست الدولة الجزائرية على سبيل المثال "قضية بنك الخليفة" سنة 2003 التي تسببت في خسارة قدرها حوالي 1.5 إلى 5 مليارات دولار للدولة وزبائن البنك، وقضية البنك التجاري والصناعي سنة 2003 أيضا، والتي على إثر هذه القضية سحب الاعتماد واتخاذ قرار التصفية القضائية للبنك، والتي خلفت حوالي 13 مليار دينار جزائري.[1] إضافة إلى قضايا فساد أخرى مست قطاع السكن والطرقات والصحة وحتى قطاع المحروقات التي اختلست خلالها أموال طائلة، كانت ستكون موردًا هامًا للميزانية العامة للدولة لولا تغيير وجهتها إلى أصحاب المصالح والنفوذ، والتي -وكما سبق القول- لا نملك إحصاءات دقيقة بشأنها، تبقى دائما أقوال الصحافة والمحللين، لذلك لا يمكننا الخوض في تفاصيلها ولا حتى في تحليل الأرقام التي أُختلست من ورائها.

2- الأسباب الحقيقية وراء تفشي الفساد في الجزائر: إن المتتبع للحياة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية في الجزائر، يلاحظ وبشكل واضح الانتشار الرهيب والسريع واللامحدود للفساد بمختلف أنواعه وفي جميع القطاعات، وعلى كل المستويات، بشكل ينذر بدق ناقوس الخطر، ويهدد مستقبل البلاد، فإلى أين تسيير البلاد بكل هذا الفسادْ، والى أين نتجه مع أشخاص لا يسعون إلا إلى مصالحهم الشخصيه وإن تطلب الأمر استنزاف كلي لخيرات البلاد ومؤمنين مستقبلهم ومستقبل حتى أحفادهم، فالموظف يستغل وظيفته لتمرير الصفقات والمشاريع بالعمولة والرشوة، والجمركي يتلاعب باقتصاد البلاد بتهريب السلع والعملة مقابل أموال لا تضاهي شيء أمام ما يقوم به من هدم إقتصاد البلد، والمسؤول يفاوض على بيع الصفقات بالملايير من دون مراعاة حتى مشروعية أو مدى مصداقية المشاريع التي يصادق عليها إن كانت تعود بالنفع على الشعب والبلد أو ستزيد من

[1]- شعبان فرج، كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03،السنة الجامعية 2011-2012.ص 250.

تدهوره إلى الأسفل، وكل يفسد على طريقته، المهم يستغل فترة بقائه في مركزه لتحقيق غاياته ومصالحه مهما كلفه الأمر، كل هذا أصبح يصب في خانة واحدة ومعروفة وهي عرقلة المشاريع الاستثمارية بالجملة، من أجل إبرام صفقات أخرى تعود بعمولات على موقعيها ، عرقلة وهدم الإنتاج المحلي سواء كان صناعيًا أو زراعيًا والدفع بالدولة إلى استيراد سلع أخرى أقل جودة وبأثمان باهظة، وما ذلك إلا لمصالح مع البلد أو الشخص المورد، ناهيك عن تهريب المنتجات الزراعية إلى البلدان المجاورة، ليتم تصديرها فيما بعد واقتسام الفائدة على حساب الاقتصاد الوطني، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هو دور الدولة في كل ما يحدث؟ إلى متى يبقى المفسد يفسد ويعثو في الأرض فسادا؟ والى هذا الحد أصبح الفساد ينخر المجتمع حتى أصبحت الظاهرة واقعًا لا مفر منه، ويمارس وكأنه حلال؟ أم أن هناك أشخاصًا وأيادي وحتى دولاً من مصلحتها استمرار الوضع إلى ما هو عليه حتى تستطيع قضاء مصالحها وتمرير صفقاتها واستنزاف المزيد من الخيرات والثروات لهذا البلد الذي يشهد له العام قبل الخاص والأجنبي قبل المحلي لما يزخر به من إمكانيات في شتى المجالات ولا سبيل لحسرها.

وعلى العموم يمكن أن نوجز أهم الأسباب التي ساهمت في تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر في ما يلي:

– عدم نجاعة القوانين والإجراءات القانونية المتبعة في مجال مكافحة الفساد في الجزائر،فديوان المحاسبة والمفتشية العامة للمالية غائبان منذ سنوات، والهيئة الوطنية للوقاية ومكافحة الفساد لا تقوم بعملها المنوط بها منذ نشأتها، لذلك يبقى أمر تفعيل هذه الأجهزة وأخرى أكثر صرامة أمر محتم لابد منه لمكافحة الفساد بجميع أنواعه.

– حالة الرخاء والبحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار البترول أدى إلى الانفجار الذي لم يسبق له مثيل في قضايا الفساد على جميع المستويات والقطاعات ودون استثناء، ناهيك عن المخططات التنموية التي سخرت لها الجزائر مبالغ ضخمة والمشاريع الاقتصادية التي رافقت طيلة فترة الرخاء، كل ذلك فتح مجال للفساد والاختلاس بشتى أنواعه.

– عدم وجود ضمانات كافية للأشخاص والهيئات الذين يقومون بالتبليغ عن الفساد: فبدل أن نقوم بالتستر عن هوية الذي يبلغ عن مثل هذه العمليات فإنه في غالب الأحيان لا يجد الشخص المبلغ الحماية الكافية خاصة في ما يخص القضايا الكبرى، إضافة إلى أن الذي يريد التبليغ عن مظاهر الفساد يرى أن لا جدوى من ذلك، لأن المتهم لن يعاقب ولن يخضع إلى أي ردع لأنه بكل بساطة محمي ومن أصحاب النفوذ مما جعل التبليغ عن الفساد أمرًا لا جدوى منه.

– إن من أبرز أسباب تفشي الفساد هو غياب النزاهه والشفافية.

– إن أهم ما يسبب تفشي الفساد في الجزائر هو غياب الردع والعقاب وعدم إستقلالية القضاء: إذ نرى الكثير من محاكمات المتورطين في الفساد في الجزائر يستنزفون الوقت في المحاكم دون الخروج بأي عقاب يذكر، يعني أن القضاء في الجزائر لا يهدف بتطبيق القانون بقدر ما يهدف إلى توقيف ومنع سريان التحقيقات، ولهذا يبقى الصمت والتستر هو القائم لحامية هذه الشخصيات والتي تكون في الغالب على أعلى مستوى.

– إن غياب عدالة مستقلة عن الحكومة يجعل منها مشلولة وتعاني من الاختلالات.

– عدم التطبيق الصارم والفعال للقوانين وترك المجال والثغرات للتهرب والتلاعب للبعض،يجعل الأفراد المطبقين للقوانين يحسون بأنهم مظلومون بل يؤدي بهم الفساد إلى عرقلتهم من تحقيق نشاطاتهم ومشاريعهم، بالمقارنة مع الاشخاص الذين يطبقون الفساد والذين يجدون كل التسهيلات والدعم بالطرق الغير المشروعة.[1]

ثانيا: دعم الشفافية والمساءلة لأجل الوقاية والحد من الفساد:وسنتطرق إلى كل عنصر إلى حدا:[2]

1– الشفافية والحد من الفساد:تعني الشفافية جعل الأمر واضحا وشفافا بعيدا عن اللبس والغموض ولا يحتاج إلى من يفسره، وهي أيضا وضوح التشريعات والقوانين وسهولة فهمها وانسجامها مع بعضها، وموضوعيتها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وفقا للتغيرات الاقتصادية والسياسية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصر. وتنطلق أهمية الشفافية بأنها تعطي صورة حقيقية عن كيفية إدارة الشؤون العامة، إلا بوجود مساحة واسعة من الشفافية ويمكن من خلالها تفعيل أسس دولة المؤسسات ومبدأ المشروعية التي تعني خضوع كافة الحكام والمحكومين لحكم القانون، كما تعني إمكانية مساءلة الشعب ومحاسبته للحكام عما يفعلونه من أعمال تخص الشؤون العامة. أما عن خصائص الشفافية فتتمثل في: الدقة والصدق وتقديم المعلومات والبيانات الدقيقة وذات المصداقية لأن هذه البيانات ستتعرض للاختبار والتأكيد، التركيز على توقيت المعلومة بحيث يجب أن تصل هذه الأخيرة في الوقت المناسب إلى الجهة المستفيدة وفي وقت الحاجة إليها، وكذلك سهولة الوصول إلى المعلومة، وكذا أن تكون واسعة الانتشار وتنوع قنوات إيصال هذه المعلومة، وأن تكون المعلومة علنية أي بمعنى إشهار المعلومة وإمكانية الحصول عليها من قبل المستفيدين دون عناء ومن دون طلب مسبق، وتكون إما على شكل تقارير دورية أو بيانات أو نشرات وغيرها.

2– المساءلة: حسب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نجد أن المسائلة "هي الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتعريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات

[1]-Latreche Ali, La coruption et son impact sur L'économie Globale en Algerie,El Hakika Review,N37 , ,P28.

[2]- علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، إستراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي – مدخل تكاملي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، من ص184 إلى ص212.

التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة". وهناك من عرفها بأنها" الحاجة إلى أن يبرر ذوو العلاقات بما في ذلك السلطات المعنية أفعالهم وسياساتهم وأن يتحملوا المسؤولية عن القرارات والنتائج على حد سواء".

ثالثا: الإطار التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر:لقد سنت الجزائر عدة قوانين في مجال مكافحة الفساد بشتى أنواع، ومن هذه القوانين نذكر:

1- قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، معدل ومتمم يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته: يهدف هذا القانون إلى ما يأتي:[1]

- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.
- تعزيز النزاهه والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص.
- تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من اجل الوقاية من الفساد ومكافحته، بما في ذلك استرداد الموجودات.

وقد تضمن هذا القانون أحكاما تتعلق بالوقاية من الفساد وكذا تجريم واسع للرشوة وما شابهها من أفعال كما كرس أيضا قواعد لتفعيل ودعم التعاون القضائي الدولي في هذا المجال. [2]

2- النصوص التنظيمية المتعلقة بمكافحة الفساد في الجزائر: وتتمثل هذه النصوص فيما يلي:

أ- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:تم إنشاء هذه الهيئة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 (الجريدة الرسمية رقم 74 سنة 2006)،وهي عبارة عن سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع لدى رئيس الجمهورية، وتتشكل الهيئة من رئيس واحد أو ستة أعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة خمس (05) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بالإضافة إلى:[3]

- مجلس اليقظة والتقييم.
- مديرية الوقاية والتحسيس.
- مديرية التحاليل والتحقيقات.

تضطلع هذه الهيئة بجملة من المهام لا سيما ما يلي:

- اقتراح برنامج عمل لوقاية من الفساد.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الإطار القانوني والمؤسسي للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، طبعة ثانية، 2014،ص124.
[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، المنظومة القانونية المتعلقة بالفساد، ص03.
[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، المنظومة القانونية المتعلقة بالفساد،ص04.

– تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد إلى كل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة.

– اقتراح تدابير، لا سيما ذات طابع تشريعي وتنظيمي للوقاية من الفساد.

– مساعدة القطاعات المعنية، العمومية والخاصة، في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.

– إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الناجمة عن الفساد.

– التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فعاليتها.

– جمع الأدلة والتحري في الوقائع الخاصة بالفساد بالاستعانة بالهيئات المختصة.

– تطوير التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على المستوى الدولي وتبادل المعلومات بمناسبة التحقيقات الجارية.

– كما يمكن للهيئة الإستعانة بأي خبير أو مستشار يمكن أن يساعدها في أعمالها طبقا لأحكام النظام الداخلي وان تطلب من الإدارات والمؤسسات والهيئات التابعة للقطاع العام والخاص أو من كل شخص طبيعي أو معنوي آخر أية وثائق أو معلومات تراها مفيدة في الكشف عن أفعال الفساد.

أما فيما يخص علاقة هذه الهيئة بالسلطة القضائية تجدر الإشارة انه عند توصل هذه الأخيرة إلى وقائع ذات وصف جزائي، تحول الملف إلى وزير العدل، حافظ الأختام، الذي يخطر النائب العام المختص لتحريك الدعوى العمومية عند الاقتضاء.

2- الأمر 10-05 المؤرخ في أوت 2010 المتمم لقانون الوقاية من قانون الفساد ومكافحته لسنة 2006، وجاء فيه في المادة 24 مكرر" ينشا ديوان مركزي لقمع الفساد، يكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد" وتم وفقا لهذا الأمر إعطاء صلاحيات لضباط الشرطة التابعين للديوان يمتد اختصاصهم إلى كامل إقليم الوطن.[1]

المطلب الثالث: التهرب الضريبي وأثره على عجز الميزانية العامة للدولة:

أولا:مفهوم التهرب الضريبي: وسنتطرق إلى كل من تعريف التهرب الضريبي وأشكاله:

1- تعريف التهرب الضريبي:تشكل الضريبة عبئا على المكلف لذلك فإنه يعمل على مقاومتها من خلال التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص آخر،وقد عرف التهرب الضريبي على انه" عدم قيام المكلف بدفع الضريبة، أو الوفاء بالتزامه كليا أو جزئيا تجاه الدوائر المالية، مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة، وذلك باستخدام طرق ووسائل مشروعة وغير مشروعة".[2]كما يعرف التهرب الضريبي على أنه" السبيل الذي سلكه

[1]- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، مرجع سابق، ص 243.
[2]- محمد سعيد الرملاوي، أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الإسلامي، مرجع سابق،ص48.

المكلف بدفع الضريبة من اجل التخلص منها بصورة كلية أو بجزء منها على الأقل"، و" على انه الإفلات من الضريبة المستحقة على المكلف كلها أو بعضها".[1]

2- أشكال التهرب الضريبي: يمكن أن نميز بين الشكلين التاليين للتهرب الضريبي:[2]

2-1- **التجنب الضريبي**: يقصد بتجنب الضريبة أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم.[3] ولا شك أن التجنب الضريبي لا يشكل مخالفة للقانون ولا يعتبر تهربا حقيقيا من الضريبة، وذلك نظرا لعدم التجسيد المادي للواقعة المنشاة للضريبة القانونية، كما يمكن ان يحدث هذا الشكل من التهرب نتيجة الاستفادة من بعض الثغرات القانونية التي تتيح له التخلص من دفع الضريبة دون أن يكون هناك مخالفة للنصوص القانونية، وذلك كان تلجا بعض الشركات إلى توزيع أرباحها على شكل أسهم مجانية لصالح مساهميها، للتخلص من أداء الضريبة على إيرادات القيم المنقولة، وذلك في حالة عدم النص القانوني على تناول مثل هذه الأوعية وهي الأسهم.

2-2- الغش الضريبي: الغش الضريبي وهو تهرب مقصود (مُتَعَمدْ) من طرف المكلفين وذلك عن طريق مخالفتهم عمدا لأحكام القانون الجبائي بقصد عدم دفع الضرائب المستحقة عليهم إما بالامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه، أو بتقديم تصريح ناقص أو كاذب أو إعداد سجلات وقيود مزيفة.

ويأخذ الغش الضريبي الصور التالية:[4]

- عدم الالتزام بالضريبة أساسا، مثل كتم التاجر لعمله عن السلطة الضريبية، أو إمتناع عن تقديم التصريح المطلوب، أو سعى إلى إخفاء الواقعة المنشأة للضريبة، أو إدخال السلع المستوردة من الخارج خفية دون التصريح بها لدى الجمارك حتى لا يدفع عليها الضريبة الجمركية.[5]

- وإما أن يكون عن طريق التهرب من جزء من الضريبة، ويتم ذلك عن طريق تقديم صورة مغايرة لمقدار الدخل الحقيقي، أو يقوم المكلف بتسجيل عقود إيجار بأسعار اقل من أسعارها الحقيقية أو قيام المكلف بتضخيم قيمة المصاريف الإدارية.

- عدم التصريح عن الأموال النقدية المتنقلة بالإرث، ويتم ذلك عن طريق فتح حساب مشترك يسمح لكلا الزوجين بالتصرف بالمال الموجود، ويكون في هذا العمل مجال واسع للتهرب من الضريبة لكونه يجيز لأحد

[1]- موفق محمد عبده، التهرب الضريبي في الفقه الاقتصادي الإسلامي، دار الجنان، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008. ص04.
[2]- حنيش احمد، الرقابة كالية لترشيد الانفاق الضريبي والحد من التهرب، مجلة دراسات جبائية، حجم 5، رقم02، ص 173.
[3]- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011،ص152.
[4]- موفق محمد عبده، مرجع سابق، ص ص 06،07.
[5]- دوة محمد،ابراهيم بورنان،تشخيص محددات بناء نظام جبائي فعال- الآليات والتحديات، مجلة دراسات، العدد 26 أ، جوان 2016،ص201.

الشريكين التصرف في المال الذي تم إيداعه بعد وفاة شريكه دون حصول او وجود أية إشكالات ما، وخاصة عدم إخبار دائرة ضريبة التركات.

ثانيا: أسباب التهرب الضريبي: يرجع علماء الاقتصاد والمال والاجتماع التهرب من الضريبة إلى عوامل كثيرة، بعضها يتعلق بالمكلف، وبعضها إداري يتعلق بالإدارة المكلفة من جهة بتحقق الضريبة، ومن جهة ثانية بجبايتها وتحصيلها، ومن جهة ثالثة جهات إنفاق الواردات المحصلة لخزينة الدولة، وبعضها الأخر اقتصادي اجتماعي يعود إلى ظروف البيئة التي يجري فيها اشتراع الضريبة وتحققها وتحصيلها، وعلى العموم يمكن تلخيصها في ما يلي:

1– الأسباب الشخصية (النفسية السلوكية): وهي تفسر مجموعة من العوامل نذكرها فيما يلي:[1]

– نقص الوعي الضريبي مما يجعل المكلف يخل بواجبه المتمثل في دفع المستحقات الضريبية التي تستخدمها الدولة في التنمية الاقتصادية.

– سيادة الاعتقاد الديني بعدم شرعية الضريبة.

– الاعتقاد في أن سرقة الدولة ليست سرقة.

– عدم الرضا عن الواقع السياسي يدفع بالمكلف بعدم دفع مستحقاته الضريبية نتيجة للمشاعر المعادية للحكومة.

الاعتقاد السائد بأن الضريبة غير عادلة بين المكلفين، وإن دفعها ظلم للمكلف الذي يتحمل نصيب الآخرين.

– البحث عن الربح من خلال الاحتفاظ بأكبر قدر من الأموال.

2–الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي: توجد عدة عوامل تؤثر على التهرب ونطاقه والتي ترتبط بطبيعة التنظيم الفني للضريبة ومدى استقرار التشريع الضريبي، والتي نجملها في العناصر التالية:[2]

– نظام جبائي معقد وهذا لتعقد التشريع الضريبي (عدم وضوح الصياغة) ووجود بعض الثغرات ما يؤدي إلى خلق مشاكل الإدارة المالية وتزايد احتمال التهرب.

– نظام جبائي غير مرن، أي أنه غير مرتبط بالتنمية وطبيعة تطور الأنشطة الاقتصادي لذلك يجب تتبع أساليب عمل مرنة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية العامة.

– ارتفاع نسبة الضريبة وزيادة عبئها، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث ضغط جبائي.

[1]- بوشيخي عائشة، بوشيخي فاطمة، اسباب التهرب الضريبي واثره على الخزينة العامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد3، العدد 01، دون ذكر سنة النشر، ص ص 156،155.

[2]- سميرة بوعكاز،مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم تجارية تخصص محاسبة،جامعة محمد خيضر بسكرة،السنة الجامعية 2014-2015،ص30.

– عدم استقرار التشريعات الراجع إلى التغيرات الدائمة التي تحدث في مجال التقنين الجبائي مما يصعب على المكلفين من جهة مسايرة التغيرات التي تطرأ على النظام والقواعد المعمول بها، ومن جهة أخرى تؤدي إلى زيادة ميلهم للتهرب الضريبي.

3– الأسباب الإدارية: إن تعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بتقدير وتحصيل الضريبة قد تؤدي إلى عدم تحقيق المساواة والعدالة الفعلية بين المكلفين فيؤدي ذلك إلى التهرب الضريبي، بالإضافة إلى سوء تنظيم الإدارة الضريبية وعدم كفاءة العاملين لديها وعدم وجود فروع كافية لها في جميع أرجاء الدولة قد يؤدي هو الأخر إلى تهرب الضريبي.[1]

4– الأسباب الاقتصادية: إن فترات الكساد والأزمات التي يشهدها البلد، تعمل على انتشار التهرب الضريبي وزيادته بسبب قلة النقود وانخفاض دخول المكلفين، وتدهور القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي زيادة حساسيتهم لارتفاع الأسعار، مما يصعب على المنتجين نقل عبء الضريبة، لذا يدفعهم للتهرب الضريبي، بينما في فترات الرخاء والانتعاش الاقتصادي يقل ميل المكلفين للتهرب الضريبي بسبب كثرة النقود وارتفاع الدخول وتحسين القدرة الشرائية للأفراد، مما يسمح للمنتجين نقل عبء الضريبة إلى المستهلكين، عن طريق رفع أسعار منتجاتهم لذا يكون لدافع النفسي للتهرب لدى المكلف منخفضا.كما أن عدم تنظيم الاقتصاد الوطني وانتشار الاقتصاد الموازي، يؤدي إلى استمرارية وزيادة حجم التهرب، وذلك بسبب عدم ضبط السوق للسلع والخدمات، وكذلك عدم ضمان حرية المنافسة التي تعتبر من أهم شروط شفافية المعاملات.[2]

5– الأسباب السياسية: إن سياسة الدولة في الإنفاق العام يؤدي دورا مهما في التهرب الضريبي، فإذا شعر المكلفون أن الدولة قد أنفقت حصيلة الضرائب التي تم تحصيلها منهم في وجوه لا تنفع ولا تعود عليهم ولا على أفراد المجتمع بالفائدة، قل الوعي الضريبي لديهم وزادت مقاومتهم للضريبة، لذلك فإنهم سيحاولون جاهدين وبكل الطرق التهرب من دفع هذه الضرائب لشعورهم أنها تذهب هدرا، وبالمقابل فإذا أنفقت الدولة حصيلة الضرائب التي تحصلها من المكلفين في وجوه نافعة فإنهم يشعرون أن ما يدفعونه يعود عليهم وعلى أفراد المجتمع ككل بالفائدة وبالتالي لا يفكرون بالتهرب من دفعها.[3] ونجد فيها:[4]

[1]- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2010،ص228.

[2]- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2011، ص159.

[3]- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، مرجع سابق،ص ص 228،229

[4]- موفق محمد عبده، التهرب الضريبي في الفقه الاقتصادي الاسلامي، مرجع سابق،ص ص 08،09.

أ- الأسباب السياسية الداخلية: وترجع الأسباب الداخلية إلى مدى السلطة التي تتمتع بها طبقة في السيطرة على النظام التشريعي في الدولة. كذلك من الأسباب الداخلية أيضا الحجة التي يحتج بها المكلفون بدفع الضرائب كونهم لا يحققون فائدة معينة من الضرائب التي يدفعونها إذ يرون أن الضريبة ما هي إلا ثمن للخدمة المقدمة، ويبدو أن هؤلاء لم يدرك أن الضرائب ما هي إلا وسيلة لتوزيع التكاليف العامة على الأفراد بمقاديير متفاوتة حسب مقدرتهم المالية، الأمر الذي يعني انه لا يترتب على الدولة أن تقدم لكل فرد خدمة معينة مقابل دفعه لمقدار معين من الضرائب.

ب- **الأسباب الخارجية:** إن القوانين الضريبية المفروضة معتمدة في أغلبها على قوانين خلفها الاستعمار الفرنسي والتي تحمل في طياتها تعمدًا واضحًا على سن تشريعات ضريبية بها ثغرات واضحة تفتح المجال واسعا أمام رأس المال الأجنبي للهروب خارج الدولة، الأمر الذي من شانه أن يدفع بالمواطنين أنفسهم للعمل على تهريب أموالهم خارج الدولة.

ثالثا: الآثار المترتبة على التهرب الضريبي: يترتب على التهرب الضريبي عدة أثار سلبية يمكن تصنيفها إلى أثار مالية واقتصادية واجتماعية كما يلي:[1]

1- الآثار المالية للتهرب الضريبي: يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة بحيث يفوت على الدولة جزءا هاما من الموارد المالية، ويترتب على ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل، ومن ثم تصبح الدولة عاجزة عن أداء واجباتها الأساسية اتجاه مواطنيها، وفي ظل عجز الميزانية تضر الدولة اللجوء إلى وسائل تمويلية أخرى كالإصدار النقدي والاقتراض، إلا أن ذلك الاتجاه قد يسبب مخاطر تمس الاستقلال المالي والاقتصادي للبلد المعني.

2- الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي: يخل التهرب الضريبي بشروط المنافسة بين المشروعات، فهو لا يسمح بانتصار المشروعات الأكثر كفاءة أو الأكثر فائدة بالنسبة للدولة والأفضل تجهيزا أو الأحسن تنظيما حسب ما يقضي به منطق الإنتاجية، بل على العكس يعطي فرصة الانتصار للمشروعات الأكثر قدرة على التهرب من الضرائب.[2] وبالنسبة للاستثمار فان نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب لا يسمح بتكوين ادخار عام، لذلك يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية، بالإضافة إلى ذلك فان انخفاض معدلات

[1]- بوشامة مصطفى وآخرون،تفعيل آليات مكافحة التهرب الضريبي، مجلة الإبداع، مجلد 6، العدد6، دون ذكر سنة النشر،ص ص 328،329.
[2]- خالد الخطيب، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني، 2000،ص171.

الادخار يجعل الدولة تقلص حجم الإعفاءات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمار، ويترتب على ذلك ركود اقتصادي متميز بارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

3- الآثار الإجتماعية للتهرب الضريبي: يؤدي التهرب إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبء الضريبة، إذ يتحمل العبء الأكبر منها دائما المكلفين الذين لا يستطيعون التهرب أو الحريصون على أداء واجبهم الضريبي، وإلى تدهور عامل الصدق في المعاملات، والى تعميق الفوارق الاجتماعية[1]، كما يؤدي إلى لجوء الدولة إلى رفع معدلات الضرائب الموجودة، أو فرض ضرائب جديدة فيزداد العبء على من لم يتهرب من الضريبة. هذا ما يضعف كاهله.

رابعا: وسائل محاربة التهرب الضريبي: من بين الوسائل التي يجب إتباعها لمحاربة ظاهرتي التهرب والغش الجبائيين نجد ما يلي:

1- التشريع الضريبي: فعن طريق تفسير القوانين وتعديلها يمكن سد الثغرات التي يستفيد منها المكلف للتهرب من الضريبة العائدة لعمومية القوانين وغموضها وعدم دقتها وتضاربها وتعقيدها أو القصور فيها، وقد تتطلب المكافحة فرض عقوبات مادية وجسدية في حالة عدم وجودها أو تطبيقها بجدية وحزم على المكلفين والإدارة إذا ثبت تواطؤها مع المكلفين مما يجعل التهرب أو التأخر في دفعها عملية مكلفة جدا.[2]

2- الوعي الأخلاقي: حيث إن تنمية الوعي الأخلاقي وإيقاظ الحس الجبائي لدى الأفراد بأن دفع الضرائب هو التزام أخلاقي واجب، قبل أن يكون التزاما قانونيا إجباريا، لأنه بمثابة التعبير الحقيقي عن التضامن الاجتماعي بين المواطنين، لذا من الضروري نشر وتعميم ثقافة جبائية سواء بالاستعانة بوسائل الإعلام المكتوبة من الصحف، المنشورات والمجلات الدورية لاطلاع المكلف بمختلف المستجدات والتعديلات الحاصلة في النظام الضريبي، أو الوسائل المسموعة والمرئية لإجراء حملات توعية دائمة ليست مؤقتة أو ظرفية.[3]

كما توجد هناك حلول أخرى يمكن اقتراحها لمنع وقوع التهرب الضريبي نذكرها في ما يلي:[4]

1- **تبسيط النظام الضريبي:** ووضوح القواعد الضريبية وسهولتها: فكلما كان النظام الضريبي سهلا وكانت المعدلات واحدة والتخفيضات والإعفاءات واضحة لا مجال للخلاف عليها، أدى إلى اقتناع المكلف بوجوب دفع

[1]- سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي،مرجع سابق، ص 37.
[2]- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دراسة مقارنة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2014،ص122.
[3]- بوشامة مصطفى وآخرون، تفعيل آليات مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، مرجع سابق،ص 329.
[4]- خالد الخطيب، التهرب الضريبي، مرجع سابق،ص ص 172،171.

الضريبة وحمله على عدم التهرب منها، وإصلاح النظام الضريبي عن طريق وضع الصياغة القانونية السليمة بعد استبعاد الأحكام التي قد تكون متعسفة.

2- تشديد رقابة الإدارة: عندما تشدد الإدارة رقابتها على المكلفين ويشعر هؤلاء بهذه الرقابة فيتخوفون من التهرب، وتتحقق هذه الرقابة بأشكال متعددة:

أ- كان يجيز المشرع للموظفين حق الاطلاع على أوراق ومستندات ودفاتر المكلف وعقود البيع، وما إلى ذلك من الوثائق النافعة عند تقدير الضريبة التي تكون لدى الشخص، سواء أكان هيئة عامة أو هيئة خاصة أم فردا طبيعيا، وواضح مما تقدم أن الدفاتر باعتبارها وثائق تسجيل حركة الأعمال في المنشات المختلفة تؤدي دورا هاما في مكافحة التهرب، ولذلك لا بد من نشر وتنمية الوعي المحاسبي حتى يتم تسجيل حركة أعمال المنشات في الدفاتر تسجيلا صحيحا.

ب- أو كان تطلب الإدارة المالية رقابة ذاتية من المكلف بحلف اليمين على صحة المعلومات التي صرح بها، بحيث يتعرض لجزاء اليمين إذا ثبت سوء النية من جانبه، وتتخذ بعض التشريعات من نشر تصريحات المكلفين وسيلة لافتضاح أمرهم فلا يحاولون التهرب.

3- إنماء الوعي ونشره وتقوية الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم، ومن وسائل ذلك نشر البيانات المالية سواء عن طريق الصحف والإذاعة والتلفزيون، بعقد الندوات حتى يشعر المكلفون بالخدمات التي تؤديها لهم الدولة، وان الإنفاق الحكومي لا يحوي إسرافا ولا تبذيرا وإنما يستهدف صالح المجتمع عامة.

4- استخدام وسائل لتقدير الأوعية الضريبية تمنع من التهرب أو على الأقل تقلل من فرصه، ومن أمثلة ذلك ما يجده البعض في ضرورة العودة إلى إستخدام المظاهر الخارجية أساسا للتقدير أو على الأقل وسيلة لمراقبة تصريح المكلفين، وما يراه بعضهم الأخر من ضرورة اتخاذ بعض المعاملات المميزة لكل نشاط من الأنشطة الخاضعة للضريبة للدلالة على رقم أعماله أو على أرباحه، ويمكن اتخاذ حجم رأس المال المستخدم في المنشاة الاقتصادية أو عدد العاملين فيها قرينة على رقم أعمالها أو على رقم أرباحها.

5- تعميق ركن العدالة في الضريبة، وذلك عن طريق تدعيم مبدأ الشخصية الذي من وسائله إعفاء الحد الأدنى اللازم لمعيشة المكلف واخذ الحالة العائلية في الحسبان ومراعاة الأعباء الأخرى التي تضعف من المقدرة على التضحية الضريبية وتقرير التصاعد في المعدل الضريبي مع التمييز بين ما يكون مصدره رأس المال أو يكون مصدره العمل، والأمر يستند إلى دراسة إحصائية لمعرفة الحد الذي يحدث عنده التوازن بين التمويل والعدالة، بحيث إذا تعدته نسبة الضريبة أدى إلى قلة الحصيلة والى الحد من التهرب من جانب بعض المكلفين.

خلاصــة الفصل:

تعد ظاهرة عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر، ظاهرة تتطلب المعالجة والوقوف على حل عاجل لها، وخاصة وأن لها إنعكاسات سلبية كبيرة على الاقتصاد الجزائري، فاعتماد الجزائر على الريع البترولي بدرجة كبيرة ولمدة سنوات، مع إهمال القطاعات الأخرى الفعالة، جعل منها رهينة تقلبات أسعار هذه المادة التي تتعرض لتقلبات كبيره وتعاني من عدم الاستقرار العالمي، الأمر الذي انعكس على ميزانيتها العامة التي انخفضت بشكل ملحوظ مع انهيار أسعار البترول العالمية في السنوات الأخيرة، ولما كان الفساد ولِمَا له من علاقة وطيدة بالإنفاق العام فقد أصبح من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر، فقد أصبح ظاهرة تنخر الاقتصاد الجزائري بجميع أشكاله وأنواعه، سواء كان مالي أو أداري أو حتى سياسي، فقد غير وجهة الأموال العامة التي كانت ستؤدي بالنفع العام على الدولة والمجتمع إلى غير وجهتها الصحيحة وإلى مصالح أشخاص دون المصلحة العامة، ناهيك عن التهرب الضريبي الذي يعتبر هو الأخر من بين أسباب عجز الميزانية العامة للدولة الذي يضيع على إدارة الضرائب مبالغ كبيرة نتيجة استعمال المشرع الطرق غير المشروعة وحتى استغلال الهفوات والثغرات القانونية لكي لا يدفع ما عليه، وإن كنا قد حاولنا في هذا الفصل التركيز فقط على أهم العناصر والأسباب المؤدية إلى عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر، فهذا لا يلغي وجود أسباب أخرى –بالتأكيد– لها تأثيرها السلبي في الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

الفصل الثالث:

سبل علاج عجز الميزانية العامة

تمهيـد:

نظرا لهيمنة قطاع المحروقات على إيرادات الميزانية العامة للجزائر، ونظرا لكونه أصبح يهدد استقرار الاقتصاد الجزائري لعدم ثبات أسعاره في السوق العالمية وإمكانية نضوبه في المستقبل، واعتبار الإعتماد على الريع النفطي خطرا على الاقتصاد الجزائري، كان ولا بد على الجزائر من التوجه إلى مصادر أخرى لتمويل ميزانيتها العامة، الأمر الذي يستدعي تضافر الجهود لبناء إستراتيجية تنموية ناجحة ترتكز على ترشيد النفقات وإصلاح النظام الجبائي والاستثمار في الطاقات المتجددة باعتبارها الطاقة الواعدة في الجزائر، والاهتمام أكثر بالتنوع الإقتصادي لما تتوفر عليه الجزائر من إمكانات هائلة في هذا المجال.

إنطلاقا من ذلك سنقوم من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى أساليب ووسائل علاج عجز الميزانية العامة للدولة، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

المبحث الثاني: الضرائب وعلاج عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

المبحث الثالث: استغلال الطاقات المتجددة لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

المبحث الرابع: التنويع الاقتصادي لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

المبحث الأول: ترشيد الإنفاق العام

قبل التطرق إلى أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، ودراسة إمكانة اللجوء إلى حلول أخرى لتمويل هذا العجز، كان لزاما علينا التطرق إلى عنصر هام في الإنقاص من عجز الميزانية، ألا وهو إمكانية التقليل من النفقات، قبل البدء في البحث عن موارد جديدة، لذلك كانت دراسة ترشيد النفقات العامة من الأولويات التي يجب أن تقوم بها الدولة. وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول:مفهوم ترشيد الإنفاق العام: يتعين على القطاع العام مراعاة حسن التدبير والاقتصاد في نفقاته، وتحاشي الإسراف والتبذير، والسعي وراء تحقيق المبدأ الاقتصادي في كل نشاطاته، أي تحقيق اكبر عائد بأقل تكلفة.[1]

أولا:تعريف ترشيد الإنفاق العام وعناصره ومتطلبات نجاحه: وسنتطرق إلى كل عنصر لوحده، كما يلي:

1-تعريف ترشيد الإنفاق العام:تعتبر عملية ترشيد الإنفاق العام خطوة ضرورية ومهمة، لتجنب الإسراف والتبذير في المال العام ومن ثم إعداد الموازنة العامة بطريقة أكثر عقلانية.وهناك عدة تعاريف له منها:

يأخذ اصطلاح ترشيد الإنفاق معناه من اصطلاح"الرشد" بمعناه الاقتصادي، والذي يعني التصرف بالأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة، وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يمليه العقل، ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات، وأحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة.[2]كما يشير ترشيد الإنفاق العام إلى" العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصدر التبديد إلى أدنى حد ممكن، لذا فان ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف".[3]

إن ترشيد النفقات العامة يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تنفق مع تفضيلات أفراد المجتمع، فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية، بما يتفق والمرحلة التي يمر بها المجتمع، وبما يمكن الدولة من تخصيص الموارد في اتجاه تحقيق

[1]- ميثم صاحب عجام، إدارة المال العام –تخطيط وسياسات وتعبئة الموارد وإدارة المصروفات العامة،دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية،الطبعة الأولى،2013،ص273.

[2]- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،الأردن، ط2011،3،ص367.

[3]- حداب محي الدين، ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ضل الأزمة النفطية الراهنة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس،دون ذكر سنة النشر،ص179.

هذه الأهداف، أي انه يمكن القول أن الفعالية تتم في مرحلتي إعداد الميزانية واعتمادها، وتزيد درجة الفعالية في تخصيص الموارد كلما زادت درجة الديمقراطية في اتخاذ القرارات العامة، أما الكفاءة فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وللكفاءة بعدين:[1]

– كفاءة المخرجات: وتعني تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات، وعلى هذا فهي تقاس بنسبة المخرجات الفعلية على المخرجات المتوقعة عند قدر معين من المدخلات.

– كفاءة المدخلات: وتعني تحقيق قدر معين من المخرجات بقدر أقل من المدخلات، ومن ثم فهي تقاس بنسبة المدخلات الفعلية على المدخلات المتوقعة عند قدر معين من المخرجات.

2–عناصر ترشيد الإنفاق العام: هناك جملة من العناصر التي تستوجبها عملية ترشيد الإنفاق العام نوجزها في ما يلي:

2–1–تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة: إذا كانت النفقات العامة تحقق منافع عامة يستفيد منها أفراد المجتمع فليس معنى ذلك انه كلما زادت النفقات العامة للدولة كلما زاد النفع العام، ذلك لأنه إذا زادت النفقات العامة عن حد معين فان ذلك ينطوي على إسراف وتبذير، ومن جهة أخرى فقد تزيد النفقات العامة للدولة دون أن يزيد النفع العام، وعليه فالحجم الأمثل للنفقات العامة هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق اكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين ولتحقيق ذلك لابد من توافر العناصر الآتية:[2]

– زيادة الدخل الوطني.

– طريقة توزيع الدخل الوطني على أفراد المجتمع.

– الموارد العادية للدولة.

فبالنسبة للعنصرين الأولين: فان الرفاهية في أي مجتمع تزداد كلما ارتفع متوسط دخل الفرد الحقيقي، قلت درجة التفاوت في توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع.

أما بالنسبة للعنصر الثالث: فإنه يقضي أن يكون حجم النفقات العامة في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العامة للدولة وصولا إلى الحجم الأمثل للنفقات العامة ويرجع ذلك إلى انه في حالة زيادة النفقات العامة عن الموارد العادية، تضطر الدولة إلى اللجوء إلى القروض الداخلية والخارجية وهو ما يحمل الاقتصاد الكثير من المشاكل في المدة الطويلة مثل التضخم وزيادة عبء الديون الداخلية.

[1]- بن موسى أم كلثوم، عيسي نبوية، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الحجم02، العدد02،دون ذكر سنة النشر،الجلفة، الجزائر،ص191.

[2]- محمد حلمي الطوابي، اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة –دراسة مقارنة،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007،ص172الى174.

2-2- الإتباع الجاد والأمين لمبدأ الأولويات: يوصي الخبراء الماليون بضرورة احترام هذا المبدأ وعدم الخروج عليه، وإلا اتجهت الأموال إلى مجالات ومشروعات اقل أهمية وحرمت منها مجالات ومشروعات أكثر أهمية، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الاقتصاد الوطني، وعدم تحقيق الإنفاق العام لآثاره المرجوة، وقد تعرف في سبيل ذلك بعض الأدوات التي تمكن من تطبيق هذا المبدأ، ومن ذلك أسلوب تحليل التكلفة والعائد.[1]

2-3- تجنب الإسراف في النفقات العامة:مما لا شك فيه إن الإسراف والتبذير في النفقات العامة يؤدي إلى كثير من الآثار السيئة، ويزيد من إضعاف الثقة في مالية الدولة. [2]

2-4- التحديد الدقيق لمقدار النفقة المطلوبة والتوقيت السليم لها: يعني أن تكون النفقة في حدود الوضع الأمثل لها، أي تحري أن تكون النفقة معيارية أو قريبة منها، ومن جهة أخرى أن يكون الإنفاق في الوقت المناسب دون تقديم أو تأخير، فإذا كان الإنفاق لا يشبع حاجة عامة فهو إنفاق سفيه، كأن تعطي مكافآت أو مرتبات بغير تقديم خدمة حقيقية تفيد المجتمع، أو تعطي إعانات لغير من يستحقها كل لذلك يعد إنفاقا في غير ذي الحاجة.[3]

2-5- فرض رقابة على الإنفاق العام:من المعروف أن النفقات العامة تنطوي على تصرف في مال يخرج من الخزانة العامة وتكون سلطة التصرف في هذا المال لأفراد يملكونه ملكية خاصة ومن ثم لا يكونون حريصين عليه قدر حرصهم على أموالهم الخاصة، ومن هنا تنشأ ضرورة وجود رقابة حازمة ودقيقة على الإنفاق العام لمراعاة الاقتصاد في صرفه وحسن استغلاله في أوجه الاستغلال المثلى. والرقابة على المال العام يراد بها ما تفرضه السلطة التنفيذية على أفرادها أثناء تصرفهم في المال العام وقد يكون ذلك قبل الإنفاق (قبلية) كما قد يكون بعد الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة، فإذا أردنا أن نتعرف على مفهوم مراقبة تنفيذ الميزانية العامة بالنسبة للنفقات يكون الهدف هو التأكد من أن الإنفاق يتم بالشكل الذي إرتضته السلطة التشريعية الممثلة للشعب باعتباره الممول الأصلي للدولة وما يدفعه من ضرائب هو جزء من دخول الشعب (وبالنسبة للإيرادات يكون الهدف هو التأكد من تحصيل مختلف الإيرادات كما جاءت في الميزانية العامة وإزالة العقبات التي قد تعترض عمليات التحصيل)، فمما لا شك فيه أن إخضاع الإنفاق العام للرقابة يساعد على ترشيد النفقات العامة، وذلك عن طريق الحد من

[1]- شوقي احمد دنيا، النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد الرابع عشر، 1996،جامعة قطر،ص262.

[2]- محمد حلمي الطوابي، اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة –دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص176.

[3]- شوقي احمد دنيا، النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام ، نفس مرجع سابق،ص266.

الاختلاسات واكتشاف ما يقع منها والتأكد من أن الإنفاق يتم طبقا للقوانين واللوائح والقواعد والتعليمات المالية وقياس المنفعة من الإنفاق العام...الخ.[1]

3- المراحل المختلفة لعملية ترشيد النفقات العامة: يمكن أن نميز سَبْعَ مراحل لعملية ترشيد النفقات العمومية وهي كالتالي:[2]

- المرحلة الأولى: وهي مرحلة تحليل وتحديد الأهداف وفيها يتم تصنيف وترتيب الأهداف المختلفة المتوخاة من العملية.

- المرحلة الثانية: وهي مرحلة تحليل وتحديد الوسائل، وتتم بالموازاة مع المرحلة السابقة وتقتضي أن يتم طرح وضبط الوسائل المتوفرة (مالية، تقنية، بشرية) للقيام بتحقيق الأهداف المختلفة.

- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة العلاقة بين الوسائل والأهداف، وخلالها يتم التقابل بين الأهداف المراد تحقيقها من جهة، وبين الوسائل المرشحة لتحقيق هذه الأهداف، وهذه مرحلة هامة إذ من خلالها يتم طرح مجالات الاختيار.

- المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي توضع فيها البرامج البديلة، فيتم ترجمة الأهداف المرسومة إلى برامج واضحة المعالم والتفاصيل.

- المرحلة الخامسة: ويتم فيها تقويم البرامج وتحليل التكاليف والعوائد، وعند هذا المستوى تكون البرامج واضحة، وتتميز هذه المرحلة بالاستخدام المكثف للتقنيات الحديثة وذلك من أجل التقويم الفعلي للبرامج المختلفة عن طريق معرفة التكاليف التي يتطلبها كل برنامج والعوائد المنتظرة منه، وتكمن أهمية هذه المرحلة انه بناء على النتائج المستخلصة منها ستكون القرارات اللاحقة.

- المرحلة السادسة: وهي مرحلة اتخاذ القرار وهي تعني انه تم اختيار انسب وأنجع البرامج لتحقيق الأهداف المسطرة، ويتم ترجمة هذه القرارات إلى اعتمادات على صعيد الميزانية.

- المرحلة السابعة: وهي مرحلة التنفيذ والرقابة وهي آخر وأهم مرحلة، حيث أن تنفيذ البرامج والرقابة عليها يمثل الترجمة الفعلية للبرامج المختارة وضمان سيرها بالشكل المرغوب.

ثانيا: الإجراءات والوسائل التي يجب على الدولة إتخاذها لترشيد الإنفاق العام: ويمكن أن نقسم هذه الإجراءات إلى قسمين:

[1]- محمد حلمي الطوابي، اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة –دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص180.
[2]- بن موسى أم كلثوم، عيسي نبوية، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، مرجع سابق،ص ص 196،197.

1- الإجراءات والوسائل القصيرة: تعتمد هذه الإجراءات وتنفذ بشكل فوري، عند حصول انخفاض طارئ في الإيرادات العامة خلال السنوات المالية، وعند توقع حدوث عجز كبير في الموازنة العامة، وتأخذ هذه الإجراءات أشكالا مختلفة منها:[1]

- إيقاف تعبئة الوظائف الشاغرة.

- تخفيض بنود النفقات التشغيلية(المصروفات العامة) التي لا فائدة من زيادتها، مثل بنود المواد والمستلزمات، الهاتف والتلكس والكهرباء والماء.

- إيقاف المشاريع الجديدة.

- التحكم في الاعتمادات المخصصة في الميزانية العامة للوزارات والمصالح الحكومية.

- تشكيل لجان في الوزارات والمصالح الحكومية لدراسة بنود الإنفاق فيها وتحديد البنود التي يمكن تخفيضها، واقتراح ما يلزم لترشيد الإنفاق من سياسات وإجراءات في تلك الأجهزة.

2- الإجراءات والوسائل الطويلة الأجل: يتم تنفيذ هذه الإجراءات خلال عدة سنوات (سنوات برنامج ترشيد الإنفاق العام الذي تعتمده الحكومة) وتأخذ الإجراءات والوسائل أشكالا متنوعة، وتشمل عدة جوانب وهي:

2-1- الجانب المالي: ويتضمن الإجراءات المالية التي تعتمدها الحكومة لأحكام الرقابة على النفقات، وتشمل جميع وجوه الإنفاق في الموازنة العامة، كما تشمل جميع أبواب الميزانية، وتفصيل ذلك كما يلي:[2]

أ- الرواتب والأجور: يكون الترشيد في هذا الجانب كما يلي:

- إلغاء الوظائف الشاغرة (وخصوصا الزائدة عن حاجة العمل).

-إعادة توزيع الوظائف بين الأجهزة الحكومية والإدارات والأقسام (حسب حاجة وكمية العمل فيها).

- تخفيض أو إلغاء المزايا المالية التي تصرف للعاملين.

- تقليل عدد المشتركين في الدورات التدريبية التي تعقد في خارج البلاد.

- تخفيض رواتب العمال في الأجهزة الحكومية.

ب- النفقات التشغيلية: يتضمن الترشيد بالنسبة لهذا الجانب باتخاذ الإجراءات التالية:

- الاستغناء عن بعض المباني المؤجرة لصالح الأجهزة الحكومية.

- تخفيض أو إلغاء بعض أنواع الإعانات والمساعدات الداخلية والخارجية.

- تخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية والمشاركة فيها.

[1]- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،الأردن، ط3،2011، ص ص 368،369.
[2]- نفس المرجع، ص ص 369،370.

ج– المشاريع: يتضمن الترشيد هنا ما يلي:

– إعطاء الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف وذات العائد المالي السريع (كتوسعة الهاتف).

– تنفيذ المشاريع الأساسية والهامة جدا، وتأجيل تنفيذ المشاريع الأخرى الأقل أهمية.

– التقليل من الزخارف والديكورات والكماليات في المشاريع الحكومية التي تتطلب تكاليف كبيرة.

– تحويل تنفيذ بعض المشاريع ذات الطابع الاقتصادي (التي لها إيرادات وذات ربحية) إلى القطاع الخاص لتنفيذها وإدارتها.

– إجراء دراسة دورية وشاملة للبرامج والمشاريع الحكومية (خلال مدة خمس أو عشر سنوات) لإعادة النظر فيها على ضوء نتائج الدراسات والتقييم لها، فيتم تخفيض الاعتمادات المالية إذا قل نفعه منها، أو إلغائها والتخلص منها عندما يصبح العائد لا يتناسب مع تكلفتها.

2–2– الجانب الإداري: ويتضمن الإصلاحات الإدارية اللازمة لتطوير الجهاز الإداري ورفع مستوى كفاءته، إذ أن الجهاز الإداري الكفء يساعد في ترشيد الإنفاق (يعمل على استغلال الموارد المتاحة استغلالا امثل)، وشمل الجانب الإداري ما يلي:[1]

– تطوير وتنمية العاملين في الأجهزة الحكومية.

– تطوير الهياكل التنظيمية للأجهزة الحكومية.

– تطوير إجراءات ونماذج وأجهزة العمل.

2–3– الجانب القانوني: ويشمل إدخال تعديلات على القوانين والأنظمة والتعليمات، وتطويرها لتلائم ظروف البلاد، ولتساهم في ترشيد الإنفاق العام، ويتضمن الجانب القانوني ما يلي:[2]

– تطوير أنظمة وتعليمات الميزانية العامة والحسابات الحكومية.

– تطوير أنظمة وتعليمات الشراء والتخزين الحكومي.

– تطوير أنظمة وتعليمات الرقابة المالية وأساليبها.

– تطوير أنظمة شؤون الموظفين، بشكل خاص والشؤون الإدارية بوجه عام.

3– الإجراءات المتخذة في الجزائر لأجل ترشيد الإنفاق العام: أما عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية سعيا منها إلى تخفيض العجز في ميزانيتها العامة فقد تمثلت في:[3]

[1]- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق،ص372،371.

[2]- نفس المرجع،ص372.

[3]- كزيز نسرين، حميدة مختار، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد35، دون ذكر سنة النشر،ص119.

– شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الإستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموای والمستشفيات....).

– تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات منها السيارات والاسمنت.

– خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد 60 سنة.

وقد ساهمت هذه الإجراءات المتخذة في تخفيض الإنفاق الحكومي في الجزائر، وفي تخفيض حدة عجز الميزانية العامة للدولة، حيث بلغ حجم الإنفاق العام سنة 2017 ما قيمته 630 282 7 مليار دج بعد ان كان 494 297 7 مليار دج سنة 2016، وتقلص العجز في الميزانية العامة للدولة إلى ما قيمته – 745 234 1مليار دج سنة 2017 بعد أن سجل – 913 285 2 مليار دج سنة 2016، وهذا ما سنوضحه في الدراسة التطبيقية في الفصل الرابع.

ثالثا: مزايا وعيوب تقليص الإنفاق العـام: والتي نوجزها في ما يلي:

1– مزايا تقليص الإنفاق العام: إن تقليص الإنفاق العام من شأنه تحقيق الوفر في الإنفاق وزيادة إنتاجيته، بمعنى التوقف بالإنفاق العام عند الحد الذي تتعادل فيه النفقة الحدية المكتسبة مع النفقة المضحى بها، نتيجة لهذا الإنفاق العام.

والجدير بالملاحظة، إن أهم الأدوار التي يمكن أن تقوم بها السلطات المالية في البلاد، هي تحديد حجم الإنفاق العام، بالقدر الذي يساهم فيه بتحقيق أفضل مستوى من التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي، فمثلا لا يمكن الاستمرار في زيادة الإنفاق العام، أو تقليصه إذا نتج عن ذلك انخفاض في الناتج أو الدخل القومي، إذ يجب في مثل هذه الحالة إيقافه أو تغيير مستواه، بحيث يؤدي إلى إعادة التوازن الاقتصادي.[1]

2– مشاكل وعيوب تقليص الإنفاق العام(سياسة ترشيد النفقات):أما عن مشاكل وسلبيات اللجوء إلى الإنفاق العام فنجد:[2]

– إن تقليص الإنفاق العام أدى إلى إحداث كساد اقتصادي، وطاقات عاطلة، وبطالة مرتفعة، وانخفاض واضح في مستوى المعيشة، ومن هنا فان تكلفته كانت عالية جدا.

[1]- ميثم صاحب عجام، إدارة المال العام- تخطيط وسياسات وتعبئة الموارد وإدارة المصروفات العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1،2013،ص274.

[2]- حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة- دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2013، ص294.

– إن العبء الأكبر لعلاج العجز يقع على الفقراء ومحدودي الدخل، وهم موظفو الحكومة وعمال القطاع العام والخاص، وشرائح الطبقة الوسطى، حيث يقع عليهم الضرر الأكبر من جراء البطالة التي تزيد في صفوفهم، وارتفاع أسعار ضروريات الحياة، وإلغاء الدعم، وارتفاع أسعار المنتجات.

– إن المؤشر الذي يعتمد عليه خبراء صندوق النقد الدولي، هو توفير احتياطي من العملة الصعبة في صناديق هذه الدول من خدمة ديونها الخارجية مستقبلا، ولو كان ذلك على حساب وقف عجلة التنمية وزيادة البطالة وانخفاض مستوى المعيشة.

– أما الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على إتباع سياسة ترشيد الإنفاق فهناك حالتين:[1]

– فإذا كانت الحالة السائدة هي حالة ازدهار اقتصادي (حيث تزيد الإيرادات العامة)، فان تخفيض النفقات العامة (الناتج عن ترشيد الإنفاق) من شانه أن يخفف من حدة الازدهار، ومن ارتفاع الأسعار، ومن أعراض التضخم (بشكل عام)، كما أنه يؤدي إلى حصول فائض مالي في الموازنة العامة، يحول إلى الاحتياطي العام للدولة، ولتتم الاستفادة منه (في المستقبل) عند حلول سنوات الكساد الاقتصادي والأزمات (عندما تقل الإيرادات العامة) ولذا يمكن القول أن الآثار الجانبية المترتبة عن إتباع سياسة ترشيد الإنفاق في حالة الازدهار الاقتصادي، أثار ايجابية بشكل عام.

– أما في حالة الكساد الاقتصادي (حيث تقل الإيرادات العامة) فإن سياسة ترشيد الإنفاق العام، قد تكون لها أثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، أما الآثار الايجابية فتتمثل في إحكام الرقابة على النفقات وفي القضاء على التبذير، والمحافظة على الأموال العامة، وفي إعادة توزيع الإيرادات العامة بشكل أفضل على وجوه الإنفاق الهامة (التي لها أولوية على غيرها)، وفي تحقيق استفادة أكبر من الإمكانيات المالية المتوفرة للدولة.

وفيما يتعلق بالآثار السلبية التي قد تنشأ عن سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي (في حالة الكساد الاقتصادي)، فقد تؤدي سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي (السياسة الصارمة– سياسة التقشف) إلى تخفيض في إعداد الموظفين، مما يؤثر بشكل سلبي على العمالة في البلاد، فتزيد أعداد العاطلين عن العمل، كما تؤدي إلى تخفيض الإعانات على المواد الأساسية، مما يؤثر سلبا على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع، وقد تؤدي إلى تخفيض نفقات المشاريع الإنمائية، مما يؤثر على زيادة الدخل الوطني، وعلى النمو الاقتصادي في البلاد، لذا فترشيد الإنفاق العام وما يتبعه من تخفيض النفقات العامة، يقع أولا على القطاعات التي يلاحظ وجود تبذير فيها تحتاج إلى تخفيض

[1]- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق،ص ص 372،373.

في نفقاتها التي ليس لها أولوية كبيرة ولا ضرورة ملحة (وإنما تعتبر نفقاتها كمالية)، أما القطاعات الأخرى الأساسية فان التخفيض في نفقاتها قد يؤدي إلى نتائج سلبية تنعكس على النواحي الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.[1]

المطلب الثاني: مناهج إعداد الميزانية العامة ودورها في ترشيد الإنفاق العام: باعتبار أن الميزانية العامة للدولة تمثل الخطة المستقبلية للدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فيمكن استخدامها أيضا كأداة هامة في عملية ترشيد النفقات العامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للدولة، لذلك سنحاول هنا التطرق إلى التقسيمات المختلفة لميزانية الدولة من حيث مدى قدرتها على الوفاء بمتطلبات ترشيد الإنفاق العام ومن ثم معالجة عجز الميزانية المالية العامة، ومن ثم إمكانة الاختيار بين أفضل الميزانيات قدرة على التصدي لمشكل العجز ميزانية.

أولا: ميزانية الاعتماد والبنود: تعرف موازنة البنود بأنها "الطريقة التي يتم فيها حصر جميع إيرادات الدولة ونفقاتها بشكل مفصل والحصول على اعتماداتها من قبل السلطة التشريعية لتتم الرقابة على مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق من قبل السلطة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية عن أية تجاوزات لم تعتمد"[2]، وتمثل أقدم صور الميزانية وتمتاز بالسهولة والبساطة في إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها، بالإضافة إلى ذلك يسهل فهمها من غير المتخصصين، وهي ترتكز على تحقيق الرقابة المالية والقانونية على عناصر المصروفات والإيرادات.[3]

ولكن هناك عيوب لميزانية البنود والتي يمكن أن نلخصها في:[4]

– تركيزها على النواحي المالية والقانونية في مجال الرقابة.

– عدم توفيرها معلومات وبيانات في دعم القرارات وخاصة وظيفة التخطيط.

– عدم إمكانة انسجامها مع الظروف الاقتصادية الحالية التي يتميز بها هذا العصر وخاصة الظروف غير المستقرة لاقتصاديات الدول.

– تركيزها على جانب المدخلات فقط دون الاهتمام بجانب المخرجات وبذلك يتعذر الوقوف على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.

– عدم إمكانة متابعة وتقييم أداء البرامج والأنشطة الحكومية نظرا لتوزع الاستخدامات والموارد على الوحدات والإدارات المتعددة، أو على الحسابات المتنوعة وليس على البرامج والأنشطة.

---

[1]- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق،ص ص 374،373.

[2]- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، مرجع سابق،ص158.

[3]- ساجي فطيمة، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة،مجلة المعيار، حجم8، رقم2،ص05.

[4]- حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهايني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد64،2007،ص ص 107،106.

وعليه ونظرا لهذه الانتقادات التي وجهت لميزانية الاعتماد، تم اللجوء إلى ميزانية أخرى سميت بميزانية الأداء.

ثانيا: ميزانية الأداء: هي نظام إداري لاتخاذ القرارات، يربط التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى بالميزانية، ويركز على التحليل لكي تستطيع المنظمات توزيع الإمكانات المتوفرة لديها بفعالية لتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة المدى"، وتعرف على أنها "نظام إداري يهدف إلى توفير المعلومات والبيانات الضرورية لمتخذي القرار، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة، والتي تسعى إلى تحقيق الهدف الأساسي وهو استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية لإشباع اكبر قدر ممكن من حاجات المواطنين".[1] وتهدف هذه الميزانية إلى:[2]

– تحديد الأهداف الإجمالية لكل جهة حكومية طبقا لاختصاصاتها والقرارات الصادرة بشأنها.

– رسم الوسائل اللازمة لتحقيق كل هدف، أي اقتراح برامج محددة مع بيان النتيجة المتوخاة من كل واحد منها ضمن إطار الأهداف الرئيسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

– تحليل كل برنامج وتحديد عناصر كلفته وتجميعها وبيان الإدارة والموظفين المسئولين عن التنفيذ.

– وضع معايير لقياس العمل بالنسبة لكل برنامج وأقسامه أثناء التنفيذ.

– تقييم الأداء الفعلي وتحديد انحرافاته ومبرراته في ضوء معايير القياس المعتمدة.

ولتحديد مدى قدرة ميزانية الأداء على ترشيد الإنفاق العام كأهم أساليب علاج عجز الميزانية العامة نشير إلى ما يلي:[3]

– تمثل ميزانية الأداء أسلوبا لتقسيم الميزانية دعت إليه الحاجة إلى "ترشيد الإنفاق العام" وتحقيق المزيد من رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وذلك من خلال تطوير أساليب الرقابة بحيث تقوم على تحديد الوظائف التي تبرر الحصول على الاعتمادات، وتقسيم الوظائف إلى برامج، وإعداد تقارير عن الأداء بما يمكن من متابعة الانجاز، ويعتبر ذلك من متطلبات ترشيد الإنفاق العام، إذ يمكن من التحقق من مدى الكفاءة والاقتصاد في استخدام الموارد.

– يلاحظ على ميزانية الأداء أنها لا تتضمن عملية تحديد الأهداف وترتيبها والاختيار بينها، كما أنها لا تتضمن دراسة برامج الإنفاق البديلة وتحليلها، إذ يتم ذلك الأمر خارج الميزانية العامة، بمعنى أنه يفترض أن تكون الأهداف قد تم تحديدها وبرامج الإنفاق قد تم اختيارها، وعلى هذا فإن هذه الميزانية ليس من إمكانياتها تأكيد فعالية

[1]- مليكة حفيظ شبايكي، مغني نادية، موازنة البرامج والأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد9، حجم05، رقم1،دون ذكر سنة النشر، ص404.

[2]- مؤيد عبد الرحمان الدوري، طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،ط1،2013،ص190.

[3]- محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، دراسة تحليلية مقارنة لميزانيات الاعتماد والبنود والأداء والتخطيط وبرمجة الأساس الصفري في ضوء متطلبات ترشيد الإنفاق العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006،ص ص129،128.

تخصيص الموارد، ومن ثم تنخفض قدرتها على ترشيد الإنفاق العام، باعتبار أنها تفتقد إلى أهم خطوتين من خطوات ترشيد الإنفاق العام وهما: فعالية تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص، وفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة.

ثالثا: ميزانية التخطيط والبرمجة:عرفت ميزانية التخطيط والبرمجة على أنها طريقة فنية للتخطيط بشكل جوهري وان هدفها الرئيسي هو ترشيد عملية صناعة السياسة عن طريق توفير معلومات ذات صلة بالتكاليف والمنافع للبدائل المختلفة لأغراض تحقيق الأهداف المتوخاة، وقياس المخرجات لتسهيل عملية تحقيق هذه الأهداف بشكل أكثر فعالية.[1]

أما عن مدى قدرة ميزانية التخطيط والبرمجة على علاج عجز الميزانية من خلال ترشيد الإنفاق العام فيمكن حصر ذلك في النقاط التالية:[2]

– تمكن ميزانية التخطيط والبرمجة من تحديد أهداف المجتمع وترتيبها حسب أهميتها النسبية وفقا للمرحلة التي يمر بها المجتمع، مع ربط الأهداف بالبرامج اللازمة لتحقيقها، وتعد تلك الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى نحو ترشيد الإنفاق العام من خلال الميزانية.

– يؤدي تخطيط الإنفاق العام من خلال الميزانية إلى التغلب على العديد من الآثار السلبية التي تنشا عن الفصل بين عمليتي التخطيط والميزانية وأهمها القضاء على ظاهرة اختلاف المدى الزمني للميزانية عن المدى الزمني للخطة، الأمر الذي يمكن من تخطيط البرامج في ضوء الموارد المالية المتاحة والممكنة، ومن ثم القضاء على ظاهرة قصور الاعتمادات بالميزانية عن تغطية تكاليف برامج الخطة وإهدار الموارد التي تنفق على بعض البرامج دون إكمالها، علاوة على إهمال الآثار طويلة الأجل لبرامج الإنفاق العام.

– إن ميزانية التخطيط والبرمجة تقوم على أساس تخصيص الموارد وفقا لبرامج تحقيق الأهداف، إلا أنها لا تضمن تحديد اثر اختلاف مستويات الإنفاق على مخرجات البرامج أي أنها لا تضمن تحديد مستويات بديلة للإنفاق ومن ثم الاضطلاع بالبرامج، على الرغم من أن لذلك أهميته في ترشيد الإنفاق العام، وخاصة عندما يكون من المرغوب تخفيض الإنفاق بنسب معينة نتيجة حدوث عجز مفاجئ في الإيرادات العامة، وعليه يمكن الحكم على مدى قدرة ميزانية التخطيط والبرمجة على الوفاء بمتطلبات ترشيد الإنفاق العام بأنها وان كانت تهدف إلى تحقيق

[1]- حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهايني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد64، 2007،ص110.

[2]- محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، مرجع سابق،من ص134 إلى ص138.

الفعالية في تخصيص الموارد، إلا أن عدم تقييم البرامج القائمة، وعدم تحديد المستويات البديلة للإنفاق على كل برنامج ينقص من دورها في تحقيق الفعالية.

رابعا: ميزانية الأساس الصفري: لقد تم اللجوء إلى الميزانية الصفرية بعد التأكد من عدم نجاعة الميزانيات السابقة بالوفاء بمتطلبات ترشيد الإنفاق العام، وتعرف الموازنة الصفرية "أنها تقنية تسمح بربط التقديرات والتنبؤات الطويلة المتوسطة والقصيرة المدى عن طريق التزام مؤسسي المصالح والإدارات بالتعهد بتحقيق أهداف متفاوض عليها، تكون هذه الأهداف قابلة للمراجعة وباستمرار بعد التحقيق، وعليه تعتبر الميزانية الصفرية أداة تخطيط ورقابة.[1] والجدير بالملاحظة أن هذه الميزانية تأخذ الاتجاه العكسي للميزانية التقليدية فبدلا من تحديد إجمالي التكاليف المقدرة للفترة القادمة ثم توزيعها على الاستخدامات المختلفة فإنها تبدأ بمراجعة وتقييم البرامج المختلفة وقبولها على أساس من كفاءتها وفعاليتها ثم إعداد الميزانية والوصول إلى إجمالي التكاليف كنتيجة نهائية لعملية تحليل ومراجعة وتقييم البرامج على مستوى الوحدات الإدارية المختلفة.[2]

ومن أهم مزايا تطبيق الميزانية الصفرية هي ما يلي:[3]

– تؤدي إلى اعتماد التخطيط كمرحلة أساسية في إعداد الموازنة وتزيد من مشاركة العاملين في إعدادها مما يخلق روح التعاون بينهم.

– تؤدي إعادة فحص كل الأنشطة على أساس البديلة من الصفر ومن ثم تمكن من تحديد البرامج التي يجب تنفيذها وتلك التي يجب استبعادها.

– تمكن من تقييم الأنشطة الجارية ومدى إمكانية الاستمرار فيها أو تخفيضها أو إلغائها.

– تمكن من توزيع الموارد وفقا للأولويات العامة.

– تمكن من الأخذ بعين الاعتبار الوسائل البديلة لأداء العمل نفسه مما يؤدي إلى تحسين عملية التخطيط وإمكانية المفاضلة بين البدائل التي تحقق الأهداف العامة.

– تمكن من الربط بين التكاليف والفوائد لكل برنامج أو نشاط مما يساعد على التقييم الدقيق لها.

أما عن أهم المشاكل والانتقادات التي واجهتها موازنة الأساس الصفري فيمكن إيجازها بالاتي:[4]

[1]- عريوة محاد، بوقرة رابح، دور الموازنة التخطيطية الصفرية وتقييم الأداء في القطاع العمومي المحلي – دراسة عينية من بلديات ولاية المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد2014/11،ص 6.

[2]- قاسم إبراهيم الحسيني، المحاسبة الحكومية و الميزانية العامة للدولة، مؤسسة الوراق، عمان الأردن، 1999،ص129.

[3]- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دراسة مقارنة،مرجع سابق،ص172.

[4]- حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهايني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، مرجع سابق،ص114.

– إن إعداد الموازنة الصفرية يكلف وقت وجهد قد لا تستطيع التوفيق به الوحدات والمخطط المالي وقد يعتبر هذا عاملاً أساسيًا في تنفيذ الأسلوب المذكور وهذا يرجع أصلا إلى طبيعة النشاط الحكومي.

– صعوبة ترجمة الأهداف إلى مجموعات متوازية وتحليلها وقياسها.

– ضعف أسلوب مراجعة وتقييم وترتيب المجموعات القرارية ويترك ذلك في اغلب الأحيان إلى الحكم الشخصي، وأن التداخل بين هذه المجموعات يزيد من صعوبة عملية الترتيب.

– تحتاج إلى بيانات كثيرة قد يتعذر توفيرها من قبل الوحدات الحكومية لإعداد الموازنة بالشكل المطلوب.

خامسا: أهداف إصلاح نظام الميزانية العامة في الجزائر: أهداف كثيرة وطموحة يصبو مشروع عصرنة نظام الميزانية العامة للدولة لتحقيقها نذكر أهمها فيما يلي:[1]

– اعتماد منهجية تكرس التسيير الاقتصادي للمال العام وتتماشى مع مقتضيات اقتصاد السوق وتمكن الدولة من إنجاز أدوارها ووظائفها بفعالية اكبر.

– اعتماد نظام معلومات واضحة وموجهة نحو النتائج، من شانها أن تساهم في ترشيد التسيير المالي وتضمن تحكما أكبر في النفقات العامة.

– دعم قدرات التقدير والتحليل لدى الإطارات المالية بما يضمن فعالية أكبر للقرارات المالية.

– ضمان قدر أكبر من الشفافية في تسيير المال العام.

– تحميل المسير العمومي المسؤولية عن نتائج القرارات المالية.

المطلب الثالث: إحكام الرقابة المالية لأجل ترشيد الإنفاق العام:تساعد الرقابة بمختلف أنواعها على ترشيد الإنفاق العام والحفاظ على الأموال العامة الموجهة له، وتجنب إسرافها وتبذيرها، الأمر الذي استدعى ضرورة العمل على دعم وتعزيز الرقابة المالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق ذلك، وقد انتشر الاهتمام بالرقابة المالية خاصة مع تزايد انتشار الفساد وعدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة هذا ما جعلنا نتناول هذا الموضوع في دراستنا نظرا لارتباط الرقابة المالية بشكل كبير مع ترشيد النفقات العامة.

أولا: تعريف الرقابة المالية والمعايير المؤثرة فيها: والتي تتمثل في ما يلي:[2]

1–تعريف الرقابة المالية:عرفت على أنها" الوظيفة التي تقوم بها وحدات حكومية أو غير حكومية من أجل تتبع المال العام وحفظه، استنادا إلى مرجعية تشريعية".ويجب الاشارة هنا إلى أهم عنصر في الرقابة المالية وهو استقلالية

[1]- ثابتي الحبيب، عصرنة نظم الميزانية في الجزائر – الدعامة الأساسية لإصلاح الإدارة العمومية وترشيد الإنفاق العام، مجلة التنظيم والعمل ، المجلد 04، العدد 3، سبتمبر 2015، ص ص 22،23.

[2]- خالد راغب الخطيب، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2010،ص199،195.

الرقابة لأنه يبعدها عن الضغوط التي قد توجه إليها من جهات عديدة ويحميها من المساس بأنشطتها أو عرقلة برامجها وخططها أو إخفاء المعلومات عنها، ويقتضي هذا الأساس حصرا وجود تشريع يضمن لها تلك الاستقلالية.

2-المعايير المؤثرة في الرقابة على المال العام: تتأثر الرقابة على المال العام بمعايير متعددة، فتؤثر بصورة مباشرة في أنشطة الرقابة وتوجهها، وفي ما يلي أهم هذه المعايير:

أ- معيار توافق أنشطة الرقابة على المال العام مع الاتجاه السياسي للدولة: أي على المراقب المالي التأكد من عدم قيام الدولة بأوجه إنفاق في أماكن ليست ذات مردود اقتصادي أو مالي إيجابي، مثل تقديم الدعم النقدي لبعض الفئات، أو الدخول في مشاريع تنموية ذات خسائر اقتصادية، أو تقديم سلع وخدمات بأقل من تكلفتها أو غير ذلك حفاظا على المال العام.

ب- توافق أنشطة الرقابة على المال العام مع أهداف التخطيط التنموي: وهذا يتطلب من المراقب المالي أولا معرفة التوجهات التنموية للدولة للتأكد من تحقق المؤشرات التنموية المقصودة، ويقدم له التفسير الكامل عن سبب توجه الحكومة للإنفاق على مجالات معينة دون غيرها أو إقليم دون غيره.

ج- توافق أنشطة الرقابة على المال العام مع مبدأ اقتصادية وترشيد الإنفاق العام: وذلك بالتأكد من أن الوحدات تحقق أهدافها المرغوبة بأقل تكلفة ممكنة، وأنها كذلك تتخذ القرارات الرشيدة، ومنه التحقق من جدوى الاستثمارات المنفذة ومستوى استغلال الموجودات الثابتة وتخفيض التكاليف...الخ.

ثانيا: أسس الرقابة المالية: وتتمثل أسس الرقابة المالية في القواعد والوسائل التي يمكن توضيحها في ما يلي:

1-قواعد الرقابة المالية: إن الرقابة المالية لا تقوم بصفة عشوائية وإنما يجب أن تكون هناك قواعد صارمة تجعل من الرقابة ثابتة ومتزنة وبالتالي تكون لها فعاليتها على المال العام، ومن بين هذه القواعد ما يلي:[1]

1-1- الحياد والاستقلالية: حتى تتجسد الرقابة المالية وتؤدي أدوارها المحددة لها لا بد من توفر القدر اللازم من الحياد الذي يجب أن يتحراه القائمون بالرقابة، لذلك تم الاهتمام بوضع شروط خاصة للمراقب فردا كان أو هيئة بسن شروط حددها الدستور وحددتها القوانين واللوائح المختلفة والمتعلقة بواجب التحفظ والحياد والالتزام بواجب السر المهني، كما أنه يجب أن تكون هيئات الدولة القائمة بالرقابة قائمة على أساس مستقل تماما عن الهيئات والسلطات الأخرى.

[1]- بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010،،ص ص 21،22.

1-2- الكفاءة المهنية: إذ يجب على القائمين بالرقابة:

- أن يكونوا من ذوي الكفاءة ومن ذوي التخصص والمهارات اللازمة لتدقيق الحسابات ومراجعة العمليات المالية.
- لا بد من تحفيز القائمين بالرقابة مما ينمي فيهم روح التأهيل والتفاني في العمل وكذا ترقيتهم.
- لا بد وان تكون القيادة الإدارية القائمة سليمة وإلا فسدت كل المصالح التي تعمل تحت رقابتها.
- لا بد من اعتماد الأساليب العملية والتقنيات الحديثة مما يسهل عمل القائمين بالرقابة لأداء عملهم وفق ما هو مطلوب ومخطط له.
- بذل العناية والحرص اللازمين لأن القائم بأمر الرقابة هو مسئول على أموال الأمة بأكملها.

1-3- نظام الرقابة: وما يجب أيضا لفاعلية الرقابة هو أن يعتمد على نظام رقابي ميسور الفهم ومتطابق مع ما نعيشه لا أن نقوم باستيراد أنظمة لا يفهمها لا القائمين بالرقابة ولا الشخص محل الرقابة وتسهل فهم إجراءات الرقابة وتبسط نظامها، كما يجب أن نراعي مبدأ الاقتصاد في تكاليف عملية الرقابة أي نوفر في استخدام الأنظمة الرقابية ما يمكن أن يذهب بميزانية الدولة إلى غير ما يتوقع وذلك بدرء تضخم هيئات الرقابة لغير الحاجة المطلوبة.

2-وسائل الرقابة المالية: كما أن للرقابة المالية قواعد، فإن لها وسائل عديدة تعتمد عليها وأهمها:[1]

2-1- القوانين والتعليمات واللوائح: وهي من أولى الأدوات ومن أهمها فلا تقوم الرقابة إلا بوجود نصوص صارمة تضبط قواعدها وكيفياتها وشروطها.

2-2-المراجعة والتفتيش: وهذا كإجراء تطبيقي لما أتت به النصوص والتنظيمات وذلك بمراقبة الحسابات بأسلوب مدقق، وهذا ما يقوم به جهاز أو فرد موكول له أمر الرقابة الخارجية.

2-3- الحوافز والجزاءات: حتى نجازي المحسن عن إحسانه والمسيء عن إسائته، فلا بد من مكافئة المراقب بأحسن الادعاءات وتفان في القيام بخدماته وفي نفس الوقت يجب تسليط أقصى العقوبات على من تهاون أو أهمل القيام بعمله وهذا كله لتحسيس القائم بالرقابة بوجود رقابة عليه مما يؤدي به إلى الشعور بالمسؤولية وللأداء عمله على أتم وجه، وفي هذا الإطار نجد أن أسس الرقابة المالية الإسلامية قد استمدت دعائمها من تعاليم الشريعة الإسلامية المحكمة وأهم ما امتازت به ما يلي:

- أنها رقابة تحول دون وقوع المخالفات إذ تمنعها قبل حدوثها.
- أنها رقابة تصحيح وعلاج للأخطاء أن تم وقوعها.

[1]- بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، مرجع سابق،ص ص 22، 23.

– أنها رقابة لا شفاعة فيها امتازت بكونها واضحة وحاسمة بنص القرءان الكريم " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم "[1]

– أنها رقابة اقتصاد في التكاليف إذ كانت تطوعية .

– أنها رقابة تدريجية تبدأ من أعلى المستويات إلى أدناها.

ونستنتج من خلال عرض تلك الأنواع المختلفة للرقابة المالية، أن هذه الأخيرة تهدف إلى حماية المال العام من الهدر وسوء التسيير والاستغلال، ومراقبة النفقات والتأكد من أنها توجه في محلها وبالقدر الذي يقلل من الإسراف والتبذير، أي ترشيد النفقات العامة بالشكل الذي يساعد في علاج عجز الميزانية العامة للدولة.

المبحث الثـاني: عـلاج عجـز الميزانيـة العامـة للدولـة عن طريق الضرائب.

تعتبر الضريبة أداة من أدواة السياسة المالية والاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكن أن تستخدمها كأداة لتحفيز المستثمرين وتشجيعهم للاستثمار داخل حدودها نظرا لما لها من أهمية في التأثير في عمليات الاستثمار والتبادل التجاري الوطني والدولي معا، ولما كانت الضريبة أداة فعالة في الحصول على الأموال وبالتالي فإنها تساهم بشكل كبير في تمويل الميزانية العامة للدولة.

المطلب الأول: واقع النظام الضريبي الجزائري: ومن أجل معرفة واقع النظام الضريبي الجزائري كان ولا بد من التطرق إلى الإصلاح الضريبي ثم إلى إنعكاساته على الضريبة في الجزائر:

أولا: إصلاح النظام الضريبي الجزائري: يندرج الإصلاح الضريبي الذي انتهجته الجزائر منذ سنة 1992، في سياق مختلف التحولات التي عرفتها الساحة الدولية والوطنية، لذلك سنستعرض مختلف هذه التحولات حتى يتسنى لنا تشخيص وتقييم مختلف الضرائب التي أسست ضمن الاصلاح الضريبي في الجزائر.

1– تعريف الإصلاح الضريبي: يقصد بالإصلاح الضريبي إصلاح النظام الضريبي في الدولة بشكل يجعله ينسجم مع مجمل السياسة العامة فيها، ومع حاجة الاقتصاد، وذلك من خلال إدخال ضرائب أكثر تطورا، والبحث عن آليات ضريبية تضمن العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل والثروة، وإلغاء أنواع الضرائب التي تشوه الاقتصاد، واختيار كادر الجهاز الضريبي من الأشخاص المؤهلين علميا وفنيا وأخلاقيا، بما يعني زيادة قدرة الحكومة على القضاء على التهرب الضريبي، بحيث تصبح إيرادات الضرائب كافية لتحقيق النهوض بمشاريع الدولة وتمويل إنفاقها.[2]أما السياق الوطني للإصلاح الضريبي فيمكن إبرازه فيما يلي:

[1]- المائدة، الآية 38.

[2]- شاوي صبيحة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 06، ديسمبر 2016، ص62.

1-1-إصلاح نظام الأسعار: بحيث تمت مراجعة نظام الأسعار من خلال قانون 89-12 المتعلق بالأسعار والذي يميز بين نوعين من الأسعار هما:[1]

- الأسعار المقننة: وهي التي تخضع لإدارة الدولة، سواء عن طريق تحديد الأسعار القصوى أو الهوامش القصوى.

- الأسعار الحرة: وهو ما يعرف بنظام التصريح بالأسعار، من خلاله يصرح الأعوان الاقتصاديون بالمنتجات والأسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية، ويتعين على الأعوان الإلتزام بتلك الأسعار، أما في حالة تغييرها يجب تقديم تصريحا جديدا لدى نفس المصالح.

في إطار اقتصاد السوق صدر الأمر 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي يقضي بتحديد أسعار السلع والخدمات بصفة حرة، اعتمادا على قواعد المنافسة، إلا أن الدولة تتدخل لتقييد مبدأ الحرية العامة للأسعار إذا توفرت بعض الشروط مثل حدوث كوارث طبيعية أو صعوبة التموين بالنسبة لنشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة.

1-2- إصلاح التجارة الخارجية: في ضل الإصلاحات الاقتصادية إعتمدت الدولة برنامج تدريجي هام لتحرير التجارة الخارجية، والذي جسده القانون 88-29 حيث منح مرونة أكبر في مجال احتكار الدولة، من خلال تخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والإئتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص، وفي هذا السياق صدر المرسوم 88-167 في سنة 1988، الذي سمح للمؤسسات بالاستفادة من ميزانية للعملة الأجنبية، وتتحدد هذه الميزانية انطلاقا من إيرادات التصدير بالنسبة للمؤسسة وحاجاتها للاستيراد خلال السنة، وهكذا تقوم المؤسسة بمعاملاتها مع الخارج بكل حرية بعيدا عن إجراءات المراقبة الإدارية والمالية، وطبقا لأحكام القانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد يرخص لغير المقيمين والمقيمين بتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية، ويمكن لرأس المال الأجنبي أن يستثمر في أي نشاط اقتصادي غير مخصص صراحة للدولة.[2]

2- دوافع الإصلاح الضريبي في الجزائر: تعود دوافع القيام بالإصلاح الضريبي عموما إلى محاولة تجاوز بعض جوانب القصور في النظام الضريبي، ولعل أبرزها:

2-1- ضعف الجهد الضريبي بحيث تكون الضرائب المحققة فعلا بعيدا عن الضرائب الممكنة.[3]

2-2-إختلال الهيكل الضريبي بهيمنة بعض الضرائب، فلقد كان يعتمد على إيرادات الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة، مما جعلها تتأثر بتقلبات أسعار البترول التي تحكمها السوق العالمية، وبانخفاض أسعار

[1]- زغيب مليكة، رميتة عبد الغني، مدى نجاعة الحوافز في تشجيع الاستثمار الخاص الوطني في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد03، ديسمبر 2013، ص454.

[2]- زغيب مليكة، رميتة عبد الغني، نفس المرجع، ص ص 454، 455.

[3]- شاوي صبيحة ، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، نفس المرجع السابق، ص65.

البترول بداية من سنة 1986 إنخفضت نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الدولة، ولم يستطع النظام الضريبي السابق تعويض هذا النقص في إيرادات الدولة، من خلال إيرادات الجباية العادية، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة مشاكل إقتصادية وإجتماعية، مما دعى إلى البحث عن نظام ضريبي جديد يكون مرنا ويستطيع توفير إيرادات جبائية لتدعيم الميزانية، والتحرر من أسعار البترول التي لا تعرف الإستقرار.[1]

3- أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر: ومن أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر نذكر:[2]

3-1- تحقيق النمو الإقتصادي: في هذا المجال لا بد من الإصلاح الضريبي أن يؤكد على استعمال الضريبة كأداة لخدمة أهداف السياسة الإقتصادية، وألا يقتصر دورها على الوظيفة المالية، فلا بد من تخفيف العبء الضريبي على الدخل ومدخلات الإنتاج، لتشجيع الاستثمار والإنتاج والإدخار.

3-2- الرفع من المردودية المالية للجباية البترولية: لقد كان من بين الأهداف الأساسية التي كان يرمي إليها الإصلاح الضريبي هو السعي قدر الإمكان نحو تحسين مستوى مردودية الجباية العادية، ومحاولة إحلالها محل الجباية البترولية التي كانت تسيطر بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة، ويتحقق ذلك من خلال:

- رفع نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة.
- جعل الجباية العادية تغطي نفقات التسيير للميزانية العامة.

3-3- تبسيط النظام الضريبي: تهدف الإصلاحات الضريبية إلى تبسيط النظام الضريبي، سواء في هيكل النظام الضريبي، بحيث تم إلغاء مختلف الضرائب التي كانت معقدة، بالإضافة إلى تجميع مختلف الأنواع التي لها نفس الأهداف ونفس الأوعية في ضريبة واحدة كإدخال الضريبة على أرباح الشركات فيما يخص الأشخاص المعنوية، أو في التشريع الضريبي، بحيث أصبحت القوانين الضريبية واضحة لا يشوبها الغموض، ومدعمة بتحليلات وتفسيرات من طرف المختصين، يسهل فهمها من طرف المكلفين، وترتب على ذلك أن النظام الضريبي أصبح أكثر شفافية على عكس النظام السابق.[3]

3-4- تحقيق العدالة الضريبية: تشكل العدالة الضريبية مبدأً أساسيا من مبادئ الضريبة، ومن خلالها يكتسب النظام الضريبي نجاحه ومصداقيته لدى المكلفين بالضريبة، ولقد سعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق ذلك من خلال:

- التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وإخضاع كل طرف إلى معاملة خاصة.

[1]- كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد05، ص325.
[2]- كمال رزيق، سمير عمور، نفس المرجع، ص326.
[3]- شاوي صبيحة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، مرجع سابق، ص 66.

– التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية، والتي تعتبر أكثر عدالة من الضريبة النسبية.

– توسيع تطبيق مختلف الإقتطاعات، هذا من جهة ومن جهة أخرى، مراعاة المقدِرة التكليفية (مستوى الدخل) وذلك بتقدير الإعفاءات اللازمة لذلك.

3–5– إدارة ضريبية فعالة: من بين أهداف الإصلاح هو إيجاد إدارة ضريبية تسهر على تطبيق ومتابعة النظام الضريبي، وهذا ما حدث من خلال إعادة تنظيم الإدارة الضريبية ورفع كفاءة موظفيها، وأساليب عملها وتقنياتها باتجاه التحديث والعصرنة.

إذن كانت هذه من أهم الأهداف التي دفعت إلى الإصلاح الضريبي الذي جاء في ضل ظروف انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق.

ثانيا: إصلاح الإدارة الضريبية: يأتي برنامج إصلاح وتطوير الإدارة الضريبية في سياق الإصلاحات الضريبية التي شرع فيها من قبل وفي إطار عصرنة الإدارة العمومية، حيث أطلقت السلطات العمومية برنامج لإصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية الذي ارتكز برنامجه على محورين أساسين هما:

1– إحداث هياكل جديدة للإدارة الضريبية: عرفت الإدارة الضريبية إصلاح شامل لهياكلها الجبائية توجت بإحداث هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية وهي:[1]

1–1– مديريات كبريات المؤسسات: يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشاة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002 في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية من الناحية التنظيمية أو العملية، وتقوم مديريات كبريات المؤسسات التي فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006، بتسيير أساسا الملفات الجبائية للمؤسسات التابعة للقانون الجزائري والخاضعة للضريبة على أرباح الشركات التي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دج، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر، وتتكفل هذه المديرية بـ:

– تقوية الضمانات للمكلفين بالضريبة المعترف بها.

– توسيع طرق الطعن.

– تحديث وتبسيط الإجراءات، وضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة.

1–2– المراكز الضريبية: تعتبر المراكز الضريبية مصلحة عملية جديدة تابعة لمديرية الضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة بالنسبة للمكلفين بالضريبة متوسطي الحجم.

[1]- الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب على شبكة الانترنت: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-

1-3- المركز الجواري للضرائب: يمثل إطلاق المركز الجواري للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب، وتعتبر المراكز الضريبية الجوارية بدورها مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب وتختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب بالنسبة لفئة واسعة من المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

يهدف إنشاء المركز الجواري للضرائب الذي يحل محل الهياكل الموجودة حاليا (المفتشيات والقباضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات.

1-4- المراكز الجهوي للإعلام والوثائق: تقوم هذه المراكز بمهام تنسيق برامج البحث، وجمع ومعالجة المعلومات الاقتصادية والمالية المحلية، وإسغلال السجلات ونشر الجداول الضريبية والإنذارات المرافقة.[1]

2- إدخال تكنولوجيا المعلومات: يعتبر إدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الضريبية مرحلة هامة في برنامج التحديث وهو ما يتطلب تكييف التشريع الضريبي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير الدخول الإلكتروني للنظام المركزي،[2] وعلى العموم فإن إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة الجبائية يهدف إلى تحقيق النجاعة من خلال:[3]

- تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني.

- المساهمة في تخفيض الحصص التي تمثل مستحقات ضريبية للإدارة الضريبية لدى المكلف بالضريبة والتي يصعب تحصيلها ومن ثم زيادة معدلات التحصيل الضريبي والحد من مشكل انعدام الثقافة الجبائية التي تعاني منه الإدارة الضريبية.

- التقليص في مدة دراسة الشكاوى والطعون المقدمة من طرف المكلف بالضريبة كون إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة الضريبية يسمح بالولوج وبسرعة إلى كافة المعلومات الخاصة بالإخضاع الضريبي موضوع النزاع بالنسبة للمكلف سواء تعلق الأمر بمدى إحترامه لإلتزاماته الجبائية المتعلقة بإكتتاب التصريحات الجبائية أو بالنسبة لتسديد الضريبة أو بالنسبة لطريقة تقدير وتأسيس الوعاء الضريبي للمكلف بالضريبة.

---

[1]- ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة – حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012، ص208.

[2]- الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب على شبكة الانترنت: https://www.mfdgi.gov.dz/ أطلع عليه بتاريخ 2018/07/17 على الساعة 23:16.

[3]- وشان احمد، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد17، جانفي 2017، ص70.

– التكفل السريع بإنشغالات المجتمع الضريبي سواء تعلق الأمر منها بالإنشغالات الجبائية أو الإنشغالات الخاصة بحسن الإستقبال وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية، المعالجة السريعة والفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة في آن واحد.

– سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثبت ارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية.

– التسيير الفعال والعقلاني للموارد المتاحة للإدارة الجبائية خلال ممارسة مهامها المتعلقة بالتدقيق والتحقيقات التي تتم على مستوى مصالحها.

3– رقمنة الإدارة الضريبية: إن وضع حيز التطبيق إدارة إلكترونية مؤسسة على استخدام تقنيات الإعلام الآلي والاتصال تسمح بتكييف جميع أساليب العمل على الممارسة العالمية لإستراتيجية المؤسسات لمواجهة العولمة، وكذلك تلبية للمخطط التنظيمي الجديد للإدارة الضريبية الذي عرف إحداث هياكل جديدة كمديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضريبية وزيادة واتساع رقعة نسيج المكلفين بالضريبة مما يتطلب إمكانيات مادية وعصرية، وفي هذا الإطار باشرت الإدارة الضريبية إصلاحات جوهرية ترمي إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الإلكتروني وتمثلت الإجراءات المتبعة للوصول إلى إدارة إلكترونية على وجه الخصوص على ما يلي:[1]

– تعميم تقنية الربط عن بعد بالأنترنت والأنترانت بين مصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب اختصاصه.

– إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب وهو بمثابة نافذة للمعلومات الجبائية من منشورات جبائية، تصريحات جبائية، قوانين ومجلات..الخ، وللتفاعل مع مستخدمي الأنترنت ونقل انشغالاتهم.

– وضع نظام التصريح عن بعد في سياق الإدارة الرقمية لخدمة المكلفين بالضريبة كخطوة تجريبية بالنسبة للمؤسسات والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات حيث سمحت للمكلفين بالضريبة إمكانية اكتتاب تصريحاتهم الجبائية عن طريق الأنترنت عبر "موقع جبايتك"، الذي أحدث لهذا الغرض.

– اعتماد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي باستعمال تقنية الأنترنت، أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي الإلكتروني (31) ، فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية للحصول على المستخرج الضريبي الخاص به.

[1]- وشان احمد، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص ص 70،71.

المطلب الثاني:تحليل الضرائب الجديدة للإصلاح الضريبي: وقد ارتكزت الإصلاحات الضريبية سنة 1992 على تأسيس ثلاثة ضرائب أساسية جديدة وهي كما يلي:

أولا: الضريبة على الدخل الإجمالي: تنص المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، على أنه تؤسس ضريبة سنوية وحيدة وإجمالية على الأشخاص الطبيعيين، تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، على الدخل الصافي وهي تتبع النظام التصريحي ما عدا بعض الحالات الاستثنائية المرتبطة بطبيعة المداخيل كالأجور، مداخيل رؤوس الأموال المنقولة..الخ، حيث جاءت هذه الضريبة لتعوض النظام النوعي القديم ذي المعدلات المتعددة التي كانت مفروضة سابقا على المداخيل.[1]

الجدول رقم(3–1): يمثل المعدل الضريبي للدخل الصافي الخاضع للضريبة(%).

الدخل الصافي الخاضع للضريبة بـ (دج)	معدل الضريبة %
لا يتجاوز 120000	0
من 120001 إلى 360000	20
360001 إلى 1440000	30
أكثر من 1440000	35

المصدر: قانون المالية لسنة 2008 المادة 05 ص05.

ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات: جاءت هذه الضريبة لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية السابقة، كما تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال، ويسعى الإصلاح الضريبي المتعلق بفرض الضريبة على أرباح الشركات ليحقق هدفين، هدف تنظيمي شكلي يسمح بتأسيس ضريبة خاصة على الأشخاص المعنويين (شركات أموال)، وهدف تنظيمي اقتصادي يسمح بتخفيض العبء الضريبي المطبق على الشركات وتمكنها من الإنعاش الاقتصادي.[2]

ثالثا: الرسم على القيمة المضافة: إن الإصلاح الضريبي فيما يخص الرسوم على رقم الأعمال، يترجم من خلال قانون المالية لسنة 1991 الذي يدخل الرسم على القيمة المضافة بدلا للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، ويتميز الرسم على القيمة المضافة بالمميزات التالية:[3]

– يعتبر ضريبة بسيطة، نظرا لقلة المعدلات المستعملة.

[1]- شريف إسماعيل، لجناف عبد الرزاق، تحليل وتقييم سياسة الإصلاحات الجبائية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1995-2014)، مجلة دراسات جبائية،العدد01،دون ذكر سنة النشر، ص ص 119،118.

[2]- محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 131. بتصرف.

[3]- محمد لعلاوي، نفس المرجع، ص ص 143،142.

– يمثل ضريبة عامة على المنتجات والخدمات، لأنها تمس كل المراحل التي تمر بها السلعة، أو الخدمة إلى غاية وصولها للمستهلك النهائي.

– يسمح بضمان عدالة ضريبية أكبر للمستهلك النهائي فيما يخص المنتجات المنجزة في الوطن (محليا) ومثيلتها المستوردة، لأن وعائها لا يتكون في كل مرحلة من قيمة السلعة بكاملها، وإنما بالقيمة المضافة، أي بمقدار مساهمة المشروع في العملية الإنتاجية.

– يسدد مبلغ الرسم بطريقة مجزاة في كل مرحلة، نظرا لأن الخاضعين لها يدفعون الرسوم المطابقة بعد خصم الرسوم القابلة للحسم منها المبينة في فواتير المشتريات أو الخدمات.

المطلب الثالث: تقييم مدى فعالية النظام الضريبي بعد الإصلاح الضريبي لعام 1991:

أولا: سياسة التحفيز الضريبي المنتهجة من طرف الدولة: هذه الامتيازات الضريبية تضمنتها مختلف قوانين المالية السابقة وذلك منذ الإصلاح الضريبي إلى يومنا هذا، ويمكن أن نذكرك أهمها في ما يلي:[1]

1– الضريبة على الدخل الإجمالي: لقد تم رفع الحد المعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي خلال مراحل تطور النظام الضريبي بالجزائر أكثر من ثلاث مرات بدءا من 25200 إلى 120.000 دج، بالإضافة للتغير الذي مس أجزاء الدخل الخاضع لنفس الضريبة. كما تم تخفيض معدل الضريبة الخاص بالرصيد الجبائي من 30% إلى 25% باعتبار الأرباح الموزعة على الشركاء وستخضع مرة ثانية للضريبة على الدخل الإجمالي، فتخفيض هذا المعدل من شأنه أن يخفض العبء الضريبي ومن ثم رفع حجم الاستثمارات.

2– الضريبة على أرباح الشركات IBS: في إطار تخفيف العبء الضريبي على المكلف الضريبي، قامت الدولة بتخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 50% عام 1991 إلى 42% عام 1992 ثم إلى 38% عام 1993، واستمر هذا التخفيض إلى 30% وأخيرا 20% سنة 2008 وبدءا من عام 2009 خفض هذا المعدل إلى 19% بالنسبة لقطاع البناء والخدمات.

3– الرسم على القيمة المضافة TVA: فقد شهد الرسم على القيمة المضافة تغيرا كبيرا في معدلاته في حقله الضريبي، بحيث بعدما كان يتضمن معدلات عديدة ومرتفعة سابقا وصلت في حدود 40% أو أكثر حيث أصبح يضم معدلين فقط وهما 7% و 17% ، بالإضافة للإعفاءات التي شملت العديد من السلع والخدمات منها: المجوهرات التقليدية، المنتجات الجلدية، المنتجات المنتجة باليد كالزرابي التقليدية.

[1]- محمود جمام، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص ص 164،163.

ثانيا: أثار الامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة:ومن بين أهم أثار الإمتيازات التي قامت الدولة بمنحها في إطار الإصلاح الضريبي كانت على حجم العمالة وحجم الاستثمار، إذ تضمن قانون ترقية الاستثمارات لعام 1993 تلك الإعفاءات الضريبية المقدمة للمستثمرين الخواص "محليين وأجانب"، حيث أدى ذلك وخلال الفترة الممتدة من (2004-2007) إلى ارتفاع حجم الاستثمارات أي أكثر من 8 آلاف مليار دينار أي ما يعادل 121 مليار دولار، منها 5300 مليار دينار (80 مليار دولار) من ميزانية الدولة، و2700 مليار دينار (41 مليار دولار) استثمارات القطاع الخاص، كما تم استحداث نهاية شهر جويلية 2008 حوالي 101 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة كما تم استحداث عدد تكميلي من 20 ألف مؤسسة في نهاية شهر مارس 2009،[1]

ثالثا: متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر:

يمكن تطوير مردودية الجباية العادية أكثر عن طريق المتابعة والمراقبة الجبائية الصارمة لكون الجباية العادية أكثر إستقرارا وأقل تذبذبا من الجباية البترولية وهذا ما يساعد على تمويل الميزانية العامة للدولة وبالتالي المساهمة في علاج العجز.[2]

إن الهدف من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ليس بزيادة الضرائب (أسعارها، أنواعها)، وإنما عن طريق إعادة هيكلة النظام الضريبي مع عدم الإضرار بحوافز الاستثمار ، ومن أجل إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية يجب ينبغي معالجة مجموعة من العقبات التي يعاني منها النظام الجبائي الجزائري ومنها:[3]

– محاربة التهرب الجبائي: الذي يعتبر من احد المشاكل الهامة التي يواجهها النظام الجبائي، حيث يؤدي إلى إضعاف مردود ذلك النظام ونقص في الحصيلة الضريبية، وحسب إحصاءات رسمية يقدر حجم التهرب الضريبي في الجزائر بحوالي 200 مليار دج سنويا.

– عقلنة الامتيازات الجبائية: وذلك من خلال:

* اقتصار الاعفاءات على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقق زيادة في القيمة المضافة وتؤمن المزيد من فرص العمل، وعلى المشاريع التي تستعمل المواد الأولية المحلية.

* منح الاعفاءات للمؤسسات المستقرة التي ستشكل مطارح ضريبية مستقبلية.

[1]- محمود جمام، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص168.

[2]- رابحي بوعبد الله، دور الضرائب في التأثير على الميزانية العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر للفترة 2016/2000، مجلة المعيار، العدد18، جوان2017، ص305.

[3]- مليكاوي مولود، متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحيى فارس المدية، العدد07، جانفي 2017، بتصرف، من ص29 إلى ص31.

* استخدام معياري الكفاءة والفعالية في تقييم فعالية سياسة الحوافز الجبائية، فمن خلال معيار الكفاءة يجب مقارنة المنافع الناجمة عن الحوافز الضريبية والتضحيات التي تتحملها الخزينة العامة مقابل منح هذه الحوافز، ومن خلال معيار الفعالية يجب التأكد من مدى تحقيق سياسة الحوافز الضريبية لأهدافها في تحقيق التراكم الرأسمالي وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية وزيادة حجمها والقيمة المضافة لهذه المشاريع بما يعزز عمليات التنمية الإقتصادية.

– إدارة جبائية فعالة: وذلك من خلال:

* تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الضريبية، والاستعاضة عن التعقيد وتعديل التشريع إذا لزم الأمر.

* إحداث محاكم داخل وضمن النظام القضائي مختصة بالقضايا الضريبية لحل المنازعات الضريبية بين المواطنين والدولة.

* الانتقال من النظام الضريبي الحالي الذي يتميز بنوع من التعقيد وعدم الاستقرار إلى نظام ضريبي عصري وحديث يتصف بالفعالية والعدالة، بحيث يتساوى أمام موجباته كافة المواطنين وفقا لمقدرتهم التكليفية.

– مكافحة الفساد الجبائي: الذي يعتبر أولوية لخلق شرعية للنظام الجبائي، الأمر الذي يتطلب البحث عن مختلف الحلول والاسترشادات بمختلف التجارب الدولية في مكافحة الفساد الجبائي، وذلك من خلال:

* عقلنة تصميم القوانين الجبائية: من مميزات السياسة الأكثر أهمية لكبح الفساد إنشاء نظام ضريبي عقلاني مع تبسيط قوانين الضرائب، ويجب أن يكون عدد المعدلات الضريبية منخفضًا قدر الإمكان الإعفاءات الضريبية صغير قدر الإمكان، ويجب أن يكون النظام الضريبي متكامل مع مختلف الضرائب المفروضة في مختلف مستويات الحكومة، وبالنسبة للضرائب على السلع والخدمات يفضل تجنب منح الاعفاءات والتي تمثل مصدرا رئيسيا للفساد.

* إعادة هيكلة الإدارات الضريبية.

* اعتماد تكنولوجيا المعلومات للحد من الفساد.

كما يمكن اتخاذ جملة من التدابير الضرورية للقضاء على الصعوبات والعراقيل التي تواجه إدارة الضرائب منها:[1]

– توفير العناصر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة من خلال تكوين متخصص في الضرائب.

– تنظيم منظومة الإعلام الآلي في كافة المصالح الضريبية وربطها بالأنترنت لعصرنتها وضمان جودة الخدمة المقدمة من حيث سرعة وإتقان العمل.

[1]- وشان احمد، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص ص72، 73.

– تبسيط قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها وتفادي التعديلات المستمرة حتى يسهل على موظفي الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة إستيعابها.

– القضاء على السلوك البيروقراطي الذي من شأنه أن يعرقل السير الحسن للإدارة ويؤثر على نوعية الخدمة المقدمة وهذا من خلال إصدار دليل خاص بأخلاقيات المهنة.

– إجراء دورات تدريبية لأعوان الإدارة الضريبية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وفي مجال التجارة الإلكترونية وكيفية مراقبتها والتحكم فيها وذلك بالاستعانة بخبرات الدول الرائدة في هذا المجال للحد من ظاهرة التهرب الضريبي التي تكثر فيها.

أما عن مدى فاعلية السياسة الضريبية في الجزائر في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية بالشكل الذي يساهم في إرساء إقتصاد وطني قائم على التنويع وليس على قطاع المحروقات ويمكن أن نلخص ذلك في النقاط التالية:[1]

– تعد السياسة الضريبية بما تتوفر عليه من أدوات من أبرز السياسات المستخدمة في التأثير على المؤسسات الاقتصادية وحملها على توجيه استثماراتها بما يحقق التنويع الاقتصادي.

– تؤدي السياسات الضريبية دورا مهما في جذب وتوزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية، والمناطق ذات الأولوية إذا اعتمدت على منظومة فاعلة من الحوافز الضريبية والتشريعات الضريبية القادرة على تحقيق التوازن بين مصلحة المستثمر ومصلحة الخزينة العمومية.

– تمثلت أبرز الأدوات الضريبية المستخدمة في الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي في الإجازة الضريبية والمعاملة التمييزية والإعفاءات والتخفيضات لصالح مجموعة من القطاعات الاقتصادية أملا في إسهامها في تحقيق التنويع في الاقتصاد الجزائري والحد من إستحواذ قطاع الطاقة على معظم مكوناته.

المبحث الثالث: إستغلال الطاقات المتجددة لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة.

لقد زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالطاقات المتجددة نظرا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية وفي كونها تعتبر بديل هام للطاقة الأحفورية المتأثرة بتقلبات أسعار البترول العالمية والتي أصبحت تهدد ميزانية العديد من دول العالم وخاصة النامية والريعية منها، وكون الطاقات المتجددة تلعب دور هام في توفير الإيرادات ومن ثم فإنها ستساهم لا محالة في تمويل الخزينة العامة للدولة ومن ثم تساهم في تمويل العجز الميزانية فهي إذا تعتبر حل يمكن اللجوء إليه إن لم نقل ضرورة ملحة تطلبتها الظروف الراهنة.

[1]- زواق الحواس، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد15/2016، ص372.

المطلب الأول: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر: إن المتتبع لواقع الطاقات المتجددة في الجزائر يلاحظ الهيمنة الكبيرة للطاقة الشمسية في البلاد الراجعة للطبيعة الجغرافية للبلاد التي يغلب عليها الطابع الصحراوي، ثم إن الاهتمام بهذا القطاع يمكن له أن يفتح باب التشغيل للملاين من اليد العاملة المباشرة وغير المباشرة، حيث تشير التقارير إلى أن النهوض بقطاع الطاقات المتجددة يمكن له أن يشغل ما يقارب 15 إلى 60 مليون عامل.[1]

أولا: إمكانات الجزائر في مجال الطاقات المتجددة:ومن أجل الوقوف على إمكانيات الجزائر من الطاقات المتجددة، كان ولا بد من التطرق أولا إلى مفهوم الطاقات المتجددة

1-مفهوم الطاقات المتجددة: هناك عدة تعاريف للطاقات المتجددة، كانت أهمها : "الطاقة المتجددة هي تلك التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري"، كذلك نعني بها الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة.[2]الطاقة المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمسي، جيوفيزيائي أو بيولوجي والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو اكبر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية ولطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض، حركة المياه، طاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح، وتوجد العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية كالحرارة والطاقة الكهربائية والى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء".[3]

ومن أهم ميزات هذه الطاقة أنها طاقة أمنة على الاقتصاد والبيئة وعلى المجتمع، بالإضافة إلى أنها طاقة نظيفة لأنها لا تسبب الأضرار التي تخلفها الطاقة القديمة، خاصة وأنها تعتمد على المصادر الطبيعية مثل الشمس والرياح والماء ما جعلها أكثر طلبا في الوقت الراهن، لأنها تقلل نوعا ما، النزاع القائم على الطاقة وما إنجر عليه من الحروب والمشاكل.[4]

كما تتميز الطاقات المتجددة بما يلي:[5]

- الطاقة المتجددة لا تنضب، تعطي طاقة نضيفه خالية من النفايات (بكافة أنواعها).
- تهدف أولا إلى حماية صحة الإنسان، المحافظة على البيئة الطبيعية.

[1]-Abderrezek Hamza, Gasmi Kamal, Les énergies renouvelable, un pilier de développement de l'agriculture algérienne, cas de l'énergie EOLIENNE, Economie et Société, N 11/2015,P8.

[2]- محمد طالبي، محمد ساحل، اهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لاجل التنمية المستدامة،عرض تجارب المانيا، مجلة الباحث، العدد06/2008،ص203.

[3]- زواوية حلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر،ط1،2014، ص123.

[4]-Boukhedimi Souhila, Les énergies renouvelables : pourquoi pas nos déchets, Revue des sciences économiques de gestion et de commerce ,N 28,Vol1/2013,p109.

[5]- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،يصدرها مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف،الجزائر،العدد 10، 2012،ص129.

– ذات تكلفة إنتاج بسيطة، وتؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الإنسان والحد من الفقر، وتؤمن فرص عمل جديدة.

– انخفاض عدد وشدة الكوارث الطبيعية الناتجة عن الاحتباس الحراري، كما تؤدي إلى عدم تشكل الأمطار الحمضية التي تلحق الضرر بكافة المحاصيل الزراعية وأشكال الحياة.

– الحد من تشكل وتراكم النفايات الضارة بكافة أشكالها الغازية والصلبة والسائلة). وحماية كافة الكائنات الحية وخاصة المهددة بالإنقراض، حماية المياه الجوفية والبحار والثروة السمكية من التلوث.

إن كلفة إنتاج محطة توليد كهرومائية يتراوح من 600 دولار لكل كيلووات إلى 2000 دولار لكل كيلو وات، وهذا التباين في الكلفة هو بسبب التباين في أجر العمالة.[1]

2– إمكانات الجزائر من الطاقة المتجددة: تملك الجزائر إمكانيات هائلة من مصادر الطاقة المتجددة والتي تؤهلها لأن تكون وجهة لعدة مشاريع وطنية وأجنبية، وسنحاول عرض بعض الإمكانات التي تزخر بها الجزائر:

2–1– ففي مجال الطاقة الشمسية: تزخر الجزائر بإمكانيات كبيرة من الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية، نظرا لمساحتها وموقعها الجغرافي حيث تعتبر من أغنى الحقول الشمسية في العالم، فاقت 2000 ساعة سنوية لتصل إلى حوالي 3900 ساعة (لشساعة الصحراء)، حيث تقدر كمية الطاقـة الواردة بـ 1700كيلوواط/ م2 /سنويا في الشمال، و2263كيلوواط/ م2 /سنويا في جنوب البلاد.[2] حيث تقدر كمية الطاقة الواردة بـ 5 كيلوواط/سا/م2، وتصل إلى 7 كيلوواط/ سا/م2، وهو ما يتيح إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلوواط/سا/م2، وهذا ما يعني أنها تسمح بتغطية 60 مرة إحتياجات أوربا الغربية و4 مرات الاستهلاك العالمي و 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء وهذا حسب وزارة الطاقة والمناجم.[3]

والجزائر لديها أهم حقل للطاقة الشمسية في العالم، وإذا قارنا الطاقة الشمسية مع الغاز الطبيعي، فإن إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر تساوي ما يعادل 37.000 مليار متر مكعب، أي أكثر من ثمانية (08) أضعاف احتياطات الغاز الطبيعي في البلاد.[4]

---

[1]- وهيب عيسى الناصر، حنان مبارك البوفلاسة، مصادر الطاقة النظيفة أداة ضرورية لحماية المحيط الحيوي العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إدارة برامج العلوم والبحث العلمي، دون ذكر سنة النشر،ص41.

[2]-oudrane A, Aour B, Benhamou M, étude et analyse paramétrique d'une installation solaire : plancher solaire dicte d'implanter dans la région d'adrar,Revue El Wahat pour les recherche set les etudes,vol09, N°01,2016 ,P28.

[3]- شماني وفاء، اوسرير منصور، مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الاحفورية في الجزائر،،مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14 المجلد 2016/01، ص39.

[4]- سليمان كعوان، جابة احمد،تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح،،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2015/14، ص63.

2-2- طاقة الرياح: تتوفر الجزائر على إمكانات معتبرة، حيث تهب رياح مشبعة بالهواء البحري الرطب والقاري الصحراوي بمتوسط سرعة تفوق 7 م/ثا على إرتفاع 10 أمتار خصوصا في المناطق الساحلية وهو ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر بـ 673 مليون واط ساعي في حالة تركيب توربين هوائي على علو 30 متر في حالة رياح ذات سرعة 5.1 م/ثا وهي طاقة تسمح بتزويد 1008 مسكن من الطاقة.[1] ولكن يحوي النصف الجنوبي والذي يمثل 70% من مساحة الجزائر على رياح قوية مقارنة بالنصف الشمالي، حيث تتراوح سرعة الرياح في الجنوب ما بين 4 إلى 6 م/ثا، كما تعتبر مدينة أدرار المكان المناسب والأمثل لرصد الرياح القوية وتوفير طاقة أكبر على كامل التراب الجزائري.[2]

2-3- الطاقة المائية: تمتلك الجزائر شريطا ساحليا بطول 1200 كلم لكنه غير مستغل لتوليد الطاقة الكهرومائية، كما تشير الدراسات إلى وجود 103 موقع سدود 50 منها قيد الاستغلال،[3] ثم إن حصة قدرات الري لحظيرة الإنتاج الكهربائي تبلغ حوالي 286 جيغاواط، وترجع هذه الإستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الري وإلى عدم استغلال مواقع الري الموجودة، وخلال 2005 تم إعادة تأهيل المحطة الكهرومائية بزيامة بولاية جيجل بقدرة 100 ميغاواط.[4]

2-4- طاقة الحرارة الجوفية: تتوفر الجزائر على أكثر من 200 مصدر حراري تتمركز في الشمال الشرقي والشمال الغربي للوطن، تتجاوز درجة حرارتها 40°م وترتفع إلى 98°م في حمام المسخوطين بقالمة لتصل إلى 118° في بسكرة، حيث يتم الحصول على أكثر من 12 م3/الثانية من الماء الساخن والذي تتجاوز درجة حرارته بين 22 و98 °م وهو ما يسمح بإنشاء محطات لتوليد الكهرباء، إلا أنه لا يتم استغلالها حاليا سوى في تجفيف المنتجات الزراعية وتكييف البنايات إضافة إلى تدفئة البيوت الزراعية والإستشفاء بصفة أساسية وبالتالي إهدار إمكانات نضيفه لإنتاج الطاقة الكهربائية.[5]

يشكل كلس الجوارسي في الشمال الجزائري احتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد، وتوجد هذه الينابيع في درجة حرارة غالبا ما تزيد عن 40°م، والمنبع الحار أكثر هو منبع المسخوطين 96 °م، وهذه الينابيع الطبيعية التي هي على

[1]- محمد بن عمارة، موساوي سمية، الطاقة المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة دراسات، ديسمبر2016، ص221.
[2]- تكواشت عماد،دراجي كريمو، منافسة مصادر الطاقات المتجددة على النفط في الجزائر: بين الواقع والمستقبل، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد12، جوان2017، ص306.
[3]- سيف الدين رحايلية، عبد الجليل بوداح، أفاق ومعوقات استثمار الجزائر في الطاقات المتجددة من وجهة نظر المستهلك : دراسة عينية من مستهلكي الطاقة الكهربائية في مدينة قسنطينة، مجلة دراسات، العدد28، جانفي 2017، ص216.
[4]- فرحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة لواقع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، العدد2012/11، ص153.
[5]- محمد بن عمارة، موساوي سمبة، الطاقة المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مرجع سابق، ص 221.

العموم تسربات لخزانات موجودة في باطن الأرض تدفق لوحدها أكثر من 2م/ثا من الماء الحار وهي جزء صغير فقط مما تحويه الخزانات، كما يشكل التكون القاري الكبيس خزانا كبيرا من حرارة الأرض الجوفية، ويمتد على ألاف الكيلومترات المربعة ويسمى هذا الخزان طبقة ألبية، حيث تصل حرارة مياه هذه الطبقة أي 57°م، ولو تم جمع التدفق الناتج من استغلال الطبقة الألبية والتدفق الكلي لينابيع المياه المعدنية الحارة فهذا يمثل على مستوى الاستطاعة أكثر من 700 ميغاواط.[1]

2-5- طاقة الكتلــة الحيويــة: حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين: المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي 90 % من المساحة الإجمالية للبلاد، ومنطقة الغابات التي تغطي مساحة قدرها 2500000 هكتار، أي حوالي 10% من مساحة البلاد، وتغطي الغابات فيها حوالي 1800000 هكتار، في حين تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال 1900000 هكتار، هذا من جهة المقومات الطبيعية، أما فيما يخص إستغلالها لأغراض الطاقة الكهربائية فهو ضعيف.[2]

تغطي الغابات حوالي 250 مليون هكتار، أي ما يعادل 10% من المساحة الإجمالية للبلاد، ونجد القدرة الاجمالية لطاقة الكتلة الحيوية قدرت بـ 37 م/ ، أي نسبة 10% فقط منها قادرة للاستغلال، ويمكن إنتاج ما يقارب 5 مليون طن من طاقة الكتلة الحيوية من المخلفات الصناعية والزراعية سنويا.[3]

ثانيا:أهم انجازات الجزائر في الطاقات المتجددة:من بين أهم إنجازات الجزائر في مجال الطاقة الشمسية نجد:

- إنشاء محافظة الطاقات الجديدة في الثمانينات واعتماد مخطط الجنوب سنة 1988، مع تجهيز المدن الكبرى بتجهيزات لتطوير الطاقة الشمسية، وذلك بإنجاز محطة ملوكة بأدرار بقوة 100 كيلو واط لتزويد 1000 نسمة في 20 قرية، كما تم توسيع نطاق نشاط مركز بوزريعة وإنشاء وحدة لإنتاج الخلايا الشمسية ووحدة لتطوير تقنية السيليسيوم بهذا المركز الذي كان يحوي أحد أكبر أفران الطاقة الشمسية، وتم إنجاز مشروع حديقة هوائية في فيفري 2002 بطاقة 10 ميغاوات في منطقة تيندوف بالتعاون بين شركة NEAL وبين سوناطراك وسونالغاز ومجموعة سيم (السميد الصناعي لمتيجة)، واستعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في منطقة أسكرام تابعة لولاية تمنغاست الجنوبية، بما يكفل توصيل الكهرباء إلى 1500 حتى 2000 منزل ريفي سنويا، بالإضافة إلى إنجاز أول محطة هجينة لتوليد الكهرباء العامة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة تيلغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل،

[1]- فرحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة لواقع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مرجع سابق، ص153.

[2]- بلال بوجمعة، حمزة خيرجة ، معوقات استخدام الطاقة المتجددة في الجزائر وسبل تطويرها، مجلة الحقيقة، ادرار، الجزائر، العدد30، ص157.

[3]-Dehkal Asmaa, Etats des lieux des énergies renouvelables dans la région MENA : La pari algérien dans les secteur de la mobilisation de l'eau, NOUR Revue ,N03,2016, P199.

وهي بذلك تمثل أكبر حقل غازي في إفريقيا مرشحة لأن تكون مصدر طاقوي بديل ونظيف وتتربع على مساحة 64 هكتار حيث يوجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 مترا.[1]

– ولقد تم تدشين أول محطة خدمات تسير حصريا بالطاقة الشمسية في 26 افريل 2004 في المكان المسمى البريجة بسطاوالي (الجزائر العاصمة)، ولقد أوكلت دراسة هذا المشروع وإنجازه إلى وحدة تطوير التجهيزات الشمسية ببوزريعة ، وقدرت تكلفة إنجاز هذا المشروع بـ 12.7 مليون دينار جزائري.[2]كما تم بناء أول محطة هجينة للطاقة الشمسية/ الغاز بحاسي الرمل عن طريق الشراكة (جزائرية– اسبانية) سنة 2010 بتكلفة 315 مليون أورو يتربع على مساحة (64 هكتار)، تقدر طاقته بـ 150 ميغاواط.[3]

– دشنت الجزائر في 14 جانفي 2011 محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة (حاسي الرمل) جنوبي العاصمة الجزائرية في إطار الشراكة بين شركة (نيال) الجزائرية والشركة الإسبانية (ابينير) لإستثمار نحو 350 مليون أورو، وتعتبر أكبر حقل غازي في إفريقيا، ويبلغ إنتاج هذه المحطة 150 ميغاواط منها 120 ميغاواط يتم إنتاجها بواسطة الغاز و30 ميغاواط عن طريق الطاقة الشمسية وهي متصلة بالشبكة الكهربائية الوطنية، وتغطي المحطة مساحة 64 هكتار حيث يوجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 مترا.[4]

– كما تم إنشاء شركة الكهرباء والطاقات المتجددة SKTM والتابعة لمؤسسة سونلغاز والمتخصصة في تطوير الطاقات المتجددة في الجنوب، بالإضافة إلى ذلك، تم تفعيل كل من حقل طاقة الرياح ذات قدرة إجمالية تقدر بـ 10 ميغاواط، والتابع للمؤسسة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE في ولاية أدرار في جوان 2014، كما تم في جويلية 2014 تفعيل محطة نموذجية لتوليد الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية الكهروضوئية في غرداية، والتابعة لشركة الكهرباء والطاقات المتجددة ذات قدرة 1.1 ميغاواط، كما تم في نفس الفترة (2011–2014) البدء في إنجاز محطات كهروضوئية لتوليد الكهرباء تابعة لشركة الكهرباء والطاقات المتجددة ذات قدرة إجمالية تقدر بـ

[1]- فرحات حدة،الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة لواقع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مرجع سابق، ص153.

[2]- طالم علي، الاستثمار في الطاقات المتجددة ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر " الإشارة إلى واقع الطاقة الشمسية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، حجم08،رقم01،دون ذكر سنة النشر، ص289.

[3]- طيب سعيدة، سنوسي بن عبو، إستراتيجية استغلال مصادر الطاقات المتجددة بكفء لضمان أمن طاقوي مستدام "الطاقة الشمسية في الجزائر"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، حجم08، رقم01، دون ذكر سنة النشر،ص17.

[4]- موساوي رفيقة، موساوي زهية، دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والاسواق،حجم03، رقم06، ص ص 406،407.

343 ميغاواط في كل من المرتفعات الداخلية والجنوب، والموزعة عبر عدة أماكن بقدرة تتراوح مابين 10 إلى 20 ميغاواط للمحطة الواحدة.[1]

المطلب الثاني: إستراتيجية تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر: وقد اعتمدت الجزائر إستراتيجية لتطوير الطاقات المتجددة لما لها من أهمية، وذلك من خلال تبنيها عدة جوانب كانت كالتالي:

أولا: الإطار الهيكلي: أعطت الجزائر الأولوية للبحث لتجعل من برنامج الطاقات المتجددة حافزا حقيقيا لتطوير الصناعة الوطنية والتي تثمن مختلف القدرات الجزائرية (بشرية، مادية، علمية...)، ومن بين المراكز التي تم إنشائها في هذا المجال نذكر:

1- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (UDES): أُنشِئَت هذه الوحدة في 09 جانفي 1988 ببوسماعيل ولاية تيبازة وهي مكلفة بأداء مهمة تطوير التجهيزات الشمسية وإنجاز نماذج تجريبيــة متعلقــة بما يلي:[2]

- التجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري وذات الاستعمال المنزلي أو الصناعي والفلاحي.
- التجهيزات الشمسية ذات الإنارة الفولطية وذات الاستعمال المنزلي والفلاحي.
- التجهيزات والأنظمة الكهربائية، الحرارية والميكانيكية والتي تدخل في تطوير التجهيزات الشمسية لإستعمال الطاقة الشمسية.

2- مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER): تتلخص مهام هذا المركز في جمع ومعالجة المعطيات من أجل تقييم دقيق للطاقات الشمسية الريحية، حرارة الأرض الجوفية والكتلة الحيوية، وكذا صياغة أعمال البحث الضرورية لتطوير إنتاج الطاقات المتجددة وإستعمالها وصياغة معايير صناعة التجهيزات في ميدان الطاقات المتجددة وإستعمالها.[3]

3- الشركة الجزائري للطاقات المتجددة (NEAL): التي أُنشِئَت عام 2002 عن طريق شراكة بين أكبر شركات الطاقة في الجزائر وهما شركة SONATRACH و SONALGAZ إضافة إلى شركة SIM المتخصصة في صناعة المواد الغذائية، وفقا للنسب التالية 45%، 45%، 10%.[4]

---

[1]- سارة جدي، طارق جدي، واقع وأفاق الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، حجم10، رقم20، ص45.

[2]- بوزيد سفيان، آليات تطوير وتنمية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر، مرجع سابق، ص131.

[3]- دهيمي جابر، واقع الطاقات المتجددة بالجزائر وسبل تعزيزها، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد07، افريل 2017، ص ص 215،216.

[4]- بوزيد سفيان، نفس المرجع السابق، ص132.

ثانيا: الإطار القانوني:ومن أهم القوانين المتعلقة بالطاقة المتجددة في التشريع الجزائري نجد:[1]

1- القانون 98-11: المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 المؤرخ في 22 أوت 1998 وقد خصص هذا القانون بند خاص بالطاقات المتجددة وأشار إلى أهميتها وتطرق إلى المصادر الطاقوية المتجددة (الشمس، الرياح، الحرارة الجوفية)، وإعتبر أن هذه المصادر صافية ومتجددة تستعمل في حماية البيئة وتكون كبديل عن الطاقات المعهودة في المستقبل، كما حث على إستغلال مخزون الطاقات المتجددة وإدخالها في الحصيلة الطاقوية الوطنية بنسبة 1% حتى سنة 2050، وبالتالي يجب الإستثمار فيها، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في هذا المجال وخلق مناصب شغل.

2- قانون 99- 09: المؤرخ في 28 جويلية 1999: يتعلق هذا القانون بالتحكم في الطاقة، يهدف إلى تحديد شروط السياسة الوطنية للتحكم في الطاقة ووسائل تطويرها ووضعها حيز التنفيذ، كما يشمل هذا القانون مختلف التدابير والإجراءات المتخذة من أجل ترشيد إستهلاك الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة، والتقليل من أثار النظام الطاقوي على البيئة.[2]

3- القانون 01-20: المؤرخ في 12 ديسمبر 2001: المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، إذ تطرق في المادة 33 منه إلى الاستغلال العقلاني لموارد الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة، ويساعد في مكافحة التلوث البيئي وأثار الإحتباس الحراري الناجمة عن إستغلال الطاقة الاحفورية، كما ربط بين الطاقة والإقتصاد وحدد الشروط التي ينبغي للدولة والجماعات الإقليمية الالتزام بها من أجل تسيير أعمال التحكم في الطاقة وكذا إنتاج طاقات متجددة وإستعمالها.

4- قانون رقم 04-09: المتضمن ترقية الطاقة المتجددة، وهنا تم وضع برنامج لدفع وتشجيع الإستثمار في الطاقة المتجددة بالإضافة إلى عملية تأطير وإنشاء بعض المؤسسات والمنظمات بهدف إنجاح هذه المشاريع، ومن ثم تم إنشاء – على سبيل المثال لا الحصر- المركز الوطني للطاقات المتجددة، وحدة البحث في الطاقات المتجددة في المنطقة الصحراوية ووحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم.[3] ولقد عرف هذا القانون الطاقات المتجددة بشكل صريح في المادة الثالثة منه بأنها:" أشكال الطاقات الكهربائية أو الحركية أو الحرارية أو الغازية المحصل عليها انطلاقا من تحويل الإشعاعات الشمسية، وقوة الرياح والحرارة الجوفية والنفايات العضوية والطاقة المائية وتقنيات استعمال

[1]-عبدو علي الطاهر، الإطار القانوني والإجراءات التحفيزية لتطوير قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة القانون الدولي والتنمية، حجم05، رقم1، دون ذكر سنة النشر، من ص66 إلى ص68.

[2]- جريو محمد الأمين، استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر : حتمية لابد منها، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد13، دون ذكر سنة النشر،ص66.

[3]- سعيدي زهير، خالدي عادل، الطاقات المتجددة بديلا عن النفط وإستراتيجية لدعم التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية،حجم1،رقم01، ص199.

الكتلة الحيوية"، " مجموع الطرق التي تسمح باقتصاد معتبر في الطاقة باللجوء إلى تقنيات هندسة المناخ الحيوي في عملية البناء".

ثالثا: الإجراءات التمويلية: بغرض تمويل مشاريع استراتيجية تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر وضعت عدة إجراءات تمويلية تهدف إلى تشجيع إنتاج الطاقات المتجددة من خلال توفير الظروف الملائمة للإستثمار في جميع فروع مجال الطاقات المتجددة، وهي كما يلي:[1]

– إنشاء صندوق وطني للطاقات المتجددة طبقا لما نص عليه مشروع قانون المالية 2010، يناط إلى هذا الصندوق مهمة تمويل الطاقات المتجددة، كما تضمن قانون المالية الصادر في جويلية 2011 تخصيص نسبة 1% من عوائد المحروقات من أجل دعم هذا الصندوق.

– يمكن لحاملي المشاريع في مجال الطاقة المتجددة الاستفادة من المزايا الممنوحة بموجب الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، والمتمثلة في حوافز ومنافع جبائية وجمركية ومالية كافية وأمن قانوني، وحرية الاستثمار وعدم اللجوء إلى التأميم، انتقال رؤوس الأموال وأخيرا إقرار التحكيم الدولي.

– منح إمتيازات مالية وجمركية لتفعيل الأنشطة والمشاريع التي تتنافس في تحسين الفعالية الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة.

– إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة من أجل تمويل هذه المشاريع ومنح قروض بدون فوائد وبدون ضمانات من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

– تخفيض الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة عند الإستيراد بالنسبة للمكونات والمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة المستعملة في صناعة الأجهزة داخل الجزائر في مجال الطاقات المتجددة.

إضافة إلى ما سبق أدخلت الحكومة أيضا حوافز لإنتاج الكهرباء من محطات الطاقة المتجددة بما فيها تعريفة التغذية، حيث حدد القانون رقم 14/25 المؤرخ في 2004 سعر شراء الطاقات المتجددة من طرف المستثمر الذي قام بإنتاجها حسب نوع التكنولوجيا المستخدمة لإستغلالها وحسب نسبة مساهمة المصادر المتجددة منها.

المطلب الثالث: أفاق وتحديات إستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر: وبطبيعة الحال فإن استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر سيكون لها آفاق في المستقبل، وتوجد له تحديات تعيق استغلاله كأي قطاع فعال أخر، هذا ما سنحاول توضيحه هنا في هذا المطلب.

[1]-بوزيد سفيان، آليات تطوير وتنمية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 128،129.

أولا: أفاق الطاقة المتجددة في الجزائر: حرصا منها على نجاح برنامج الطاقات المتجددة، تعتزم الجزائر تطوير قدراتها الصناعية في هذا القطاع كما سنوضحه:[1]

1- في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية: تستند الإستراتيجية الطاقوية للجزائر على التسريع في تطوير الطاقة الشمسية، فالحكومة تخطط إلى إطلاق عدة مشاريع شمسية كهروضوئية بقدرة كاملة تقدر حوالي 800 كيولواط/ ذروة إلى غاية سنة 2020، وكذا إنجاز مشاريع أخرى ذات قدرة 200 ميغاواط /ذروة في الفترة الممتدة بين 2021 و2030.

2- الطاقة الشمسية الحرارية: تعتزم الجزائر تثمين إمكاناتها من الطاقة الشمسية، التي تعتبر من بين الأهم في العالم، بالشروع في إنجاز المشاريع الهامة في الطاقة الشمسية الحرارية، حيث وضعت الجزائر خطة للفترة مابين 2016 و2020 تتمثل في إنشاء وتشغيل أربع محطات شمسية حرارية مع تخزين بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 1.200 ميغاواط، ويتوقع في برنامج الفترة الممتدة مابين 2021 و2030 إنشاء قدرة تبلغ حوالي 500 ميغاواط في السنة، وهذا إلى غاية 2023 ثم 600 ميغاواط في السنة، إلى غاية سنة 2030.

وعلى العموم من أجل معرفة أكثر لأفاق الطاقة المتجددة في الجزائر نقوم باستعراض الجدول التالي:

الجدول رقم(3-2): يمثل برنامج تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر (2015-2030)

	المرحلة الأولى (2015-2020) ميغاواط	**المرحلة الثانية (2021-2030) ميغاواط**	**المجموع (ميغاواط)**
الطاقة الشمسية الضوئية	3000	10575	13575
قوة الرياح	1010	4000	5010
الطاقة الشمسية المركزة	-	2000	2000
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الطاقة الحرارية الأرضية	05	10	15
المجموع (ميغاواط)	4525	17475	22000

المصدر: بن عبيد فريد، طيبي حمزة، مستقبل الجزائر في مجال استخدام الطاقة المتجددة كبديل للنفط، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد06، ديسمبر2016، ص18.(موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).

إذ من خلال الجدول نلاحظ اعتماد الجزائر بدرجة كبيرة على الطاقة الشمسية بالمقارنة بطاقة الرياح الثانية، أما الطاقة الحرارية الأرضية فهي ضعيفة جدا، ولا ترقى إلى مستوى اهتمام الدولة كونها تتطلب إمكانات.

[1]- مداحي محمد، واقع وآفاق تنافسية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل الأهمية النسبية لاقتصاديات الطاقة التقليدية "حالة الجزائر"، مجلة معارف، العدد21،ديسمبر 2016، ص ص 319، 320.

ثانيا: انعكاسات الطاقة المتجددة على مجمل المجاميع الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر: وسنعرض هنا بعض هذه الانعكاسات:[1]

1- مساهمة الطاقة المتجددة في تحقيق إمدادات الطاقة: بحيث قامت الجزائر بانجاز 10000 كلم خط كهربائي لتموين 117000 منزل لتصل نسبة الكهربة حوالي 95% في إطار البرنامج الثلاثي 2002-2004.

2- مساهمة الطاقة المتجددة في تحلية المياه: فمن الممكن إستعمال هذه المصادر من أجل عملية تحلية المياه في المناطق التي تعاني من نقص في مياه الشرب أو السقي وأيضا المناطق التي يتزايد بها الطلب على المياه، خاصة وأن الجزائر تعاني من هذه الظاهرة، ومن ثم تكتسي هذه النقطة بعدا تقنيا وكذا بعدا اقتصاديا بالنظر إلى حجم الإستثمار الذي سيكون هنا.

3- المساهمة في التنويع في المصادر المستخدمة في توليد الطاقة: خاصة في ظل الإستراتيجية الدولية للطاقة والتي تنص على التقليل من الإعتماد على النفط وضرورة تكوين مخزون طوارئ لمواجهة حالات الإنقطاع في المصادر التقليدية، وقد عمدت الجزائر إلى تبني هذا الأمر بغية الإستجابة للمتطلبات الداخلية، وأيضا زيادة القدرة الإحتياطية للجزائر لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

4- مساهمة الطاقة المتجددة في خلق مناصب عمل: إن الاستثمارات في الطاقة المتجددة يسمح بتوفير مناصب شغل هامة وتقليل البطالة خاصة في المناطق الريفية والصحراوية، وفي هذا الصدد نجد انه سنويا يتم توظيف يد عاملة في هذا المجال، والى غاية 2004 تم توظيف أكثر من 3200 منصب، والعدد يتزايد سنويا إذ وصل سنة 2011 إلى 589837 منصب شغل دائم، ومن المرتقب أن تصل مناصب الشغل في قطاع الطاقة المتجددة حوالي 1.4 مليون منصب بحلول عام 2025.

ثالثا: التحديات التي تواجه استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر: تتمتع الجزائر بصورة إعلامية وبيئية إيجابية لتطوير الطاقة المتجددة، غير أن ذلك لا يلغي وجود العديد من العقبات التكنولوجية والبيروقراطية التي يمكن أن تواجه الطموحات المرغوب في تحقيقها منها:[2]

- استحواذ قطاع المحروقات على النسبة الأكبر من الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية، نظرا إلى الأرباح الهائلة التي يحققها القطاع.

[1]- سعيدي زهير، خالدي عادل، الطاقات المتجددة بديلا عن النفط وإستراتيجية لدعم التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 201،202.

[2]- بن عبيد فريد، طيبي حمزة، مستقبل الجزائر في مجال استخدام الطاقة المتجددة كبديل للنفط، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد06، ديسمبر 2016، ص ص 18،19.

– ارتفاع رأس المال اللازم لمشروعات الطاقة المتجددة، كما أن العائد على الإستثمار يحتاج إلى وقت أطول من مصادر الطاقة التقليدية، مما يحتم على الجزائر الدخول في شراكة مع الاستثمار الأجنبي أو الحصول على المنح الخارجية المرتبطة بصناديق التنمية النظيفة.

– المساحات الكبيرة من الأراضي التي يجب تخصيصها لمشروعات طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وهو ما يتطلب سياسات وبرامج واضحة لاستخدامات الأراضي وتمليكها للدولة.

– محدودية القدرات التصنيعية المحلية لمعدات إنتاج الطاقة المتجددة وعدم القدرة على المنافسة مع الشركات العالمية، نتيجة عدم كفاية الموارد البشرية الفنية الوطنية، وهو ما يضطر السلطات إلى الاستعانة بالمكاتب الاستشارية الدولية، إضافة إلى ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي والتطوير لمعدات الطاقة المتجددة.

– ارتفاع التكاليف التي تحد من توسع إنتاج الطاقة المتجددة من جوانب عديدة، بحيث أن التكاليف في مجال الصناعات الاستثمارية مرتبط بمدى التكنولوجية المتاحة في كيفية تدوير والاستغلال الأمثل للموارد الكامنة في الطاقة المتجددة، حيث تعتبر أسعار الاستثمار عاملا حاسما لتقييم الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقة وفق افتراضات معينة.[1]

– نقص البنية التحتية في مجال الطاقة المتجددة أي غياب المؤسسات التي تحتاج إلى الطاقة المتجددة من جهة، وغياب ونقص تأهيل المؤسسات والكفاءة لتطبيق مشاريع واستخدام الطاقة المتجددة، إضافة إلى غياب السياسات المحفزة للاستثمار وضعف الحوافز المادية والكفاءات للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية.[2]

المبحث الرابع: التنويع الاقتصادي لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة

ينبغي لكل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو المورد السياحي فقط أو غيرها، أن تعمل على تنويع مصادر دخلها، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ضل اعتماده على مورد واحد.

ويقصد بالتنويع الاقتصادي كونه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد.[3] كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد

[1]- بلال بوجمعة، خيرجة حمزة، معوقات استخدام الطاقة المتجددة في الجزائر وسبل تطويرها (مقاربة تحليلية- إستشرافية)، مجلة الحقيقة، العدد30، دون ذكر السنة، ص169.

[2]- كسيرة سمير، عادل مستوي، الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر –رؤية تحليلية أنية ومستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد14،2015، ص 165.

[3]- أوضايفية حدة، خوني رابح، الاقتصاد الجزائري وأثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد07، جامعة سكيكدة، جوان 2017،ص56.

وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على تحقيق موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط كالجزائر، فالتنويع الاقتصادي يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع النفط، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية، كما يشمل ضرورة تطوير القطاع الخاص وإعطائها دورا رياديا.[1]لذلك سنحاول في هذا المبحث دراسة أهمية كل من قطاع السياحة والفلاحة والصناعة في الجزائر لمعالجة عجز الميزانية العامة.

المطلب الأول: السياحة كبديل إستراتيجي لقطاع النفط:كان لتداعيات انهيار أسعار النفط على الأسواق العالمية أثار سلبية على مجمل الدول الريعية مما دفع بها إلى البحث عن البديل، وهو نفس الأمر الذي حتم على الجزائر التوجه نحو القطاع السياحي للنهوض به وتطويره أسوة بدول الجوار (تونس والمغرب)، حيث وضعت الجزائر مخططا للتنمية السياحية حتى عام 2030 من أجل جعل الجزائر قطبا سياحيا مهما في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط.

أولا: واقع السياحة في الجزائر: ومن أجل الوقوف على واقع القطاع السياحي في الجزائر سنقوم بالتطرق إلى كل من المقومات السياحية في الجزائر، والى مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري.

1- المقومات السياحية في الجزائر: هناك عدة مقومات تؤهل الجزائر للرقي بقطاعها السياحي ومن هذه المقومات نذكر:

1-1-المقومات الطبيعية: تمتلك الجزائر مقومات ومقاصد سياحية هامة ومتنوعة، من مقومات التاريخية وتنوع مناخها، إلى امتداد وشساعة صحراءها وصولا إلى البحر المتوسط الذي يمتد على ساحل طوله 1200 كلم، وتطمح الجزائر لان ترقى بإمكانياتها السياحية لان تكون في مستوى البلدان المغاربية(تونس والمغرب)التي تستقطب أعداد لا باس بها من السياح.[2]

أ- التلال والأراضي الخضراء : تملك الجزائر من بين أطول السلاسل في إفريقيا، وهي الأطلس التلي الذي يمتد بمحاذاة الشريط الساحلي تتخللها أحواض وسهول وأهم جبالها هي جبال جرجرة المشهورة في منطقة القبائل ولاية تيزو وزو وتحتضن في أعاليها منطقة تيكجدة المتواجدة على بعد عشر كيلومترات تقريبا من منطقة ولاية البويرة، أما سهولها فان أوسعها وأخصبها سهل متيجة التي تعتبر أخصب تربة في الجزائر ويمتد على مسافة 100 كلم،

[1]- علي حميدوش، زهير بوعكروف، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر: تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، حجم08، رقم01 ،ص118.

[2]-Kouri Djamel, Le tourisme et e développement économique en Algérie, Revue d'économie et de développement humaine, volume6, Numéro2 ,P388.

ب– الحظائر الوطنية السياحية: الحظيرة الوطنية للقالة: 78000 ألف هكتار، تقع شمال الجزائر بالمحاذاة مع البحر الأبيض المتوسط، وتضم ثلاثة شواطئ وثلاثة محميات تحتوي على خمسين نوعا للطيور وأنواع من الحيوانات الأخرى.

– حظيرة جرجرة: 500.18 هكتار، وتقع في قلب أطلس التل، تبعد 50 كلم عن الجزائر العاصمة،

– حظيرة الطاسيلي: 100.000 هكتار ويشمل الطابع الاثري والاركيولوجي، تتميز بمختلف النقوش والرسومات الصخرية، وهي مصنفة كتراث عالمي.

1–2– المقومات الحضارية التاريخية: يعتبر موقع "التاسيلي" من أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر، ويعود تاريخه إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وقد تم تسجيله تراثا عالميا من طرف منظمة اليونسكو للتراث العالمي سنة 1982، بالإضافة إلى ذلك نجد أن التراث الحضاري الجزائري يشمل على رصيدا من المتحف أهمها "المتحف الوطني سيرتا" بقسنطينة، ومتحف بارادو بالجزائر العاصمة، متحف "تيمقاد" بباتنة.[1]

أ– السياحة الساحلية: تتميز المناطق الساحلية في الجزائر بتنوع ثري ثراء الإرث الثقافي والحضاري، حيث يمكن توزيعها على النحو التالي: المنطقة الساحلية للقالة (وهي تحتوي على نظام بيئي غابي وبحري، وبحيرات وثروات حيوانية)، حظيرة قورايا ببجاية (تمتد على مسافة 10 كلم على الساحل)، حظيرة تازا (معقد القبائل)، الحظيرة الوطنية للشناوة (وهي تمتد على 500 هكتار).[2]

ب– السياحة الصحراوية: أما جنوب الجزائر فيمثله الأطلس الصحراوي، ويمتد على مساحة شاسعة تشكل أكثر من 80% من المساحة الكلية للبلاد، وبها عدد كبير من الواحات المتناثرة عبرها، وتتميز بغابات النخيل وتربة خصبة وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، ومن هذه المناطق: بسكرة، غرداية، أدرار، وادي سوف، عين صالح، تقرت، جانت وتمنراست.[3]كما نجد المرتفعات شاهقة الارتفاع كجبال الهقار والتاسيلي إذ يبلغ إرتفاعها حوالي 2254م بمنطقة التاسيلي وجبال الأتاكور بالهقار حوالي 2918 م وهي منطقة تمثل أهم الوجهات السياحية للسياح الأجانب، بالإضافة إلى السهول الرملية التي تشكل اكبر أجزاء الصحراء الجزائرية.[4]

[1]- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ضل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، السنة الجامعية 2012-2013، ص ص 150،151.

[2]- بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية،بحوث اقتصادية عربية، العدد66، 2014، ص ص 10،11.

[3]-الهذبة مناجلية، الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر،مجلة دراسات وأبحاث،المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد26 مارس2017، السنة التاسعة،ص05.

[4]- أبو بكر سالم وآخرون، مساهمة القطاع السياحي في دعم إستراتيجية الإقلاع الاقتصادي بالجزائر،مرجع سابق، ص132.

2- مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري: ومن أجل معرفة ما مدى مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري سنحاول دراسة كل من تطور عدد السياح والإيرادات السياحية، ثم مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل.

2-1- تطور عدد السياح في الجزائر: تمثل إيرادات السياحة مصدرا مهما للعملات الأجنبية لكثير من الدول المتقدمة والنامية التي أولت أهمية لقطاعها السياحي، وتعرف الإيرادات السياحية على أنها "كافة ما تحققه الدولة من إيرادات من السائحين، وماتحققه السياحة كنشاط اقتصادي وكوعاء ضريبي، وما يحققه الأفراد والشركات والمؤسسات والفنادق وشركات الطيران والملاحة البحرية نظير ما يؤدونه من خدمات سياحية مختلفة، والملاحظ أن الإيرادات السياحية تتأثر بعدد من المتغيرات وهي:[1]

- قوة المنتج السياحي لمنطقة معينة على الإغراء وجذب السياح.
- مستوى الخدمات السياحية المختلفة المقدمة للسياح.
- أسعار السلع والخدمات السياحية.
- مدى الوعي السياحي لدى المواطنين والعاملين في قطاع السياحة.
- قدرة السائح على الإنفاق.
- طبيعة الإجراءات الإدارية والجمركية والنقدية المتبعة من طرف المؤسسات والأجهزة المعنية في الدول المضيفة للسياح.
- العلاقة السياسية بين الدول المستقطبة للسياح والدول المصدرة لها.

الجدول رقم(3-3): تطور توافد السياح إلى الجزائر في الفترة (2000-2017).(الوحدة: ألف سائح).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الوافدين	866	901	988	1.166	1.234	1.443	1.638	1.743	1.772
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
عدد الوافدين	1.912	2.070	2.395	2.634	2.733	2.301	1.710	2.039	2.451

Source :https://data.albankadawli.org.

- tourisme international dans les pays De l'OCI : Perspectives et Défis 2010, centre de recherches statistiques et sociales et de formation pour les pays islamique (sesric), p31.
- tourisme international dans les pays De l'OCI : Perspectives et Défis 2015, centre de recherches statistiques et sociales et de formation pour les pays islamique (sesric), p54.
- UNWTO, world tourism Organization, 2016 Edition, p11.(for more information see :Facts and Figures section at mkt.unwto.org) .

[1]- الهذبة مناجلية، الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر،مرجع سابق، ص9.

نلاحظ من الجدول أعلاه تضاعف عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2013، فبعد أن كان سنة 2000 حوالي 866.000 سائح، وحوالي 988.000 سائح سنة 2002، ارتفع العدد إلى 1.166.000 سائح سنة 2003 ثم واصل ارتفاعه إلى حوالي 1.772.000 سائح خلال سنة 2008 وحوالي 2.733.000 سائح سنة 2013، أي تزايد عدد السياح الوافدين إلى الجزائر بنحو ثلاث مرات خلال الفترة الممتدة من سنة (2000-2013)، ويرجع هذا التزايد إلى عدة عوامل من بينها: عودة الأمن في الجزائر خلال هذه الفترة، إضافة إلى الأوضاع الأمنية السيئة التي تشهدها كل من تونس ومصر، الأمر الذي دفع بالسياح إلى اختيار الجزائر كوجهة سياحية بديلة. أما سنة 2014 فنلاحظ تراجع عدد السياح إلى حوالي 2.301.000 سائح، مسجلا تراجعا بـ 18.8% عن سنة 2013، ثم إلى حوالي 1.710.000 سائح سنة 2015، بنسبة تراجع قدرت بـ 25.68% عن سنة 2014، ويرجع ذلك إلى الأوضاع الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل. وعلى العموم يمكن أن نرجع الأسباب الرئيسية إلى تراجع السياحة إلى عدة عوامل من أهمها نقص الرحلات الجوية المتوجهة إلى الجزائر وإن وجدت تكون ضعيفة من ناحية الخدمة وكذلك ارتفاع تكلفة التذاكر ونقص مراكز الإيواء على مستوى الفنادق التي تفتقر إلى أدنى شروط الراحة المعترف بها دوليا وارتفاع تكاليف المبيت أو الإقامة، إضافة إلى وجود سبب آخر لا يقل أهمية عن سابقيه وهو تضييق الخناق على الرحلات نحو الجنوب الوجهة السياحية الأولى للأجانب نتيجة الأوضاع الأمنية الاستثنائية خاصة بعد أحداث تيقنتورين الأخيرة، كل هذا حال دون استقطاب المزيد من السياح إلى هذا البلد الغني بإمكاناته.

2-2- مساهمة السياحة الجزائرية في إيرادات الدولة: أما فيما يخص الإيرادات السياحية في الجزائر ولأجل الوقوف أكثر على ذلك نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(3-4): تطور الإيرادات السياحة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).(الوحدة مليون)

السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
الإيرادات السياحية	102	100	111	112	178	477	393	334	473
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
الإيرادات السياحية	361	324	300	295	326	348	357	246	172

Source :https://data.albankadawli.org.

- tourisme international dans les pays De l'OCI : Perspectives et Défis 2015, centre de recherches statistiques et sociales et de formation pour les pays islamique (sesric), p32.
- tourisme international dans les pays De l'OCI : Perspectives et Défis 2015, centre de recherches statistiques et sociales et de formation pour les pays islamique (sesric), p55.

أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة فيلاحظ بأنها متذبذبة إذا ما قورنت بالإمكانات السياحية المتوفرة بالبلاد، فبعد أن كانت حوالي 102 مليون دولار أمريكي سنة 2000 انخفضت إلى 100 مليون دولار أمريكي سنة 2001، ثم بدأت في الارتفاع ابتداء من سنة 2002 إلى غاية سنة 2005 إذ قفزت من حوالي 111 مليون دولار سنة 2002 إلى 477 مليون دولار سنة 2005، مسجلة ارتفاع بنسبة 2.67%عن سنة 2004، ثم عاودت الانخفاض ابتداء من سنة 2006 لتسجل أعلى ارتفاع لها سنة 2008 بمقدار 173 مليون دولار أمريكي، وتواصل تراجعها في السنوات الموالية إلى غاية سنة 2013، لتصبح تتحسن نوعا ما وتبدأ في الارتفاع العائدات السياحية من جديد مسجلة ارتفاعًا سنة 2006 بـ 1.06 % عن سنة 2005، وبارتفاع في سنة 2015 قدر بـ 1.02 % عن سنة 2014، وبنسبة 1.09 % عن سنة 2013، ثم سرعان ما انخفضت سنتي 2016 و2017 عود، وذلك راجع إلى عودة الأمن إلى البلدان المجاورة التي استعادت سياحها في السنوات الاخيرة.

2-3- مساهمة السياحية في الناتج الداخلي الخام: ومن أجل دراسة مدى مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم(3-5): يمثل نسبة مساهمة قطاع السياحة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (PIB)(%).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة مساهمة قطاع السياحة في**PIB** (%).	1.0	1.5	1.2	1.4	2.1	1.3	2.0	1.8	1.5
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**-**
نسبة مساهمة قطاع السياحة في**PIB** (%).	1.7	1.6	1.3	1.7	1.9	1.3	0.8	1.1	-

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية الجزائرية، متاحة على الموقع الإلكتروني:www.dgpp-mf.gov.dz

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة قطاع السياحة قليلة جدا إذ لم تتجاوز 2.5%طيلة الفترة محل الدراسة (2001-2017) وذلك راجع إلى وجود قطاع آخر(المحروقات) الذي هيمن على النسبة الكبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ولسنوات عديدة معززا ذلك ارتفاع أسعار النفط العالمية.

ثانيا: مقارنة السياحة الجزائرية مع بعض الدول العربية: ومن أجل الوقوف أكثر على وضع القطاع السياحي في الجزائر ارتأينا إجراء مقارنة مع بعض دول الجوار التي لها تشابهات مع الجزائر، وهي تونس والمغرب ومصر، وذلك من خلال:

1- مقارنة تدفق عدد السياح والإيرادات السياحية للدول المغاربية:ورغم أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر عرف تطورا ملحوظا حسب ما تم الإشارة إليه في الدراسة السابقة، إلا أننا لا يمكن الوقوف على حقيقته إلا بمقارنته مع عدد الوافدين السياح إلى الدول المغاربية المجاورة، وذلك من خلال الدراسة التالية:

الجدول رقم(3–6): مقارنة عدد السياح الوافدين إلى دول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: (1000 x)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	866	901	988	1166	1234	1443	1638	1743	1772
تونس	5058	5387	5064	5114	5998	6378	6550	6762	7050
المغرب	4278	4380	4453	4761	5477	5843	6558	7408	7879
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
الجزائر	1912	2070	2395	2634	2733	2301	1710	2039	2451
تونس	7797	7828	5746	6999	7352	7163	5359	5724	7052
المغرب	8341	9288	9342	9375	10046	10283	10177	10332	11394

المصدر: إحصائيات البنك الدولي متوفر على الموقع:.https://data.albankadawli.org

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ تزايد عدد السياح الوافدين في الجزائر من سنة إلى أخرى بداية من سنة 2000 باستثناء السنوات الأخيرة 2014 و2015، غير أن هذا التحسن وبالمقارنة مع الدول المغاربة الأخرى محل المقارنة (تونس والمغرب) نجد أنه ضعيف، ولا يرقى إلى المستوى المرغوب الذي يعكس الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر في هذا القطاع، وذلك راجع إلى عدة أسباب منها العروض المغرية التي تقدمها هته الدول المقارنة، وتوفيرها المناخ الملائم والحرية الكاملة للسائح الذي يحمل عادات وتقاليد وديانات مختلفة، هذا الأمر الذي لا نجده في الجزائر التي لازالت محافظة نوعا ما في هذا الجانب، لكن هذا لا يمنع من أن نقوم باستثمار السياحة في مجالات أخرى على غرار الأردن التي تعد بلد سياحي بامتياز في المجال الطبي.

2– مقارنة مداخيل الدول المغاربية من السياحة الوطنية: ومن اجل الوقوف على مداخيل الدول المغاربية من السياحة نقوم بعرض الشكل التالي كمقارنة بين كل من الجزائر وتونس والمغرب:

الجدول رقم(3–7): يمثل إيرادات الدول المغاربية من السياحة.

(الوحدة: مليار دولار أمريكي).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	0.102	0.100	0.111	0.112	0.178	0.477	0.393	0.334	0.473
تونس	1.980	2.060	1.830	1.940	2.430	2.800	3.000	3.370	3.910
المغرب	2.280	2.970	3.160	3.800	4.540	5.430	6.900	8.310	8.880
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	0.361	0.324	0.300	0.295	0.326	0.348	0.357	0.243	0.172
تونس	3.520	3.480	2.530	2.930	2.860	3.040	1.870	1.710	1.78
المغرب	7.980	8.180	9.100	8.490	8.200	9.070	7.760	7.920	9.09

المصدر: إحصائيات البنك الدولي متوفر على الموقع:https://data.albankadawli.org.

من الشكل يتضح الفرق الشاسع بين مداخيل الدول المغاربية من السياحة الوطنية وذلك على طول فترة الدراسة، إذ ضلت المغرب تحتل أكبر عائد من مداخيل السياحة طيلة الفترة، في حين بقيت الجزائر تحتل نسبة لا تقارن مع مثيلاتها تونس والمغرب بمداخيل جد متدنية، حيث في سنة 2000 بلغت مداخيل المغرب من السياحة الوطنية حوالي 2.280 مليار دولار أمريكي بينما تونس فبلغت مداخيلها حوالي 1.980 مليار دولار أمريكي، في حين كانت مداخيل الجزائر في هذه السنة 0.102 مليار دولار أمريكي، وإن كانت هذه النسبة ارتفعت في سنة 2008 لتصل إلى حوالي 0.473 مليار دولار أمريكي إلا أنها بقيت ضعيفة جدا بالمقارنة مع تونس 3.910مليار دولار أمريكيوالمغرب بـ 8.880 مليار دولار أمريكي، ورغم أن هذه القيم انخفضت بداية من سنة 2009 إلا أنها عاودت الارتفاع في السنوات الباقية، واستمرت مداخيل المغرب في الارتفاع إلى غاية سنة 2017 أين بلغت 9.9 مليار دولار أمريكي وبقيت تحتل المراتب الأولى في دول المغرب العربي وضلت الجزائر تحتل عائداتها المرتبة الأخيرة والضعيفة بسبب إهمال هذا القطاع وعزوف السياح عن الجزائر لعدة أسباب كانت من أهمها عدم توفر الظروف الملائمة والجاذبة لهم وتسهيل تنقلهم داخل البلاد.

ثالثا: تحديات وآفاق القطاع السياحي في الجزائر: وسوف نتطرق إليها في العنصرين التالين:

1– تحديات السياحية في الجزائر (معوقات السياحة في الجزائر): ولكن ورغم الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر والتي تؤهلها لان تكون قطب سياحي بامتياز إلا أنها لم تصل للهدف المنشود وذلك راجع إلى جملة من العراقيل والتحديات والتي نوجزها في العناصر التالية:

– عدم وجود إستراتيجية حقيقية وواضحة، وقبل ذلك رغبة سياسية فعالة، في جعل القطاع قطاعا استراتيجيا، وليس ثانويا، يعتبر مصدرا لكل المشكلات، وقد ترتب على ذلك وجود العديد من العوامل التي أدت ولا تزال تؤدي إلى تدهور القطاع، كتدهور البنى التحتية وضعف شبكة المواصلات والاتصالات، من دون أن ننسى غياب ثقافة سياحية عن المجتمع الجزائري، والتي يمكن أن تساهم بشكل فعال في تسويق المنتجات السياحية.[1]

– نقص في تأهيل وتكوين المستخدمين، حيث يعاني القطاع السياحي في الجزائر من نقص التأهيل في أوساط العاملين في هذا القطاع، إذ لا يتوفر معظم المستخدمين على حد أدنى من التأهيل، الأمر الذي يساعد على تدهور نوعية الخدمات السياحية.و غياب الخدمات السياحية وضعف قدرة الاستيعاب الفندقي وعدم تنوعها.وغياب النظافة بشكل عام وفي الشواطئ بشكل خاص وقلة الأنشطة الترفيهية وعدم تهيئة الغابات.[2]

– ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية (إنعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة، بالإضافة إلى غياب خدمات الجذابة والأعمال التي تبرز المنتجات المحلية)، وعجز في تسويق وجهة الجزائر (أي ضعف الإتصال الداخلي والخارجي، وضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، وانعدام أدوات للإعلام والسهر الإستراتيجي على النشاط السياحي...الخ).[3]

2– آفاق السياحة في الجزائر: المخطط التوجيهي لتنمية السياحة في أفاق 2030:أصبحت السياحة في الجزائر من أهم أولويات السلطات الوطنية، التي انتهجت خطة أو إستراتيجية لتنمية السياحة الجزائرية تحت اسم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT"، من خلال الدراسات والأبحاث والاستشارة الموسعة لجميع الفاعلين في قطاع السياحة، الذي يعكس هذا المخطط رغبة الدولة في دعم الإمكانات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلد من اجل ترقيته إلى مراتب متقدمة في المنطقة الأورو متوسطة، جعل الجزائر وجهة سياحي بامتياز.[4]

يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في أفاق 2030 (SDAT) فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة

[1]- بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية،بحوث اقتصادية عربية، العدد2014،66،ص21.

[2]- الياس شاهد، عبد النعيم دفرور،السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ضل تذبذبات أسعار النفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد06، جوان 2016،ص ص 118،117.

[3]- سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد02، جوان2017، ص 14.

[4]-Boudjani Malika, Djamane Segueni Nadjat, le tourisme en Algérie, Eléments critiques pour une politique Future de tourisme Durable,Revue algerinne d'économie et gestion, volume7,numéro1,P18.

وذلك من اجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة السنوات القادمة، وعلى العموم حدد هذا المخطط خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة جديدة وهي:[1]

- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات.
- تثمين صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بامتياز.
- تنشيط التوازنات الكبرى وإنعكاسها على القطاعات الكبرى.
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني.
- التوثيق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة.

ويرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس حركيات:[2]

- **الحركية الأولى** : مخطط الجزائر كوجهة سياحية.
- **الحركية الثانية** : الأقطاب السياحية ذات الامتياز .
- **الحركية الثالثة** : مخطط الجودة السياحية (نوعية السياحة).
- **الحركية الرابعة** : مخطط الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.
- **الحركية الخامسة** : مخطط تمويل السياحة.

المطلب الثاني: النهوض بالقطاع الفلاحي لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة: فيضل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر نتيجة تهاوي أسعار النفط يؤكد خبراء ومتابعون ضرورة أن تبحث الحكومة وبشكل سريع عن مداخيل بديلة للمحروقات، مؤكدين أن الفلاحة تشكل البديل الأمثل والحل الواقعي لمواجهة هذه الأزمة، ورغم كل المساعي المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في هذا القطاع إلا أنها فشلت في تنويع مداخيل الاقتصاد الذي يعتمد بنسبة 98% على المحروقات، وتعد الزراعة أحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها بالجزائر لما تملكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الإكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الواردات.[3]

أولا: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر: نظرا للموقع الجغرافي الذي تتربع عليه الجزائر والمساحة الشاسعة وإطلالها على البحر الأبيض المتوسط وتنوع مناخها وتضاريسها، جعل من الجزائر بلدا زراعيا بامتياز أدى إلى تنوع المحاصيل الزراعية فيه، إذ تحتل الجزائر مراتب متقدمة في إنتاج العديد من المنتجات والمحاصيل، فنجد فيها:

[1]-Tabouche Ahmed,Benzaire Mebarek,Le plan qualité Tourisme Algérie : concepts et application, Al Bachaer Economic Journal, Numéro 02, Décembre2015, P195.

[2]- عماري عصام، السعيد بوعناقة، رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد السابع، جوان 2018، ص410.

[3]-https://ar.wikipedia.org/wiki21:16 على 2017/11/19 يوم.

1- الحبوب: ففي إنتاج الحبوب نجد الجزائر تحتل المرتبة الرابعة بعد كل من السودان والمغرب ومصر على التوالي، إذ بلغت الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب لمتوسط سنة 2008-2012 حوالي 2646.51 ألف هكتار وقدر الإنتاج 4075.78 ألف طن، في حين بلغ الإنتاج سنة 2014 حوالي 3435.23 ألف طن، مسجلا إنخفاض بـ 30.06%عن سنة 2013، أين كان الإنتاج حوالي 4912.23 ألف طن، و سجل الإنتاج سنة 2015 ما قيمته 3760.95 ألف طن.[1]

2-القمح: تعتبر زراعة القمح من الزراعات الناجحة في الجزائر إذ تتصدر الجزائر المرتبة الثانية على مستوى الدول العربية بعد المغرب، حيث بلغ إنتاجها منه سنة 2014 حوالي 2.436.20 ألف طن، بعد أن كان حوالي 3.299.05 ألف طن سنة 2013، أي بنسبة انخفاض قدرت بـ 26.15% عن سنة 2013، وارتفع إلى 2.656.73 ألف طن سنة 2015 بزيادة قدرت بـ 1.09% عن سنة 2014.[2]

والبلاد عازمة على تشجيع هذا النوع من المحاصيل خاصة بعد أن قامت بتجميد هذا النوع من المنتجات ذات الإستهلاك الوطني الواسع منذ أفريل 2009.[3]أما فيما يخص إنتاج القمح الصلب الذي يحتل المرتبة الأولى من إنتاج الحبوب فقد بلغ إنتاجه إلى ما قيمته 24.071 ألف قنطار سنة 2011 وبعد أن انخفض إلى ما قيمته 23.324 ألف قنطار سنة 2012 وإلى 18.443 ألف قنطار سنة 2013 عرف تحسن سنة 2014 وبدأ في الإرتفاع ليصل إلى ما قيمته 20.199 ألف قنطار.[4]

3- التمور: تعتبر الجزائر في مقدمة البلدان المنتجة للتمور سواء من حيث المساحة المخصصة لذلك أو جودة التمور الجزائرية، حيث تحتل المرتبة الثالثة بعد كل من مصر التي تحتل المرتبة الأولى والسعودية الثانية، إذ نجد أنه قد بلغ متوسط إنتاج التمور في الفترة الممتدة بين (2008-2012) حوالي 662.49 ألف طن، فيما حققت مصر في نفس الفترة متوسط 1344.64 ألف طن، والسعودية 1001.62 ألف طن، ثم أخذ الإنتاج في التحسن إذ بلغ مقدار 848.20 ألف طن سنة 2013، بما يقابل 1328.47 ألف طن في مصر و1031.00 ألف طن في السعودية في نفس السنة، وحوالي 934.38 ألف طن سنة 2014 (بما يقابل 1465.03 ألف طن في مصر، و1095.00 ألف طن في السعودية)، وواصل تحسنه ليصل ما قيمته 990.38 ألف طن سنة 2015، في المقابل كان الإنتاج في مصر 1684.92 ألف طن، و1065.03 ألف طن في السعودية في نفس السنة.

[1]- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2016، المجلد 36.
[2]- نفس المرجع.
[3]-https://ar.wikipedia.org/wiki/
[4]- الجزائر بالأرقام، الديوان الوطني للإحصائيات، ص38.

ولكن بالمقارنة مع ما تصدره الجزائر من هذا المنتوج نجد أنه قد بلغت كمية الصادرات منه سنة 2015 حوالي 28.48 ألف طن أي ما قيمته 34.55 مليون دولار أمريكي، في حين كانت الكمية المصدرة في سنة 2014 حوالي 25.64 ألف طن بما يقابل 38.31 مليون دولار أمريكي، وكمية 14.71 ألف طن سنة 2013 بما يقابل 20.43 مليون دولار أمريكي، مسجلة المرتبة الثالثة بعد كل من تونس المحتلة المرتبة الأولى من حيث صادرات التمر والسعودية الثانية، ولكن الغريب في الأمر أنه لو قمنا بمقارنة إنتاج تونس من التمور نجدها ضعيفة جدا بالمقارنة بالإنتاج الجزائري، إذ بلغ إنتاجها سنة 2013 حوالي 195.00 ألف طن، قابلته 105.80 ألف طن كمية الصادرات، وإنتاج 199.00 ألف طن سنة 2014، قابله 87.13 ألف طن من الصادرات في التمور، وأنتجت حوالي 223.00 ألف طن سنة 2015 من التمور وراحت تصدر حوالي 103.06 ألف طن،[1] متخطية بذلك صادراتها من التمور كل من مصر اكبر بلد منتج للتمور والسعودية المترتبة ثانيا بعد مصر، ومتخطية حتى الجزائر، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على المشكل الذي تعانيه الجزائر والذي أصبح من الضروري إيجاد حل له في أقرب الآجال والمتمثل في تهريب التمور الجزائرية إلى تونس ليتم إعادة تعليبها وتصديرها باسم هذا البلد الشقيق.

4- الخضر:أما في إنتاج الخضر فتصدرت الجزائر المرتبة الثانية بعد مصر الأولى، حيث بلغ متوسط إنتاج الخضر في الفترة الممتدة بين (2008-2012) حوالي 8.394.28 ألف طن، في حين بلغ متوسط الإنتاج في مصر في نفس الفترة حوالي 19.479.26 ألف طن، ثم بلغت نسبة الإنتاج 11.866.41 ألف طن سنة 2013، وحوالي 12.297.73 ألف طن سنة 2014، وما قيمته 12.469.33 ألف طن سنة 2015 بمقابل 15.373.38 ألف طن في مصر في نفس السنة.[2] ونجد إنتاج الجزائر من البطاطا هو المتصدر في إنتاج الخضر بحيث بلغ حوالي 42.195 ألف قنطار سنة 2011، وبلغ ذروة إنتاجه سنة 2012 بإنتاج قدر بـ 48.865 ألف قنطار، ثم رجع إلى الانخفاض ولكن أحسن مما كان عليه سنة 2011 إذ بلغ الإنتاج 46.735 ألف قنطار سنة 2013، وحوالي 45.396 ألف قنطار سنة 2014.[3]

وهذا يدل على التحسن المستمر الذي تشهده الجزائر في هذا المحصول الأساسي والمهم والذي أولت إليه السلطات أهمية كبيرة. إذ إنه ولو واصل التحسن بنفس الوتيرة فسوف تكون الجزائر الأولى عربيا من حيث إنتاج

[1]- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2016، المجلد 36.
[2]- نفس المرجع.
[3]- الجزائر في إحصائيات، الديوان الوطني للإحصائيات، ص 38.

الخضر، ويجب أن لا ننسى النوعية الجيدة والمختلفة للخضر الجزائرية الناتجة عن تنوع المناخ والمناطق الزراعية الجزائرية.

ثانيا: مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري: ويتم معرفة ذلك بالتطرق إلى مدى مساهمتها في اليد العاملة الكلية وكذا في الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

1- مدى مساهمة الفلاحة في اليد العاملة الكلية: ومن أجل معرفة مدى مساهمة الزراعة في التشغيل نقوم بعرض الجدول التالي الذي يمثل مقارنة بين القوى العاملة الكلية والقوى العاملة الزراعية ومنه نستطيع معرفة مدى مساهمة الزراعة في التشغيل:

الجدول رقم(3-8):يمثل القوى العاملة الكلية والزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: ألف.

السنوات	القوى العاملة الفلاحية	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الفلاحية / القوى العاملة الكلية %	السنوات	القوى العاملة الفلاحية	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الفلاحية / القوى العاملة الكلية %
2000	1.185	4.978	23.80	**2009**	1.242	9.472	13.11
2001	1.328	5.199	25.54	**2010**	1.136	9.736	11.66
2002	1.438	5.462	26.32	**2011**	1.034	9.599	10.77
2003	1.565	5.741	27.26	**2012**	912	10.170	8.96
2004	1.617	5.981	27.03	**2013**	1.141	10.788	10.57
2005	1.638	6.222	26.32	**2014**	899	10.289	8.73
2006	1.780	6.517	27.31	**2015**	917	10.594	8.65
2007	1.842	6.771	27.20	**2016**	865	10.845	7.97
2008	1.841	7.002	26.29	**2017**	1.102	10.859	10.14

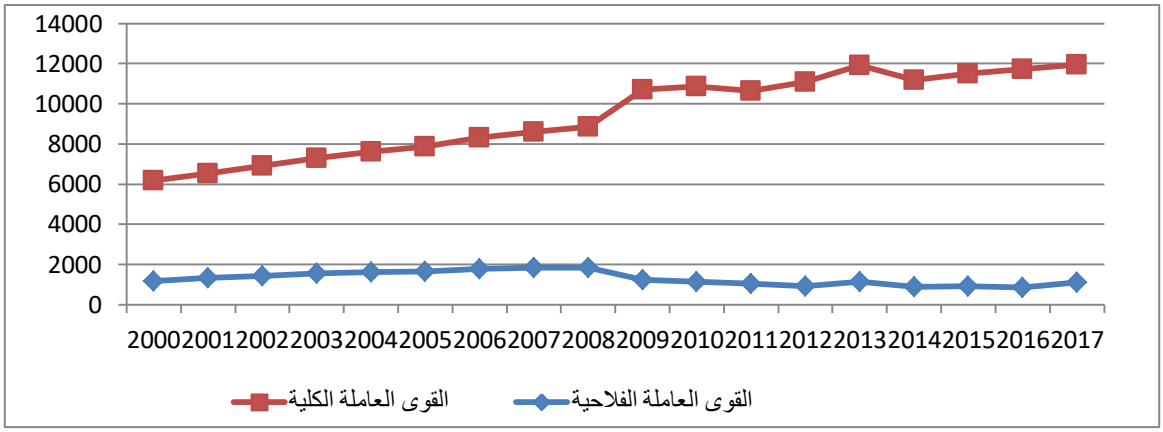
المصدر:بنك الجزائر، التقرير السنوي من2000 إلى 2017.

وبالنسبة لمساهمة الزراعة في القوى العاملة فهي ضعيفة إذا ما قورنت باليد العاملة الكلية حيث بعد أن كانت تمثل ما قيمته 23.80% سنة 2000 ارتفعت إلى 27.26% سنة 2003، وذلك كانعكاس لجهود الدولة في هذا المجال والمتمثلة في الدعم الفلاحي، ورغم أنها بقيت تحافظ على استقرارها نوعا ما في مدى مساهمتها في اليد العاملة الكلية إلى غاية سنة 2008، غير أنه وبداية من هذه السنة عرفت انخفاض محسوسا حيث سجلت ما نسبته 13.11% سنة 2009 لتواصل انخفاضها وتسجل نسبة 7.97%سنة 2016، ورغم الارتفاع الملحوظ خلال سنة 2017 أين بلغت 10.14 % من اليد العاملة الكلية، إلا أنها بقيت نسبة ضعيفة جدا ما يعكس

التوجه الضعيف للعمل بهذا القطاع الذي لم يعد يستقطب اليد العاملة في الجزائر لعدة أسباب من أهمها الجهد المبذول الذي يقابله الأجر الزهيد.

الشكل رقم(3-1):يمثل القوى العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة (2000-2017).

(الوحدة:ألف).



المصدر:بنك الجزائر، التقرير السنوي من2000 إلى 2017.

2- مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي: ومن أجل معرفة ذلك نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(3-9): نسبة القطاع الزراعي منPIB(%).

السنوات	القيمة المضافة لقطاع الزراعة	الناتج المحلي الخام	نسبة قطاع الزراعة إلىPIB	السنوات	القيمة المضافة لقطاع الزراعة	الناتج المحلي الخام	نسبة قطاع الزراعة إلىPIB
2000	346.2	4.123.5	8.4	**2009**	931.3	9.968.0	9.3
2001	412.1	4.227.1	9.7	**2010**	1.015.3	11.991.6	8.5
2002	417.2	4.522.8	9.2	**2011**	1.183.2	14.589.0	8.1
2003	515.3	5.252.3	9.8	**2012**	1.421.7	16.209.6	8.8
2004	580.5	6.149.1	9.4	**2013**	1.640.0	16.647.9	9.9
2005	581.6	7.562.0	7.7	**2014**	1.772.2	17.228.6	10.3
2006	641.3	8.501.6	7.5	**2015**	1.935.1	16.712.7	11.6
2007	708.1	9.352.9	7.6	**2016**	2.140.3	17.525.0	12.2
2008	727.4	11.043.7	6.6	**2017**	2.281.9	18.594.2	12.3

المصدر:بالاعتماد على إحصائات وزارة المالية الجزائرية، متاحة على الموقع الالكتروني:www.dgpp-mf.gov.dz

وتبقى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة ولم تتعدى نسبة 13% في أحسن أحوالها أين حققت ما نسبته 11.6% سنة 2015 و 12.2% سنة 2016 و12.3% سنة 2017، وإن كان يدل هذا على شيء فإنما يدل على أنه تبقى مساهمة الناتج الفلاحي قليلة جدا ولا تعكس الإمكانات التي تملكها الجزائر في هذا القطاع الهام والحساس. وهذا ما يعكس المجهودات والمساعي الواجب اتخاذها للرفع من هذا القطاع المهم في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، وخاصة وأن الجزائر تتوفر على إمكانيات فلاحية تمكنها من أن تعتمد تعتمد على هذا القطاع كبديل للنفط واحتلال المراتب الأولى في الدول العربية من حيث الإنتاج والتصدير، إذا ما تم الاعتماد على سياسة فلاحية ناجعة.

ثالثا: إستراتيجية النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر: إن النهوض بالقطاع الفلاحي وتمكنه من القيام بالأعمال المنوطة به يتطلب توفير جملة من العوامل نلخصها في العناصر التالية:

أ- يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكنه أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن تحقيق ذلك يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع، هذا مع الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، [1]

ب- إنشاء هياكل فعالة لتسويق المنتوج الفلاحي ودعم الصادرات: إن التسويق المحلي أو الخارجي للمنتوجات الزراعية يتطلب وضع سياسة تتمثل في:[2]

- تحسين البنية التحتية لوسائل النقل والتخزين للمنتوجات الزراعية.
- العناية بمواصفات ومعايير الجودة للدخول إلى الأسواق الخارجية والدولية.
- تحسين القدرة التنافسية للمنتوجات الزراعية وتخفيض تكلفة الإنتاج.
- ترويج المنتوجات الزراعية الوطنية بالخارج عن طريق وضع سياسة للدخول إلى الأسواق الخارجية.

المطلب الثالث: النهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة: يشير واقع الصناعة الجزائرية وما تتصف به من خصائص بمجملها إلى ضعف هذه الصناعة وتأخرها عن مواكبة التطورات العالمية في بعض الجوانب، مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار والمنافسة، إذا ما بقيت على وضعها الراهن، الأمر الذي

[1]- باشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد02،2013، ص109.
[2]- إسماعيل عرباجي، الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد07، ديسمبر 2012، ص04.

يفرض ضرورة ملحة لإعادة هيكلتها بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في هذا المجال، لكي تستطيع الاستمرار والصمود أمام التحديات المقبلة.

أولا: خصائص القطاع الصناعي الجزائري: هناك عدة خصائص تتميز بها الصناعة في الجزائر وتتجلى في النقاط التالية:[1]

1- ضعف الأداء وإنخفاض الإنتاجية الصناعية: تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج، القيمة المضافة، الربح...الخ)، وهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات.

2- إرتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية: تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المتشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى:

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الإستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية.
- إختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام.
- الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلية في العملية الصناعية نتيجة سياسة الأسعار.

إضافة إلى ذلك تعتبر العملية الصناعية في الجزائر عملية كمية وليست عملية نوعية، أي أنها تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو إلى إهتمام ضعيف إلى نوعية المنتج، والعمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين.

3- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي: يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتوج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب إستخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتوج وبنوعيات ونماذج مختلفة، وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية التي تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة لإجراء تعديلات في عملية الإنتاج.

[1]- زوزي محمد، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، 2010/08،من ص 176 إلى 178.

وتعتبر ندرة الاستثمار في تطوير قدرات القطاع الصناعي في مجال الإبداع والعلوم والتكنولوجيا من المعوقات الأساسية لصادرات الصناعة، كما أن دور مؤسسات البحث العلمي في تطوير قطاع الصناعات التحويلية محدود في ضل غياب إستراتيجيات للعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى قلة الدعم الحكومي لمؤسسات البحث والتطوير، كما أن نقص في توفر الكوادر البشرية المؤهلة يعتبر عائقا أخر لتطوير قطاع الصناعة، فقلة الإستثمار في العنصر البشري بطريقة ملائمة تؤدي إلى نقص في الخبرات الفنية والتكنولوجية والإبداعية.[1]

ثانيا: واقع القطاع الصناعي في الجزائر:ومن اجل معرفة واقع القطاع الصناعي في الجزائري كان ولا بد من التطرق إلى ما تملكه الجزائر من هذا القطاع الحساس ودراسة مساهمته في الاقتصاد الجزائري للوقوف على مدى أهمية هذا القطاع في أن يكون علاجا فعالا لعجز الميزانية العامة للدولة في ظل الظروف الراهنة في البلاد.

1- المناطق الصناعية في الجزائر: أما فيما يخص المناطق الصناعية في الجزائر،فلقد تم تجسيد فكرةإنشاء مناطق صناعية في الجزائر في سنة 1973 عند صدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 28فيفري 1973 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى اقليم البلديات والولايات، وعبر كامل التراب الوطني عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 03مارس1984،[2] وعليه تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية ادرار وواد سلي بشلف، وعين ميلة بأم البواقي، وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجاية، وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمار بالحراش بالجزائر العاصمة، والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج..الخ.[3]

2- مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري: ومن أجل معرفة ما مدى مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري نقوم بدراسة جملة من العناصر وتتمثل في ما يلي:

1- مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج الداخلي: ومن اجل معرفة ما مدى مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي الجزائري نقوم بعرض الجدول التالي:

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2013،ص81.
[2]- معطا الله محمد، المناطق الصناعية وأثرها على واقع الصناعة الجزائرية، مجلة آفاق فكرية، العدد الثاني، مارس2015، ص182.
[3]- ساعو باية، القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول، مجلة معارف، البويرة، الجزائر، العدد22، جوان2017، ص83.

الجدول رقم(3–10): يمثل نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الوطني (PIB).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة الصناعة إلىPIB	7.05	7.5	7.5	6.8	6.3	5.5	5.3	5.1	4.7
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الصناعة إلىPIB	5.7	5.1	4.6	4.5	4.6	4.9	5.5	5.6	5.7

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية الجزائرية، متاحة على الموقع الالكتروني:www.dgpp-mf.gov.dz

أما عن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي (PIB) فهي ضعيفة ولم تتعدى نسبة 10% في كل السنوات محل الدراسة، وكانت أعلى نسبة حققتها سنوات 2001 و2002 أين حققت نسبة 7.5%، ثم بدأت في الانخفاض إلى أن بلغت 4.7%سنة 2008، وبقيت متذبذبة بقية السنوات الموالية إلى أن بلغت 5.7% سنة 2017.

2– مساهمة الصناعة في التشغيل:نلاحظ أن نسبة مساهمة الصناعة في التشغيل ضعيفة جدا، بحيث بقيت محافظة على نسبتها الضعيفة منذ سنة 2004 أين كانت 5.34%إلى غاية سنة 2008 أين كانت النسبة 4.9%، ثم عرفت نوعا من التحسن إبتداء من سنة 2009 لتبلغ أعلى نسبة لها سنة 2011 أين بلغت 12.82%، ثم أصبحت نسبة مساهمة لصناعة في التشغيل متذبذبة بين 11.67% سنة 2013 و11.54% سنة 2015. وذلك نتيجة لبرنامج دعم النمو الذي تبنته الدولة في الفترة (2009-2014). ورغم هذا التحسن الملحوظ إلا أن نسبة المساهمة تبقى ضعيفة جدا أمام الإمكانات الموجودة والجهود التي سخرتها الدولة للنهوض بهذا القطاع الهام.

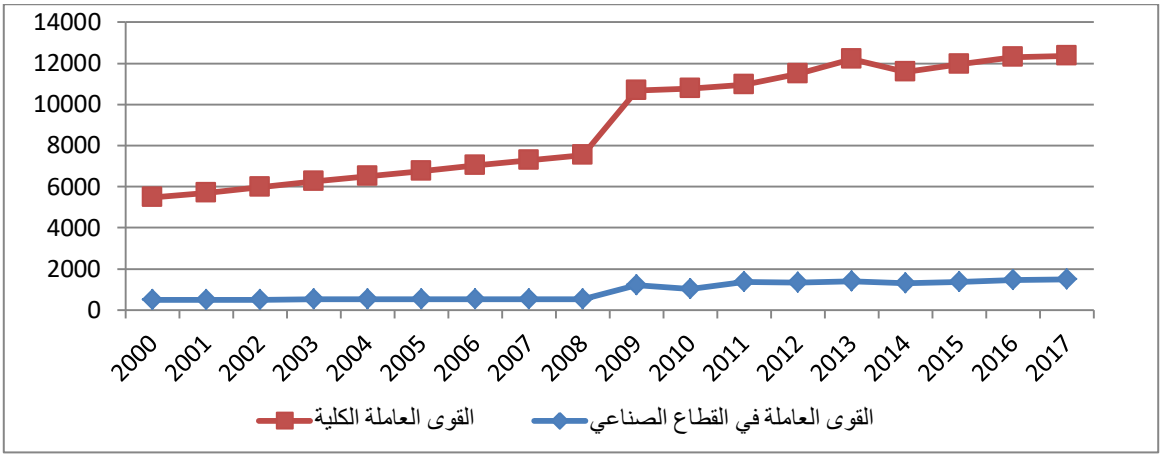
الجدول رقم(3–11): يمثل مساهمة الصناعة في التشغيل للفترة 2000-2017.

الوحدة: ألف

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القوى العاملة في الصناعة	499	503	504	510	523	523	525	522	530
القوى العاملة في الصناعة/ القوى العاملة الكلية %	10.02	9.67	9.22	8.88	8.74	8.40	8.05	7.70	7.56
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القوى العاملة في الصناعة	1.194	1.034	1.367	1.335	1.407	1.290	1.377	1.465	1.493
القوى العاملة في الصناعة/ القوى العاملة الكلية %	12.60	10.62	14.24	13.12	13.04	12.53	12.99	13.50	13.74

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي من2000 إلى 2017.

الشكل رقم(3–2): يمثل مساهمة الصناعة في التشغيل للفترة 2000-2017.



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي من2000 إلى 2017.

ثالثا: الإستراتيجية الصناعية في الجزائر: تهدف الإستراتيجية الصناعية المقترحة إلى توضيح معالم الطريق أمام القطاع الصناعي وتوفير متطلبات النهوض بذلك القطاع حتى يتمكن القيام بدوره المنشود في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تتمثل في العناصر التالية:[1]

1– إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها: إن تطوير الصناعة يستلزم الاهتمام أولا بتطوير البنية التحتية لقطاع الصناعة، وذلك بإعطاء الأولويات في تزويد الخدمات (كهرباء، ماء، وقود، محطات معالجة المياه...الخ) إلى المناطق والتجمعات الصناعية، والعناية بتوفير وسائل نقل للبضائع والركاب، بتكلفة معقولة للمناطق والتجمعات الصناعية، لنقل البضائع الصناعية، كما يمكن منح بعض الحوافز والتشجيع للمستثمرين الذين يدفعون تكاليف تجهيز البنية التحتية لمشاريعهم الصناعية في مناطق لا تتوفر فيها مرافق البنية التحتية.

كما أن تطوير القطاع الصناعي يجب أن يتماشى مع تطوير القوى البشرية العاملة في القطاع وذلك من خلال زيادة الرواتب والحوافز والتشجيعات وتحسين برامج التدريب والتأهيل وتوجيهها إلى خدمة القطاعات الصناعية مما يؤدي إلى رفع كفاءة العاملين في الإنتاج الصناعي المحلي.

2– التركيز على صناعات معينة للتصدير: إن القيام بصناعات قادرة على النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية، يتم بالإعتماد على بعض الصناعات منها:

– الصناعات التي تستخدم المواد الخام المحلية.

[1]- نعيم الهام، استخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016، من ص76 إلى ص81.

– الصناعات التي تستخدم الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة.

– الصناعات التي تقوم على تصنيع المواد الخام أو المواد شبه المصنعة المتوفرة محليا، لتصنيع المنتجات النهائية وتصديرها في الأسواق العالمية.

– الصناعات التي تتميز بطلب عالمي متزايد، وخاصة الصناعات البتروكيمياوية، التي تمتلك الجزائر فيها ميزة نسبية وتنافسية، من خلال توفر المواد الخام المحلية والمجمعات الصناعية الكبيرة.

3– التخطيط والتنظيم الكفء للقطاعين الصناعي والتصدير: من بين المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي أو القطاع التصديري، أنه لم تكن هناك سياسة أو خطوة وطنية لتشجيع التصدير ذات مدى زمني معين ومن ثم لم توضع أهداف محددة، كما أن التصدير يتم من خلال ما يتوفر من فوائض الإنتاج بعد سد حاجة السوق المحلي، وليس على توجه قوامه التصدير، ولا يتم التخطيط والتنظيم الكفء إلا من خلال الأخذ بالاعتبار العناصر التالية:

– إختيار بعض فروع النشاط الصناعي التي يكون للدولة فيها ميزة نسبية أو تنافسية طبيعية أو مكتسبة، أو الجاذبة للاستثمار العربي و الأجنبي.

– مراعاة اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج برفع فاعلية تخصيص الموارد.

– التركيز في مجالات التخصص التي لها إمكانيات التقدم التكنولوجي وتعميق علاقات الترابط بين مختلف القطاعات في المستقبل.

– إيجاد طبقة من المنظمين الصناعيين الأكفاء، الذين لديهم الخبرة في فهم وإدراك متطلبات الصناعة وإدامة فرص نجاحها.

4– تحديد السياسات المالية والاقتصادية الملائمة: من أجل دعم وتعزيز القطاع الصناعي في العديد من المجالات يجب اللجوء إلى تبسيط إجراءات تحصيل الرسوم على مستلزمات الإنتاج، وعلى المواد الأولية المستوردة بقصد تصنيعها وتصديرها، أما في مجال التمويل والتأمين على الصادرات فإن مجال التصدير مرتبط بتوفير الموارد المالية بأسعار فائدة ميسرة وتوفير أنواع من الضمان والتأمين عليها شاملة كافة الصناعات والخدمات التي تتعلق بنشاط التصدير كالتعبئة والتغليف.

5– إن هذه الإستراتيجية تعد تعبيرًا موضوعيًا عن الحرية الاقتصادية، حيث تسمح باتخاذ القرارات الاقتصادية التي تتفق مع مصلحة البلاد، إنطلاقا من الإمكانيات المتاحة المادية منها والبشرية وحاجات المجتمع المختلفة، وهي

بذلك تعد تعبير عن وجه من أوجه السيادة السياسية والاقتصادية باتخاذ الدولة لما تراه مناسبا بملء إرادتها ويتفق مع مصلحتها الاقتصادية بالدرجة الأولى.[1]

– إن أهمية الصناعة كقطاع إستراتيجي يحضا بأولوية في قيادة التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب وضع إستراتيجية محكمة لها، حيث تمكنت كافة البلدان النامية التي أولتها أهمية خاصة من التطور والتقدم بثبات كبلدان شرق أسيا، بل أكثر من ذلك فقد أصبحت الصناعة مرادفة للتقدم، وقد ثبتت أهميتها على مر التاريخ من نواح عديدة نذكر منها أربعة فيما يتعلق بالجزائر:[2]

– إن الصناعة من حيث القوة هي القطاع الذي يقود الجهاز الإنتاجي الوطني ويهيكله.

– إن الصناعة هي مجال فعال للتطبيق التكنولوجي للمعارف من حيث قدرتها على إنتاج المستجدات التقنية وتعميمها على الوضع الاقتصادي بأكمله.

– إن الصناعة هي أفضل ضمان للنمو المستقر الدائم بعيدا عن التقلبات المفاجئة التي يعرفها إنتاج المحروقات.

– إن الصناعة تمكن اقتصادنا من ربح الرهان في الأسواق العالمية في المفاوضات حول نقل القيمة المضافة، لهذه الأسباب وغيرها أخذت الجزائر بإستراتيجية التنمية الصناعية، فهي مجال حيوي لمواجهة التحديات والرهانات الداخلية والخارجية على سواء.

كما لا يجوز أن نغفل عن بعض الجوانب التي يجب على الحكومة الجزائرية أخذها بعين الإعتبار للنهوض بهذا القطاع وتطويره ليساير الوكب ويكون عند التطلعات:[3]

– على المؤسسات الصناعية أن تقوم بإعداد خططها لإجراء التغيرات في بيئتها الداخلية بما يتناسب مع تغيرات البيئة الخارجية.

– لابد من الاهتمام بتطوير المعارف وذلك باقتناء التجهيزات الجديدة والتحكم في تقنيات استعمالها ثم محاولة تطوير البرامج الموجودة.

– ضرورة إنشاء أقطاب تكنولوجية والتي تهدف إلى تعميم ثقافة الذكاء الإقتصادي وتنمية أساليب معالجة المعلومات، والعمل على تطوير القاعدة التكنولوجية وذلك بالعمل على توفير ما يستلزم البحث العلمي من موارد

[1]- مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية: حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص 141.

[2]- مختار بن هنية، نفس المرجع، ص143.

[3]- بودرامــة مصطفى، سبل تحسين القطــاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصاديــة والتسيير والعلوم التجارية، العدد2015/14، ص ص 246،245.

بشرية ومالية ومادية، وتشجيع الإبداع والابتكار، والتركيز على عنصري البحث العلمي والتطوير عن طريق ربط التعليم العالي بالصناعة في مجال الموارد البشرية.

– لابد من إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي عن طريق تخصص الصناعة الجزائرية في المنتجات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية، وتدريب الأيدي العاملة الفنية نحو هذه القطاعات، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية نحو باقي الصناعات ومنحها حوافز طبقا لأهمية الإستثمار وتعتبر الجزائر سوقا واسعة للسيارات فهي تستورد جزء كبيرا وبالتالي وجب التحول نحو صناعتها.

– ضرورة قيام شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص أولا علما أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ستخفف العبء على الدولة، وتسمح برفع مستوى الإنتاجية والفعالية، فضلا عما تتيحه من فرص تعجيل تنفيذ المشروعات وترشيد الإنفاق، ثم ثانيا جذب مستثمرين من دول الإتحاد الأوروبي والدخول معهم في شراكة إستراتيجية للإستفادة من خبراتهم وتجاربهم في تطوير الصناعة المحلية من جهة وللاستفادة من شبكات التوزيع التي يمتلكونها او يعرفونها بصورة أفضل في دول الاتحاد الأوروبي، وإن كانت الشراكة بالنسبة للمؤسسات الصناعية الجزائرية ظاهرة جديدة، فهي من الأساليب المعتادة للتوسع بالنسبة للمؤسسات الأجنبية وتعتبر وسيلة لتأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية في وقت قصير وبتكلفة أقل، خاصة بعد إمضاء الجزائر للشراكة الأورو متوسطية.

خلاصة الفصل:

أصبحت مسألة علاج عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر ضرورة ملحة تستوجب الرغبة الحقيقية والتطبيق الصارم لإتباع سياستها في ظل هيمنة قطاع المحروقات على الإيرادات العامة للدولة، فكان على الجزائر أن تتبع سياسة رشيدة وحكيمة لترشيد الإنفاق العام الذي أصبح يثقل كاهلها، بارتفاعه من سنة إلى أخرى وخاصة فيما يخص النفقات التي لا تمس المشاريع الحساسة والتنموية التي تؤثر في إقتصاد البلاد، وكذلك النهوض بجانب الضرائب، ومحاولة الوقوف على الأسباب الكامنة وراء عدم نجاعة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر لعقد من الزمن، ولا ننسى الاستثمار في الطاقات المتجددة التي أثبتت الدراسة التي قمنا بها مدى الإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر والتي ولو أُستغلت بالشكل الناسب لكانت الجزائر قطبا جاذبا وواعدا للعديد من المشاريع المحلية والأجنبية في هذا المجال، وصولا إلى التنويع الاقتصادي من سياحة وفلاحة وصناعة التي تعتبر من القطاعات المستقبلية والبديلة لقطاع المحروقات في الجزائر والتي أصبحت لزوما النهوض بها والإهتمام بها في ظل الظروف المواتية التي تؤهل الجزائر لأن تكون دولة رائدة.

الفصـــــل الرابـــــــع:

دراســـة وصفيـــة تطبيقيـــة للميزانيـــة العامـــة للجـــزائـــر

تمهيـــد:

يعتبر اقتصاد الجزائر من بين الاقتصاديات التي تعاني مجموعة من الاختلالات الاقتصادية الكلية، وذلك نتيجة ارتباط إقتصادها بأسعار النفط العالمية، والتي انعكس ارتفاع أسعارها إلى حدوث وفرة مالية مما دفع بالدولة إلى تبني عدة مشاريع تنموية الأمر الذي أدى إلى إرتفاع حجم الإنفاق العام بنوعيه التسييري والتجهيزي، ولكن وفي السنوات الأخيرة أصبحت الجزائر تعاني من عجز واضح في ميزانيتها العامة الأمر الذي أصبح يتطلب العلاج الفوري واتخاذ إجراءات مستعجلة وإستراتيجيات قريبة وبعيدة المدى للخروج من هذا العجز وتجنب الوقوع فيه في المستقبل.

لذلك نحاول من خلال هذا الفصل استعراض تطور كل من الإيرادات العامة للدولة والنفقات العامة للدولة وعلاقتها بكل من الإيرادات النفطية والإيرادات العادية، بهدف الوصول إلى الأسباب الحقيقية الكامنة وراء عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة والتي حددت بداية من سنة 2000 إلى سنة2017، وتكون بداية الدراسة بالتركيز على تطور كل من الإيرادات ومعرفة الأسباب التي أدت إلى انخفاضها وكذا دراسة النفقات العامة للدولة ومحاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى ارتفاعها، ثم دراسة تطور رصيد الميزانية العامة للدولة، وإجراء دراسة بسيطة لمعرفة الأثر والعلاقة بين كل من العجز الداخلي(الميزانية العامة للدولة) و العجز الخارجي (ميزان المدفوعات)، ثم في الأخير سنعطي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تكون كفيلة بتصحيح العجز وتخفيضه ولو بالقليل، وذلك على حسب المباحث التالية:

المبحث الأول: تشخيص لأسباب عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة(2000-2017).

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأسباب عجز الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2017).

المبحث الثالث:آليات علاج عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

المبحث الأول: تشخيص لأسباب عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة(2000-2017):

من أجل تشخيص الأسباب التي كان لها تأثير في عجز الميزانية العامة، كان ولا بد من دراسة بنود الميزانية العامة للدولة والمتمثلة في النفقات والإيرادات العامة، للوقوف على أهم التغيرات التي مستهما خلال الفترة محل الدراسة والمتمثلة من سنة 2000 إلى سنة 2017، والتي اعتبرناها فترة كافية (17سنة) للوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى تغير اتجاه رصيد الميزانية العامة من حالة الفائض إلى العجز، وذلك كما يلي:

المطلب الأول:دراسة تطور الإيرادات العامة في الجزائر في الفترة (2000-2017):تعتبر الإيرادات العامة هي الأساس الذي تقوم عليه الميزانية العامة للدولة، لأنه بواسطتها يتم تغطية جميع النفقات التي تقوم بها خلال السنة المالية، ومن أجل الوقوف على التطورات الحاصلة في الميزانية العامة في الجزائر نقوم بعرض الشكل التالي:

الجدول رقم(4-1): يمثل تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2017).

السنوات	الإيرادات العامة (بمليار دج)	معدل نمو الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات العامة إلىPIB	السنوات	الإيرادات العامة (بمليار دج)	معدل نمو الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات العامة إلىPIB
2000	1.124.92	23.54%	%27.3	**2009**	3.275.36	12.84%	%32.9
2001	1.389.73	13.45%	%32.9	**2010**	3.074.64	29.43%	%25.6
2002	1.576.68	-3.24%	%34.9	**2011**	3.489.81	13.50%	%23.9
2003	1.525.55	5.29%	%29.0	**2012**	3.804.03	% 09.00	%23.5
2004	1.606.39	6.69%	%26.1	**2013**	3.895.31	2.39%	%23.4
2005	1.713.99	7.46%	%22.7	**2014**	3.927.74	0.83%	%22.8
2006	1.841.92	8.81%	%21.7	**2015**	4.552.54	15.90%	%27.2
2007	1.949.05	48.91%	%20.8	**2016**	5.011.58	10.08%	%28.6
2008	2.902.44	23.54%	%26.3	**2017**	6.047.88	20.67%	%32.5

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية الجزائرية، متاحة على الموقع الإلكتروني:www.dgpp.mf.gov.dz-

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تذبذب في الإيرادات العامة في الجزائر، بحيث سجلت ارتفاعا ملحوظا لعدة سنوات، هذا ما أوضحته الفوائض الإجمالية المحققة منذ سنة 2000، بحيث حققت ما قيمته 1.124.92 مليار دج سنة 2000 إلى 1.606.39 مليار دج سنة 2004، وبقيت بعدها مستقرة نوعا ما إلى غاية سنة 2007 محققة معدلات نمو مابين 5% و6%،7%،8% على التوالي، غير أنه وفي سنة 2008 سجلت قفزة نوعية إذ إرتفعت إلى ما قيمته 2.902.44 مليار دج بمعدل نمو 48.91%، وحافظت على ارتفاعها طيلة السنوات الموالية ولكن بمعدلات نمو متفاوتة، بحيث بلغت ما قيمته 4.552.24 مليار دج سنة 2015 بمعدل نمو

15.90%، وما قيمته 5.011.58 مليار دج سنة 2016 بمعدل نمو قدر بـ 10.08%، وواصلت تحسنها لتصل سنة 2017 إلى قيمة 6.047.88 مليار دج بمعدل نمو 20.67%.

أولا:العلاقة بين سعر البترول والإيرادات النفطية والإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة(2000-2017):

ومن أجل معرفة ما مدى تأثير إيرادات الجباية البترولية على الإيرادات العامة في الجزائر، سوف نقوم بدراسة تطور أسعار النفط وانعكاساتها على إيرادات المحروقات وبالتالي على الإيرادات العامة للدولة، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(4-2):يبين العلاقة بين الإيرادات العامة للدولة وسعر البترول وإيرادات المحروقات للفترة (2000-2017).

الوحدة: مليار دج و (**دولار/برميل**)

السنوات	سعر االبترول الخام	الجباية البترولية	السنوات	سعر االبترول الخام	الجباية البترولية
2000	28.6	720	**2009**	61.6	3.275.36
2001	24.9	840	**2010**	80.0	3.074.64
2002	25.3	916.4	**2011**	112.9	1.529.40
2003	29.0	836.06	**2012**	110.7	1.519.04
2004	38.6	862.20	**2013**	109.1	1.615.90
2005	54.3	899.00	**2014**	99.1	1.577.73
2006	65.0	916.00	**2015**	52.8	1.722.94
2007	74.4	973.00	**2016**	44.8	1.682.55
2008	99.1	1.715.40	**2017**	53.9	2.126.98

المصدر:-إحصائيات وزارة المالية: المديرية العامة للخزينة،أنظر الموقع:www.dgpp-mf.gov.dz

- principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2017.

تعتبر إيرادات الجباية البترولية أهم مورد في الإيرادات العامة لميزانية الجزائر، وهي بذلك ترتبط وبدرجة كبيرة بأسعار النفط العالمية والتي تتسم بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات بسبب تأثير الظروف الخارجية والدولية والسياسية في العالم، ولو قمنا بتحليل الشكل السابق، نلاحظ أن أسعار النفط العالمية عرفت ارتفاعًا بداية من سنة 2000 أين كانت تمثل 28.6 دولار/للبرميل، فارتفعت إلى 99.1 دولار/ لبرميل سنة 2008، مرافقًا ذلك إرتفاع كل من إيرادات الجباية النفطية وكذا الإيرادات العامة إلى ما قيمته 1.715.40 مليار دج، 2.902.44 مليار دج على التوالي، ثم بدأت في التراجع لتصل إلى 61.6 دولار/ للبرميل سنة 2009، وكان من أهم أسباب إنخفاض أسعار النفط في هذه السنة هو زيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمعروضها النفطي بسبب إستغلالها للغاز الصخري بحيث

تخطى معروضها كل من روسيا والسعودية اللتين تعتبران على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجا للنفط، غير أن ذلك لم يؤثر في إيرادات الجباية النفطية التي ارتفعت إلى 1.927.00 مليار دج، والإيرادات العامة التي بلغت 3.275.36 مليار دج، فكانت وضعية احتياطي الصرف، وكذا مدخرات صندوق ضبط الإيرادات سببا في تفادي الخزينة العمومية للصدمة المالية الخارجية المفاجئة خلال هذه الفترة، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى مواصلة مشاريعها التنموية والعمل على تحسين قطاعات أخرى خارج المحروقات، ثم عرفت الأسعار تحسنا خلال سنتي 2010 أين بلغت 112.9 دولار/للبرميل، وسنة 2012 أين وصلت إلى 110.7 دولار/للبرميل، بسبب الثورات العربية والاضطرابات الأمنية والنزاعات في بعض الدول المنتجة للبترول كما هو الحال في ليبيا وسوريا والعراق حيث أصبحت هناك قنوات بيع غير رسمية (سوق موازي وبأسعار منخفضة) الأمر الذي أثر في السوق الدولية ومن ثم على أسعار النفط، إلا أنه سرعان ما عاودت وتهاوت الأسعار من جديد بعد هذا التاريخ إلى أن بلغت 44.8دولار/للبرميل سنة 2016، مسجلةً بذلك تراجع إيرادات الجباية النفطية بـ-2.36%، بسبب زيادة العرض على الطلب، وكذا زيادة الإنتاج الأمريكي بسبب استغلال الغاز الصخري.

ثانيا:العلاقة بين الإيرادات غير النفطية و الإيرادات العامة للجزائر: والتي تمثل الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية والتي سندرس كل واحدة منها على حدا:

1- العلاقة بين الإيرادات الضريبية والإيرادات العامة للجزائر للفترة(2000-2017): ومن أجل الوقوف على تطور الإيرادات الضريبية نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(4-3): يمثل مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة للجزائر (2000-2017).

الوحدة: مليار دج.

السنوات	الإيرادات الجبائية	الإيرادات الجبائية/ الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات الجبائية/PIB (%)	السنوات	الإيرادات الجبائية	الإيرادات الجبائية/ الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات الجبائية/PIB (%)
2000	349.50	31.06	27.3	2009	1.146.61	35.00	32.9
2001	398.23	28.65	32.9	2010	1.297.94	42.21	25.6
2002	482.89	30.62	34.9	2011	1.527.03	43.75	23.9
2003	524.92	34.40	29.0	2012	1.903.57	50.17	23.5
2004	580.40	36.13	26.1	2013	2.031.01	52.13	23.4
2005	640.47	37.36	22.7	2014	2.091.45	53.24	22.8
2006	720.88	39.13	21.7	2015	2.354.64	51.72	27.2
2007	766.75	39.33	20.8	2016	2.482.20	49.52	28.6
2008	965.28	33.25	26.3	2017	2.630.00	43.48	32.5

المصدر:بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية الجزائرية، متاحة على الموقع الإلكتروني:www.dgpp.mf.gov.dz-

تعتبر الجباية الضريبية وسيلة أساسية تملكها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق أهداف النمو الاقتصادي، وعليه فإن نجاح السياسة الضريبية يرجع أساسا إلى بنية النظام الجبائي وإلى بنية الاقتصاد الذي تنتمي إليه، ولأجل ذلك فإن دراسة مدى مساهمة إيرادات الجباية الضريبية في الجزائر في ضل الظروف الراهنة التي تعيشها الجزائر بسبب تقلبات أسعار النفط يعتبر موضوعًا مهمًا وضروريًا في حد ذاته من أجل معرفة الدور الذي تؤديه في تمويل الميزانية العامة للدولة وفي الاقتصاد الجزائري ككل.

نلاحظ من الجدول رقم(4-3) زيادة الإيرادات الجبائية في الجزائر من سنة إلى أخرى، إلا أن مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة ككل بقيت لا تغطي أكثر من 50% طيلة السنوات محل الدراسة ، بحيث نجد أنها لم تمثل سوى ما نسبتة 31.06% سنة 2000، وذلك رغم التحسن الذي شهدته أين ارتفعت من 31.06% سنة 2000 إلى 36.13% سنة 2004 ثم إلى 53.24%سنة 2014، والتي تعتبر أعلى قيمه حققتها منذ سنة 2000، نلاحظ أنها بدأت نسبتها تتراجع بداية من سنة 2014 رغم زيادة قيمتها المحصلة، فقد حققت ما نسبته 49.52% بقيمة 1.482.20 مليار دج، وما نسبته 43.48%محصلة ما قيمته 2.630.00 مليار دج. وهذا يعكس ضعف جهود الدولة المبذولة من أجل الإرتقاء بهذا النوع من الإيرادات والتي سعت الدولة منذ

التسعينات وبواسطة الإصلاحات الجبائية أن تجعل منها كبديل للإيرادات البترولية المتعرضة دوما لخطر تذبذبات أسعار النفط العالمية، والذي يعكس بدوره أيضا مشكلة عدم فعالية تحصيل الضرائب نتيجة غياب المتابعة الجبائية الصارمة لكبار المكلفين بها، الأمر الذي دفع إلى محدودية الجباية الضريبية بالإضافة إلى الخسائر التي تتحملها الميزانية العامة للدولة نتيجة التهرب والغش الضريبي.

ومن أجل معرفة أسباب تقلبات قيمة الإيرادات الجبائية كان ولا بد من تتبع تطور مكونات الإيرادات الضريبية ومعرفة العناصر الأكثر تأثيرا على الإيرادات الجبائية ككل ولذلك قمنا بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(4-4): يمثل هيكل الإيرادات الجبائية للجزائر للفترة (2000-2017).

الوحدة: مليار دج.

السنوات	الضريبة على المداخيل والإرباح	الضريبة على السلع والخدمات	الحقوق الجمركية	التسجيل والطابع
2000	82.0	165.0	86.3	16.2
2001	98.5	179.2	103.7	16.8
2002	112.2	223.4	128.4	18.9
2003	127.9	233.9	143.8	19.32
2004	148.0	274.0	138.8	19.6
2005	168.1	308.8	143.9	19.67
2006	241.2	341.3	114.8	23.58
2007	258.1	347.4	133.1	28.15
2008	331.5	435.2	164.9	33.68
2009	462.1	478.5	170.2	35.81
2010	561.7	514.7	181.9	39.64
2011	684.7	572.6	222.4	47.39
2012	862.3	652.0	338.2	56.07
2013	823.1	741.6	403.8	52.51
2014	881.2	768.5	370.9	70.85
2015	1.034.5	824.3	411.2	84.64
2016	1.109.19	887.83	389.39	95.79
2017	1.236.10	976.00	356.00	95.00

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري من سنة 2000 إلى 2017.

يتبين من الجدول أعلاه أن السبب في زيادة إيرادات الجباية الضريبية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 هو الزيادة في الضريبة على المداخيل والأرباح، بحيث رغم انخفاض نسبتها من 47.21% سنة 2000 إلى 41.73% سنة 2009، إلا أنها مثلت النسبة الغالبة على حساب بقية مكونات إيرادات الجباية الضريبية

الأخرى، في حين وبداية من هذه السنة نلاحظ ارتفاع قيمة الضريبة على السلع والخدمات التي أصبحت نسبتها تفوق نسبة الضريبة على المداخيل والأرباح، والتي بقيت تقريبا محافظة على نفس النسبة طيلة فترة من الزمن، إذ سجلت نسبة 44.83% سنة 2011 وما نسبته 44.68% سنة 2016، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة تغطية الضريبة على المداخيل والأرباح 35.76%، أما بالنسبة للحقوق الجمركية فإن نسبتها ضعيفة وبعيدة عن المستوى المطلوب إذ نجد أن أعلى نسبة حققتها 17.46% سنة 2015، وهذا ما يعكس ضعف الجهاز الضريبي على مستوى إدارة الجمارك.

2-العلاقة بين الإيرادات غير جبائية و تطور الإيرادات العامة للجزائر للفترة (2000-2017):

أما فيما يخص الإيرادات غير جبائية (والتي تمثل كل من حاصل أملاك الدولة وحصص أرباح بنك الجزائر ومؤسسات عمومية أخرى)، فإن نسبتها ضعيفة جدا بالمقارنة بالإيرادات العامة للدولة، وذلك حسب ما يمثله الجدول التالي:

الجدول رقم(4-5): يمثل تطور الإيرادات غير الجبائية في الجزائر للفترة (2000-2017).

الوحدة: مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات غير الجبائية	55.42	150.90	177.38	164.57	163.79	174.52	205.04	209.30	221.76
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
الإيرادات غير الجبائية	201.75	275.74	433.31	376.42	244.40	258.56	474.96	846.84	1.290.9

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية الجزائرية، متاحة على الموقع الالكتروني:www.dgpp.mf.gov.dz-

بحيث وإنطلاقا مما سبق نجد أنها لم تمثل إلا ما نسبته 1.92% من الإيرادات العامة لسنة 2000، ورغم أنها عرفت تحسنا ملحوظا خلال السنوات محل الدراسة إلا أن ذلك يبقى غير كافٍ ولا يرقى إلى المستوى المطلوب بالمقارنة مع ما تمثله الإيرادات الجبائية، بحيث سجلت ما قيمته 433.31 مليار دج سنة 2011، أي بنسبة مساهمة قدرت بـ 12.41%من الإيرادات العامة، ثم سجلت انخفاضاً طفيفاً سنة 2012 و2013، بمعدل-13.12% و-35.07% على التوالي، وسبب هذا الانخفاض راجع إلى الانخفاضات للأرباح المدفوعة من قبل الهيئات والمؤسسات العمومية، ثم بدأت في التحسن لترفع إلى ما قيمته 846.84 مليار دج سنة 2016، بنسبة مساهمة 16.89%من الإيرادات العامة للدولة وإلى ما قيمته 1.290.9 مليار دج سنة 2017 بنسبة مساهمة

قدرت بـ 21.34%، هذا ما يعكس التحسن في هذا النوع من الإيرادات وإن كان ضعيف، وذلك راجع إلى عدم إهتمام الدولة بهذا النوع من الإيرادات.

المطلب الثاني:دراسة تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2017):لدراسة تطور النفقات العامة في الميزانية العامة للجزائر سنقوم أولا بعرض هيكل النفقات العامة، وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(4-6): يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2017).

الوحدة: مليار دج/ %

السنوات	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة	السنوات	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة
2000	1.178.12	-	**2009**	4.246.33	1.31
2001	1.321.02	12.12	**2010**	4.466.94	5.19
2002	1.550.64	17.38	**2011**	5.853.56	31.04
2003	1.690.17	8.99	**2012**	7.058.17	20.57
2004	1.891.76	11.92	**2013**	6.024.13	-14.65
2005	2.052.03	8.47	**2014**	6.995.76	16.12
2006	2.453.01	19.54	**2015**	7.656.33	9.44
2007	3.108.56	26.72	**2016**	7.297.49	-4.68
2008	4.191.05	34.82	**2017**	7.282.63	-0.20

المصدر:بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية الجزائرية، متاحة على الموقع الالكتروني:www.dgpp-mf.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة النفقات العامة من سنة إلى أخرى، أين ارتفعت مما قيمته 1.178.12 مليار دج سنة 2000 إلى قيمة 1.891.8 مليار دج سنة 2004، وقد حققت أعلى نسبة نمو لها سنة 2008 قدرت بـ 34.82%محققة ما قيمته 4.191.05 مليار دج، ولكن بداية من سنة 2012 أين حققت معدل نمو قدره 20.57% بدأت قيمتها متذبذبة نوعا ما بين الصعود والنزول، بحيث ورغم أنها حققت نمو قدره 9.44% سنة 2015، إلا أنها عرفت انخفاضًا محسوسًا سنتي 2016 و2017 لتحقق ما قيمته 7.297.49 مليار دج، و7.282.63 مليار دج، لتسجل نسبة انخفاض قدرت بـ -4.08% و -020% على التوالي، وهذا ما يعكس جهود الدولة الرامية إلى تبني سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال التخلي عن تمويل بعض المشاريع غير الأساسية، والاستمرار فقط في المشاريع التي أُنطلق في إنجازها خاصة فيما يشمل قطاع السكن والبنية التحتية.

أولا: أسباب زيادة النفقات العامة في الجزائر في الفترة(2000-2017):ومن أجل معرفة أسباب الزيادة في النفقات العامة كان ولا بد من عرض هيكل الإنفاق العام من نفقات التسيير ونفقات التجهيز وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(4-7): يمثل هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2017).

الوحدة: مليار دج/ %

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير/ النفقات العامة	نفقات التجهيز/ النفقات العامة	السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير/ النفقات العامة	نفقات التجهيز/ النفقات العامة
2000	856.19	321.92	72.67	27.32	**2009**	2.300.02	1.946.31	3.71	45.83
2001	963.63	357.39	72.94	27.05	**2010**	2.659.07	1.807.86	15.60	40.47
2002	1.097.71	452.93	70.79	29.20	**2011**	3.879.20	1.974.36	45.88	33.72
2003	1.122.76	567.41	66.42	33.57	**2012**	4.782.63	2.275.53	23.28	32.23
2004	1.251.05	640.71	66.13	33.86	**2013**	4.131.53	1.892.59	-13.6	31.41
2005	1.245.13	806.90	60.67	39.32	**2014**	4.494.32	2.501.44	8.78	35.75
2006	1.437.87	1.015.14	59.14	40.85	**2015**	4.617.00	3.039.32	2.72	39.69
2007	1.673.93	1.434.63	53.84	46.15	**2016**	4.585.56	2.711.93	-0.68	37.81
2008	2.217.77	1.973.27	52.91	47.08	**2017**	4.677.18	2.605.44	1.99	35.77

المصدر:بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية الجزائرية، متاحة على الموقع الالكتروني:www.dgpp-mf.gov.dz

نلاحظ أن السبب الرئيسي وراء زيادة النفقات العامة هو الزيادة المستمرة في نفقات التسيير بالمقارنة مع نفقات التجهيز، وهذا ما تعكسه النسب التي تمثلها من إجمالي النفقات العامة طيلة الفترة محل الدراسة، بحيث نلاحظ أنه مثلت ما نسبته 72.67% سنة 2000، ثم بدأت نسبتها في التناقص إلى أن وصلت إلى 52.91% سنة 2008، ولكن سرعان ما إرتفعت وبقيت تمثل ما نسبته 68.58% (سنة2013) و64.22% (سنة 2017).

وعليه فالأمر الذي يجب أن نقوم بدراسته هنا هو معرفة الأسباب التي تتحكم في زيادة وانخفاض نفقات التسيير والتجهيز؟ هذا ما دفعنا إلى دراسة مكونات كل عنصر على حده وذلك كما يلي:

1- دراسة العلاقة بين نفقات التسيير وارتفاع النفقات العامة للدولة في الجزائر:ولما كانت نفقات التسيير هي المتسبب الرئيسي في زيادة النفقات العامة، كان ولا بد من دراسة مكوناتها والوقوف على العنصر والمكون الأساسي والمتسبب في زيادتها، وذلك من خلال عرض الجدول التالي:

الجدول رقم(4-8): يبين هيكل نفقات التسيير للفترة (2000-2017).

الوحدة: مليار دج.

السنوات	نفقات المستخدمين	منح المجاهدين	مواد ولوازم	تحويلات جارية	فوائد الدين العام
2000	289.60	57.50	54.6	292.00	162.49
2001	324.00	54.40	46.3	391.40	147.53
2002	346.20	73.90	68.5	471.90	137.20
2003	329.90	63.20	58.8	556.90	113.96
2004	391.40	69.20	71.7	633.60	85.15
2005	418.50	79.80	76.0	597.60	73.23
2006	447.80	92.50	95.7	733.30	68.60
2007	616.20	101.60	93.8	781.80	80.50
2008	838.70	103.00	111.7	1.102.90	61.40
2009	910.90	130.70	112.5	1.108.50	37.40
2010	1.212.60	151.30	121.7	1.140.20	33.20
2011	1.774.70	163.20	129.7	1.773.90	37.70
2012	1.988.40	135.30	135.2	2.431.70	42.00
2013	1.855.30	226.50	149.1	1.856.40	44.20
2014	2.007.20	218.40	161.9	2.069.00	37.80
2015	2.170.90	223.00	179.7	2.000.80	42.60
2016	2.279.50	198.00	137.8	1.929.30	40.90
2017	2.286.10	215.8	119.8	1.982.10	73.38

المصدر: مجموعة التقارير السنوية للوضعية المالية للجزائر (للبنك المركزي الجزائري).

نلاحظ أن سبب الزيادة في نفقات التسيير من سنة 2000 إلى سنة 2009 كان سببه التحويلات الجارية، إذ بلغت سنة 2004 ما قيمته 457.1 مليار دج، أي ما نسبته 37.97%من نفقات التسيير، وما نسبته 36.00% سنة 2006، وبلغت سنة 2007 ما قيمته 598.7 مليار دج، أي ما نسبته 35.76%،وسنة 2009 بلغت 860.3 مليار دج أي ما نسبته 37.40% ،ورغم أن نسبتها كانت متذبذبة بين الصعود والنزول، إلا أنها كانت من أهم أسباب زيادة نفقات التسيير بالمقارنة بالنفقات الأخرى، غير أنه وابتداء من سنة 2010 أصبحت من أسباب تزايد نفقات التسيير هو نفقات المستخدمين التي بدأت في الارتفاع بالمقارنة مع

التحويلات الجارية،بسبب زيادة أجور ومرتبات موظفي القطاع الحكومي (الوظيفة العمومية) والتي أقرت بأثر رجعي منذ سنة 2008، بحيث بلغت سنة 2015 ما قيمته 2.170.9 مليار دج أي مثلت ما نسبته 47% (في حين التحويلات الجارية حققت ما نسبته 43.33%)، و سنة 2016 ما قيمته 49.79% بالمقارنة مع التحويلات الجارية التي حققت ما نسبته 42.07%،في حين كانت نسب كل من نفقات منح المجاهدين والمواد واللوازم ضعيفة ولم تتجاوز في أغلبها نسبة 10%من نفقات التسيير.

2– دراسة العلاقة بين نفقات التجهيز وارتفاع النفقات العامة للدولة في الجزائر:ومن أجل دراسة ذلك سنقوم بدراسة كل من برامج دعم النشاط الاقتصادي التي تبنتها الجزائر من سنة 2001 إلى سنة 2014، والتي كان لها التأثير الكبير في زيادة نفقاتها العامة، ثم نوضح في الشق الثاني من الدراسة هيكل نفقات التجهيز في السنوات الاخيرة للفترة محل الدراسة من سنة 2015 إلى سنة 2017، لنوضح أيضا أسباب زيادة نفقات التجهيز في تلك الفترة من الزمن وذلك كما يلي:

2–1 – برامج دعم النشاط الاقتصادي: وباعتبارها من البرامج الأكثر استنزافا للنفقات العامة في الجزائر خلال عقد من الزمن كان ولا بد من التطرق إليها في دراستنا هذه.

إن ارتفاع نفقات التجهيز منذ بداية سنوات 2000 كان من أهم أسبابها ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة التي دفعت النمو الاقتصادي خارج المحروقات والطلب على العمل من طرف المؤسسات، وعليه فإن الحفاظ على المبالغ المتوصل إليها في هذا النوع من النفقات، وتوافقاً مع إمكانيات الامتصاص من طرف الاقتصاد الوطني لمواصلة دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي وكذا تحسين الخدمات العمومية، يستدعي كل الاهتمام.[1]

أ– مضمون برامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004: وقد تبنت الجزائر خلال هذه الفترة برنامجًا منظمًا بغية النهوض بالنشاط الاقتصادي الجزائري، والذي رصدت له الدولة ما يقارب 525 مليار دج، أي بما يعادل 7 مليار دولار أمريكي، والذي أرادات به الدولة تعويض التأخر المسجل خلال العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر، ومن أجل إعادة تشغيل الجهاز الاقتصادي الذي عانى من الركود مما إنجر عنه كثرة البطالة وتردي الظروف الاجتماعية خاصة مسألة السكن والخدمات العامة،[2] وقد كان مسطرًا كما يلي:

[1]- إحصائيات بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013،التطور الاقتصادي والنقدي، ص93.

[2]- choual imed eddine, Aperçu de la politique budgétaire de l’Algérie « 1962-2015 », Revue Djadid El-iktissad review,Vol10, December2015, P12.

الجدول رقم(4–9): يمثل برنامج دعم النشاط الاقتصادي (2001–2004).

الوحدة: مليار دج.

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	–	–	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000–2010"،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09–2013، ص46.

ب– مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009:وبرنامج الإنعاش الاقتصادي التكميلي (2005–2009) الذي جاء ليكمل البرنامج السابق خاصة في ظل الوفرة المالية التي كانت تزخر بها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وقد رصدت له الدولة مبلغ 4200 مليار دج، والذي وجه بالخصوص إلى تحسين مستوى المعيشة، وتطوير البنية التحتية الأساسية (السكن، الطرقات، السدود) وتطوير الجنوب لتخفيف الضغط على بلدان الشمال.[1]

الجدول رقم(4–10): يمثل التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009).

الوحدة: مليار دج.

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة المئوية
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1.908.5	%45.5
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1.703.1	%40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة	50	%1.2
المجموع	4.202.7	100

المصدر: زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري (دراسة للفترة 2001–2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد06،جوان 2017،ص220.

[1] -choual imed eddine, Aperçu de la politique budgétaire de l'Algérie « 1962-2015 », Revue Djadid El-iktissad review,Vol10, December2015, p13.

ج- مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014:والبرنامج التكميلي (2010-2014) الذي رصدت له الدولة قوام مالي إجمالي قدر بـ 21.214 مليار دج أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق المقدر بـ 9.680 مليار دج،[1]والذي يعكس رغبة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و كان من أهم أسباب زيادة نفقات التجهيز سنتي 2011 و2012 أساسا إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 271.4 مليار دينار في 2011 إلى 611.1مليار دينار سنة 2012، أي زيادة قدرها 125.2%، وعرفت نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية، التي كانت تقدر حصتها في نفقات الاستثمار بـ 40.1%في 2008، تراجعا منذ تلك السنة لتبلغ حصتها في 2011 نسبة 35.7% فقط، وبقيت مستقرة تقريبا في 2012 بواقع 693.3 مليار دينار وتمثل نسبة 31% من نفقات التجهيز الإجمالية، وعرفت النفقات الأخرى ذات الوزن المعتبر في مجموع نفقات التجهيز تطورات متباينة، إذ انخفضت نفقات البنية التحتية في قطاع الفلاحة والري من جديد بنسبة 23.3%، وبقيت تلك الخاصة بالتربية والتكوين مستقرة نسبيا (134.6 مليار دينار مقابل 137.9 مليار دينار في 2011).[2]

بحيث خصصت ما نسبته 45% من أجل تطوير البنية التحتية التعليمية، أين قامت ببناء: 3000 مدرسة ابتدائية، 850 ثانوية، أما فيما يخص وزارة التعليم العالي فقد قامت بانشاء 600000 مقعد بيداغوجي و400000 سرير، و44 مطعمًا، على العموم هدف هذا البرنامج إلى تطوير البنية التحتية الاقتصادية الاجتماعية.[3]

أما فيما يخص تطور أهم عناصر النفقات العمومية للتجهيز سنتي 2013 و2014 فتتلخص في ما يلي: ارتفعت تلك الخاصة بالمناجم والطاقة من 0.15% إلى 4.5%، وانخفضت تلك النفقات المخصصة للفلاحة والموارد المائية من 14.4% إلى 11.6%، مثلها مثل نفقات البنى التحتية الاقتصادية والادارية من 37.2% إلى 32.7%، والتربية والتكوين من 10.8% إلى 7.7%، وارتفعت النفقات الخاصة بالسكن من 13.5% إلى 17.1% التي بقيت الدولة مستكملة في مشاريعها رغم انخفاض النفقات العامة.[4]

[1]- دردوري لحسن، فعالية السياسة النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر،مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد11 ديسمبر 2016،ص372.

[2]- إحصائيات البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي، ص ص 103،102.

[3]-choual imed eddine, Apercu de la politique budgétaire de l'Algérie « 1962-2015 », Revue Djadid El-iktissad review,Vol10, December2015, p14.

[4]- إحصائيات البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي، ص84 (انظر الجدول رقم 5)

الجدول رقم(4-11):يمثل التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة(2010-2014).

الوحدة: مليار دج.

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة المئوية
برنامج المتعلق بالتنمية البشرية	10.122	%49.59
البرنامج المتعلق بالمنشات الأساسية	6.448	%31.59
البرنامج المتعلق بتحسين الخدمة العمومية	1.666	%8.16
البرنامج الخاص بالتنمية الاقتصادية	1.566	%7.67
البرنامج الخاص بمكافحة البطالة	360	%1.76
البرنامج المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة والاتصال.	250	%1.22
المجموع	20.412	%100

المصدر:نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر2012

2-2- هيكل نفقات التجهيز للفترة (2015-2017): ومن بين الأسباب التي أدت إلى زيادة نفقات التجهيز في هذه الفترة هو السياسة التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة والمتمثلة في ترقية الهياكل القاعدية والمنشآت الإدارية، وتحسين مناخ الاستثمار، خاصة الأجنبي منه، لما يدره من رؤوس أموال مهمة لعملية تمويل الميزانية، وسنقوم بعرض الجدول التالي الذي يوضح ذلك:

الجدول رقم(4-12): يمثل هيكل نفقات التجهيز للفترة 2015 إلى 2017.

الوحدة: مليار دج.

السنوات	2015	2016	2017
قطاع الطاقة والمناجم	114.7	27.0	25.5
الفلاحة والموارد المالية	305.4	236.9	208.0
البنى التحتية الاقتصادية والإدارية	1.032.2	1.126.4	934.6
التربية – التكوين	227.9	193.3	130.9
البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	135.4	119.4	110.6
السكن	615.7	438.4	535.7

المصدر: -البنك المركزي الجزائري، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2015، ص ص 83.

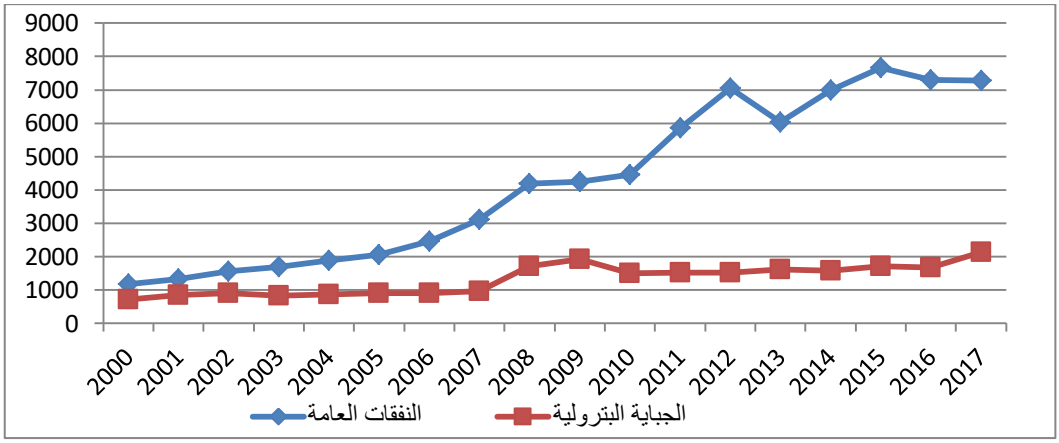
- البنك المركزي الجزائري، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر2016، ص ص 75،76.

3- العلاقة بين أسعار النفط والإنفاق العام في الجزائر: يرتبط حجم الإنفاق العام في الجزائر بحجم الإيرادات العامة التي تغطي هذه النفقات، وكما رأينا سابقا فإن تقلبات أسعار النفط العالمية تؤثر بشكل مباشر في حجم الإيرادات العامة فإنه وبطبيعة الحال سوف تؤثر في النفقات العامة، وانطلاقا من معطيات الجدول السابق رقم(4-

2) الخاص بتطورات أسعار النفط، ومعطيات الجدول رقم (4-6) الذي يبين تطور النفقات العامة للدولة في الجزائر نقوم بعرض الشكل التالي:

الشكل رقم(4-1):يمثل العلاقة بين الجباية البترولية والنفقات العامة للفترة (2000-2017).

الوحدة: مليار دج.



المصدر:بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية الجزائرية، متاحة على الموقع الالكتروني:www.dgpp.mf.gov.dz-

بحيث نلاحظ أنه كلما ارتفعت إيرادات الجباية البترولية رافق ذلك ارتفاع في النفقات العامة التي ارتفعت من 1.178.12 مليار دج سنة 2000، إلى 4.191.05 مليار دج سنة 2008، وذلك نتيجة استغلال الدولة الوفرة المالية التي كانت تزخر بها جراء ارتفاع أسعار النفط العالمية التي بلغت سنة 2008 ما قيمته 96.85 دولار/للبرميل، ورغم أن هذه الأخيرة تعرضت لصدمة خلال هذه السنة مما أدى بها إلى الانخفاض، إلا أن ذلك لم يمنع النفقات العامة من مواصلة ارتفاعها، فقد سجلت ما قيمته 7.058.17 مليار دج سنة 2012، وما قيمته 7.656.33 مليار دج سنة 2015.وهذا ما يفسر أن الدولة قد لجأت إلى موارد أخرى غير الإيرادات النفطية لتغطية نفقاتها التي حافظت على صعودها وعلى ارتفاعها والمتمثلة في موارد صندوق ضبط الإيرادات والذي أنشأ خصيصا لتغطية عجز الميزانية العامة.

ثانيا:العلاقة بين الإيرادات العادية ونفقات التسيير: ومن أجل معرفة العلاقة بين الإيرادات العادية والنفقات العامة نقوم بالتركيز على نسبة تغطية إيرادات الجباية العادية (الجباية الضريبية) لنفقات التسيير باعتبار أن الجزائر كانت تركز في تمويلها لنفقات التسيير على إيرادات الجباية العادية في حين تقوم بتمويل نفقات التجهيز إنطلاقا من إيرادات الجباية غير العادية (الجباية البترولية) والاقتراض الخارجي، وذلك من خلال عرض الجدول التالي:

الجدول رقم(4-13):نسبة تغطية إيرادات الجباية العادية للنفقات العامة للدولة في الجزائر للفترة(2000-2017).

الوحدة:مئوية%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إ ج ع/ ن ت	40,82	41,32	43,99	46,75	46,39	51,43
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
إ ج ع/ ن ت	50,13	45,80	43,56	50,13	49,85	48,81
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
إ ج ع/ ن ت	39,36	39,90	49,15	46,53	50,99	54,13

المصدر:بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية الجزائرية، متاحة على الموقع الالكتروني:www.dgpp-mf.gov.dz

إ ج ع:إجمالي الجباية العادية **ن ت**: نفقات التسيير.

نلاحظ أن نسبة تغطية إيرادات الجباية العادية لنفقات التسيير تبقى قليلة نوعا ما، ولم تتجاوز النصف إلا في سنوات قليلة، بحيث حققت ما نسبته 40,82% سنة 2000، وارتفعت نسبتها إلى 51,43%، ثم بدأت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى ما نسبته 43,56% سنة 2008، وبقيت النسبة بعدها متذبذبة بين الصعود والهبوط، وكانت أقل نسبة حققتها هي 39,36% سنة 2012، ورغم أنها تحسنت سنتي 2016 و2017 أين بلغت 50,99% و54,13% على التوالي، إلا أنها بقيت غير كافية، وبقيت تتراوح بين النصف فقط ولم تبلغ النسب العالية، هذا يعني أن ما نسبته أكثر من 50% من نفقات التسيير غير المغطاة، الأمر الذي يدفع السلطات باللجوء إلى إيرادات أخرى لتغطية ما تبقى من نفقات التسيير غير المغطاة بالإيرادات الجبائية والمتمثلة في الإيرادات النفطية المرتبطة بأسعار النفط غير المستقرة.

ثالثا: العلاقة بين النفقات العامة للدولة في الجزائر و الاستهلاك: وفي سياق دراسة الأسباب التي أدت إلى ارتفاع النفقات العامة، ارتأينا دراسة العلاقة بينها وبين الاستهلاك وذلك كما يلي:

الجدول رقم(4-14): يمثل العلاقة بين النفقات العامة للدولة في الجزائر و الاستهلاك العام للحكومة خلال الفترة (2000-2017).الوحدة: مليار دج.

السنوات	الاستهلاك الحكومي	معدل نمو الاستهلاك الحكومي	مساهمة الاستهلاك الحكومي في النفقات العامة للدولة	السنوات	الاستهلاك الحكومي	معدل نمو الاستهلاك الحكومي	مساهمة الاستهلاك الحكومي في النفقات العامة للدولة
2000	560.14	-	%47.54	**2009**	1.609.37	%10.34	%37.90
2001	624.56	%11.50	%47.27	**2010**	2.065.76	%28.35	%46.24
2002	700.45	%12.15	%45.17	**2011**	3.015.17	%45.65	%51.51
2003	777.52	%11.00	%46.00	**2012**	3.293.47	%9.22	%46.66
2004	846.90	%8.92	%44.76	**2013**	3.186.87	%3.25-	%52.90
2005	865.88	%2.24	%42.19	**2014**	3.409.67	%6.99	%48.73
2006	954.87	%10.27	%38.92	**2015**	3.613.38	%5.97	%47.19
2007	1.090.00	%14.15	%35.04	**2016**	3.617.68	%0.11	%49.57
2008	1.458.51	%33.80	%34.80	**2017**	3.269.58	%9.62-	%44.89

المصدر: إحصائيات البنك الدولي، متوفر على الموقع:https://data.albankaldawli.org

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الاستهلاك الحكومي والنفقات العامة للدولة، بحيث نلاحظ زيادة الاستهلاك الحكومي من سنة 2000 إلى 2002 بمعدل 25,04%، ورغم أنه وبعد هذه السنة عرف نوعا من الانخفاض أين سجل معدل نمو قدر بـ 2,24% سنة 2015، إلا أنه عاود الارتفاع بعد ذلك ليحقق نمو قدر بـ 33,80% سنة 2008، وبقي يعرف بعد ذلك فترات من التذبذب في قيمته بين الانخفاض ثم الارتفاع إلى أن سجل أعلى قيمة له سنة 2011 قدرت بـ 3.015.17 مليار دج أي بمعدل نمو 45,64%،

ورغم أنه عرف نوعا من انخفاض معدلات نموه خلال السنوات الموالية أين سجل -3,23% كمعدل نمو سنة 2013 إلا أن قيمته بقيت مرتفعة نوعا ما، أين سجلت قيمة 3.186.87 مليار دج، وارتفعت إلى 3.617.068 سنة 2016 لتعرف انخفاض طفيف سنة 2017 لتحقق 3.269.58 مليار دج.

المطلب الثالث: دراسة تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2017):وبعد أن تطرقنا إلى دراسة النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة في الجزائر نصل الآن إلى دراسة رصيد الميزانية العامة للدولة، والتي سنقوم بعرضها في هذا المبحث وكذا دراسة علاقتها مع تخفيض قيمة العملة الوطنية والإصدار النقدي وصولا إلى العلاقة بين العجز الداخلي والعجز الخارجي.

أولا: دراسة رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر:لقد تعرض رصيد الميزانية العامة للدولة لعدة تقلبات، فبعد أن عرفت الدولة فترات رخاء أدى إلى تشبع الميزانية العامة وتحقيقها لنسبة إيجابية لسنوات عديدة متزامنا ذلك ارتفاع أسعار النفط العالمية الذي انعكس بدوره على الإيرادات النفطية، عرفت بعدها الميزانية عدم استقرار وأصبحت تحقق نتائج سلبية، الأمر الذي انعكس وبشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري ككل، هذا ما سنحاول دراسته في هذا الشق من الدراسة من خلال عرض الشكل التالي باعتبار أن رصيد الميزانية العامة للدولة هو حاصل فرق النفقات العامة من الإيرادات العامة للدولة، والمعبرين عنهما في الجدولين السابقين رقم(4-6) ورقم(4-1).

الجدول رقم(4-15): يمثل تطور رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: مليار دج.

السنوات	رصيد الميزانية العامة للدولة	السنوات	رصيد الميزانية العامة للدولة
2000	53.20-	**2009**	970.97-
2001	68.71	**2010**	1.392.30-
2002	26.04	**2011**	2.363.76-
2003	164.62-	**2012**	3.254.14-
2004	285.38-	**2013**	2.128.82-
2005	338.04-	**2014**	3.068.02-
2006	611.09-	**2015**	3.103.79-
2007	1.159.52-	**2016**	2.285.91-
2008	1.288.61-	**2017**	1.234.75-

المصدر:بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية الجزائرية، متاحة على الموقع الالكتروني:www.dgpp-mf.gov.dz

رغم أن الميزانية العامة تعززت بإيرادات لا بأس بها طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2007 بسبب إرتفاع أسعار النفط العالمية، غير أننا نلاحظ أنها حققت عجوزات خلال هذه الفترة بحيث حققت عجز ما قيمته -164.62 مليار دج سنة 2003، وواصل العجز إرتفاعه ليصل إلى ما قيمته -1.159.52 مليار دج سنة 2007، وهذا يعبر على أن العجز في الميزانية العامة للدولة خلال هذه الفترة كان مرده ارتفاع النفقات العامة وذلك بسبب السياسات التنموية والتصحيحية التي إنتهجتها الدولة طيلة هذه الفترة لدفع عجلة التنمية إلى الأمام مستغلة الوفرة المالية المحصلة، أي أنه عجز متعمد، نتيجة إقتناع الدولة على وجود وفورات ومصادر أخرى غير النفط تعتمد عليها في عملية التنمية وليس راجع إلى نقص الإيرادات العامة للدولة كما يحصل في كل عجز، غير

أنه نلاحظ استمرار العجز في الميزانية العامة للدولة والذي بلغ ما قيمته (-3.103.78 مليار دج) سنة 2015، ثم بدأ العجز يتراجع نوعا ما، مسجلاً تحسنًا طفيفًا إذ حقق ما قيمته (-1.234.74 مليار دج) سنة 2017، رغم عودة ارتفاع عوائد الإيرادات النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط العالمية، وهذا يعبر مرة أخرى عن السياسة الإحترازية التي إعتمدتها الدولة الجزائرية كإجراء مؤقت كمحاولة منها لتصحيح الخلل في إرتفاع النفقات العامة.

ثانيا:دراسة العلاقة بين عجز الميزانية العامة للدولة ومختلف المتغيرات الاقتصادية: ولما كان حدوث العجز في الميزانية العامة للدولة في الجزائر له علاقة مع متغيرات اقتصادية عديدة كان ولا بد من التطرق إليها في دراستنا، وذلك كما يلي:

1- **العلاقة بين عجز الميزانية العامة للدولة وتخفيض قيمة الدينار في الجزائر:** لقد لجأت الدول الجزائرية إلى قرار تخفيض قيمة عملتها الوطنية بشكل أساسي من أجل إعادة التوازن في موازينها التجارية (الميزانية العامة والميزان التجاري) التي تعرف عجزا واضحا، أو على الأقل للتخفيف من هذا العجز، بحيث سعت من خلال هذا التخفيض إلى جعل أسعار السلع المستوردة أغلى من أجل الحد من شراء السلع القادمة من الخارج وتشجيع الإقبال على المنتجات الوطنية (وهذا في حد ذاته هدف آخر يتمثل في تشجيع الإنتاج المحلي والرفع من نسبة التشغيل)، مما يؤدي إلى تراجع حجم الواردات ونقص فاتورتها بالعملات الأجنبية، وبالمقابل تصبح أسعار السلع المصنعة محليا أرخص بالنسبة للأجانب، هذا ما سيعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية ويرفع بالتالي من حجم الصادرات إلى الخارج، وإذا تراجعت الواردات وتضاعفت الصادرات بما يكفي، فإن ذلك يعيد الميزان التجاري إلى حالة التوازن، غير أنه في الواقع نجد وإن كان التخفيض نجح في السنوات الثلاث الأخيرة، بحيث إنه لما انخفضت قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية فإن ذلك رافق تحسنًا في عجز الميزانية العامة للدولة من -3.103.789 مليار دج سنة 2015 إلى -2.285.913 مليار دج سنة 2016 إلى -1.234.745 مليار دج سنة 2017، فلم يكن له الأثر المرغوب في السنوات الأولى محل الدراسة، وذلك حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(4-16):يبين العلاقة بين رصيد الميزانية العامة للدولة وتغير سعر صرف العملة بالجزائر خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: دج/ اورو، دج/كولار، مليار دولار.

السنوات	معدل سعر الصرف دج/دولار	معدل سعر الصرف دج/اورو	احتياطي الصرف الأجنبي (مليار دولار)	السنوات	معدل سعر الصرف دج/دولار	معدل سعر الصرف دج/اورو	احتياطي الصرف الأجنبي (مليار دولار)
2000	75,3	69,4	11,9	**2009**	72,6	101,3	148,9
2001	77,3	69,2	18,0	**2010**	74,4	99,2	162,2
2002	79,7	75,3	23,1	**2011**	72,9	102,2	182,2
2003	77,4	87,5	32,9	**2012**	77,6	102,2	190,7
2004	72,1	89,6	43,1	**2013**	79,4	105,4	194,0
2005	73,4	91,3	56,2	**2014**	80,6	106,9	178,9
2006	72,6	91,2	77,8	**2015**	100,5	111,4	144,1
2007	69,4	95,0	110,2	**2016**	109,5	121,2	114,1
2008	64,6	94,9	143,1	**2017**	111,0	125,3	97,3

المصدر: إحصائيات وزارة المالية، متوفر على الموقع:www.dgpp.mf.gov.dz-

انطلاقا من الجدول المبين أعلاه، نستطيع تقسيم مراحل تطور قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية إلى فترتين، ففي الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2010، نلاحظ تذبذب أسعار الصرف بين ارتفاع وانخفاض طفيف من سنة إلى أخرى مما يفسر استقرار نسبي لقيمة العملة، وذلك أنه وفي ظل عدم استقرار أسعار صرف العملات الرئيسية اعتمدت الجزائر سياسة التعويم مع وضع هدف المحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي، وخاصة في ظل المكاسب الاقتصادية المحققة على المستوى الإقتصاد الكلي الذي ساهم في الإستقرار النسبي للدينار، غير أنه سرعان ما عاود الانخفاض مقارنة بالعملات الأجنبية بداية من سنة 2011، أين إرتفعت قيمة الدولار من 72.9 دج هذه السنة إلى 111.0 دج سنة 2017، بنسبة نمو قدرت بـ 52.26%.

وعليه نستطيع القول أنه وكما كان لتخفيض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية الأثر الإيجابي على الإيرادات العامة للدولة التي تزيد بزيادة الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات، فإنه في المقابل كان له الأثر السلبي على النفقات العامة وذلك لإرتفاع قيمتها نظرا لإرتفاع قيمة الواردات، وخاصة وأنه غالبية الواردات التي تدخل الجزائر تكون من الأشخاص أو المؤسسات الحكوميه التي تتعامل بالأورو والتي قيمته مرتفعة كثيرا أمام الدينار الجزائري، بالمقارنة مع تلك التي تستوردها الدولة والمقيمة بالدولار، أي أن الواقع كان له أثر عكسي على الأهداف المرغوبة والمسطرة.

2- العلاقة بين عجز الميزانية العامة للدولة والإصدار النقدي في الجزائر: أو ما يسمى بالتمويل غير التقليدي (التمويل التضخمي)، بحيث تقوم الحكومة باستخدام هذا الأسلوب في التمويل بتحويل رقم عجز الميزانية العامة للدولة إلى مبلغ نقدي عن طريق الإصدار النقدي الجديد، وفي ظل نفس أسعار الفائدة السائدة في السوق يؤدي طرح أرصدة نقدية جديدة بنسبة تتجاوز الطلب عليها إلى رفع المستوى العام للأسعار، وما ينشأ عنه من ضغوط تضخمية يتحملها أفراد المجتمع بانخفاض الدخل الحقيقي أو من خلال تطبيق الحكومة لمعدل ضريبة مرتفع.[1] ومن أجل معرفة العلاقة بين الإصدار النقدي الجديد، وعجز الميزانية العامة للدولة نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(4-17): يمثل تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2004-2017). الوحدة: مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الكتلة النقدية M2	2.022,5	2.473,5	2.901,5	3.354,4	3.738,0	4.157,6
معدل نمو M2%	-	22.29	17.30	15.61	11.43	11.22
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الكتلة النقدية M2	4.933,7	5.994,6	6.956,0	7.173,1	8.162,7	9.929,2
معدل نمو M2	18,66	21,50	16,03	3,12	13,79	21,64
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الكتلة النقدية M2	11.015,2	11.941,5	13.663,9	13.704,5	13.816.3	14.974,6
معدل نمو M2%	10,93	8,40	14,42	0,29	0,81	8,38

المصدر: إحصائيات وزارة المالية، Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2017، متوفر على الموقع: www.dgpp.mf.gov.dz-

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك زيادة مستمرة في معروض الكتله النقدية من سنة إلى أخرى خلال الفترة محل الدراسة ولكن بنسب نمو متفاوتة، بحيث ارتفعت من 2.022,5 مليار دج سنة 2000 إلى 3.354,5 مليار دج سنة 2003، أي بنسبة نمو قدرت بـ 15,61% عن سنة 2002، نتيجة زيادة الادخار المالي لجزء من صادرات قطاع المحروقات الذي عرف انتعاش في هذه الفترة وإرتفاع إدخار الأفراد نتيجة زيادة ثقتهم للعملة المحلية، ثم حققت ما قيمته 5.994,6 مليار دج سنة 2007 بنسبة نمو قدرت بـ 21,5% عن سنة 2011، وكانت أعلى نسبة حققتها طيلة الفترة هي 21,64% سنة 2011، ثم أصبحت بعد ذلك تحافظ على نسب نمو معتدلة نوعا ما أي استقرار نسبي، أين حققت ما نسبته 0,29% و0,81% و 8,38% سنوات 2015 و2016 و2017 على التوالي.

[1]- كزيز نسرين، حميدة مختار، آليات سد الموازنة العامة للدولة في ضل أزمة انهيار أسعار النفط- دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي، 35،ص232.

وكانت من بين أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة المعروض النقدي في الجزائر، هو زيادة التراكم السريع في صافي الأصول الأجنبية المقابل الرئيسي للكتلة النقدية (M2) نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي جر معه زيادة حجم وقيمة المحروقات خلال عقد من الزمن، الأمر الذي دفع بالدولة إلى استغلال تلك الوفرة في زيادة النفقات العامة من خلال تبني الجزائر لسياسات وبرامج النمو الاقتصادي والذي تطلب منها مبالغ مالية هائلة، إضافة إلى سعي الدولة إلى تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة.

3- العلاقة بين العجز الداخلي والعجز الخارجي في الجزائر:(عجز الميزانية العامة وعجز ميزان المدفوعات):

ترتبط الميزانية العامة للدولة مع متغيرات اقتصادية كثيرة منها التوازن الخارجي أو ما يعرف بتوازن الميزان التجاري، وهذا ما يمكن أن نوضحه من خلال الدراسة التالية:

الجدول رقم(4-18): يمثل صافي رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2000-2017).

الوحدة: مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	1.630.24	1.475.65	1.491.18	1.893.20	2.323.06	3.400.62
الواردات	704.05	732.80	957.19	1.030.96	1.294.19	1.457.72
رصيد الميزان التجاري	926.19	742.85	533.99	862.23	1.028.86	1.942.9
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات	3.974.12	4.204.94	5.076.84	3.280.50	4.247.49	5.313.53
الواردات	1.501.36	1.828.69	2.454.34	2.715.38	2.893.04	3.420.97
رصيد الميزان التجاري	2.472.76	2.376.25	2.622.50	565.12	1.354.45	1.892.56
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	5.566.71	5.150.67	4.846.39	3.473.78	3.209.33	3.837.15
الواردات	4.001.75	4.366.20	4.809.40	5.291.22	5.413.35	5.436.89
رصيد الميزان التجاري	1.564.96	784.47	36.99	1.817.44-	2.204.02-	1.599.74-

المصدر:بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية، متوفر على الموقع:www.dgpp.mf.gov.dz-

إن تحليل رصيد الميزان التجاري من خلال دراسة الصادرات والواردات، وتحليل رصيد الميزانية العامة للدولة من خلال دراسة كل من الإيرادات والنفقات العامة يبين لنا العلاقة بين التوازن الخارجي والداخلي، وذلك أن الميزان التجاري ومن خلال الصادرات له تأثير كبير على الميزانية العامة للدولة، وخاصة في ظل السيطرة الكاملة لقطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية، بالإضافة إلى الواردات التي لها علاقة مباشرة بزيادة النفقات العامة للدولة حسب ما يمثله الشكل أعلاه، فانخفاض حصيلة إيرادات الصادرات يؤثر في النفقات العامة للدولة لأنها مصدر تمويل لها، وهذه الأخيرة أي النفقات العامة للدولة تؤثر على الواردات وذلك لتلبية الاحتياجات المستمرة للدولة وللأفراد الاستهلاكية والإنتاجية،الأمر الذي يمكن أن يدفع بالميزانية العامة للدولة إلى العجز.

ففي حالة عجز الميزان التجاري تقوم الدولة إتباع سياسة مالية انكماشية متمثلة في رفع معدلات الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام أو كليهما، وكذا تقييد حركة الواردات عن طريق رفع الرسوم الجمركية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر السلع المستوردة الأمر الذي يؤدي إلى قلة الإقبال على إنفاق السلع المستوردة هذه مما ينعكس على زيادة حصيلة الإيرادات العامة، بزيادة حصيلة الرسوم الجمركية الأمر الذي يؤدي إلى تحسين وضع الميزانية العامة للدولة.

ثالثا: دراسة طاقة تمويل الميزانية العامة للدولة: ومن أجل الوقوف على حقيقة تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر نقوم بدراسة مصادر تمويل الميزانية، من خلال العناصر التالية:

1- طرق تمويل رصيد الميزانية العامة للدولة والخزينة العمومية: سنقوم ومن خلال الجدول الموالي بعرض طرق تمويل رصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة محل الدراسة:

الجدول رقم(4-19):يمثل مصادر تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة 2000-2017.

الوحدة: بملايير الدينارات.

السنوات	رصيد الميزانية	الرصيد الإجمالي للخزينة خارج FRR	التمـــويـــل			
			بنكي	غير بنكي	خارجي	صندوق ضبط الإيرادات
2000	53,20-	54,38-	175,34-	105,68	97,05-	00
2001	68,71	55,22	136,96-	85,33	110,57-	00
2002	26,04	16,06-	58,12-	32,82	74,89-	00
2003	164,62-	10,25-	31,23	86,03-	90,94-	00
2004	285,38-	187,31-	287,50-	57,72	53,17-	00
2005	338,04-	472,16-	118,74	221,29	115,71-	00
2006	611,09-	647,31-	76,20-	172,57	158,70-	91,53
2007	1.159,52-	1.281,95-	275,39-	213,65	110,67-	531,95
2008	1.288,61-	1.381,15-	346,37-	508,14	4,23-	758,18
2009	970,97-	1.113,70-	93,46	655,25	0,70	364,28
2010	1.392,30-	1.496,47-	30,14	674,33	0,53	791,93
2011	2.363,76-	2.468,84-	19,83-	727,99	0,77-	1.761,45
2012	3.254,14-	3.246,19-	51,54	913,83	2,44-	2.283,26
2013	2.128,82-	2.205,95-	165,46-	241,11	2,17-	2.132,47
2014	3.068,02-	3.185,99-	18,67	204,08	2,43-	2.965,67
2015	3.103.79-	3.172,43-	152,54	136,61	3,32-	2.886,50
2016	2.285.91-	2.343,73-	232,63	64,58	100	1.387,93
2017	1.234.75-	1.590.228-	872,87	82,87	2,59-	

المصدر:بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الجزائرية، متاحة على الموقع الالكتروني الرسمي للوزارة:www.dgpp.mf.gov.dz-

نستطيع تقسيم طرق تمويل رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر إلى فترتين، ففي الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005 كان تمويل الميزانية العامة للدولة مرتكز بنسبة كبيرة على التمويل غير البنكي، ولم تعتمد على صندوق ضبط الإيرادات ، إذ بلغت سنة 2004 ما قيمته 29.6 مليار دج، في حين اعتمدت الجزائر في هذه الفترة

بتسديد الديون الخارجية التي بلغت سنة 2005 ما قيمته 115.7 مليار دج، كما قامت بالتخلص من ديونها اتجاه القطاع المصرفي سنتي 2004 و2005.

بينما في الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى 2016 أين بدأت الدولة تمتص من رصيد صندوق ضبط الإيرادات من أجل تمويل عجز ميزانيتها العامة، وإن كانت في البداية قد إقتطعت منه مبالغ صغيرة ومعتبرة بحيث كان التمويل من الصندوق في سنة 2006 ما قيمته 61.53 مليار دج، إلا أنها بدأت في رفع المبالغ مع مرور الوقت فنلاحظ أنه ارتفع من 758.18 مليار دج سنة 2008 إلى 1.761.45 مليار دج سنة 2011 ثم إلى 2.965.67 مليار دج سنة 2014، التي تعبر أكبر قيمة حققتها طيلة الفترة محل الدراسة، وذلك راجع إلى زيادة قيمة النفقات العامة في ظل انخفاض الإيرادات العامة للدولة والتي لم تجد لها بديل يغطي ما كانت توفره الإيرادات النفطية لعدة سنوات.

هذا التحليل يوضح لنا الاعتماد الكلي للخزينة على الاقتطاع من موارد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الخزينة العامة ومما يؤكد أيضا ضعفها في إدارة تمويل العجز.

ولقد قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الموارد خصيصا لامتصاص الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة، وهو حساب من حسابات الخزينة العمومية مفتوح على مستوى بنك الجزائر حيث يسمح للخزينة العمومية بحساب الفرق بين السعر المرجعي لبرميل البترول المعلن عنه من خلال قانون المالية، وسعر البيع الحقيقي للبرميل، بهدف استعمال إيراداته لمعالجة عجز الميزانية المستقبلي، أو تسديد المديونية العمومية،[1] والجدول التالي يوضح تطور إيرادات الصندوق خلال الفترة محل الدراسة.

[1]- دنان راضية، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، ،ص157.

الجدول رقم(4-20):وضعية صندوق ضبط الإيرادات بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)

(الوحدة: مليار دج).

السنوات	الرصيد الأولي	الفائض	ص ض إ قبل الاقتطاع	تمويل عجز الميزانية	رصيدFRR بعد الاقتطاع
2000	00	453.23	453.23	00	232.13
2001	232.13	123.86	356.00	00	171.53
2002	171.53	26.50	198.03	00	27.97
2003	27.97	448.91	476.89	00	320.89
2004	320.89	623.49	944.39	00	721.68
2005	721.68	1.368.83	2.090.52	00	1.842.68
2006	1.842.68	1.798.00	3.640.68	91.53	2.931.04
2007	2.931.04	1.738.48	4.669.89	531.95	3.215.53
2008	3.215.53	2.288.16	5.503.69	758.18	4.280.07
2009	4.280.07	400.67	4.680.74	364.28	4.316.64
2010	4.316.46	1.318.31	5.634.77	791.93	4.842.83
2011	4.842.83	2.300.32	7.143.15	1.761.45	5.381.70
2012	5.381.70	2.535.30	7.917.01	2.283.26	5.633.75
2013	5.633.75	2.062.32	7.695.98	2.132.47	5.563.51
2014	5.563.51	1.810.32	7.373.83	2.965.67	4.408.16
2015	4.408.15	552.19	4.960.35	2.886.50	2.073.84
2016	2.073.84	98.55	2.172.39	1.387.93	784.45

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية الجزائرية، متاحة على الموقع الالكتروني الرسمي للوزارة:www.dgpp-mf.gov.dz

و لو ألقينا نظرة على قيمة صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة محل الدراسه فنلاحظ أنه ورغم العجز المحقق في الميزانية العامة وفي الإيرادات العامة إلا أنه ظل يحقق وفورات مالية هذا ما يعكسه الإرتفاع المستمر في قائمه طيلة الفترة الممتدة من 2005 إلى 2013، والذي ارتفع مما قيمته 453.23 مليار دج سنة 2000 إلى ما قيمته 2.288.16 مليار دج سنة 2008، ثم إلى 2.535.30 مليار دج سنة 2012، وذلك راجع أيضا إلى الارتفاعات في الإدخارات المالية التي كانت بحوزة صندوق ضبط الإيرادات والذي مكنه من المقاومة والاستمرار في عملية التمويل رغم الارتفاعات المستمرة للنفقات العامة والتراجع الواضح لإيرادات الجباية النفطية، لكن سرعان ما بدأ رصيد هذا الصندوق في التآكل بسبب استمرار الانخفاضات في أسعار النفط العالمية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الفائض 98.55 إلى مليار دج سنة 2016 فقط.

2- المديونية الخارجية للخزينة العامة للدولة في الجزائر: بهدف تحقيق الاستقرار المالي سعت الجزائر إلى التقليص من الدين العام والاقتراض الخارجي للوصول إلى حد يجنبها من إثقال كاهل الخزينة العمومية والإضرار بأمن واستقرار الاقتصاد الداخلي، وبهدف توضيح مسار وتطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة محل الدراسة نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(4-21): قائم وهيكل الدين الخارجي للفترة (2000-2017).

الوحدة: بملايير الدولارات الأمريكية.

السنوات	الدين م ط أ	الدين ق أ	مجموع الدين الخارجي	السنوات	الدين م ط أ	الدين ق أ	مجموع الدين الخارجي
2000	25,088	0,173	25,261	**2009**	4,241	1,572	5,813
2001	22,441	0,260	22,701	**2010**	3,758	1,778	5,536
2002	22,540	0,102	22,642	**2011**	3,263	1,142	4,405
2003	23,203	0,150	23,353	**2012**	2,471	1,205	3,696
2004	21,411	0,410	21,821	**2013**	2,069	1,328	3,397
2005	16,484	0,707	17,191	**2014**	1,76	1,975	3,735
2006	5,062	0,541	5,603	**2015**	1,197	1,823	3,020
2007	4,893	0,581	5,474	**2016**	1,863	1,986	3,849
2008	4,282	1,303	5,585	**2017**	1,893	2,096	3,989

المصدر:-بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية الجزائرية، متاحة على الموقع الالكتروني الرسمي للوزارة:www.dgpp-mf.gov.dz

إن الاستمرار في التسديدات المسبقة خلال سنة 2005 وتسارعها سنة 2006 سمح بتحقيق انخفاض قوي في الدين العمومي الخارجي، وهو ما يشهد على نجاح سياسة تقليص المديونية الخارجية للجزائر ومستوى الأمن المالي الخارجي، إذ عرف قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل اتجاها تنازليا اعتبارا من سنة 2000،حيث تراجع إلى 16,484 مليار دولار في نهاية 2005، ثم إلى 5,062 مليار دولار في نهاية 2006، وإلى 4,889 مليار دولار في نهاية سنة 2007، وأخيرا 4,282 مليار دولار في نهاية 2008، وتواصل تقليص المديونية الخارجية في السنوات الموالية ولكن بوتيرة أقل، بحيث تراجع قائم الدين الخارجي متوسط و طويل الأجل إلى 2,263 مليار دولار في نهاية 2011 مقابل 3,903 مليار دولار في نهاية 2010 و4,356 مليار دولار في نهاية 2009 (4,841 مليار دولار في نهاية 2008)، أما فيما يخص الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل، فقد بلغ مستواه 1,197 مليار دولار في نهاية 2015، مقابل 1,760 مليار دولار في نهاية 2014، (2,068 مليار دولار سنة 2013) مما يؤكد الاتجاه التنازلي إنطلاقا من الانخفاض الحاد في الديون الخارجية بين سنتي 2004 و2006، بعد انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار في سنة 2015، بالفعل إنخفض الأورو بشكل حاد مقابل

الدولار بمعدل 10,24%، منتقلا من 1,21 دولار لكل أورو في نهاية 2014 إلى 1,09 دولار لكل أورو في نهاية 2015،[1]

3- الاقتراض الحكومي الداخلي (الدين العام الداخلي):ومن أجل دراسة حالة القروض الداخلية نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(4-22): تغيرات قروض الدولة من الجهاز البنكي خلال الفترة (2004-2017).

الوحدة: مليار دج.

السنوات	قروض إلى الدولة				إجمالي القروض الداخلية	نسبة قروض إلى الدولة من إجمالي القروض الداخلية
	بنك الجزائر	البنوك التجارية	قروض أخرى	صافي القروض إلى الدولة		
2000	156.4-	737.7	96.2	677.6	1.671.3	40.54
2001	276.3-	739.6	106.4	569.7	1.648.1	34.56
2002	304.8-	774.0	109.4	578.6	1.845.4	31.35
2003	464.1-	757.0	130.1	423.4	1.803.6	23.47
2004	915.8-	736.9	158.3	20.6-	1.514.4	1.36
2005	1.986.5-	777.3	276.0	933.2-	846.6	110.22-
2006	2.510.7-	870.8	335.8	1.304.1-	601.3	216.88
2007	3.294.9-	723.1	378.7	2.193.1-	12.1	18.124.79-
2008	4.365.7-	278.6	459.8	3.627.3-	1.011.8-	358.49
2009	4.402.0-	340.2	572.9	3.488.9-	402.4-	867.02
2010	4.919.3-	790.9	735.5	3.392.9-	124.8-	2.718.66
2011	5.458.4-	1.017.8	1.034.0	3.406.6-	319.9	1.064.89-
2012	5.712.0-	1.029.2	1.349.0	3.334.0-	953.6	349.62-
2013	5.646.7-	930.0	1.481.3	3.235.4-	1.920.9	168.43-
2014	4.487.9-	1.021.3	1.483.3	1.992.3-	4.512.3	44.15-
2015	2.156.4-	1.479.3	1.244.6	567.5	7.844.7	7.23
2016	870.1-	2.387.9	1.164.4	2.682.2	10.592.1	25.32
2017	1.967.4	1.688.7	1.035.8	4.691.9	13.571.9	34.57

المصدر:البنك المركزي الجزائري،التطور الاقتصادي والنقدي:التقرير السنوي2000 ص 172، التقرير السنوي2008 ص242.التقرير السنوي2011 ص223. التقرير السنوي2015 ص55.التقرير السنوي2017 ص148.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الجزائر ونتيجة لحالة الرخاء المالي الذي كانت تعيشها خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2014 نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وما انجر عنه من ارتفاع إيرادات المحروقات التي دعمت

[1]- إحصائيات البنك المركزي الجزائري،التقرير الاقتصادي والنقدي 2016، ص67.

ميزانية الدولة بموارد إضافية هامة، سمحت هذه الظروف الجزائر التخلص من مديونيتها إتجاه القطاع المصرفي، خاصة بنك الجزائر الذي نلاحظ ومن خلال الجدول السابق أن قيمة ديونه اتجاه الدولة في انخفاض مستمر، فقد انخفضت إلى -3.294,9 مليار دج سنة 2007، بعد أن كانت -156,4 مليار دج سنة 2000، وواصلت انخفاضها لتصل إلى ما قيمته -4.919,3 مليار دج سنة 2010، ثم إلى – 5.712,0 مليار دج سنة 2012، لكن بالمقابل نجد أنها لازالت تعاني من مديونيتها إتجاه البنوك التجارية التي نلاحظ أنها ارتفعت من 737,7 مليار دج سنة 2000 إلى 572,9 مليار دج سنة 2009، ثم إلى 735,5 مليار دج سنة 2010، لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2015 محققتا ما قيمته 1.479,3 مليار دج، الأمر الذي يعكس مدى مديونية الدولة اتجاه البنوك التجارية وكذا اتجاه البنوك الأخرى التي نلاحظ أن قيمتها في تزايد هي الأخرى، بحيث انتقلت مما قيمته 96,2 مليار دج سنة 2000 إلى 1.483,3 مليار دج سنة 2014.

وعلى العموم فقد بلغت قيمة الديون المتخلص منها من طرف الدولة إتجاه القطاع المصرفي ما قيمته 20,6 مليار دج سنة 2004، وما قيمته 2.193,1 مليار دج سنة 2007، ثم ما قيمته 3.627,3 مليار دج سنة 2008، هذا ما يلخص السير الحسن للدولة إتجاه الديون الداخلية ما دامت في انخفاض، غير أنه عاودت الارتفاع خلال السنوات الأخيرة بحيث بلغت 567,5 مليار دج سنة 2015، و 2.682,2 مليار دج سنة 2016، وذلك راجع إلى تأكل صندوق ضبط الإيرادات التي كانت تعتمد عليه في التمويل.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأسباب عجز الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000–2017).

بعد دراسة أسباب عجز الميزانية العامة في الجزائر باستعمال الطريقة الوصفية التحليلية، سنقوم في هذا المبحث باستعمال طريقة أخرى للتأكد من صحة النتائج المتوصل إليها سابقا والتي تتمثل في الدراسة القياسية، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة: لقد تطرقت بعض الدراسات السابقة إلى موضوع عجز الميزانية العامة للدولة غير أنها تطرقت إليه من جوانب مختلفة غير التي تطرقنا إليها في دراستنا هذه،ومن أهم هذه الدراسات والتي ترتبط بموضوع دراستنا نجد:

أولا: دراسة قرينعي ربحية و نوي طه حسين في مقال تحت عنوان"اثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة– دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990–2016)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 34(01)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الذي تحدثه الإيرادات الجبائية البترولية إلى تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر، وقد قام باستعمال اختبار ديكي فولر واختبار جوهانسون وانجل قرانجر لتحديد هذا

الأثر، ومن خلال دراسته توصل إلى أن الجباية البترولية تؤثر على توازن الميزانية العامة بشكل كبير، إذ أن هناك علاقة طردية تربط بينهما وذلك لسيطرة هذه الأخيرة على هيكل الإيرادات العامة.

ثانيا: دراسة بورحلي خالد و آخرون مقال تحت عنوان "العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري في الجزائر – دراسة قياسية للفترة (1970-2017)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، المجلد 06 العدد 2020، حيث من خلال استعماله لسببية غرانجر اثبت وجود فرضية العجز التوأم في الاقتصاد الجزائري، وذلك لعدة أسباب أهمها الخلل الهيكلي الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري إضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته .

ثالثا: دراسة بولعباس مختار في مقال تحت عنوان "هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر"- دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2017، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 05 العدد02، 2019، والذي اعتمد على طريقة FM-OLS، واختبار سببية قرانجر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية من هيكل الإيرادات نحو رصيد الميزانية العامة، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من نفقات التسيير نحو رصيد الميزانية.

المطلب الثاني: تحليل الانحدار المتعدد الخطي للظاهرة محل الدراسة:

سوف نحاول في هذا الفرع بناء نموذج قياسي لدالة رصيد الميزانية، حيث نقوم باستعمال كل المتغيرات المدرجة في الدراسة والتي يفترض أنها تؤثر في الظاهرة محل الدراسة: $Y=f(x_i)$

علما أن x_i هي متغيرات مستقلة يفترض أنها تؤثر على رصيد الميزانية والنموذج يكتب كالتالي:

$$Y_i=a+\sum_{j=1}^{k} B_j X_{ji}+\varepsilon_i$$

بحيث k هو عدد المتغيرات

و a و B_j هي معلمات النموذج.

ε_i: الخطأ العشوائي.

لنعتبر أن هناك علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وبالتالي فالنموذج الخطي المتعدد يكون على الشكل التالي:

$$Y_i= a+b_1 x_{1i} + b_2 x_{2i} + b_3 x_{3i} + b_4 x_{4i} + b_5 x_{5i} + b_6 x_{6i} + \varepsilon_i$$

بالاعتماد على البيانات المتاحة وباستعمال طريقة المربعات الصغرى وبالاستعانة ببرنامج (eviews 9)تم تقدير معاملات النموذج القياسي المقترح لتمثيل علاقة المتغير التابع (y_i)(رصيد الميزانية) بالمؤشرات التالية:

$(FP، DE، DF، EX، IM، PIB)$(الجباية البترولية، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الصادرات، الواردات، الناتج الداخلي الخام) تم التوصل إلى النتائج التالية:

وقد تم اختيار هذه المتغيرات انطلاقا من الدراسات السابقة التي اشرنا إليها في بداية هذا المبحث بالإضافة إلى متغيرات رأينا أن لها تأثير على رصيد الميزانية العامة في الجزائر وأردنا إثبات صحة من عدم هذا الافتراض.

الجدول رقم(4-23): يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي لرصيد الميزانية خلال الفترة (2000-2017).

Dependent Variable: SB
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 00:25
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-743.5524	155.3198	-4.787236	0.0006
FP	1.446699	0.143290	10.09629	0.0000
DE	-1.112138	0.095378	-11.66037	0.0000
DF	-0.686685	0.169631	-4.048106	0.0019
EX	-0.912865	0.123995	-7.362133	0.0000
IM	-1.644498	0.351755	-4.675119	0.0007
PIB	0.847313	0.119513	7.089727	0.0000

R-squared	0.993673	Mean dependent var	-1311.551
Adjusted R-squared	0.990223	S.D. dependent var	1138.422
S.E. of regression	112.5680	Akaike info criterion	12.57029
Sum squared resid	139387.2	Schwarz criterion	12.91655
Log likelihood	-106.1326	Hannan-Quinn criter.	12.61804
F-statistic	287.9504	Durbin-Watson stat	2.228798
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9.

المعادلة في شكلها الخطي:

ووفقا للجدول السابق كانت المعادلة الرياضية على النحو التالي:

SB = -743.552396904 + 1.44669884101*FP - 1.11213809038*DE - 0.686684760056*DF - 0.912865437196*EX - 1.64449846352*IM + 0.847312837221*PIB

R^2=0.993673	N=18	F=287.95
$\overline{R^2}$ =0.990223	DW=2.228798	prob(F-statistic) =0.0000

علما أن:

R^2: معامل التحديد. F: إحصائية فيشرFisher

DW: إحصائية Durbin Watson، N= عدد المشاهدات.

المطلب الثالث: الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي: لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر، لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحيته من وجهة النظر الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية.

أولا: الدراسة الاقتصادية:

نلاحظ أن كل من معاملات معادلة الانحدار المقدرة التالية(DE, DF , IM) هي سالبة وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية بين نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الصادرات والواردات، ورصيد الميزانية)SB(بحيث أن زيادة هذه المتغيرات وتحسنها يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الميزانية العامة،وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أما المعامل(EX)فجاء بالسالب ومعنى ذلك وجود علاقة عكسية بين الصادرات و رصيد الميزانية، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن بارتفاع الصادرات من المفروض أن يرتفع رصيد الميزانية العامة، نلاحظ أن كل من معاملات معادلة الانحدار المقدرة التالية (PIB , FP) هي موجبة وهو ما يدل على وجود علاقة طردية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي، الجباية البترولية ورصيد الميزانية)SB(، بحيث أن زيادة هذه المتغيرات وتحسنها يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع رصيد الميزانية، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية،

بينما الثابت (C) فقد جاء بالسالب ، وهذا يعني كذلك أن هناك عوامل تؤثر على المتغير التابع (رصيد الميزانية العامة) بالسلب يمثلها الحد الثابت مثل الضرائب.

ثانيا: الدراسة الإحصائية: إن اختبار فرضية نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتم الأخذ بمجموعة من المعايير القياسية وأخرى معايير إحصائية، وذلك كما يلي:

1- اختبار معنوية المعلمات:باستخدام إحصائية ستودنت سوف نقوم باختبار معنوية **المعلمات** المقدرة حيث نلاحظ انه بالنسبة لكل المتغيرات لدينا ادني مستوى معنوية هي اقل من 5% وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي كل **المعلمات** معنوية إحصائيا.

2-تحليل معامل التحديد المتعدد:

تظهر قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.993673$ مثل العلاقة المدروسة تمثيلا جيدا وهي ذات معنوية إحصائية كبيرة، وتشير كذلك إلى أن99.36 %من التغيرات تتسبب فيها المؤشرات المعتمدة في النموذج

3- اختبار فيشر: نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة فيشر F المحسوبة تعادل 87.95 كما أن المعنوية الإحصائية لها هي اقل من 0.05، وبالتالي النموذج معنوي إحصائيا.

4- اختبار ستيودنت: نلاحظ من الجدول أعلاه أن المعنوية الإحصائية لكل المعلمات هي اقل من 0.05، وبالتالي فهي معنوية إحصائيا.

المطلب الرابع: اختبار النموذج من الناحية القياسية:

بعد تقدير النموذج واختباره من الناحية الإحصائية ومعرفة القدرة التفسيرية للنموذج نقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى تحقق الفرضيات الخاصة به وذلك فيما يلي:

أولا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

- للكشف عن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى نستعمل اختبار Durbin-Watson، حيث يعتبر هذا الاختبار من أكثر اختبارات الارتباط الذاتي شيوعًا لسهولة إجراءه، وفيه يتم الحصول على قيمة **ديربن – واتسن** المحسوبة وهي قيمة تتراوح بين الصفر والأربعة.

ثم يتم استخدام جدول ديربن – واتسن لإيجاد القيمة الجدولية ومقارنتها مع القيمة المحسوبة ليتم رفض أو قبول وجود الارتباط الذات يحيث:

H_0: لايوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

H_1: يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

والقيمة الجدولية هنا قيمتا قيمة صغرى d_L وقيمة كبرى d_U وعدد المتغيرات المستقلة K عند مستوى معنوية معين.

ثم تتم المقارنة على النحو التالي:

$4-d_L < D.W < 4$: ارتباط ذاتي سالب.

$4-d_u < D.W < 4-d_L$: منطقة عدم التحديد.

$2 < D.W < 4-d_u$: لا يوجد ارتباط ذاتي.

$d_u < D.W < 2$: لا يوجد ارتباط ذاتي.

$d_L < D.W < 4-du$: منطقة عدم التحديد.

$0 < D.W < d_L$: ارتباط ذاتي موجب.

وبالرجوع **للجدول رقم (4-23)**:نجد أن إحصائية$(D.W)$المحسوبةبلغت $D.W = 2.228798$عند مستوى دلالة معنوية 5%، وبدرجة حرية $n = 18$ و، $k = 6$وبالتالي نجد أن قيمة D-Wتقع في المجال $4-d_u < D.W < 4-d_L$ والذي يشير إلى منطقة عدم التحديد وبالتالي ومن الناحية التطبيقية عادة ما يفترض عند وقوع القيم الفعلية لمقياس $(D.W)$ في منطقة عدم التحديد (الشك) .

ومن أجل الكشف عن الارتباط الذاتي من درجة أعلى من الدرجة الأولى يوجد عدة اختبارات أبسطها اختبار Breusch-Godfrey، حيث تتلخص خطوات هذا الاختبار في:

تقدير معادلة النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على البواقي e_i.

تحديد الانحدار المساعد وتقديره.

يتم حساب معامل التحديد R^2 من الانحدار المساعد حيث لوحظ أن$(n-m)R^2$ يخضع لتوزيع مربع كاي.

يتم تحديد الفرض العدمي H_0والفرض البديل H_1.

علي النحو التالي:

H_0 : لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

H_1: يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

يتم مقارنة قيمة $(n-m)R^2$ مع القيمة الجدولية في جدول المربع كاي عند مستوى معنوية معين،فإذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من أو تساوي القيمة الجدولية فإننا نرفض فرض العدم ونقبل فرض البديل والذي يقضي بوجود ارتباط ذاتي، أما إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية فإننا لا نستطيع رفض فرض العدم وبالتالي فلا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ويمنح البرنامج الإحصائي Eviews الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بواسطة اختبار-Breusch Godfrey حيث يمكن الاستغناء عن المقارنة بين قيمة مربع كاي المحسوبة والقيمة الجدولية واتخاذ القرار بواسطة

القيمة الاحتمالية P- Value ، فإذا كانت القيمة الاحتمالية الإحصائية (Obs*R-squared)اكبر من مستوى المعنوية فإننا نقبل فرض العدم ونستنتج من ذلك انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية أما إذا كانت القيمة الاحتمالية الإحصائية (Obs*R-squared) اقل من أو تساوي مستوى المعنوية فإننا نرفض فرض العدم ونقبل فرض البديل ونستنتج من ذلك يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

الجدول رقم (4-24): يمثل نتائج اختبار**Breusch-Godfrey**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.709042	Prob. F(2,9)	0.5177
Obs*R-squared	2.450117	Prob. Chi-Square(2)	0.2937

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 07/01/20 Time: 00:18
Sample: 2000 2017
Included observations: 18
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-61.86604	167.9928	-0.368266	0.7212
DE	-0.137394	0.152173	-0.902882	0.3901
DF	-0.047223	0.181740	-0.259838	0.8008
EX	-0.013452	0.128304	-0.104846	0.9188
FP	-0.007477	0.148395	-0.050384	0.9609
IM	-0.016837	0.363611	-0.046305	0.9641
PIB	0.054169	0.131740	0.411179	0.6906
RESID(-1)	-0.520438	0.471698	-1.103327	0.2985
RESID(-2)	-0.482836	0.484094	-0.997402	0.3446
R-squared	0.136118	Mean dependent var		-1.51E-13
Adjusted R-squared	-0.631778	S.D. dependent var		90.54970
S.E. of regression	115.6691	Akaike info criterion		12.64620
Sum squared resid	120414.2	Schwarz criterion		13.09138
Log likelihood	-104.8158	Hannan-Quinn criter.		12.70758
F-statistic	0.177261	Durbin-Watson stat		2.081096
Prob(F-statistic)	0.988440			

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9.

نلاحظ أن قيمة R-squared*مساوية للقيمة 0.2937 أي هي قيمة اكبر من 5%، وكذلكProb. F(2,9) هي مساوية للقيمة 0.5177 أي اكبر من 5%، بالتالي فإننا نقبل فرض العدم ونرفض فرض البديل ونستنتج من ذلك أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

وعليه فان النموذج المختار لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

ثانيا:اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس تباين البواقي:وفقا لهذا الاختبار وباستعمال اختبار **arch**وباستعمال البرنامج الإحصائي EVIEWS9، نتحصل على انحدار مساعد كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-25): يمثل نتائج اختبار ARCH:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.032909	Prob. F(1,15)	0.8585
Obs*R-squared	0.037215	Prob. Chi-Square(1)	0.8470

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/30/20 Time: 00:43
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	181617.4	105091.9	1.728177	0.1045
RESID^2(-1)	-0.134213	0.739842	-0.181408	0.8585

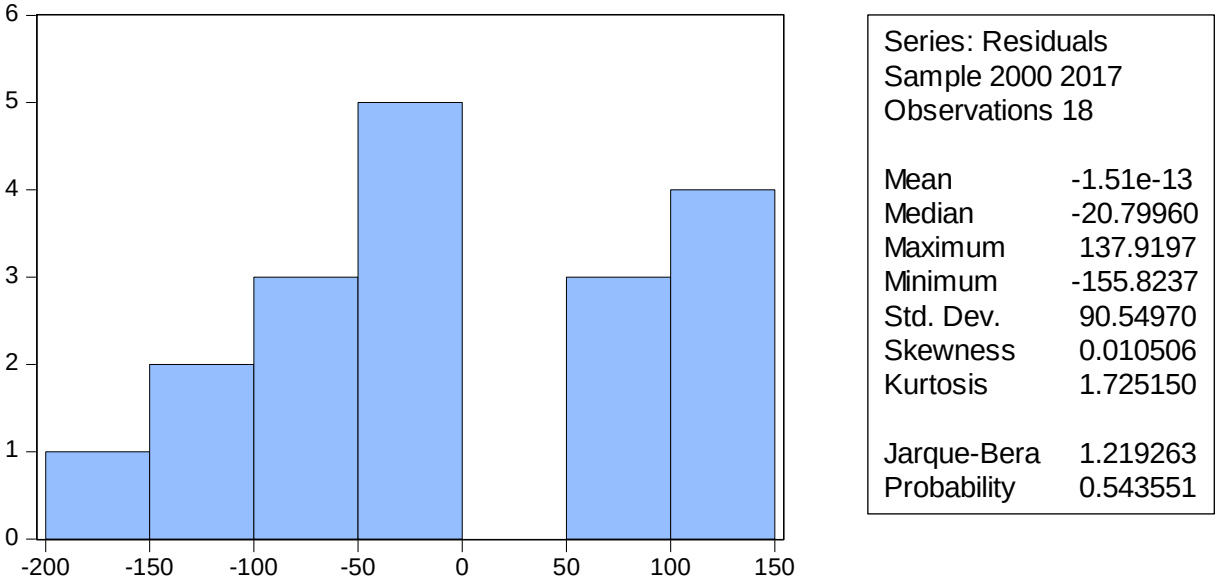
R-squared	0.002189	Mean dependent var	169266.7
Adjusted R-squared	-0.064332	S.D. dependent var	319949.1
S.E. of regression	330080.1	Akaike info criterion	28.36219
Sum squared resid	1.63E+12	Schwarz criterion	28.46021
Log likelihood	-239.0786	Hannan-Quinn criter.	28.37193
F-statistic	0.032909	Durbin-Watson stat	1.146175
Prob(F-statistic)	0.858476		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن احصائية فيشرF-statistic =0.8585 وهي اكبر من 0.05 واحتمالية إحصائية Chi-squared مساوية للقيمة 0.8470أكبر من 0.05 هذا يدل على انه لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين .

ثالثا: إختبار البواقي: نستعمل إختبار **Jarque-Bera**كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم(4-5): يمثل اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه بالتركيز على إختبار **Jarque-Bera** التي تقدر إحتماليته بـ 0.543551 وهي أكبر من 5%، مما يدل هذا على أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

الاستنتاج: كانت النتائج مقبولة من الناحية الإحصائية والقياسية وكذلك من الناحية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس سوف نقوم بافتراض أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تمثل علاقة خطية.

الاستنتاج العام:

بعد العملية التقييمية التي قمنا بها على النموذج المتعدد المقترح والمكون تتأكد لنا نتائج اختبارات فرز وتصفية المتغيرات التي قمنا بها في المرحلة الابتدائية، التي أوضحت أن عددالناتج المحلي الإجمالي، نفقات التجهيز هي ضعيفة التأثير على المتغير التابع، بينما تأكد كذلك التأثير القوي والكبير لنفقات التسيير،الصادرات، الواردات، الجباية البترولية على رصيد الميزانية، وهي أكثر المحددات أهمية وتأثيرا على رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

المبحث الثالث:آليات علاج عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر

وعليه وعلى ضوء الدراسة التطبيقية التي قمنا بها سابقا نستطيع القول أنه على الدولة الجزائرية – ولتجنب حدوث عجز في ميزانيتها العامة أو على الأقل التخفيف من هذا العجز وتداركه– فإنه عليها القيام بجملة من الإجراءات والتدابير على المدى المتوسط والطويل، ومن تلك الإجراءات يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

المطلب الأول: زيادة الإيرادات العامة للدولة: إن ارتباط الإيرادات العامة للدولة في الجزائر وبشكل كبير بالإيرادات النفطية جعلها تتميز بالهشاشة وعدم الاستقرار وعرضه للاضطرابات الاقتصادية والسياسية العالمية المستمرة، فانخفاضه ينعكس مباشرة على عجز الميزانية العامة للدولة، الأمر الذي يجبر السلطات في البلاد على ضرورة اللجوء إلى استدامة المالية العامة، فمنطلق إستدامة المالية العامة هو لجوء الحكومة إلى حماية الميزانية العامة من تقلبات أسعار النفط وتخليصها من التبعية النفطية، وهذا لا يكون إلا بتمويل النفقات العامة للدولة انطلاقا من موارد تتميز بالاستدامة أي غير المهددة بالنضوب كالنفط أو الغاز.

لذلك كان ولا بد على الدولة القيام بعض الإجراءات من بينها:

أولا: الرفع من نسبة الإيرادات الجبائية: بالرغم من الإصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية لعقد من الزمن بهدف تحسين الإيرادات الضريبية، إلا أنها لم تتمكن من أن ترقى بها إلى المستوى الذي يجعلها تحل محل الجباية البترولية، إذ ضلت تمثل وفي أحسن أحوالها ما نسبته 52.13% و 53.24% سنتي 2013 و2014، لتعرف تراجعا فيما بعد إلى ما دون 50%، وذلك راجع إلى عدة أسباب كان أهمها عدم فعالية الأنظمة الضريبية المطبقة في الجزائر والتي كانت جلها مقتبسة من دول أجنبية والتي وإن نجحت في زمان ومكان معين فإنها لم تتأقلم مع الظروف والسياسات والطبيعة الاقتصادية في الجزائر ولم تلقى النجاح المرغوب فيه ولا حتى الأهداف المسطرة، الأمر الذي يتطلب إعادة تكييف هذه الأنظمة بما يناسب والظروف الراهنة في البلد ومسايرتها مع التطورات الحاصلة في العالم مع ضرورة إعادة تأهيل المكلفين بتحصيل الضرائب.

ومن أجل التوسع في الوعاء الضريبي والرفع من نسبته يجب القيام بالإجراءات التالية:

– يمكن أن تلجأ الدولة الجزائرية ودائما في ظل التحسين من نسبة الإيرادات الجبائية إلى الرفع من معدلات الضرائب لبعض الرسوم الحالية واستحداث رسوم جديدة على بعض السلع الكمالية لترشيد سلوك المستهلك، أي إعادة النظر في معدلات الضريبة المفروضة على المكلفين مما يؤدي إلى زيادتها، وذلك بالزيادة أو بالنقصان، وذلك بالأخذ بالحسبان الحالة الاقتصادية ومقدرة المكلف (أي تطبيق ضريبة تصاعدية على حسب دخل المكلف).

– إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية بما يخدم صالح الحصيلة الضريبية، والتي مست قطاعات عديدة خاصة قطاع الفلاحة والتي ورغم أنها كانت بهدف تشجيعهم على العمل خاصة في السنوات الأولى، إلا أنها لم تاتِ بالنتائج المرجوة، أي إعادة النظر في التحفيزات الجبائية على ضوء ضرورتها الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على أن تكون موجهة بشكل خاص الى الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية والتي تؤثر بشكل مباشر في زيادة القيمة المضافة وفي زيادة اليد العاملة.

1- عصرنة ورقمنه النظام الجبائي: وذلك باستعمال نظام المعلومات في إدارة الضرائب بغية تسهيل عملية تسيير الضرائب وتسيير العلاقة مع المكلفين بالضريبة، ورغم أن الجزائر قد بدأت في هذه العملية منذ سنوات غير أنها لا زالت لم ترق إلى المستوى المطلوب إذ عليها تبني إستراتيجية واضحة تتمثل في:

– العمل على استبدال التصريح الورقي بالتصريح الرقمي.

– تكوين الأعوان الجبائيين على كيفية استعمال الشبكات المعلوماتية القاعدية.

– إدخال الانترنت في المصالح الجبائية.

– إجراء دورات تكوينية لأعوان إدارة الضرائب إلى الخارج كمحاولة لنقل التكنولوجيا والاحتكاك بهم.

ثم إن إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي والاتصال وتعزيز استخداماتها في إدارة الضرائب سيسمح بإنشاء فضاء للاتصال مستقل عن الاستغلال المادي، ويتيح توفر المعلومات في أي وقت وفي أي مكان، الأمر الذي سينعكس إيجابيا على احترام الوقت مما يقلل من تكلفة تحصيل الضرائب كما يتيح إستخدام التكنولوجيا والإعلام الآلي في إدارة الضرائب من جملة من المحاسن منها:[1]

– التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين مصالح .

– تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعا لكل قطاع نشاطي.

– تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات إستشرافية والتحليل واتخاذ القرار.

– التحكم أفضل في الموارد الجبائية.

– مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها.

– التقليص من مدة معالجة الشكاوي النزاعية للمكلفين بالضريبة.

– محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني.

[1]- مديرية الضرائب متوفر على الموقع: https://www.mfdgi.gov.dz/

- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية.
- التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات.
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة.
- إدراج إجراءات التصريح عن بعد.
- إدراج إجراءات الدفع عن بعد.

2- محاربة التهرب الضريبي: فهذا الإجراء وحده قادر على جلب مليارات الدينارات للخزينة العمومية وذلك عن طريق تبسيط وتوضيح التشريعات عن طريق إعادة صياغة القوانين الضريبية على نحو سليم وبطريقة محكمة لا تسمح بوجد ثغرات قانونية تفتح المجال أمام التهرب الضريبي، والعمل أيضا على التقليل من كثرة التعديلات الضريبية وذلك حتى يتحقق الاستقرار في النظام الضريبي وللعاملين فيه، والعمل على تدريب الموظفين تدريبا كافيا يمكنها من الوقوف على أحدث الأساليب والوسائل المستخدمة في المجال الضريبي، مع التشديد في فرض العقوبات الجزائية على المكلفين المتهربين وأيضا على الذين لا يقدمون أو يتهاونون في تقديم التصريحات المطلوبة أو يقدمون تصريحات خاطئة، مع التشديد في فرض العقوبات واستعمال أسلوب الردع لمنع كل من تخول له نفسه اللجوء إلى الغش والتهرب الضريبي.

-كما يجب العمل على التخفيض من الضغط الجبائي لتجنب مشكلة الضريبة تقتل الضريبة لأن مشكلة الجزائر هو أنها تفرض ضرائب كبيرة من أجل تعبئة المدخرات فتصطدم بمشكل هروب المستثمرين الأجانب نحو البلدان العربية المستقطبة لمثل هذا النوع من الاستثمار، وذلك بدراسة المقدرة التكليفية للأفراد على تحمل العبء الضريبي من جهة، ومن جهة أخرى مراعاة الضغط الضريبي النفسي الذي يشعر المكلف بأنه يدفع الضرائب دون أن يستفيد من إستهلاك معين فتقل لديه الرغبة في دفع الضريبة.

ويظل الأسلوب الأنجع في مكافحة التهرب الضريبي هو تفعيل دور الرقابة الجبائية وذلك بتوفير الإمكانيات المالية والمادية عن طريق تدريب الكفاءات العليا في الميدان المحاسبي والقانوني للوقوف في وجه التهرب والغش الضريبيين.

- كما يجب على الدولة الجزائرية استغلال المجال الكامن لتحصيل الضريبة على الأرباح وعلى الرسم على القيمة المضافة وكذا على الرسوم الأخرى على النشاطات الداخلية، بما في ذلك الزراعة والمواد البترولية، وتخفيض الدعومات الضمنية على الطاقة والوقود، وترشيد الإعفاءات، الأمر الذي من شأنه أن يولد موارد جد معتبرة للميزانية، بما يسمح بالمساهمة في ضمان استمرارية التمويل الميزاني لا سيما من حيث نفقات التجهيز.

3- **تفعيل دور الرقابة الجبائية**: وذلك بإتباع جملة من الإجراءات والتدابير من بينها:

- يجب تطبيق مبدأ المساءلة وذلك بإعطاء للشعب حق محاسبة الدولة فيما يخص استغلال موارد الشعب.
- تكوين الإطارات الكفؤة التي تمارس الرقابة.
- تحسين الوضع الاجتماعي للمراقبين.
- توفير الإمكانات المادية والمعنوية الضرورية للتكفل بعمل المراقبين.
- تعديل القوانين التي تحد من صلاحيات المراقبين، وإعطاؤهم صلاحيات أكبر وأوسع.
- توفير الحماية اللازمة لحسن سير عمل المراقبين في أحسن الظروف كي لا يتعرضوا لا للتهديدات ولا للتدخلات الفوقية والتوصيات، ولا حتى المساس بأمنهم ولا بحياتهم.
- ومن بين الأعمال التي يجب القيام بها في إطار زيادة الإيرادات الضريبية هو علاج ظاهرة الاقتصاد الموازي الذي يعبر عن كل الأنشطة التي لا تكون مداخيلها مصرحًا بها، قصد التهرب من دفع الضرائب التي تكون في الغالب مرتفعة، والتي ارتفعت في الآونة الأخيرة نتيجة زيادة انتشار المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمصغرة.

4-تفعيل الجباية البيئية: والتي يعبر عنها أيضا بالضرائب الخضراء، وهي تلك الاقتطاعات المالية الجبرية التي تدفع للخزينة العمومية دون الحصول على مقابل خاص كمفهوم عام للضريبة، وتفرض على أساس جبر الأضرار البيئية التي يتسبب بها الملوثون أثناء ممارسة أنشطتهم الإنتاجية.[1]

وعليه يمكن أن تستعمل الدولة هذا النوع من الجباية في تمويل ميزانيتها العامة، لأنه وبدل أن تقوم هذه الأخيرة في دفع الأموال من خزينتها فإنها تقوم بتخفيف العبء وإخراج الأموال من أصحاب المؤسسات المعنية بالتلويث أي تحميل المتسبب في التلوث نصيبه من نفقات حماية البيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمويل الميزانية العامة للدولة بإيرادات إضافية عن طريق هذا النوع من الجباية وكنوع من التمويل باعتباره لا يؤدي إلى تضييق الخناق على استثمارات أو منتجات تعود بالنفع على المجتمع والبلاد وإنما على مؤسسات تعتبر في حد ذاتها مضرة بالبيئة وبصحة المجتمع.

ورغم أنها فعالة في عملية التنمية وفي تمويل الميزانية العامة للدولة وتخفيف العبء عليها إلا أنها لا زالت غير مفعلة بالشكل المطلوب وذلك لعدم وجود مقومات لتفعيل المواصفات والتشريعات الداعمة للضريبة البيئية، وذلك لغياب الكثير من المعينات الأساسية من ناحية الرصد والتقييم وندرة الكوادر البيئية المؤهلة.

5- فرض ضريبة على الثروة: والتي تعتبرمن بين أهم الحلول الممكن اللجوء إليها لرفع الإيرادات الضريبية، والتي أقرتها الجزائر في الموازنة العامة لسنة 2018 للمرة الأولى في تاريخ البلاد ليتم التراجع عنها فيما بعد (بعدما كانت

[1]- اوشن ليلى، الجباية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر "بين الردع والتحفيز"، المجلة النقدية،ص112.

في وقت سابق تفرض فقط الضريبة على الممتلكات والتي تشمل فقط العقارات والسيارات)، وحددت شروط فرض الضريبة على الثروة أن تفوق قيمة الثروة الخاضعة للضريبة 50مليون دج حسبما نص عليه مشروع قانون المالية لسنة 2018، على أن ترتفع نسبة الضريبة المفروضة كلما ارتفعت القيمة أو الثروة على أن تتعدى 3.5%، وفيما يخص بتوزيع العائدات المحققة بموجب هذه الضريبة فهي كالتالي: 60% لميزانية الدولة، و20% لميزانية البلديات، و20% للصندوق الوطني للسكن.[1] ولكن تم إلغاؤها فيما بعد لأسباب تبقى مجهولة، رغم أنه لو تم فرضها لكانت حلاً ناجعاً يدر أموالاً طائلة على الخزينة العمومية، على اعتبار أن فرض هذه الضريبة هو نوع من العدالة الضريبية وكنوع من عملية تحسيس رجال المال والأعمال بوجوب المشاركة في تمويل الخزينة باعتبارهم مواطنين جزائريين ومن واجبهم دفع الحقوق الواجب عليهم عن طريق الضرائب.

6- فرض ضريبة تصاعدية: وهي تلك الضريبة التي تتزايد مع تزايد حجم المادة الخاضعة للضريبة.

بحيث أن تطبيق هذا النوع من الضريبة له شقين، فمن ناحية نجد أنه يكرس مبدأ العدالة الاجتماعية والظروف الشخصية للمكلف وتخفيف العبء على الطبقة ذات الدخل المحدود وإعادة توزيع الدخل لذوي الدخل المنخفض، ومن ناحية أخرى فان تطبيقه وخاصة على الطبقة ذات الدخل المرتفع يعتبر إجراء بحد ذاته فعال في تمويل الميزانية العامة للدولة.

7- إعادة النظر في الضريبة الجمركية: العمل على الرفع من الجباية الجمركية التي ظلت ضعيفة لسنوات، أين سجلت أعلى قيمة لها 411.2 مليار دج سنة 2015، أي ما يمثل نسبة 17.46% من الإيرادات الجبائية، إلا أن نسبتها تبقى ضعيفة من نسبة الإيرادات الجبائية ككل، الأمر الذي يتطلب تدخل الدولة العاجل لرفعها خاصة في ضل وجود ما يسمى التهرب الجبائي، وكذا بفرض رسوم جمركية جديدة على السلع المستوردة غير الأساسية.

كذلك يعتبر تحسين الضرائب الجمركية حلاً ناجعًا لرفع هذا النوع من الضرائب الذي ضل لسنوات عديدة يحقق مبالغ ضعيفة لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وذلك عن طريق إعادة النظر في نظام CKD/SKD (والتي تعني الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز المنتج المفكك كليا CKD كومبلتلي توك داون، SKD سومي توك داون، المنتج المفكك والمكون من مجموعات فرعية أو منتج مفكك بشكل كامل)، الذي وضع من أجل تطوير قاعدة صناعية في مختلف فروع الإنتاج مثل الصناعات الالكترونية والكهرومنزلية والميكانيكية، وتطوير الإنتاج والصناعة الوطنية وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين لرفع مستويات الإدماج وكذا خلق مناصب الشغل.

[1] - https://www.mfdji.gov.dz/index le21/09/2018 a 11:27.

حيث نجد على سبيل المثال الأرباح التي تفقدها الخزينة العمومية نتيجة استيراد القطع الموجهة لنشاط تركيب السيارات(التي تم إعفاؤها من الحقوق الجمركية) بموجب تدابير قانون المالية 2010، قد بلغت 13 مليار دج في 2016 و6.82 مليار دج في 2015، وقدر هذا الرقم خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2017 بحوالي 8.24 مليار دج.[1]

ثانيا: تفعيل الاستثمار المحلي: ومن أجل دفع عجلة التنمية في الجزائر وفي إطار القرار الذي اتخذته الجزائر فيما يخص منع بعض السلع من الاستيراد من الخارج كان ولا بد من تفعيل الإنتاج المحلي لتعويض السلع المحظورة، والنهوض بالصناعة الوطنية والاستثمار المحلي، ثم إن تفعيل الاستثمار المحلي لا يتطلب فقط مبالغ مالية ضخمة لتحقيقها، وإنما تتطلب – إلى جانب ذلك– رغبة قوية ومساعي جادة وإستراتيجية واضحة، وذلك عن طريق القيام بجملة من الإجراءات من أهمها:

– إعادة النظر في السياسة الجبائية المفروضة على الاستثمار المحلي، وذلك بتخفيض معدل الضريبة في السنوات الأولى من الإنتاج ولما لا إلغائها خلال تلك المدة (مرحلة الانطلاق) إلى غاية البداية الفعلية في الأداء والعمل، أي منح الامتيازات الضريبية للمشاريع الاستثمارية على مراحل تتزامن مع بداية المشروع وتتزايد كلما حقق المشروع كفاءه في الأداء.

– تزويد الشركات المحلية بالأراضي والبنية التحتية وبأسعار أقل.

– تسهيل الإجراءات الإدارية للحصول على الاستثمار المحلي، والتقليل من البيروقراطية والمحسوبية والفساد والرشوة.

– تقديم تسهيلات للحصول على القروض البنكية الوطنية وبمعدلات منخفضة.

–كما يمكن للدولة وفي نفس الإطار العمل على تشجيع العمل بين القطاع العام الحكومي والقطاع الخاص مما يشكل بيئة إستثمارية جاذبة بغية إنجاز المشاريع التنموية.

ثالثا: تفعيل الاستثمار الأجنبي: ودائما وفي إطار زيادة الإيرادات العامة للدولة، فإنه يتحتم على الجزائر العمل على ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وخاصة بما يعود به هذا الأخير على تراكم رأس المال، ونقل المعرفة العلمية، وانتقال التكنولوجيا للشركات المحلية، كما يساعد على نمو الاقتصاد والمساهمة في إيجاد فرص العمل والحد من البطالة، بالإضافة إلى أن رؤوس الأموال التي توجهها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها تساهم بشكل فعال في تمويل الميزانية العامة للدولة (عبر الضرائب والمشاركة في الأرباح..)، بالإضافة إلى تخفيف عجز ميزان المدفوعات.

[1]-WWW.mdipi.gov.dz. le 21/09/2018 a 23 :09.

ومن جملة ما يجب على الدولة القيام به في هذا الإطار هو الحد من القوانين المكثفة وتبسيط الأنظمة المتعلقة بالاستثمار وذلك عن طريق توفير المناخ الجاذب له اقتصاديا وماليا وإداريا وتشريعيا، ورفع معدل النمو الاقتصادي مما يؤدي بدوره إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية.

كما يجب التنويه هنا أنه على الدولة ومن أجل تمكين المشروع الاستثماري الأجنبي الاستفادة من منح الامتيازات الجبائية وضع جملة من الشروط منها:[1]

- أن يساعد المشروع الاستثماري الأجنبي على تطوير وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة والمتضررة من أجل تحقيق التوازن الجهوي.
- مساهمة المشروع الاستثماري الأجنبي في جلب العملات الأجنبية.
- أن تكون هذه المشاريع مرتبطة بنقل التكنولوجيا المتطورة من أجل الاستفادة منها وتحقيقا للتنمية.
- ضرورة استخدام الموارد المادية المحلية إذا كانت متوفرة بالكم والكيف اللازمين.
- ضرورة تشغيل عدد معين من العمالة الوطنية في كل المستويات النمطية.

المطلب الثاني: تخفيض النفقات العامة للدولة: ومن أجل تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة في الجزائر، لا بد من اللجوء إلى تخفيض النفقات العامة، وهذا بإعادة دراسة لجميع النفقات المسطرة، مع الحذر من تخفيض النفقات الموجهة للتجهيز والاستثمار التي من شأنها أن تعود بالمنفعة عل البلاد والاقتصاد الوطني وإنما يكون تخفيض وترشيد النفقات المتعلقة بالتسيير، وذلك كما يلي:

أولا:تخفيض نفقات التسيير: ومن أجل التحكم أكثر في نفقات التسيير التي كانت وحسب الدراسة التي قمنا بها هي المتسبب الكبير في زيادة النفقات العامة أين فاقت 68.58%سنة 2000، وحافظت على نسبتها المرتفعة طيلة السنوات محل الدراسة أين كانت أضعف نسبة حققتها هي 52.61% سنة 2008، لذلك كان على الدولة القيام بجملة من الإجراءات للتحكم فيها من بينها:

- محاولة تخفيض قدر الإمكان من نفقات المستخدمين والتي أصبحت تمثل ما نسبته 48.87% سنة 2017 و49.71% سنة2016 و47.01%سنة 2015، والتي نعني بها هنا التقليل من نفقات مستخدمي بعض أعضاء الحكومة مثل البرلمانيين الذين يتقاضون أجورًا لا تعكس المجهود المبذول من طرفهم، وكذا أجور رؤساء البلديات وأجور بعض المديرين المبالغ فيها...إلخ، و التحكم في تطور كتلة الأجور (باستثناء التكفل بالترقية في

[1]- الوافي حمزة، خلف الله زكرياء، دور سياسة الجذب الضريبي في تشجيع الاستثمار مع الإشارة لتجربة الجزائر والمغرب، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع ، ديسمبر 2015، ص237.

المسار المهني للموظفين)، ضبط التوظيف في الحدود اللازمة لضمان السير الحسن للخدمة العمومية، والحد من نفقات المؤسسات والإدارات العمومية...الخ.

- ولإكمال عملية التحكم في بعض نفقات التسيير وترشيدها، لابد من التفكير في الأساليب الحالية للدعم المعمم، من أجل وضع سياسة استهداف للأفراد ذوي الدخل المنخفض لتحقيق قدر أكبر من العدالة في تخصيص موارد الدولة لفئات المجتمع الأكثر احتياجا والتخفيض من الإنفاق العمومي إلى مستوى مستدام.

- من الضروري أن يخص الترشيد كل من النفقات الجارية (نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية) والنفقات التجهيزية، ويجب أن تصبح هناك علاقة ما بين تطور إنتاجية العمل والحفاظ على القدرة الشرائية، وفيما يخص التحويلات الجارية فإن ترشيد الدعومات يكون من خلال استهداف الطبقات الضعيفة من السكان الذي أصبح ضرورة ملحة بالنظر إلى العدالة، وبالنظر إلى ضرورة الترشيد الاقتصادي.

- إعادة النظر في الديون الممسوحة لصالح بعض المستثمرين والفلاحين، وكذا الديون الممنوحة لبعض الدول الإفريقية والتي قامت الدولة بإلغائها في الفترة الأخيرة والتي كانت بمبالغ كبيرة أضعفت كاهل الخزينة العمومية، والتي ورغم أنها تزامنت مع فترة البحبوحة المالية آنذاك، وأنها كانت تهدف إلى تعزيز العلاقات السياسية مع تلك الدول المعنية غير أنها لم تحقق الغاية المرجوة، إضافة إلى أنها انعكست بالسلب على الميزانية العامة التي لو استثمرت تلك الأموال في استثمارات لكان أفضل، إضافة إلى المنح غير المبررة الممنوحة للعمال بغير مناسبة.

ثانيا: تخفيض نفقات التجهيز: والتي ارتفعت بدورها من نسبة 27.32% سنة 2000 إلى 39.69% سنة 2015 والى 35.77% سنة 2017، والتي كانت من أهم أسبابها سياسات دعم الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر خلال فترة من الزمن وكذا إلى الاستثمارات التي تبنتها سواء في مجال السكن أو البنية التحتية.

وعليه وعلى ضوء ما سبق فان المنهج المقترح يدعو إلى العقلانية والصرامة في صياغة خيارات وتوجيهات الاستثمارات، مع الاهتمام باستكمال المشاريع التي انطلق في إنجازها والتي بدأت بالفعل في مواعيدها المحددة وبالتكاليف المتوقعة، والتفكير في القيام بمشاريع ولكن وفق أسقف محددة سلفا تناسب وإيرادات الميزانية العامة، لان المبالغ المسجلة لا تعكس حقيقة النفقات التي تتطلبها تلك المشاريع الاستثمارية فعلا على أرض الواقع، بل هناك تضخيم فيها.

كما يجب التنويه هنا أن عملية ترشيد النفقات العامة المراد القيام بها من أجل تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة فيما يخص نفقات التجهيز، لا يتطلب المساس بالمشاريع الاستثمارية ذات النفع العام للبلاد، وإنما نقصد بها هنا محاولة تفعيل عملية الرقابة على المبالغ المخصصة لتلك المشاريع الاستثمارية والتي نجدها في جل المرات لا

تخضع لأي عملية رقابة لا أثناء الانجاز مما ينجر عنه عدم تطابق تلك المشاريع والمبادئ والأسس المعمول بها دوليا، ولا بعدية (بعد الانجاز) الأمر الذي يفتح المجال على مصرعيه أمام الاختلاسات، وإنما وضع أسقف للإنفاق على المشاريع لمحاولة منع الفساد الذي أصبح ينخر الميزانية العامة للدولة والذي ضيع مبالغ جد هامة على الخزينة العامة للدولة في الجزائر.

– على الدولة ومن أجل ترشيد الإنفاق العام العمل على تخفيض قيمة الواردات، إذ أنه ورغم زيادة القيود الجمركية على بعض السلع إلا أنها لازالت تواجه الحكومة الجزائرية صعوبات في تخفيض قيمة وارداتها، وذلك نتيجة الفشل في تطبيق الإصلاحات وتنويع موارد الاقتصاد الوطني الذي ضل رهين النفط والغاز لعقد من الزمن، لذلك على الدولة الجزائرية أن تقوم بفرض قيود ولوائح على بعض المواد الكمالية وغير الضرورية للعمليات الإنتاجية الوطنية،لتشجيع الإنتاج الوطني من جهة وتخفيض قيمة الواردات من جهة أخرى، وكذا تأهيل وتدريب العنصر البشري على مستوى إدارة الجمارك ليكون عند المستوى، مع ضرورة عصرنة وتطوير الإدارة الجمركية لتكون عند مستوى التطلعات ولتتماشى مع التطورات العالمية.

– كذلك العمل بجدية وصرامة على محاربة كل أنواع الفساد الذي يضيع على الدولة مبالغ ضخمة توجه إلى غير مكانها الصحيح والذي هو الميزانية العامة للدولة ويضيع عليها موارد جد هامة، ومن أجل ترشيد النفقات العامة للدولة لابد على من الاهتمام بإصدار قانون صارم يتعلق بالكفاءة والنجاعة فيما يتعلق بالتوظيف في المناصب التي يتقلدها كبار المسئولين، مع وجوب اللجوء إلى الشفافية والانفتاح في كل ما يتعلق بالإنفاق الحكومي العام لان هذا النوع يؤدي إلى التقليل من فرص الوقوع في المخالفات والاستغلال، وهذا لا يكون إلا بإحكام الرقابة على المال العام والتأكد من نوعية ومردودية المخصصات المالية قبل اعتمادها.

المطلب الثالث: إجراءات أخرى مقترحة لعلاج عجز الميزانية: بالإضافة إلى ما سبق ذكره هناك إجراءات أخرى يمكن اللجوء إليها لعلاج عجز الميزانية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: إستثمار العوائد النفطية وحوكمتها: من الضروري على الدولة الجزائرية وفي ضل الأوضاع التي عاشتها ولا زالت تعيشها في السنوات الأخيرة نتيجة تقلبات أسعار النفط العالمية من التفكير بجدية في كيفية استغلال هذه العوائد النفطية بالطريقة التي تعود عليها بالنفع العام وبالشكل الذي يمكنها من تمويل الإيرادات العامة للدولة بكل أريحية، وهذا ما يدفعنا إلى الحديث عن أهمية صندوق ضبط الإيرادات في هذا المجال الذي أنشأته الجزائر خصيصا لهذا الغرض ولكن الشيء الذي يعاب على الدولة هنا هو أن هذا الصندوق يفتقر إلى وجود رقابة مستقلة عليه، أي لا يخضع لرقابة برلمانية باعتباره حسابًا خاصًا من حسابات الخزينة العمومية للدولة يعني سيطرة الحكومة على

الصندوق، الأمر الذي جعل المدخرات التي توجه إليه تنفق دون تدبير ولا حسن تسيير، إضافة إلى نقص الشفافية والإفصاح عن الموارد الحقيقية له والتي تكون أغلبها غير دقيقة وغير واضحة كما أنها لا تخضع إلى مراجعة مستقلة، الأمر الذي يتطلب وضع إستراتيجية واضحة لإدارة واستثمار العوائد النفطية المجمعة في الصندوق، من أجل تحويل مدخرات هذا الصندوق باعتباره ثروة زائلة إلى ثروة مالية مستدامة، أي إخراج دور صندوق ضبط الإيرادات من مجرد كونه أداة تمويل لعجز الميزانية العامة للدولة إلى استغلال عوائده في استثمارات مربحة، لتشمل الاستثمار في القطاع المالي والحقيقي بما في ذلك الاستثمار في القطاع الزراعي والعقاري ومختلف القطاعات التي تساهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى العمل على تنويع مصادر الصندوق وعدم اقتصاره على الجباية البترولية فقط، مع وجوب تحديد الأهداف المتوخاه من الصندوق وذلك بسن قوانين تمنع أي ممارسات لا تندرج ضمن أهدافه والإستراتيجية المخططة له والتي تتطلب دراسة المخاطر التي تنطوي عليها العوائد الاستثمارية له بكل دقة.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى التفكير في استثمار عوائد الصندوق في استثمارات خارجية في دول أجنبية علاوة على الاستثمار الداخلي،اقتداء بتجربة الصناديق السيادية في الدول الخليجية، التي قامت بتنويع استثمارات صناديقها لتشمل السندات الحكومية والعقارات وحصصا من أسهم الشركات والمصانع العالمية، الأمر الذي مكن من تعزيز المكانة الاقتصادية لتلك الدول الخليجية في أوروبا والولايات المتحدة.

أي العمل على جعل صندوق ضبط الإيرادات هيئة مالية مستقلة عن وزارة المالية ذات مصالح وأهداف، مع إخضاعه إلى رقابة قبلية وبعدية من طرف البرلمان مع الإفصاح عن التقارير التي تعبر عن تطور موارده وتوظيفاته واستثماراته بصفة دورية على غرار ما هو معمول به في الصناديق السيادية العالمية.

ثانيا: الميزان التجاري: والتي لاحظنا سابقا وأنه وعلى الرغم من عدم وجود ارتباط قوي بين عجز الميزانية العامة للدولة (العجز الداخلي)، وعجز الميزان التجاري (العجز الخارجي)، فإنه يمكن للجزائر استغلال الميزان التجاري كوسيلة لعلاج العجز في الميزانية.

ففي حالة عجز الميزان التجاري يمكن للدولة اتباع سياسة مالية انكماشية متمثلة في رفع معدلات الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام أو كليهما، وكذا تقييد حركة الواردات عن طريق رفع الرسوم الجمركية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر السلع المستوردة مما يؤدي إلى انخفاض الإقبال على إنفاق السلع المستوردة هذا ما ينعكس على زيادة حصيلة الإيرادات العامة، بزيادة حصيلة الرسوم الجمركية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحسين وضع الميزانية العامة للدولة.

ثالثا: تخفيض قيمة العملة الوطنية: لاحظنا (في الدراسة التطبيقية) أن لجوء الحكومة الجزائرية إلى تخفيض قيمة عملتها المحلية كإجراء استثنائي لتخفيف عجز الميزانية العامة للدولة، أين واصل الدينار انخفاضه إلى أن أصبح 1 أورو يقابله 145.3 دج، يعتبر أمر ضروري ولا مفر منه على الدولة الجزائرية من اجل التقليل من العجز في ميزانيتها العامة في ضل الظروف الاستثنائية التي تعيشها.

كما يجب على الدولة ومن أجل الاستغلال الأمثل لسعر الصرف في علاج عجز الميزانية العامة للدولة العمل على التوحيد بين سعر الصرف في السوق الرسمي وفي السوق الموازي، من أجل القضاء نهائيا على هذا الأخير، وذلك بغية ضم الكتلة النقدية من العملة الصعبة الضائعة التي يتم تداولها في السوق الموازي وجلب تلك التحويلات إلى السوق الرسمي، لتصبح تلك الكتلة النقدية كأداة إرتكاز تساهم في رفع الادخار الوطني، ومن ثم القدرة على الاستثمار وتقوية الاحتياطات من العملة الصعبة.

غير أنه يجب التنبيه هنا أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يعتبر سلاحًا ذا حدين، حيث يمكن أن يؤدي هذا الإجراء إلى تأثيرات عكسية وسلبية تهوي بالاقتصاد إلى الانكماش بسبب التضخم الجامح الذي قد ينتج عن ارتفاع أسعار المواد الاولية (مصادر الطاقة كالنفط والغاز مثلا) والتجهيزات المستوردة، بدلا من تحفيز الإنتاج الداخلي ونمو الاقتصاد الوطني، وعلة ذلك أن ارتفاع أسعار المدخلات في عملية الإنتاج ينعكس بشكل ألي على أسعار المنتجات النهائية التي ترتفع بدورها، مما ينعكس سلبا على الطلب من خلال انكماشه، وهذا يفضي إلى تراجع المبيعات ثم الإنتاج، لذلك وجب على الدولة عند اللجوء إلى هذا النوع من التمويل أن تأخذ تلك السلبيات بعين الاعتبار وأن لا تتمادى في عملية تخفيض العملة المحلية وإن قامت به فلابد أن يكون في الحدود والنسب المعقولة وأن لا يدوم لفترات طويلة.

كما أن نظرية تخفيض قيمة العملة من أجل إعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال الرفع من الصادرات ومن ثم تصحيح العجز في الميزانية العامة للدولة، هي نظرية باطلة ولم يكن لها الأثر المرغوب ولا تحقيق الأهداف المرجوة، بل بالعكس فإن الاختلال في الميزان التجاري في انخفاض من سنة لأخرى متبوع بالعجز في الميزانية العامة للدولة.

رابعا: ضمان أكثر إستقرارية للتمويل: لابد على الدولة وفي سبيل توفير التمويل اللازم لميزانيتها العامة القيام بما يلي:

1- التمويل الداخلي: بحيث لاحظنا سابقا ومن خلال الدراسة التطبيقية أنه كان اعتماد الدولة الجزائرية وبشكل كبير في تمويل الخزينة العموميه من مصادر داخلية والمتمثلة في صندوق ضبط الإيرادات، الذي ونتيجة كثرة

الاقتطاعات المتكررة وصل إلى حد إستنزافه بشكل كبير، أين سجل رصيده بعد الاقتطاع لأجل تمويل الخزينة العموميه ما قيمته 784.45 مليار دج سنة 2016، بعد أن كانت قيمته 5.633.75 مليار دج سنة 2012.

وعليه ومن أجل تنويع مصادر التمويل الداخلي للخزينة العموميه والتقليل من الضغط على صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز، يمكن للدولة اللجوء إلى تفعيل سوق قيم الخزينة العمومية أو التوجه نحو الاكتتاب العام بتوظيف سندات الخزينة العمومية المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل العجز، وحتى اللجوء إلى إصدار سندات حكومية بالعملة الصعبة، أي تفعيل أدوات التمويل المستندي لتعبئة الادخار الداخلي عن طريق العمل وتشجيع التعامل بالقرض المستندي، الذي قامت وزارة المالية بتفعيله انطلاقا من سنة 2016، تحت اسم القرض الوطني للنمو الاقتصادي، من أجل توظيف السندات الحكومية الطويلة والمتوسطة الأجل لتعبئة الادخار العام وتوجيهه لتمويل الخزينة العمومية، وذلك عن طريق سندات عمومية للاكتتاب العام في شكل أوراق مالية إسمية أو لحاملها، تتعرض للاكتتاب على مستوى كل فروع الخزينة العمومية، ومكاتب بريد الجزائر، وشبكة البنوك العمومية بعائد سنوي يتراوح بين 5% و 5.75% لثلاث أو خمس سنوات على التوالي ومعفى من الضرائب.[1]

ويكون بيع سندات الدين العمومي على نوعين:[2]

أ– إما يكون البيع للبنوك التجارية ، وهذا عندما يكون للبنك التجاري احتياطات زائده فلن يكون لهذا النوع من التمويل أثار على الطلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض أثار توسعية شبيهة بالإنفاق الممول من البنك المركزي، أما إذا لم يكن لدى البنوك التجارية احتياطات زائدة فإن اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

ب– وإما يكون ببيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص، أي تحويل الأموال من الأفراد إلى الدولة من اجل تغطية العجز، وتؤثر هذه الطريقة على الكتلة النقدية وعلى السيولة لدى المصارف.

وتتوقف فعالية هذه الوسيلة على توافر الأسواق المالية المتطورة، وعلى تحقق أسعار فائدة مرتفعة تزيد على معدلات تضخم السائد، بالإضافة إلى توفر ثقة القطاع الخاص والأفراد في هذه السندات الحكومية، ناهيك عن ضعف ثقافة الاستثمار لدى القطاعين العام والعائلي في مثل هذه السندات بالإضافة إلى إحجام فئة كثيرة من أفراد

[1]- شلال زهير، تحليل تركيبة المزيج التمويلي للخزينة العمومية لتغطية عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر(2010-2014)، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد20، جوان2016،ص ص 309،308.

[2]- قرود علي، كزيز نسرين، آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي- حالة الجزائر (2007-2017)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، سبتمبر 2018،ص201.

المجتمع الجزائري عنها لمخالفتها للشرع، كل هذا جعل من نجاح هذا النوع من التمويل يتعرض إلى صعوبات ويرهن نجاحه في الجزائر.

2- التمويل بالإصدار النقدي الجديد (التمويل غير التقليدي): أين ارتفعت الكتلة النقدية في الجزائر من 2.022.5 مليار دج سنة 2000 إلى 11.015.2 مليار دج سنة 2012 وإلى 14.974.6 مليار دج سنة 2017، والذي كان بطريقة متعمده من الدولة لزيادة معروضها النقدي بهدف علاج العجز في الميزانية العامة للدولة.

ويعتبر التمويل الداخلي بالاقتراض من البنك المركزي عن طريق إصدار نقود جديدة (على أن يكون ما يقابلها من احتياطي من الذهب أو العملة الصعبة أو إنتاج فعلي للسلع والخدمات) من الحلول التي لجأت إليها الدولة الجزائرية مؤخرا كبديل للاقتراض الخارجي لتمويل العجز، ولكن هناك شروط تصاحب هذه العملية وهي أن توجه هذه المبالغ إلى تمويل المشاريع الاستثمارية لا للاستهلاك، فهذه العملية التي لجأت إليها الدولة ستؤدي حتما إلى مخاطر من زيادة الإنفاق وارتفاع الضرائب والتضخم وإرتفاع نسب الفوائد البنكية الموجهة للمؤسسات وانخفاض الفوائد على الادخار.

ومن بين أهم مخاطر اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي أنها ستزاحم القطاع الخاص في الحصول على القروض وتتسبب في ارتفاع نسب الفائدة على القروض الضرورية للمشاريع التي يحتاجها المستثمرون وتنخفض نسب الفائدة على التوفير مما يجعل المواطن لا يدخر أمواله في البنك، كما أن الدين الحكومي يتسبب في ارتفاع الضرائب بدلا من تخفيض النفقات، ومن أكبر مخاطر لجوء الحكومة للاقتراض من البنك المركزي، أنه يفتح شهية الحكومة في زيادة الانفاق العمومي أكثر بكثير من لو أن الاقتراض لم يكن متوفرا لها.

لذلك وحتى تأتي هذه الإجراءات الاستثنائية بالنتائج المتوخاه منها ينبغي للدولة أن تتدارك ذلك بتحريك الآلة الإنتاجية وزيادة إنتاج السلع والخدمات من خلال إجراءات فعلية وقياسية في فترة قريبة جدا أي قبل إهتلاك الجزائر لإحتياطاتها من النقد الأجنبي، لأن عملية الإصدار النقدي هي أسوأ حالة يمكن أن تلجأ إليها الدولة وذلك كونها تؤدي إلى التضخم.

كما يجب أن نشير هنا أنه وفي حالة إن اضطرت الدولة لهذا النوع من التمويل فعليها أن تقوم بالإصدار النقدي على شكل دفعات بسيطة وعلى فترات متباعدة بحيث يستطيع الاقتصاد الوطني امتصاصها، ويتمكن من مقاومة الاضطرابات التي يحدثها مثل هذا النوع من التمويل.

بالإضافة إلى أنه ومن بين شروط نجاح التمويل غير التقليدي لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة تحرير سعر الصرف، ووجود قاعدة إنتاجية وتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة، وأن يتم الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات الاستثمارية المنتجة أي تمويل الإنفاق الاستثماري لا الاستهلاكي.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها في هذا الفصل، والتي ركزنا فيها على تحليل الميزانية العامة للدولة ومعرفة الأسباب التي كانت وراء عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة (والمحددة من سنة 2000 إلى سنة2017)، والتي استعملنا فيها الدراسة الوصفية التحليلية والدراسة الإحصائية القياسية، إلى تأكيد نظرية أن الميزانية العامة للدولة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية والتي أثرت فيها بشكل كبير جدا نتيجة عدم استقرارها في السوق العالمية، كما أكدت الدراسة أيضا التأثير الضعيف للجباية العادية في الميزانية العامة للدولة، وذلك رغم الإجراءات والتدابير والمساعي التي انتهجتها الجزائر منذ مطلع التسعينات من أجل النهوض بهذا القطاع ومحاولة إحلاله مكان الجباية البترولية لعلاج العجز في الميزانية، أما عن الإيرادات غير الجبائية والتي نقصد بها الإيرادات المتأتية من التنويع الاقتصادي تكون شبه معدومة نتيجة لضعف إنتاج هذا القطاع المهم والحساس.

كما أثبتت الدراسة أن نفقات التسيير كان لها الأثر الكبير في زيادة النفقات العامة للدولة في الجزائر ومن ثم زيادة عجز الميزانية العامة للدولة في ظل انخفاض الإيرادات العامة لنفس الفترة محل الدراسة.

خـــــــاتمـــــــــة
عـــامـــــــة

عالجنا في هذه الدراسة موضوع قائم بحد ذاته والذي مهما قمنا بدراسته فلن نعطيه حقه لتشعبه وارتباطه بجملة من المتغيرات، ما جعله موضوع واسع وملم بعناصر عديدة ومختلفة، والمتمثل في عجز الميزانية العامة للدولة وكذا محاولة إيجاد الحلول ووسائل العلاج لها خاصة في ظل الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر والواضحة والجلية للعيان، وضمن هذا السياق فقد حاولنا إبراز أهم الأسباب المؤدية إلى عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر في ضل الظروف التي تعيشها وإلى إبراز أهم الحلول والآليات التي من شأنها علاج العجز في الميزانية أو على الأقل الحد منه، ولتغطية الموضوع إعتمدنا في بحثنا على خطة مكونة من أربعة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول منها إلى دراسة شاملة للميزانية العامة كمدخل وذلك في ثلاثة مباحث انطلاقا من مفهومها إلى مبادئها وصولا إلى مراحل إعدادها، في حين خصصنا المبحث الثاني للنفقات العامة ومفهومها وظاهرة ازديادها، وصولا إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية لها، أما المبحث الثالث فكان مخصص للإيرادات العامة للدولة وذلك بالتطرق إلى كل من إيرادات الدولة من ممتلكات الدولة (الدومين العام)، إيرادات الدولة السيادية (الضرائب والرسوم)، وإيرادات الدولة من القروض والإصدار النقدي.

أما الفصل الثاني فقد قمنا بتخصيصه لأسباب عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر، وهذا بالتطرق إلى مفهوم هذا العجز في المبحث الأول، ثم تطرقنا في المبحث الثاني منه إلى الجباية البترولية وأثرها على عجز الميزانية، وهذا بالتطرق إلى ماهية النفط وانعكاسات وتقلبات أسعاره على الإيرادات الجبائية في الجزائر، أما في المبحث الثالث فقد قمنا بدراسة أثر الفساد والتهرب الضريبي على عجز الميزانية، محاولين إعطاء صورة ولو صغيرة عن حجم الفساد في الجزائر ومدى تأثيره على عجز الميزانية العامة وكذا محاولة إعطاء الحلول لمواجهته.

أما الفصل الثالث فقد ركزنا فيه على دراسة أهم الحلول التي يمكن اللجوء إليها لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر من خلال مباحثه الأربعة، أين تطرقنا في المبحث الأول منه إلى ترشيد الإنفاق العام ودوره في عملية علاج عجز الميزانية العامة للدولة، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الإيرادات السيادية ودورها في عملية علاج الميزانية والتي تتمثل في الضرائب والرسوم، وهو نوع من التمويل التقليدي السائد في أغلبية الدول، أما المبحث الثالث ونظرا للدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الطاقات المتجددة عالميا كأحد أهم بدائل الطاقة الاحفورية ارتأينا أن نخصص لها مبحثا لنبين الدور الذي تلعبه في تمويل الإيرادات العامة للجزائر في ضل الإمكانيات التي تتوفر عليها هذه الأخيرة، وقد ركزنا في المبحث الرابع على التنويع الاقتصادي وإبراز دوره وأهميته في عملية علاج الميزانية وذلك بتسليط الضوء على كل من السياحة والفلاحة والصناعة باعتبارهم البديل الأكثر نجاعة للبترول.

ونصل في الأخير إلى الفصل الرابع الذي خصصناه إلى دراسة تطبيقية للميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة محل الدراسة والتي اخترناها من سنة 2000 إلى 2017، والتي قمنا فيها بدراسة حالة الميزانية العامة للجزائر بطريقة إحصائية تحليلية بالتطرق إلى دراسة كل من تطور الإيرادات العامة وأسباب انخفاضها والى النفقات العامة للجزائر وأسباب ارتفاعها وصولا إلى دراسة تطور رصيد الميزانية العامة للفترة المختارة، ثم في المبحث الثاني منه قمنا بالقيام بدراسة اقتصادية للميزانية العامة للجزائر للوقوف أكثر على أهم الأسباب التي أدت إلى عجز الميزانية العامة، وفي المبحث الثالث حاولنا إعطاء آليات علاج عجز الميزانية انطلاقا من الدراستين السابقتين التي قمنا بهما في المبحثين الأول والثاني.

اختبار الفرضيات:من خلال هذه الدراسة قنا بمعالجة مجموعة من الفرضيات كانت كالتالي:

الفرضية الأولى:تعتبر عناصر الميزانية العامة من أهم المكونات الرئيسية لمالية الدولة التي لا يمكن الاستغناء عنها، وهذا ما تم تأكيده في الفصل الأول من الدراسة من خلال مباحثها الثلاثة.

الفرضية الثانية:إن انخفاض الجباية البترولية بسبب تدهور أسعار البترول أثر بشكل سلبي كبير على الميزانية العامة للدولة، وقد وجدنا فعلا أنها كانت من أهم أسباب عجز الميزانية العامة في الجزائر من خلال المبحث الثاني للفصل الثاني من الدراسة.

الفرضية الثالثة:تعتبر الجباية العادية من أهم الموارد المالية التي يمكن أن تحل محل الجباية البترولية، والتي لو استغلت بالشكل المطلوب لكانت حلا ناجعا يمكن الاعتماد عليه، وقد تم تأكيد ذلك من خلال المبحث الثاني للفصل الثالث.

الفرضية الثالثة:تعتبر الطاقات المتجددة موردا هاما يمكن الاعتماد عليه في تمويل الخزينة العمومية للدولة في الجزائر، وخاصة وأن الجزائر تملك إمكانات هامة من الطاقة الشمسية، التي تعتبر طاقة بديلة وواعدة، وقد تم التطرق إليها من خلال المبحث الثالث من الفصل الثالث.

الفرضية الرابعة:هناك موارد مالية أخرى وإيرادات غير عادية في الجزائر يمكن أن تكون حل لعجز ميزانية الدولة على غرار التنويع الاقتصادي، بما فيها السياحة والفلاحة والصناعة، وهذا ما قمنا بالتطرق إليه في المبحث الرابع من الفصل الثالث.

النتائج المتوصل إليها:وختاما لهذا العمل توصلنا إلى جملة من النتائج العلمية التي تخص الجانبين النظري والتطبيقي، ويمكن طرحها في النقاط التالية:

– إن اعتماد الجزائر على الريع البترولي بدرجة كبيرة لمدة عقد من الزمن كان له الأثر السلبي على ميزانية الجزائر، إذ ونتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية ولسنوات عديدة ومساهمته الفعالة في رفع إيرادات الجباية النفطية وبالتالي دعم الميزانية العامة جعل الجزائرية تدخل في نوع من الإتكالية أي الاعتماد على مورد واحد وإهمال صناعات وموارد أخرى أكثر أهمية ونجاعة من شأنها أن تمول الميزانية العامة بشكل جيد في حال ما إذا استغلت بالشكل الصحيح.

– بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الجزائر فيما يخص الطاقات المتجددة بما فيها الطاقة الشمسية المستحوذة على مساحات شاسعة خاصة في الجنوب الجزائري إلا أنها لم تستغل جيدا وبالشكل الذي يجعلها كمورد إضافي للميزانية.

– تفشي الفساد بمختلف أنواعه والذي أدى إلى ضياع الكثير من المال العام وارتفاع حجم الإنفاق العام أين تم تسجيل مبالغ كبيرة فيه لا تعكس المبالغ المجسدة على أرض الواقع، الأمر الذي أدى إلى تفاقم عجز الميزانية العامة.

– عدم فاعلية الرقابة على الإنفاق العام، ونقص الشفافية والنزاهة في تسيير الأموال العامة، من بين الأسباب التي ساهمت في تنامي ظاهرة الهدر والإسراف في النفقات العامة، ورغم كل الإجراءات التي قامت بها الجزائرية للحد من هذه الظاهرة إلا أنها بقيت بعيدة عن الواقع وبقيت مجرد قرارات وقوانين لم تطبق بالشكل الصحيح، والأمر يتطلب المعالجة الفورية نظرا لتفاقمه وسرعة انتشاره في المجتمع والإدارات والمؤسسات بمختلف أنواعها.

– تفتقر الجزائر إلى تبني إستراتيجية واضحة في تسيير الإنفاق العام بالشكل الذي يضمن لها ترشيد نفقاتها المتزايدة والتي فاقت نسبة الإيرادات العامة، الأمر الذي أصبح يهدد ميزانيتها العامة.

– على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائرية في سبيل الارتقاء بالإيرادات العادية من أجل إحلالها محل الجباية البترولية من خلال الإصلاحات الجبائية التي قامت بها في فترة التسعينات، إلا أن الجمود ظل يلازم النظام الضريبي الجزائري مع استمرارية تواضع مساهمة الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم) في تمويل الميزانية العامة للدولة، وعدم كفاءة إدارتها.

– تعقد وكثرة الإجراءات والقوانين الجبائية كان له الأثر السيئ على العلاقة بين المكلف بالضريبة وبإدارة الضرائبمما انعكس بالسلب على الإيرادات الضريبية ككل.

– زيادة حالات التهرب والغش الضريبيين تعتبر من بين أهم الأسباب التي ساهمت في انخفاض الإيرادات الضريبية وبالتالي زيادة تفاقم العجز في الميزانية العامة في الجزائر.

– تعاني الجزائر بشكل كبير من عدم الاهتمام بترقية القطاعات خارج المحروقات بما فيها التنويع الاقتصادي بصفة عامة.

– رغم المناطق والمواقع الأثرية السياحية والمساحة الخلابة والشاسعة والمتنوعة التي تزخر بها الجزائر إلا أنها غير مستغلة بالشكل المطلوب مما يؤدي إلى هدر الإمكانيات المتوفر للنهوض بهذا القطاع الحساس والمهم.

– نقص الاهتمام بالقطاع الفلاحي وعدم تبني إستراتيجيات واضحة للنهوض بهذا القطاع الهام نظرا لتوفر الأراضي الزراعية، ونقص واضح في تأهيل اليد العاملة الفلاحية، ونفور العمال عن هذا القطاع باعتباره شاق ومكلف ويفتقر إلى الآلات والمعدات الضرورية.

– إنعدام إستراتيجية واضحة فيما يخص استغلال موارد صندوق ضبط الإيرادات الذي ضل دوره مقتصرا فقط في تمويل الخزينة العمومية للدولة مما أدى إلى إستنزافه بالكامل.

– لقد كان لزيادة نفقات التسيير نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور وزيادة المنح والعلاوات التي قدمتها الدولة للمستخدمين نتيجة البحبوحة المالية آنذاك ونتيجة شراء السلم خلال السنوات الأخيرة الأثر المباشر والكبير في زيادة النفقات العامة للدولة.

– إن لجوء الدولة إلى سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية لم يكن له الأثر المرغوب في علاج عجز الميزانية العامة للدولة، وذلك أن الدولة تتعامل في استيراد السلع من الخارج مقومة بالاورو والدولار والذي قيمتهما مرتفعة أمام قيمة العملة الوطنية المخفضة.

التوصيات والاقتراحات: على ضوء النتائج المتوصل إليها نستطيع أن نقدم بعض التوصيات والاقتراحات كإجراءات علاجية لبعض النقائص التي أثبتناها في البحث، مع الإشارة هنا إلى أن علاج عجز الميزانية العامة لا يعني بالضرورة إنهاء العجز بل يمكن أن يكون أيضا الوصول إلى المستوى الذي يصبح عندها الاقتصاد قادرا على النمو دون مشكلات تضخمية أو ركود، ويمكن تقديم هذه الاقتراحات فيما يلي:

– ضرورة ترشيد الإنفاق العام لعلاج عجز الميزانية العامة في الجزائر والتقليل من الإنفاق على القطاعات غير المربحة وغير المنتجة، وتخصيص النفقات على القطاعات على حسب أهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية وتمويل الميزانية واستيعاب اليد العاملة، ومحاولة التقليل من نفقات الاستهلاك مع المحافظة على نفقات الإنتاج التي تعد استثمارات مستقبلية.

– إعادة النظر في الأنظمة الضريبية لعدم مرونتها وفعاليتها، وذلك بإعادة النظر في قوانين المالية، وفرض ضريبة على أصحاب الدخل العالي مثل لاعبي كرة القدم والممثلين والمنتجين على غرار الدول العربية مثل مصر التي تفرض ضريبة على الممثلين ،والدول الأوربية مثل فرنسا التي تفرض ضريبة على لاعبي كرة القدم.

– فرض ضرائب جمركية على الواردات وعلى السلع الغير الأساسية وإن كانت الخطوة التي لجأت إليها الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة مثل منع استيراد بعض المواد الكمالية تعد حل ناجع وفعال إلا أنه غير كامل إذا لم يصاحبه التطبيق الصارم والجاد.

– العمل على معالجة جميع أنواع الفساد المتفشي بنسبة خطيرة أو التقليل منه بقدر المستطاع، ، وذلك من خلال التقليل من تعدد الأجهزة وتداخل مهامها، وتفعيل دور الرقابة على جميع الهيئات والأنشطة والمشاريع.

– الاهتمام أكثر بقطاع الطاقات المتجددة وخاصة في ظل الإمكانيات الهامة التي تزخر بها الجزائر فيها بما فيها الطاقة الشمسية التي تعتبر طاقة واعدة في الجزائر لشساعة المساحة المعرضة لأشعة الشمس.

– ضرورة اللجوء إلى التنويع الاقتصادي بما فيه الاستثمار في القطاع السياحي والفلاحي والصناعي كونها من بين المصادر المدرة والمربحة التي يمكن أن تساهم وبشكل كبير في تمويل الميزانية.

– اللجوء إلى خصخصة بعض شركات القطاع العام أو بيعها إلى القطاع الخاص، أو العمل على إدارتها على أسس إقتصادية وتجارية لتحقيق أرباح حقيقية تساهم في تمويل الميزانية العامة وبذلك تقلل من أعباء الموازنة العامة من خلال التخلص من الدعم المستمر لمثل هذه المشروعات العامة.

– ضرورة تنظيم وتطبيق نظام الاستفادة من الزكاة ونظام الوقف على غرار بعض الدول العربية الأخرى،لما للزكاة والوقف من أهمية على الاقتصاد الوطني، وإخراج الوقف من الجانب الديني واستعماله لتمويل المشاريع الاستثمارية المربحة للدولة وخاصة في ضل مشكل نقص العقار الصناعي في الجزائر،وتعيين هيئة مختصة بتحصيل إيراداتهما واستغلالها بالشكل الذي يعود بالنفع على الميزانية العامة للدولة.

– تأهيل الجامعات والبحث العلمي أي وضع الذكاء الجزائري على المستوى العالمي، والعمل على التنسيق بين الجامعة والوزارة المكلفة بإعداد الميزانية العامة خاصة في مجال الاستشارة والأخذ بالحلول والتدابير اللازمة، أي التشاور في اتخاذ القرار.

– اللجوء إلى التمويل الإسلامي وطرح الصكوك الإسلامية لتعبئة المدخرات الداخلية، فهي تعتبر من أهم الحلول التي يمكن اللجوء إليها لتمويل المشاريع العمومية والاستثمارية في الجزائر، كونها تفتح المجال للمشاركة الشعبية وهذا ما يعزز قدرات الدولة في دعم التنمية الاقتصادية.

– دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كونها المحرك الأساسي لعملية التنمية المحلية وخلق الثروة، وذلك بتسهيل الحصول على قروض بنكية، وتشجيع وتوعية المواطنين المحليين على شراء ودعم المنتوج المحلي، وبهذا نقوم بتشجيع هذه المؤسسات التي تصبح تستقطب المزيد من اليد العاملة، وزيادة الإنتاج المحلي وبالتالي زيادة الصادرات وزيادة رؤوس الأموال المتدفقة للجزائر.

– ضرورة الاعتماد على الإدارة الالكترونية في التجارة، التي تعني أن تكون هناك منظومة الكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من الإدارة اليدوية إلى أداة تستخدم الحاسوب بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار بأسرع وقت و بأقل تكاليف، وهذا لا يكون إلا بوجود شبكة اتصالات فعالة ومتطورة وانترنت ذات تدفق عالي وتغطية شاملة لمعظم مناطق الوطن .

– تطوير ورفع كفاءة العنصر البشري،باعتباره عنصر هام لرفع المردودية وخلق رؤوس الأموال، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، مما يوفر لنا الوقت والجهد ويؤدي إلى التقليل من هدر المال العام.

– أفاق الدراسة: إن البحث في موضوع عجز الميزانية العامة للدولة وسبل علاجها، موضوع متشعب وشاسع ويحمل عدة أبعاد، مما فتح لنا أفاق متعددة يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية، نذكر منها ما يلي:

– التنويع الاقتصادي لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

– التمويل الإسلامي وتمويل عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر

– آليات توظيف الفوائض النفطية لمواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية وتجنب العجز الموازني.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

I – الكتب:

1- إبراهيم بن داود، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

2- أحلام زواوية، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2014.

3- أمين السيد احمد لطفي، تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2014.

4- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،2008.

5- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط1، 2010.

6- جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة- المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2004.

7- جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، القاهرة،2004.

8- هاشم الشمري، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

9- هشام حريز، دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة،مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014.

10- زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،2006.

11- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية،نشر،دون ذكر بلد النشر، 1988.

12- حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

13- حاتم الرفاعي، البترول ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار،الإدارة العامة للنشر، الجيزة، مصر، ط2-2009.

14- حياة بن إسماعيل، تطوير إيرادات الموازنة العامة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الدار الهندسية،القاهرة، مصر، ط1، 2009.

15- حمدي بن مُحَّد بن صالح، توازن الموازنة العامة- دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

16- حمدي سليمان القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، دراسة تحليلية وتطبيقية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية،2010.

17-حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية- للطلبة الجامعيين- دار المحمدية العامة، الجزائر،الطبعة الثانية، 2001.

18- حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن،الطبعة الأولى،2008.

19- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان- الطبعة الأولى، 2009.

20- يوسف حسن يوسف، الفساد الإداري والاقتصادي و الكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2014.

21- يسري مُحَمَّد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول- دراسة تاريخية اقتصادية وسياسية مع الإشارة للنماذج التشريعية البترولية العالمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،الطبعة الأولى،2008 .

22- كايد كريم الركيبات، الفساد الإداري والمالي، مفهومه أثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

23- مؤيد عبد الرحمان الدوري، طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة،دار زهران للنشر والتوزيع،الأردن،2013.

24- موفق مُحَمَّد عبده، التهرب الضريبي في الفقه الاقتصادي الإسلامي، (دراسة مقارنة)، دار الجنان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

25- مُحَمَّد حلمي الطوابى، اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،مصر، 2007.

26- مُحَمَّد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2007.

27- مُحَمَّد سعيد الرملاوي، أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2012.

28- مُحَمَّد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003.

29- مُحَمَّد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،ط5، 2012.

30- مُحَمَّد عمر أبو دوح،ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، دراسة تحليلية مقارنة لميزانيات الاعتماد والبنود، الأداء والتخطيط والبرمجة الأساس الصفري في ضوء متطلبات ترشيد الإنفاق العام،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

31- مُحَمَّد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،الأردن، ط3، 2011.

32- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن، ط2، 2010.

33- محفوظ برحماني، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

34- ميثم صاحب عجام، إدارة المال العام- تخطيط وسياسات وتعبئة الموارد وإدارة المصروفات العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012.

35- مليكة هنان، جرائم الفساد، الرشوة والاختلاس وتكسب الموظف العام من وراء وظيفته في الفقه الإسلامي وقانون مكافحة الفساد الجزائري مقارنا ببعض التشريعات العربية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010.

36- مراد ناصر، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون، الجزائر،2011.

37- نزيه عبد المقصود مُحَمَّد مبروك، الفساد الاقتصادي، أسبابه، أشكاله، آثاره، آليات مكافحته- دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.

38- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الفساد- دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

39- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة- النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان،2009.

40- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة- النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

41- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإبراهيمية الإسكندرية، 2003.

42- سعيد عبد العزيز عثمان، الدكتور شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب (سياسات- نظم- قضايا معاصرة)، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2007.

43- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.

44- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1992.

45- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها،دراسة مقارنة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2014.

46- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2006.

47- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد، العلاقة الجهنمية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013.

48- عبد الله خبابة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر،الإسكندرية، مصر، 2009.

49- عوف محمود الكفراوي، تطور الرقابة المالية تبعا للنظام المالي، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2010.

50- عزمي يوسف خطاب، الضرائب ومحاسبتها، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية الأولى ،2010.

51- علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، إستراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي- مدخل تكاملي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2015.

52- علي العربي، دكتور عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، دون ذكر لا دار النشر ولا السنة النشر.

53- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005.

54- علي مُحَّد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع،، ط1، الأردن،2013.

55- فاطمة السويسي، المالية العامة (موازنة- ضرائب)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005.

56- فوزي عطوي، المالية العامة- النظم الضريبية وموازنة الدولة،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان،2003.

57- فليح حسن خلف، المالية العامة، جدارا للكتاب العالمي للنشر، عمان، الأردن، 2008.

58- فريد النجار، إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة، قراءة إستراتيجية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006.

59- فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

60- صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي،دراسة تحليلية مقارنة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،ط1، 2007.

61- قاسم إبراهيم الحسيني، المحاسبة الحكومية و الميزانية العامة للدولة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999.

62- خالد شحادة الخطيب، ودكتور احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

63- خالد راغب الخطيب، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

64- خليفي سعيدي، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2011.

II- الرسائل الجامعية والأطروحات:

1- إبراهيم بلقلة، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السنة الجامعية 2014-2015.

2- ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة – حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012.

3- حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ضل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا: دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013.

4- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة – دراسة مقارنة الجزائر تونس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية، 2013-2014.

5- مُحَّد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر –بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015.

6- محمود جمام، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الإقتصادية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2009-2010.

7- مختار بن هنية، إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية: حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008.

8- نعيم الهام، استخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016.

9-سميرة بوعكاز،مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم تجارية تخصص محاسبة،جامعة مُحَّد خيضر بسكرة،السنة الجامعية 2014-2015.

10- سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة- حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية: تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2012-2013.

11- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ضل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، السنة الجامعية 2012-2013.

12- صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014.

13- شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2011-2012.

14- خالد منه ،دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، رسالة مقدمة ضمن مقتضيات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية-فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

15- غالمي زهيرة تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية- عرض تجارب دولية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2016-2017.

III– المجلات والدوريات:

1–احمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد2013،02، ص109.

2– احمد بلجيلالي، شباب سيهام، مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة – الجزائر نموذجا، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد07، افريل 2017.

3– احمد وشان، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد17، جانفي 2017.

4– احمد حنيش، الرقابة كآلية لترشيد الإنفاق الضريبي والحد من التهرب، مجلة دراسات جبائية، حجم 5، رقم02.

5– الهذبة مناجلية،الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر،مجلة دراسات وأبحاث،المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد26 مارس2017، السنة التاسعة.

6– الحواس زواق، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد2016/15.

7–الطاهر شليحي، الميزانية العامة للدولة في ضل تقلبات أسعار البترول– حالة الجزائر (2000–2016)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،العدد الرابع.دون ذكر سنة النشر.

8– الياس شاهد، عبد النعيم دفرور،السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ضل تذبذبات أسعار النفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد06، جوان 2016.

9–السعيد بريكة، نور الهدى عمارة،استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع،ديسمبر 2015.

10– أم كلثوم بن موسى، عيسي نبوية، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الحجم02، العدد02،،الجلفة، الجزائر.

11– إسماعيل عرباجي، الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد07، ديسمبر 2012.

12– إسماعيل شريف، عبد الرزاق لجناف، تحليل وتقييم سياسة الإصلاحات الجبائية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1995–2014)، مجلة دراسات جبائية،العدد01، دون ذكر سنة النشر.

13– باية ساعو، القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول، مجلة معارف، البويرة، الجزائر، العدد22، جوان2017.

14- بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية،بحوث اقتصادية عربية، العدد66، 2014.

15- بوعبد الله رابحي، دور الضرائب في التأثير على الميزانية العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر للفترة 2016/2000، مجلة المعيار، العدد18، جوان2017.

16- بلال بوجمعة، خيرجة حمزة، معوقات استخدام الطاقة المتجددة في الجزائر وسبل تطويرها (مقاربة تحليلية-إستشرافية)، مجلة الحقيقة، العدد30، دون ذكر السنة.

17- دهيمي جابر، واقع الطاقات المتجددة بالجزائر وسبل تعزيزها، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد07، افريل 2017.

18- هجيرة ديلمي، علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة الشريعة والاقتصاد، حجم5، العدد10.

19- هشام ريغي، تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جوان 2016.

20- وفاء شماني، اوسرير منصور، مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الاحفورية في الجزائر،،مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14 المجلد 2016/01.

21- زهير سعيدي، خالدي عادل، الطاقات المتجددة بديلا عن النفط وإستراتيجية لدعم التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية.

22- زهير شلال، تحليل تركيبة المزيج التمويلي للخزينة العمومية لتغطية عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر(2010-2014)، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد20، جوان2016،ص ص 309،308.

23- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري (دراسة للفترة 2001-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد06،جوان 2017.

24- حدة أوضايفية، خوني رابح، الاقتصاد الجزائري وأثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد07، جامعة سكيكدة، جوان 2017.

25- حدة فرحات،الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة لواقع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، العدد2012/11.

26- حكيم بوجطو، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2005-2014)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، حجم6، رقم2، دون ذكر سنة النشر.

27- حمزة الوافي، خلف الله زكرياء، دور سياسة الجذب الضريبي في تشجيع الاستثمار مع الإشارة لتجربة الجزائر والمغرب، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع ، ديسمبر 2015.

28- حسن الحاج، عجز الموازنة المشكلات والحلول،مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،العدد 63، 2007.

29- حسن عبد الكريم سلوم، مُحَّد خالد المهايني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد64، 2007.

30- طيب سعيدة، سنوسي بن عبو، إستراتيجية استغلال مصادر الطاقات المتجددة بكفء لضمان أمن طاقوي مستدام "الطاقة الشمسية في الجزائر"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، حجم08، رقم01.

31- ياسين سالمي، المراجعة والرقابة على المال العام في المؤسسات الإدارية العمومية كأداة إصلاح وترشيد عمليات الإنفاق الحكومي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، حجم 04، العدد07، دون ذكر سنة النشر.

32- كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد05، دون ذكر سنة النشر.

33- ليلى أوشن ، الجباية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر "بين الردع والتحفيز"، المجلة النقدية.

34- لحسن دردوري ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي،أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر ديسمبر 2013.

35- لحسن دردوري ، فعالية السياسة النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر،مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد11 ديسمبر 2016.

36- لعلا رمضاني، سياسة الميزانية العامة في الجزائر في توجيه التنمية الاقتصادية (1995-2010)، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي رقم 18 أ، سبتمبر 2012.

37- مالك الأخضر، بعلة الطاهر، انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، حجم2،دون ذكر سنة النشر.

38- مولود مليكاوي، متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس المدية، العدد07، جانفي 2017.

39- محي الدين حداب، ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ضل الأزمة النفطية الراهنة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس.

40- مُحَّد الأمين جريو، استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر : حتمية لابد منها، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد13.

41- مُحَّد الأمينكماسي، دادن عبد الغاني، تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية ، حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970-2000، مجلة الباحث، العدد01، 2002.

42- مُحَّد المومني، عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد15، جوان 2014.

43- مُحَمَّد بلعيدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ضل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 37، جوان 2012.

44- مُحَمَّد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02/2012.

45-مُحَمَّد بن عمارة، موساوي سمية، الطاقة المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر،مجلة دراسات، ديسمبر2016.

46- مُحَمَّد دوة،إبراهيم بورنان،تشخيص محددات بناء نظام جبائي فعال- الآليات والتحديات، مجلة دراسات، العدد 26 أ، جوان 2016.

47- مُحَمَّد وارث، الفساد واثره على الفقر: اشارة إلى حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد08، جانفي2013.

48- مُحَمَّد زوزي، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث،الحجم08، رقم08، 2010.

49- مُحَمَّد زيدان، غالمي زهيرة، تفعيل دور الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة- مع الإشارة إلى دور الأوقاف في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد08، افريل 2016.

50-مُحَمَّد مداحي،واقع وآفاق تنافسية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل الأهمية النسبية لاقتصاديات الطاقة التقليدية "حالة الجزائر"، مجلة معارف، العدد21،ديسمبر 2016

51- مُحَمَّد معطا الله، المناطق الصناعية وأثرها على واقع الصناعة الجزائرية، مجلة آفاق فكرية، العدد الثاني، مارس2015- مصطفى بودرامة، سبل تحسين القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد14/2015.

52- مُحَمَّد طالبي، مُحَمَّد ساحل، اهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لاجل التنمية المستدامة،عرض تجارب المانيا، مجلة الباحث، العدد06/2008،

53- مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية – دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي)، العدد التاسع، المجلد03.

54- مليكة حفيظ شبايكي، مغني نادية، موازنة البرامج والأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد9، حجم05، رقم1.

55- مليكة زغيب ، رميتة عبد الغني، مدى نجاعة الحوافز في تشجيع الاستثمار الخاص الوطني في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد03، ديسمبر 2013.

56- مصطفى بودرامة ، سبل تحسين القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد14/2015.

57- مصطفى بوشامة وآخرون،تفعيل آليات مكافحة التهرب الضريبي، مجلة الإبداع، مجلد 6، العدد6، دون ذكر سنة النشر.

58- نبيل بوفليح، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،2010،4.

59- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09-2013.

60- نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر2012.

61- نجمة، علي سيف علي المزروعي،اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ، دراسة تطبيقية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

62- نداء مُحَمَّد الصوص، ربي رشيد عبد الرحمان الجلبي ،العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد التاسع وعشرون، 2012.

63- نور الدين بربار، اثر التوسع في الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017.

64- نسرين كزيز، حميدة مختار، آليات سد الموازنة العامة للدولة في ضل أزمة انهيار أسعار النفط- دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي، 35.

65- سايح بوزيد، سبل تعزيز المسائلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد2012/10.

66- سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68.

67- سارة جدي، طارق جدي، واقع وأفاق الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، حجم10، رقم20.

68- سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب،مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 36، 2013.

69- سهام عيساوي، حوحو فطوم،واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس- دراسة مقارنة،مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE،جوان 2017.

70- سيف الدين رحايلية، عبد الجليل بوداح، أفاق ومعوقات استثمار الجزائر في الطاقات المتجددة من وجهة نظر المستهلك : دراسة عينية من مستهلكي الطاقة الكهربائية في مدينة قسنطينة، مجلة دراسات، العدد28، جانفي 2017.

71- سليمان كعوان، جابة احمد،تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2015/14.

72- سمير كسيرة، عادل مستوي، الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر –رؤية تحليلية أنية ومستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد2015،14.

73- سعود يوسف عياش، تكنولوجيا الطاقة البديلة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،عالم المعرفة، فيفري 1981، العدد 38.

74- سفيان بوزيد، آليات تطوير وتنمية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، مجلة المالية والاسواق،

75- عائشة بوشيخي، بوشيخي فاطمة، أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 3، العدد 1.

76- عياش بلعاطل، نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي بعنوان تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014.

77- علي الطاهر عبدو، الإطار القانوني والإجراءات التحفيزية لتطوير قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة القانون الدولي والتنمية، حجم05، رقم1، دون ذكر سنة النشر.

78- علي طالب شهاب، النظام الضريبي في العراق(الواقع والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية،العدد28، المجلد السابع، 2011.

79- علي طالم، الاستثمار في الطاقات المتجددة ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر " الإشارة إلى واقع الطاقة الشمسية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، حجم08،رقم01، دون ذكر سنة النشر.

80- علي حميدوش، زهير بوعكريف، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر: تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، حجم08،رقم01، دون ذكر سنة النشر.

81- علي قرود، كزيز نسرين، آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي- حالة الجزائر (2007-2017)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، سبتمبر 2018.

82- عماد الدين مُحَمَّد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2013، مجلد15، العدد01

83- عماد تكواشت،دراجي كريمو، منافسة مصادر الطاقات المتجددة على النفط في الجزائر: بين الواقع والمستقبل، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد12، جوان2017.

84- عصام عماري، السعيد بوعناقة، رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد السابع، جوان 2018.

85- عريوة محاد،بوقرة رابح، دور الموازنة التخطيطية الصفرية وتقييم الأداء في القطاع العمومي المحلي – دراسة عينية من بلديات ولاية المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد2014/11 .

86- فاطمة زهرة جابري، الياس الهناني فراح، أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة 1987-2013، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مارس2018.

87- فطيمة ساجي، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، مجلة المعيار، حجم08، رقم2، دون ذكر سنة النشر.

88- فريد بن عبيد، طيبي حمزة، مستقبل الجزائر في مجال استخدام الطاقة المتجددة كبديل للنفط، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد06، ديسمبر 2016.

89- صالح صالحي، ونوال بن عمارة، الوقف الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، عرض التجربة الجزائرية في تسيير الاوقاف، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد01، ديسمبر 2014.

90- صبيحة شاوي، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 06، ديسمبر 2016.

91- راضية دنان، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، المجلد09، العدد02،دون ذكر سنة النشر.

92- رفيقة موساوي، موساوي زهية، دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والاسواق،حجم03، رقم06.

93- رقية ملاحي وآخرون، أثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد04، العدد2018/08.

94- رشيد سعيداني، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد02، جوان2017.

95- شوقي احمد دنيا، النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد الرابع عشر، 1996،جامعة قطر.

96- ثابتي الحبيب، عصرنة نظم الميزانية في الجزائر – الدعامة الأساسية لإصلاح الإدارة العمومية وترشيد الإنفاق العام، مجلة التنظيم والعمل ، المجلد 04، العدد 3، سبتمبر 2015.

97- خالد الخطيب، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني، 2000.

98- خالد بن راشد الخاطر،تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس2015.

99- وهيب عيسى الناصر، حنان مبارك البوفلاسة، مصادر الطاقة النظيفة أداة ضرورية لحماية المحيط الحيوي العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إدارة برامج العلوم والبحث العلمي، دون ذكر سنة النشر.

100- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،يصدرها مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف،الجزائر،العدد 10، 2012

الملتقيات والندوات:

1- آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، بحوث وأوراق عمل، الملتقى العربي الثالث بعنوان "آليات حماية المال العام والحد من الفساد" المنعقد في الرباط، المملكة المغربية، ماي 2008، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2009.

2- الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، بحوث وأوراق عمل الملتقيات والندوات التي عقدتها المنظمة خلال عام 2007 حول سبل مكافحة الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر، 2008.

3- عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والنفط:فرص أم تهديدات، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، لسنة 2008،بجامعة فرحات عباس بسطيف.

التقارير:

- التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري (التطورات الاقتصادية والنقدية) من سنة 2000 إلى 2017.

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.

- الديوان الوطني للإحصائيات : الجزائر بأرقام، نتائج 2013-2015.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، المنظومة القانونية المتعلقة بالفساد.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الإطار القانوني والمؤسسي للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، طبعة ثانية، 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

I–Articles :(REVUES):

1- Abderrezek Hamza, Gasmi Kamal, Les énergies renouvelable, un pilier de développement de l'agriculture algérienne, cas de l'énergie EOLIENNE, Economie et Société, N 11/2015.

2- Boudjani Malika, Djamane Segueni Nadjat, le tourisme en Algérie, Eléments critiques pour une politique Future de tourisme Durable,Revue algérienne d'économie et gestion, volume7,numéro1.

3- Boukhedimi Souhila, Les énergies renouvelables : pourquoi pas nos déchets, Revue des sciences économiques de gestion et de commerce ,N 28,Vol1/2013.

4- BouyacoubBrahim, Sabiha touami, Une étude économétrique de l'efficacité de crédit bancaire, inflation, recettes et dépenses budgétaires sur la croissance économique en Algérie (2000-2014).

5- choual imed eddine, Aperçu de la politique budgétaire de l'Algérie « 1962-2015 », Revue Djadid El-iktissad review,Vol10, December2015, P12.

6- Dehkal Asmaa, Etats des lieux des énergies renouvelables dans la région MENA : La pari algérien dans les secteur de la mobilisation de l'eau, NOUR Revue ,N03,2016.

7- Latreche Ali, La corruption et son impact sur L'économie Globale en Algérie, El Hakika Review, N37

8-MaachiSoufiane, L'impact des dépenses publiques sur l'importation en Algérie, étude économétrique sur la période (1990-2012).

9-Mokhtar benabed , guedeche khaled, le contrôleur de gestion et le processus budgétaire, revue chercheur économique, N 06,Décembre 2016.

10- Oudrane A, Aour B, Benhamou M, étude et analyse paramétrique d'une installation solaire : plancher solaire dicte d'implanter dans la région d'adrar, Revue El Wahat pour les recherchiste les études, vol 9,n0 1,2016 .

11- Kouri Djamel, Le tourisme et e développement économique en Algérie, Revue d'économie et de développement humaine, volume6, Numéro2 .

12- Tabouche Ahmed,Benzaire Mebarek,Le plan qualité Tourisme Algérie : concepts et application, Al Bachaer Economic Journal, Numéro 02, Décembre2015, P195.

13- Abderahmane Saker, les limites de la politique budgétaire dans la régulation économique en Algérie, Cahiers du cread n0 18, 2éme trimestre1989.

14-tourisme international dans les pays De l'OCI : Perspectives et Défis 2015, centre de recherches statistiques et sociales et de formation pour les pays islamique (sesric), p32

15-tourisme international dans les pays De l'OCI : Perspectives et Défis 2010, centre de recherches statistiques et sociales et de formation pour les pays islamique (sesric).

16-UNWTO, world tourism Organization, 2016 Edition, p11.(for more information see :Facts and Figures section at mkt.unwto.org) .

17-world tourism organization (Unwto tourism Highlights,2016Edition

Rapports :

-Rapport2011 (Bank of Algeria) évolution économique et monétaire en Algérie.

-Ministère des finances, Direction générale des études et de la prévision, la situation monétaire ,

-Sites Web :

- https://www.mfdji.gov.dz/index le21/09/2018 a 11:27.
- principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2017
-https://ar.wikipedia.org/wiki/
-https://data.albankaldawli.org.
-www.dgpp-mf.gov.dz
-https://www.mfdgi.gov.dz/

الملاحق

الملاحق رقم(01):يمثل المحاولة الأولى لتحسين النموذج الخطي.

Dependent Variable: SB
Method: Least Squares
Date: 05/09/19 Time: 23:37
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-102.4310	172.4946	-0.593822	0.5673
FP	1.125273	0.219630	5.123486	0.0006
RF	3.309348	0.979749	3.377752	0.0082
DE	-0.752534	0.263569	-2.855164	0.0189
DF	-1.107962	0.353003	-3.138679	0.0120
M2	0.108214	0.132075	0.819343	0.4338
C01	-0.167208	0.426941	-0.391642	0.7044
EX	-0.042893	0.063375	-0.676819	0.5155
IM	-1.124387	0.626742	-1.794019	0.1064

R-squared	0.989612	Mean dependent var	-1311.551
Adjusted R-squared	0.980379	S.D. dependent var	1138.422
S.E. of regression	159.4651	Akaike info criterion	13.28838
Sum squared resid	228862.1	Schwarz criterion	13.73357
Log likelihood	-110.5954	Hannan-Quinn criter.	13.34977
F-statistic	107.1764	Durbin-Watson stat	1.948907
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

الملحق رقم(02):يمثل المحاولة الثانية لتحسين النموذج الخطي.

Dependent Variable: SB
Method: Least Squares
Date: 05/09/19 Time: 23:45
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-115.9736	161.6813	-0.717297	0.4896
FP	1.152649	0.199201	5.786354	0.0002
RF	3.513741	0.793304	4.429250	0.0013
DE	-0.714160	0.234093	-3.050749	0.0122
DF	-1.233790	0.139921	-8.817731	0.0000
M2	0.118854	0.123659	0.961144	0.3591
EX	-0.041057	0.060466	-0.679008	0.5125
IM	-1.275477	0.472567	-2.699038	0.0224

R-squared	0.989435	Mean dependent var	-1311.551
Adjusted R-squared	0.982040	S.D. dependent var	1138.422
S.E. of regression	152.5656	Akaike info criterion	13.19417
Sum squared resid	232762.5	Schwarz criterion	13.58989
Log likelihood	-110.7475	Hannan-Quinn criter.	13.24873
F-statistic	133.7925	Durbin-Watson stat	1.963320
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

الملحق رقم(03):يمثل المحاولة الثالثة لتحسين النموذج الخطي.

Dependent Variable: SB
Method: Least Squares
Date: 05/09/19 Time: 23:48
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-143.8875	152.4889	-0.943593	0.3656
FP	1.130088	0.191539	5.900053	0.0001
RF	3.697160	0.727395	5.082741	0.0004
DE	-0.742001	0.224757	-3.301345	0.0071
DF	-1.284686	0.115219	-11.14995	0.0000
M2	0.066949	0.094790	0.706287	0.4947
IM	-1.181211	0.440510	-2.681463	0.0214

R-squared	0.988948	Mean dependent var	-1311.551
Adjusted R-squared	0.982920	S.D. dependent var	1138.422
S.E. of regression	148.7811	Akaike info criterion	13.12813
Sum squared resid	243494.0	Schwarz criterion	13.47439
Log likelihood	-111.1532	Hannan-Quinn criter.	13.17587
F-statistic	164.0522	Durbin-Watson stat	1.989831
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

الملحق رقم(04) :يمثل المحاولة الرابعة لتحسين النموذج الخطي.

Dependent Variable: SB
Method: Least Squares
Date: 05/09/19 Time: 23:49
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-104.1683	138.7489	-0.750769	0.4673
FP	1.121867	0.187150	5.994488	0.0001
RF	3.696525	0.712043	5.191433	0.0002
DE	-0.728345	0.219198	-3.322768	0.0061
DF	-1.259196	0.107111	-11.75595	0.0000
IM	-1.035724	0.381163	-2.717271	0.0187

R-squared	0.988447	Mean dependent var	-1311.551
Adjusted R-squared	0.983633	S.D. dependent var	1138.422
S.E. of regression	145.6412	Akaike info criterion	13.06137
Sum squared resid	254536.3	Schwarz criterion	13.35816
Log likelihood	-111.5523	Hannan-Quinn criter.	13.10229
F-statistic	205.3385	Durbin-Watson stat	2.057498
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9